

موسوعة

وصف مصر

الموازين والنقود



الجزء السادس

تأليف: علماء الحملة الفرنسية

ترجمة: زهير الشايب

وصف مصر

الموازين والنقود

اسم العمل الفنى: **نقود وعملات كوفية**

التقنية: **رسم بالحبر الأسود لمسكوكات**

المقاس: **مقاسات مختلفة**

مارسيل (١٧٧٦ - ١٨٥٤)

چان چوزيف مارسيل، عهد إليه بونابرت إدارة المطبعة القومية بمصر، وكان يقوم بنقل النصوص القرآنية، وقد عُيّن بعد رحيل الحملة مديرًا للمطبعة القومية بباريس حتى يساعد فى نشر موسوعة (وصف مصر) الذى أسهم بجهد وفير بها بأن قدم دراسات فذة ووافية عن مقياس جزيرة الروضة وجامع ابن طولون، وطراز الخط الكوفى والعملات، إلى جانب إصداره لكتابين ضمنهما كافة معارفه عن العالم الإسلامى وعن تجاربه فى مصر.

وفى اللوحة المنشورة على الغلاف يسجل الفنان مارسيل صورة لبعض العملات العربية، لم يغفل فيها أدق وأصعب التفاصيل للخطوط والأختام والطغرائات وصور الوجوه فى عناية بالغة واهتمام بالمناطق البارزة والغائرة.

محمود الهندى

٦

الجزء السادس

وصف مصر

الحياة الاقتصادية فى مصر
فى القرن الثامن عشر
الجزء الثالث
الموازين والنقود

تأليف: صامويل برنار

ترجمة: زهير الشايب



مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٢

مكتبة الأســرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

موسوعة وصف مصر

وصف مصر
الحياة الاقتصادية فى مصر
فى القرن الثامن عشر
الجزء الثالث
الموازين والنقود
تأليف: صامويل برنار
ترجمة: زهير الشايب
الغلاف
والإشراف الفنى:
الفنان : محمود الهندى
الإخراج الفنى والتنفيذ :
صبرى عبدالواحد
المشرف العام :
د. سمير سرحـــان

الجهات المشاركة :

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة التنمية المحلية

وزارة الشباب

التنفيذ : هيئة الكتاب

على سـبيل التقـديم :

نعم استطاعت مكتبة الأسرة بإصداراتها عبر الأعوام الماضية أن تسد فراغـا كـان رهيباً فى المكتبـة العـربية وأن تزيد رقـعة القراءة والقراء، بل حظيت بالتفاف وتلهف جماهيرى على إصداراتها غير مسبوق على مستوى النشر فى العالم العربى أجمع، بل أعادت إلى الشارع الثقافى أسماء رواد فى مجالات الإبداع والمعرفة كادت أن تنسى وأطلعت شباب مصر على إبداعات عصر التنوير وما تلاه من روائع الإبداع والفكر والمعرفـة الإنسـانيـة المصـرية والعـربيـة علـى وجـه الخصـوص. ها هى تواصل إصداراتها للعام التاسع على التوالى فى مختلف فروع المعرفة الإنسانية بالنشر الموسوعى بعد أن حققت فى العامين الماضيين إقبالاً جماهيرياً رائعاً على الموسوعات التى أصـدرتهـا. وتواصل إصـدارها هذا العـام إلى جـانب الإصـدارات الإبداعيـة والفكرية والدينية وغيـرهـا من السلاسل المعـروفة وحتى إبداعـات شباب الأقـاليم وجدت لـها مكاناً هذا العام فى **«مكتـبـة الأسـرة»** .. سوف يذكر شباب هذا الجيل هذا الفضل لصاحبته وراعيته السيدة العظيمة/ **سوزان مبارك**..

د. سمير سرحان

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

بصدور هذا الجزء ، يكون ما أسميناه بموسوعة الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر قد اكتمل ، فقد سبق أن صدر المجلد الرابع ويتناول الزراعة والصناعة والتجارة فى مصر ، ثم المجلد الخامس ويتناول النظام المالى والادارى ، وهذا هو المجلد السادس الذى يتناول الموازين أو بالأحرى الأوزان والنقود المستعملة فى ذلك العصر ، وبهذا تكون الترجمة العربية قد قطعت شوطا لا بأس به فى تقديم موسوعة وصف مصر ، مع اعادة تبويبه بشكل أقرب الى المنهجية ، أى أن الترجمة تلتزم بتقديم النص كاملا لكنها تعيد تبويب الدراسات الواردة بالكتاب الأصلى طبقا لموضوعاتها .

ولهذا المنهج فى الترجمة ضرورته القصوى على نحو ما فسرت فى مقدمات سابقة ، ولكن له بعضاً من عيوب لا مفر منها ، أبرزها تكرار بعض المعلومات التى توردها أكثر من دراسة واحدة ، تدور حول موضوع واحد، أو حول موضوعين متقاربين ، كتبهما عالمان من علماء الحملة ، ومع ذلك فاذا كان عيب كهذا بالغ الوضوح فى المجلد الثانى ، وان يكن الأمر الذى نحن بصدده يتصل بأمور ثانوية أو تفصيلات غير جوهرية ، فانه غير واضح فى هذه الموسوعة الاقتصادية ، بل اننا نستطيع القول بأن ماقد نعده عيبا ، قد يكون من جهة أخرى ميزة ، فمثل هذا التكرار قد يكون توثيقا أو تأكيدا لصحة معلومة ما ، باعتباره اجماعا على حدوثها أو وجودها .

ولقد اختارت الترجمة العربية أن تبدأ بتقديم دراسة شابرول فى المجلد الأول منها ويدور حول عادات المصريين وتقاليدهم ، ثم تتابعت المجلدات مقسمة بالمنهج الذى أشير اليه ، ومع ذلك فينبغى القول بأن العديد من الدراسات والمجلدات التى صدرت، مع تقسيمها حول موضوعاتها، لم تخل كلها من اعطاء لمسات عن عادات وتقاليد وطباع المصريين ونظامهم السياسى وحياتهم الاجتماعية ، ذلك أنها مع حرصها فى التصدى لموضوعها الأصلى ، كانت تدرك ، أو بالأحرى كان يدرك مؤلفوها ، أنهم يقدمون

« لوحة » امينة عن حياة مصر فى ذلك العصر ، الذى جاءت فيه حملة بونابرت .

لكن الشيء الذى ينبغى على أن أوضحه هنا ، بعد أن تناولت المنهج الأساسى المتبع فى الترجمة هو المنهج المتبع فى تفصيلات العمل .

ان الهوامش المرقمة هى بالضرورة من وضع المؤلف الأصلى ، اما النجوم فهى من وضع الترجمة العربية ، كذلك فان العبارات التى توضع بين قوسين فى سياق الترجمة هى فى غالبيتها العظمى من عنديات المترجم ، وفى القليل منها من وضع المؤلف ولقد فاتنى ، واعترف بذلك ، ان اضع حدا فاصلا بين الأمرين ، باصطناع اقواس مختلفة فى الحالتين كأن تكون أقواس المؤلف مثلا فى شكل : [ ] وان تكون اقواس الترجمة على هيئة ( ) وهذا ماينبغى تداركه فى الطبعات القادمة والأجزاء القادمة باذن الله . وبصفة عامة فان البيانات الاضافية التى تقدمها الترجمة اثناء السياق هى استدراكات سعيا للوصول الى روح النص حين يتضح ان الترجمة الكاملة لن تحقق الوضوح الكامل أو اعادة للمعنى بألفاظ اخرى ، أو اضافة لمعنى جديد ، ليس كل الجدة ، حين يكون اللفظ الفرنسى قابلا للتعبير عن اكثر من معنى ، مع الحرص دوما ، وبالضرورة ، على انسجام المعنى .

ولقد تخفف هذا الكتاب من بعض الهوامش التى أوردها المؤلف، وذلك حين كانت هذه الهوامش تكتفى بالاحالة الى فقرة سابقة وبصفة خاصة اذا كانت هذه الفقرة قد ذكرت قبل هذا الهامش بقليل ، لكننى لم استبعد قط هامشا واحدا يحمل اضافة او تفسيرا من اى نوع . كما حذفت بالطبع الهوامش التى كانت كل مهمتها ايراد اسم ما باللغة العربية فى حين جاء الاسم فى المتن بالحروف اللاتينية .

كما اقتضى الأمر التصرف فى ترجمة بعض الهوامش لضرورة اقتضاها نقل النص الى اللغة العربية ، كما حتمت ظروف فنية تأجيل نشر جداول العملات الملحقة بالأصل الفرنسى اذ كان الجدول يضم خمسة وعشرين عمودا وهو أمر لايتسع له الحجم الذى يصدر به الكتاب فى اللغةالعربية علما بأن هذه الجداول كانت تحصيل حاصل لكل ماورد بالنص كما انها تشير الى عملات لم يرد تفصيل عنها ، وفضلا عن ذلك ليست فى حوزة احد ، ولا ينبع الاصرار على نشرها الا من اعتبارات الأمانة واحترام النص المنقول فقط .

وإذا كنت قد تجنبت الخوض فى المقدمات السابقة عن الصعوبات التى اواجهها فى الترجمة ، الا فيما يختص بأمور قد يكون من المفيد الاشارة اليها ، باعتبار أن الباقى امور تتصل بشخص المترجم لا داعى لاقحام القارىء فيها ، الا اننى لم اكن اتصور مطلقـا ان يتسبب اصرارى على تقديم هذا العمل على فصلى من عملى بصفة نهائية ، ذلك ان الجهة التى قامت بهذا العمل ، وهى للأسف مؤسسة صحفية ، ودار نشر ذات تراث عريق فى خدمة الثقافة ، قد اعتبرت ، أو اعتبرت ادارتها الحالية انقبولى لمنحة تفرغ من وزارة الثقافة لمدة عام كامل لاتمام هذا العمل ، رغم علمها بكل التطورات وبكل ابعاد الموقف « تغيبا بدون اذن مشروع لمدة تزيد على عشرة ايام » فهذه هى رؤيتها للأمور واصدرت قرارها بفصلى بصفة نهائية ولقد تعلمت من ذلك درسـا جديدا : ان كل انسان يريد فعل شىء مهما تكن بشاعته لن يعدم وجود المبرر على الاطلاق .

لقد كانت محنة قاسية ومؤلمة ، لم أشعر ببشاعتها الا عندما انطوت صفحتها الكئيبة ، حين أراد الله لهذه الأزمة ان تنتهى لألحق بعمل جديد وان كنت اخشى ان اظل على الدوام « اتحايل » بمعنى الكلمة للحصول على وقت اتم فيه عملى ، وان أتفنن فىطريقة « اختلس » بها وقتا مادامت كل قيادات العمل تصر ، وبالنسبة لى وحدى ، على التضييق فى مسائل الحضور والانصراف ، ولا تستيقظ اللوائح النائمة الهامدة الا فيما يتصل بى ، فى وقت لاتتسع الصفحات عندها لنشر كل عملى وهـو مالم اقصر فيه قط هنا وهناك ذلك اننى لم اتخذ وصف مصر ذريعة للتراخى فيه. اننى لا اطلب من هؤلاء عونا قط ولـكننى ارجو فقط أن أحصل على الفرصة التى تعطى بلا حساب للقاعدين عندهم والعاطلين .

اننى لم اتعود قط على بث الشكوى ، ويؤلمنى ، بعد كل ماتعرضت له من ملاحقة شرسة وظالمة ، ان اقرر أننى اعمل وسط ظروف انسانية وشخصية بالغة القسوة ، وتنتصنى ضرورات ضروريات ، ظروف لاتدفع مطلقا لعمل طيب ، بل تكاد تحبط ، وحدها ودون ملاحقات عبقرية منأحد، كل طموح وكل همة ، ويعلم بذلك كل القريبين منى ، ومع ذلك فاننى لم احاول السعى لنيل حق واحد من حقوق يتمتع الوف ومئات الوف ، خشية ان يعد ذلك منى سعيا لمغنم شخصى أو اتجارا بعمل لا اقصد به الا وجه الله ووجه الوطن لـكن هناك من يصرون على وضع العراقيل التى لااحتاج منها الى مزيد لو كانوا يعلمون .

ومع ذلك فاننى اخشى ، فالشكوى لذيذة والبوح سار بعد طول الم وكتمان ، ان انسى أن اسدى الشكر لكل هذه النفوس الـكريمة والعظيمة

التى وقفت الى جانبى فى محنتى ، تشد ازرى ، وتأخذ بيدى ، وتسعى جاهدة لانقاذى من مصير يدفعنى اليه بعض من طاوعتهم ضمائرهم على فعل ما فعلوه ، ولقد كان النبل الذى بدا من كل من تعاطفوا معى ، وأكثرهم لا تربطنى بهم حتى مجرد المعرفة العابرة ، اللهم الا زمالة القلم ، او هذا الشىء المشترك العظيم الذى يسمى بالأخلاق والشرف .. وامنا مصر ، اعظم واجل من كل أذى لحق بى ، حتى لقد كان هذا الطوفان من النبل كفيلا بأن يغرق كل الأحزان والآلام .

لكننى أخشى أن أحاول ذكر كل هذه الأسماء التى تكاد تشمل كل العاملين فى حقل الفكر والأدب والصحافة ، اما لأن المقام لن يتسع ، واما لأننى اخشى أن انسى اسما عزيزا على ، او اهمل دورا لشخصية نبيلة لعبته دون أن ادرى من وراء الكواليس .

وسوف تظل مجلة الثقافة والأخ الكبير الدكتور عبد العزيز الدسوقى ، اصحاب فضل لدرجة لايعدون معها فقط شركاء فى العمل ،بل اصحاب فضل عليه وعلى صاحبه .

ولابد ان اوجه شكرى حقا للسيدة زوجتى التى تحملت معى كل هذه الظروف القاسية ، ولم تحاول قط ان تثبط من همتى او تحثنى على الرضوح لهذه الملاحقات الظالمة برغم ما ننوء به معا من احمال ثقال .

ان هناك على الدوام كثيرين لهم فضل وافضال ، بحيث تتأكد على الدوام خرافة القول بأن عملا ما يعد عملا فرديا لمجرد ان شخصا واحدا يقوم به .. ذلك ان عمل هذا الفرد لم يكن ليتحقق لولا مساندة ودعم ومساعدة وتشجيع آخرين وارجو الا يبخل احد بنصيحة أو حتى بنقد مفيد .

وفقنا الله جميعا لما فيه الخير وجنبنا المزالق والشرور ، وهدانا لما فيه خير مصر والمصريين .

يناير ١٩٨٠ — زهير الشايب

الكتاب الاول

الموازين العربية

صاموئيل برنار

العنوان الاصلي للدراسة هو : « دراسة موجزة عن الأوزان العربية في الماضي والحاضر » .

حين نعنى بدراسة الاقتصاد السياسى لأمة من الامم ، تصبح المعرفة الدقيقة بقيمة الموازين والمكاييل والنقود التى تستخدمها هذه الأمة امرا لا مفر منه بالنسبة لنا ، وبصفة خاصة فى غالبية المسائل التى نقابلنا عند تصدينا للأمور المتصلة بالعلوم والتجارة .

وبالاضافة الى كل ذلك ، فلا بد أن تكون لمعرفة الموازين والمكاييل العربية ، عند الاوربيين ، اهمية خاصة ، اذ ان نظام الترقيم عند هؤلاء هو نفسه عند اولئك ، كما ان الحال هو نفسه فيما يتصل بغالبية اقسام وتسميات المقاييس . وطبقا لذلك ، فقد رأينا أن من الأنسب أن نسبق دراستنا عن النقود . بدراسة موجزة عن الأوزان(*) العربية ، قديمها وحديثها ، بدلا من تقديم مجرد جدول بالاوزان المصرية ، مقيمة بمثيلاتها فى فرنسا ، اما المقاييس والمكاييل فانها ابعد صلة عن موضوعنا بنحو كبير، لذلك فقد تركنا لاولئك الذين يهتمون بها ، على نحو اكثر خصوصية ، مهمة التعريف بها .

الاوزان القديمة

يكاد لا يكون ثمة فرع من فروع العلم والأدب الا وقد كتب فيه العرب بقدر يتفاوت حظه من النجاح . ولقد اهتم كثيرون من مؤلفيهم بالموازين والمكاييل ، وتكاد تكون المعالجة الاقرب الى الكمال والتى وصلت الى علمنا حول هذا الموضوع هى مقالة المقريزى(١) ، التى نلم بترجمتها (الى الفرنسية) سلفستر دى ساسى ، واضاف اليها هوامش بالغة الاهمية والطرافة .

(*) تستخدم فى الترجمة كلمة الأوزان للاشارة الى الجرم المستخدم فى الوزن كالرطل والاوقية والدرهم .. الخ وهى تقابل كلمة poids الفرنسية ، اما كلمة ميزان وموازين فنستخدمها للاشارة الى الاداة المستخدمة فى الوزن (المترجم) .

(١) وهو الشيخ تقى الدين ابو محمد ابو العباس أحمد المقريزى (ترجمة المسيو دى ساسى) ، وبخصوص الأساليب الاملائية التى اتبعت فى كتابتها وهوامشها ، انظر الملاحظة الموجودة فى آخر الدراسة .

وقد كتب المقريزى مقالته فى نحو العام ٨٤١ من الهجرة (١٤٣٧ من تقويمنـــا) .

ويورد المقريزى فى البداية ، ويعلق طويلا على الحديث الذى رواه النســـائى(٢) عن ابن عمـــر ، الذى رواه بدوره مبـــاشرة عن النبى ، (ومعناه) أن الكيل هو الكيل الذى يستخدمه اهل المدينة ، أما الوزن فهو الوزن الذى يتم عند اهل مكة .

وقد اخذ المؤلف الذى ذكرناه على عاتقه ، تبعا لذلك ، ان يبحث فى قيم هذه المقاييس ، وان يعرف باسمائها ، وان يوضح العلاقة فيما بينها .

اما اسماء الأوزان العربية التى يقدمها المقريزى باعتبارها مستخدمة فى مكة فى عهد الرسول ، فقد اوردها على النحو التالى ، برغم انالترتيب الذى قدمه لها لا يعكس تدرج قيمها :

الدرهم ، الدينار ، المثقال ، الدانق ، القيراط ، الاوقية ، النصف ، النواة ، الرطل ، القنطـــار .

وفى هذا النظام الوزنى ، نجد الدرهم او الدراخمة هو وحدة القياس، بمعنى أن الأوزان الأخرى كانت تقدر على أساس الدرهم(٣) .

أما الفرع الأوحد الذى كان يتفرع أو ينقسم عن الدرهم ، والذى كان له اسم خاص فهو الدانق . وكانت كل ستة دوانق تساوى درهما واحدا.

---

(٢) اسم هذا الفقيه هو ابو عبد الرحمن احمد بن شـــهاب ، وكنى بالنسائى لأنه ينتمى الى مدينة نساء ، احدى مدن خوراسان اما مؤلفه فعنوانه « كتاب السنن الكبير » اى الجامع لشرائع السنة . وقد توفى هذا المؤلف فى العام ٣٠٣ من الهجرة (٩١٥ من تقويمنا) . مســـتخلص من الهامش رقم ٢ من ترجمة المسيو دى ساسى لمقالة المقريزى عن الموازين والمكاييـــل .

(٣) درهم ، والجمع دراهم، كلمة فارسية انتقلت الى العربية وتقابلها عند الاغريق واللاتين كلمة دراخما drachma ، ولكلمة drachme عنـــد الفرنسيين صلة كبيرة بالكلمة الفارسية ، ويحتمل انها هى الكلمة نفسها . وسنفضل فى مقالتنا هذه استخدام كلمة drachme باعتبارها مقـــابلة لكلمة درهم .

لكن الدانق لم يكن مستخدما فى مصر ، ومع ذلك فان الدرهم ينقسم عادة الى ١/٢ و١/٦ درهم دون ان تطلق تسميات محددة لهذا الفئات من الأوزان .

اما النواة(٤) فتساوى خمسة دراهم .

واسم هذا الجرم غير معروف فى الوقت الحالى ، او انه غير مستخدم فى مصر برغم انهم يستخدمون هناك فى معظم الاحيان وحدة من خمسة دراهـــم .

والأمر نفسه هو ما كان يحدث بالنسبة للنش (أى النصف) والذى كان يساوى ٢٠ درهما(٥) .

ويبدو ان الأوقية كانت نوعين : الأول وتزن عشرة دراهم . وفى راى البعض ١٠ ٢/٣ دراهم ، أما الأخرى فتزن ٤٠ درهما . ومع ذلك فلا يفرق المقريزى بينهما فى التسمية .

ولا تزال كلمة أوقية تستخدم حتى اليوم ، وان كانت تعنى حاليا جرما مختلفا زنته ١٢ درهما .

ويورد المؤلف نفسه ثلاث قيم مختلفة للرطل(٦) هى بالترتيب : ٥/٩ ١١٥ درهما ، ١٢٨ درهما ، ١٣٠ درهما .

ويشتمل الرطل زنة ١٢٨ درهما اما على ٤/٥ ١٢ اوقية زنة الاوقيـــة منها ١٠ دراهم ، واما على ١٢ أوقية وحسب ، تزن الواحدة منها ٢/٣ ١٠ من الدراهم .

وقد ظلت كلمة رطل مستخدمة حتى اليوم ، وهى تطلق على جـــرم

---

(٤) نفاة او نواة ، وهى فيما يرى البعض قطعة من الذهب لها الحجم نفسه الذى لنواة البلح ويساوى وزنها زنة خمسة دراهم (المقريزى ، مقالة عن الموازين والمكاييل ، ترجمة المسيو دى ساسى ، ص ٣٨) .

(٥) كلمـــة نش تحريف لكلمة نصف ابدلت فيها الصاد شينا (المقريزى، المرجع السابق ص ٨ ، ط ١٧٩٧) .

(٦) رطل ونكتبها بالفرنسية rotl او rothl

يشتمل على ١٢ اوقية ، تزن الواحدة من هذه الأوقيات كما سبق لنا القول ١٢ درهما(٧) .

ويقدر القنطار(٨) بـــ ١٠٨٠ دينارا ، وهو ما يصل بوزنه الى ٦/٧ ١٥٤٢ درهما . وطبقا لقول آخرين الى ٤٠ اوقية (ولابد اننا هنا بصدد الأوقيـــة زنة ٤٠ درهما) مما يصل به الى ١٦٠٠ درهم ، ويقول آخرون ان القنطار يزن ١١٠٠ دينار اى انه بلغ ١٥٧١ درهما وثلاثة اسباع الدرهم ، وان كان يقدر فى مؤلف ابن سعيد(٩) المسمى المحكم بـــ ١٠٠ رطل . وفى النهـــاية نجد أن روايات كثيرة قد تواترت عن ان النبى قد قدر القنطار بـــ ١٢٠٠ر١ اوقية ، ولابد أنه يقصد دون جدال الأوقية زنة ٢/٣ ١٠ دراهم .

ولا تزال هذه التسمية مستخدمة الى اليوم ، ويساوى القنطـــار فى الواقع ١٠٠ رطل من زنة ١٢ اوقية أو ١٢٠٠ر١ اوقية ، ومن هنا نرى أن تقسيم القنطار الى ١٠٠ رطل وتقسيم الرطل الى ١٢ اوقية امر يعود الى زمان ضارب فى القدم ، وان كان من المحتمل وجود الكثير من الخلط ومن الأخطاء فى الأقوال المختلفة التى أوردها المقريزى .

ويمكن لنا ان نشك ان الرواة لم ينقلوا حديث الرسول عن عـــــدد الدراهم التى تكون الرطل على نحو صحيح ، لأن هذا الرقم لا يتفق لا مع التقسيم العشرى ولا مع التقسيم الاثنا عشرى .

واذا كنا قد لزمنا الصمت حتى الآن عن الدينار والمثقال والقيراط ، فلأنه يبدو من الواضح أن هذه الأوزان ، فى الفترة التى كان يتنـــاولها

---

(٧) يتحدث المقريزى فى نص سبق ان اشرنا اليه عن رطل كان يستخدم فى الماضى فى مكة ، يشتمل على ١٢ أوقية تزن الواحدة منها ٤٠ درهما ، مما يصل بوزن هذا الرطل الى ٤٨٠ درهما ، ومع ذلك فليس لهذا الرطل على الاطلاق صلة بالرطل الوارد فى مقالته عن الموازين والمكاييل ، وان كنا سنضمنه الجدول الخاص بالاوزان العربية القديمة .

(٨) كانت كلمة قنطار فى العربية تعنى فى الأصل الكمية الهائلة من النقود (او الفضة) ، المقريزى ، المرجع السابق ، ص ٤٤ .

(٩) هو ابو الحسن على بن اسماعيل ، وكنيته ابن سعيد ، توفى فى العام ٤٥٨ من الهجرة ، (مقتبس عن الهامش رقم ١٠٥ من ترجمة المسيو دي ساسي لمقالة المقريزى سالفة الذكر) .

المقريزى ، كما هو الحال فى هذه الايام ، كانت تشكل نظاما منفصلا ومتميزا ، لم يكن يشكل جزءا من النظام الوزنى العام الذى تناولناه . ويمكن مقارنة هذا النظام بأوزان المعيار عندنا ، أو بالأوزان الطبيــة التى لها اســماء وفروع واستخدامات خاصة بها .

اما الدينار فكلمة فارسية انتقلت الى العربية ، وهو الاسم الذى كان يطلق على النقود الذهبية ، تماما كما كان يطلق اسم الدرهم على النقــود الفضية . وهو يقابل كلمة ديناريوس Denarius عند اللاتين وكلمة deniers عند الفرنسيين ، وان كانت لهذه الكلمات عند مختلف الشعوب معنى بالغ التباين ، ولقد أطلقت هذه الاسماء على نقود ذهبية وفضية بل ونحاسية ، كما اطلقت فى بعض الاحيــان اوزان بعينها مثــل الــ demi-gros (*) والاوزان المعيارية للفضة عندنا .

ويزن الدينار مثقالا ، ويطلق الناس دون تفرقة كلمتى دينار ومثقال الاشارة الى الوزن نفسه(١٠) .

وكانت كلمة مثقال تعنى قديما (او فى الاصل) وزنا (اى ثقــــلا) من اى مقدار ، ولكن الأمر قد انتهى بها لأن تطلق بصفة خاصة على وزن صغير كان هو الوزن نفسه الذى للدينار ، وبمرور الايام تغير نظام النقود الذهبية او ان اوزانها هى التى تناقصت ، فتوقف استخدام كلمة دينار فى مصر للتعبير عن الوزن ، وأن ظل يستخدم على الدوام الوزن المعبر عنه بكلمة مثقال ، وتفريعاتها ، عند تقييم وزن الذهب والأحجار الكريمة .

وتنقل الينا احدى الروايات ان الرسول قد قال بأن الدينار يســاوى ٢٤ قيراطا .

---

(١٠) نجد عند العديد من الشعوب تلك العادة المتبعة فى جعــل النقود مساوية لوزن محدد وفى الاشارة الى اى من الوزن او النقد بالكلمة نفسها ، فعلى سبيل المثال فان كلمة livre تعنى عندنا فى الوقت نفسه كمية محددة من النقود ووزنا بعينه ، كما كانت كلمــة deniers تطلق على وزن ونقد معينين ، وان كان من النادر ان تظل الرابطة المبدئية بين الوزن والنقد قائمة لوقت طويل .

(*) يعادل الجرو gros ١/٨ أوقية وبذلك يكون نصف الجرو هــذا مساويا لــ ١/١٦ من الأوقية . (المترجم)

ويضيف أبو الوليد ابن رشد(١١) فى كتابه المسمى الكبير الى هـذه الرواية بان القيراط يساوى ثلاث حبات شعير ، فالدينار اذن يعادل ٧٢ حبة شعير متوسط الحجم .

وهنا نلمس كيف ان العرب قد ادركوا ضرورة ايضاح علاقة الوحدات القياسية المتخذة من مواد انتجتها الطبيعة ، او ان يقيمـوا اطرافا للمقارنة تتصف بالثبات او ان يكون هذا الطرف (المتخذ اساسا للمقارنة) هو اقل ما يمكن العثور عليه عرضة للتغير كى يصلوا الى الوحدات القياسـية المناسـبة .

وعلى سبيل المثال ، فقد كانت الفكرة الطبيعية اكثر من غيرها ، والتى كان لابد لها من ان تخطر ببال كل البشر على وجه التقريب ، هى أن يقارنوا مقاييس الطول بأطوال اجسادهم نفسها ، مثـل طول الاصـابع والأذرع والأقدام او باتسـاع الاقدام او الأذرع مبسوطة ، ومن هنا جاءت التسميات: اصبع ، عقلة ، ذراع ، قدم ، خطوة .

وبعيدا عن هذه الأفكار البدائية بدات الأفكار تتجه للبحث عن وحدة اكثر ثباتا للطول ، سعى الانسـان الى استخلاصها عن طريق قياس دقيق لخط طول بعينه او فى خط زوال ارضى ، كمعطى مبدئى ، ثم من وزن المـاء النقى الذى يحتفظ دوما ، فى درجة الحرارة نفسها بمقاييس الوزن والسعة ذاتها ، اذن فلقد تصور الانسان انه سوف يجد فى الطبيعـة علاقات او اطرافا اخرى للمقارنة فيما يتصل بالاحجام والاوزان ، وحيث قد لوحظ ان بذور الثمار تحتفظ لنفسها بصفة شبه دائمة بالشكل عينه ، بل وعلى وجه التقريب بالحجم والوزن نفسيهما . فقد اتخذ الانسان من بذور النبـاتات المختلفة وحدة للوزن . هكذا كان منشأ او اصل تسمية الحبة التى نجدها

---

(١١) وهو من نعرفه باسم Averroès ، وقد توفى فى العام ٥٩٥ من الهجرة (١١٩٨ م) ، ويبدو ان المؤلف الوارد ذكره هنـا كان بحثا فى الفقه . (مقتبس عن الهامش رقم ٧٢ ، من ترجمة المسيو دى ساسى ، المرجع السـابق) .

عند عدد كبير من الشعوب(١٢) .

وعلى اساس وزن حبة الشعير ، تدر العرب وزن المثقال وكذلك وزن القيراط الذى يعد فرعا او قسما منه ، وقد وجدوا ان القيراط يساوى ٣ حبات شعير ، وان المثقال يعادل وزن ٧٢ حبة .

ومهما يكن حظ هذه المعطيات من عدم الدقة او من النقص ، فاننا نجد فيها على الاقل اثرا لمنهج اتبع بشكل شبه منتظم ، وانه لأمر اكبر من محتمل ان الاوزان الاعلى كانت ، قبل ان يتم تقييمها بالدراهم ، مضاعفات محددة ودقيقة للمثقال ، ولقد راينا من قبل كيف كان القنطار يقدر قديما على اساس الدينار او المثقال .

ويذكر ابو عبيد فى كتابه المسمى كتاب الانفال(١٣) ان المثقال كان على الدوام ، ومنذ عصور ضاربة فى القدم ، وحدة قياس ثابتة ومحددة .

---

(١٢) كلمة حبة بالعربية هى المقابل لكلمة grain الفرنسية . ويستخدم العرب فى غالب الأحيان هذه الكلمة وحدها كما نستخدم نحن كلمة grain حين يتصل الأمر بالأوزان بدون تحديد نوع الحبوب المستخدمة . ويذكر المقريزى فى مقالته عن النقود (ترجمة المسيو دى ساسى ، ص.١٠) ان اول من اخترع استعمال الاوزان والموازين فى العصور الأولى طبقا لما ورد فى الأثر قد بدا بتحديد المثقال الذى قدره بـ ٦٠ حبة ، وحيث تساوى الحبة مائة من حبوب الخردل البرى متوسطة الحجم . فانه قد صنع فى البداية جرما يساوى وزن هذه المائة من حبوب الخردل (فى الوزن) ثم صنع على التوالى جرما آخر للوزن تساوى ٥ حبات اى ١/١٢ من المثقال ، ثم اجراما اخرى تساوى ١/٢ و١/٣ المثقال ، ومثقالا واحدا ، وخمسة مثقالات ، وعشرة مثقالات ، واكثر من ذلك الخ . وبهذه الطريقة نجد ان وزن المثقال يعادل وزن ستة آلاف حبة من الخردل . ولم يذكر المقريزى باى نوع من الحبوب يتصل الأمر هنا . ومع ذلك فحيث أنه يذكر ان المثقال لم تتناوله اية تغييرات فلابد اننا هنا بصدد حبة اثقل وزنا من حبة الشعير . وفى الوقت الحالى لايزال الصراف يقارن الحبة بزنة عدد محدد من بذور السلجم او اللفت .

(١٣) يرى المسيو دى ساسى انه بدلا من هذا العنوان : كتاب الانفال، ينبغى ان نقرا فى المخطوطة : كتاب الأمثال ، لأن المؤلف فى الحقيقة قد وضع مجموعة من الأمثال فى حين لا يعرف عنه قط ان له كتابا بعنوان كتاب الانفال (مقتبس من الهامش ١١٣ من ترجمة المسيو دى ساسى للمقريزى ، مقالة عن النقود) . انظر الملاحظة رقم ١٦ فى نهاية هذه الدراسة .

اما الدرهم فقد ادخل فيما بعد ، لكن المؤلفين العرب لا يتفقون فيما بينهم على اصل الدرهم ، فيذهب البعض الى انه جرم (وزن) معروف ، كان يستخدم قبل الرسول بوقت طويل ، ويؤكد آخرون انه اسم لنقد فضى كانت توجد منه انواع كثيرة متداولة فى التجارة ، وانه لم يضرب (اى : يسك) على يد المسلمين(١٤) ، وان عبد الملك بن مروان قد امر بوزن واحد من اثقل هذه الدراهم وواحد من اخفها وزنا ، معا ، ثم امر بضرب قطع من النقد تساوى نصف وزن هذين الدرهمين اى ان تكون مساوية لمتوسط وزن الدراهم القديمة . واصبح الدرهم ، فى رايهم ، منــذ ذلك الوقت ، وفى الوقت نفسه ، عملة نقدية ووزنا معتادا يستخدم معيارا لتقــدير الأوزان الأخــرى .

فاذا افترضنا ، تبعا لذلك ، انه كان يوجد فيما مضى وزن يســمى درهما فمن المؤكد أن هذا الوزن قد تغير ، فى حين ظل المثقال على حاله ، وكانت تلزم عشرة من الدراهم الجديدة فى مقابل مثاقيل سبعة .

واخيرا ، فمن المرجح ان كانت النقود الفضية والنقود الذهبية فى الأصل من نفس الوزن(١٥) ، وحينئذ كان الدرهم مساويا للدينــار (فى الوزن) ، وكان كل منهما يزن مثقالا واحدا ، وحيث قد تقلص وزن الدرهم، فقد ظل اسم المثقال يطلق على الوزن القديم للدينار . اما اسم الدرهم ، فقد بدأ يطلق على الوزن الجديد الذى تقلصت اليه هذه العملة وهو ستة دوانق .

ويستنتج من هذه التغييرات ان الدرهم لم يعد مضاعفا دقيقا لا للقيراط المتفرع عن المثقــال ، ولا للحبــة . وهى وحــدة الوزن الطبيعية التى تدر على اساسها المثقــال .

---

(١٤) كان هناك نوعان من الدراهم ، فبعضها كان يحمل نقشا فارسيا وهذا هو الدرهم البغلى او الاسود ، ويزن ٨ دوانق ، أما بعضها الاخــر فيحمل نقشا يونانيا ، وهو الدرهم الطبرى . وكان يسمى فيما مضى بنفس الاسم ، وهو يزن ٤ دوانق ، ويزن الدرهمان معا ١٢ دانقا هى التى اخذ ابن مرفان متوسطها ، وثبت وزن الدرهم بهذه الطريقة على ٦ دوانق ، كذلك كان يوجد درهم ثالث يسمى جفارتى يزن ٢/١ ٤ من الدوانق (مقتبس من المقريزى ، مقالة عن النقود ، ترجمة المسيو دى ساسى) .

(١٥) نجد عند المقريزى نصوصا عدة تحول هذا الافتراض الى تاكيد اذ هو يذكر فى مقالته عن النقود ، ترجمة المسيو دى ساسى ، ص ٦ ان وزن دراهم فارس التى كانت متداولة قبل الاسلام كان مساويا لوزن المثقال الذهب فى حين تلزم اليوم ثلاثة مثاقيل فى مقابل كل ١٠ دراهم .

وقد اختلف راى المؤلفين العرب حول قيمة الدرهم ، فيساوى فى راى بعضهم ٥٠ حبة وثلثى الحبة ، فى حين يجعله بعض آخر متساويا للدينار او المثقال اى ٧٢ حبة .

وطبقا لراى ابو محمد ابن عطية(١٦) فان الحبة التى يقدر على اساسها الدرهم هى حبة الشعير متوسطة الحجم ، وماخوذة وهى على حالتها الطبيعية من الخشونة ، ولم تنزع منها قط قشرتها ، وان كان قد فصل منها ، عند طرفيها الزوائد التى تتجاوز جسمها .

وهناك آخرون يقدرون الدرهم — ٥٧ ٦/١٠ وواحد من عشرة من واحد من عشرة (اى : ٥٧ر٦١ حبة) ، الامر الذى يصل بوزن المثقال او الدينار الى ٨٢ ٣/١٠ حبة .

ويظن المقريزى بانه قد وفق بين الرايين حين قال بأن من الممكن ان تساوى ٥٧ر٦١ حبة تؤخذ بشكل الوزن نفسه لـ ٥٠ ٢/٣ حبة اختيرت من حجم متوسط .

وهكذا نرى كم تبتعد كل هذه المعطيات من اليقين والتحديد الصارم، المطلوب فى عمليات القياس .

وعندما تحددت قيمة الدرهم ، على النحو الذى انتهينا الى بيانه ، فقد اصبح قاعدة لنظام قياسى جديد ، اى انهم اخذوا يقيمون الاوزان التى كانت مستخدمة بالفعل بالدرهم والحبة ، وحيث قد نتج عن هذا الأمر ان هذه الأوزان لم تكن تضعيفات دقيقة لا للدراهم ولا للحبوب ، فاما انهم صيغوا تضعيفات جديدة ودقيقة للدرهم ، اطلقت عليها اسماء جديدة ، واما انهم قد احتفظوا لهذه التضعيفات بالأسماء القديمة التى لم تعد تنطبق على حقيقة قيمتها .

ونقدم فيما يلى بالدراهم والحبة جدولا بالاوزان المختلفة التى تناولتها مقالة المقريزى .

ملاحظة : فى هذا الجدول حولنا الى كسور عشرية تلك الأجزاء التى كان من المستطاع ان تعطى ارقاما اكثر مما ينبغى ، او تلك التى كانت ستقدم لنا سلسلة غير قابلة للانتهاء ، وتكون بالتالى اقل دقة من الأجزاء نفسها

---

(١٦) هو عبد حق بن عطية ، وهو احد واضعى تفاسير القرآن (مقتبس من الهامش رقم ٥٧ من ترجمة المسيو دى سلسى لمقالة المقريزى عن الموازين والمكاييل) .

جـــدول باقسام او فروع

قنطار				رطل					
يشتمل على ١٠٠ رطل زنة ١٢٨ درهما أو ١٢٠٠ أوقية زنة ١٠ ٢/٣ دراهم	يشتمل على ٤٠ أوقية زنة ٤٠ درهما	يشتمل على ١١٠ دينار أو مثقال زنة ١ ٣/٥ درهم	يشتمل على ١٠٨٠ دينار أو مثقال زنة ١ ٣/٥ درهم	يشتمل على ١٢ أوقية زنة ٤٠ درهما	يشتمل على ١٣٠ درهما	يشتمل على ١٢٨ درهما	يشتمل على ١١٥ ١/٢ درهما	أوقية زنة ٤٠ درهما	نش (نصف) زنة ٢٠ درهما
١	٨	٨ ٨/١١	٨ ٦/٣٥	٢٦ ٢/٣	٩٨ ٤/١٤	١٠٠	١١٠ ١٠/١٣	٣٢٠	٦٤٠
	١	١ ١/١١	١ ١/٣٥	٣ ٢/٣	١٢ ٤/١٤	١٢,٥	١٣ ١١/١٣	٤٠	٨٠
		١	١ ١/١٤	٣ ٢٣/٣٤	١٢ ٨/٣١	١٢ ٣١/١١٣	١٣ ١٠٩/١٨٣	٣٩ ٢/٥	٧٨ ٤/٥
			١	٣ ٣/١٤	١١ ٧٩/٩١	١٢ ٣/٥١	١٣ ٣١/٩١	٣٨ ٤/٥	٧٧ ١/٥
				١	٣ ٩/١٣	٣ ٣/٤	٤ ٢/١٣	١٢	٢٤
					١	١ ١/٦٤	١ ١/٣	٣ ١/٤	٦ ١/٢
						١	١ ٧/١٥	٣,٢	٦,٤
							١	٢ ١/٢	٥ ١/٢
								١	٢
									١

الأوزان العربية القديمة

أوقية		نواة زنة ٥ دراهم	مثقال أو دينار زنة ١ ٣/٧ درهم	درهم	دانق زنة ١/٦ درهم	قيراط نسبته إلى الدرهم ١/١٦,٨	حبة أو حبة شعير	
زنة ١٠ ٢/٣ دراهم	زنة ١٠ دراهم						نسبتها إلى الدرهم ١/٥٠,٤	نسبتها إلى الدرهم ١/٥٧,٦١
١,٢٠٠	١,٢٨٠	٢,٥٦٠	٨,٩٦٠	١٢,٨٠٠	٧٦,٨٠٠	٢١٥,٠٤٠	٦٤٥,١٢٠	٧٣٧٤٠٨
١٥٠	١٦٠	٣٢٠	١,١٢٠	١,٦٠٠	٩,٦٠٠	٢٦,٨٨٠	٨٠,٦٤٠	٩٢١٧٦
١٤٧ ٩/٢٨	١٥٧ ١/٧	٣١٤ ٢/٧	١,١٠٠	١٥٧١ ٣/٧	٩٤٢٨ ٤/٧	٢٦,٤٠٠	٧٩,٢٠٠	٩٠٥٣٠
١٤٤ ٩/١٤	١٥٤ ٢/٧	٣٠٨ ٤/٧	١,٨٠٠	١٥٤٢ ٦/٧	٩٢٥٧ ٢/٧	٢٥,٩٢٠	٧٧,٧٦٠	٨٨٨٨٤
٤٥	٤٨	٩٦	٣٣٦	٤٨٠	٢,٨٨٠	٨٠٦٤	٢٤١٩٢	٢٧٦٥٢,٨
١٢ ٣/١٦	١٣	٢٦	٩١	١٣٠	٧٨٠	٢١٨٤	٦٥٥٢	٧٤٨٩,٣
١٢	١٢,٨	٢٥,٦	٨٩,٦	١٢٨	٧٦٨	٢١٥٠,٤	٦٤٥١,٢	٧٣٧٤,٠٨
١٠ ١/٢	١١ ١/٢	٢٣ ١/٢	٨٠ ١/٢	١١٥ ١/٢	٦٩٣ ١/٢	١٩٤١ ١/٢	٥٨٢٤	٦٦٥٧ ٧/٤٠
٣,٧٥	٤	٨	٢٨	٤٠	٢٤٠	٦٧٢	٢٠١٦	٢٣٠٤,٤
١,٨٧٥	٢	٤	١٤	٢٠	١٢٠	٣٣٦	١٠٠٨	١١٥٢,٢
١	١ ١/١٥	٢ ٢/١٥	٧ ٧/١٥	١٠ ٢/٣	٦٤	١٧٩,٢	٥٣٧,٦	٦١٤ ٣٢/٥٦
	١	٢	٧	١٠	٦٠	١٦٨	٥٠٤	٥٧٦,١
		١	٣,٥	٥	٣٠	٨٤	٢٥٢	٢٨٨,٠٥
			١	١ ٣/٧	٨ ٤/٧	٢٤	٧٢	٨٢,٣
				١	٦	١٦,٨	٥٠,٤	٥٧,٦١
					١	٢,٨	٨,٤	٩ ٣٦١/٦٠٠
						١	٣	٣ ١٠٣/٢٤٠
							١	١ ١٠٣/٥٦٠

وقد سبق لنا القول بان لدى الاوربيين ما هو مشترك فى هذا الصدد مع العرب ، حتى ان جزءا كبيرا من التسميات والتفريعات لأوزان هؤلاء هى نفسها عند اولئك ، برغم انه لا توجد بين قيم هذه الأوزان التى تحمل اسماء متشابهة سوى علاقة متباعدة ، وفى اغلب الأحيان بالغة التباعد .

فالقنطار عندنا Quintal (١٧) يتكون مثل قنطارهم من مائة رطل livres

كما ان الرطل المستخدم فى الاغراض الطبية عندنا به ١٢ أوقية(١٨) onices مثل رطلهم ، اما الاوقية الطبية فتشتمل على ثلاثة دنانير(١٩) deniers ، كما تنقســـم الأوقيـــة ذات العشرة دراهم الى سبعة دنانير او مثاقيـــل .

اما الدينار الطبى ، وهو أثقل وزنا على نحو طفيف من الدينار الذى يستخدمه الصاغة فيزن نحو ٨٢٢/٧ حبة ، كما يزن الدينار ٨٢٣/١٠ حبة ، ولا يبلغ الفرق بينهما الا بنحو ١/٧٠ على الأكثر .

وقد خلط الرومان بين الدينار وبين الدرهم ، حيث كان هذان النوعان من الاوزان متماثلين او متلازمين ولا يختلفان الا فى النذر اليســـير . وقد نتج عن ذلك ان الدرهم قد انقسم الى ٧٢ حبة وانه قد قورن بالجـــــرو gros عندنا(*) . وان كان المثقال او الدينار العربى هو الأوثق صلة بهذا الجرو . فالأوقية او الاونســـة once العربية ذات العشرة دراهم وثلث الدرهم كانت تحتوى قديما على ما يقرب من ٨ مثاقيل او ٨ جرو ، يزن كل منها ١/٢ ١ درهم ، كما كان المثقال او الدينار ينقسم كذلك ، شأنه فى ذلك شأن الجرو لدينا ، الى ٧٢ حبة ، كما اننا فى نظامنا الوزنى المسمى

---

(١٧) تتماثل كلمة Quintal عندنا مع الكلمة العربية قنطار التى لا تختلف فى نطقها الشائع عن الكلمة الفرنسية الا فى ان حرف الراء هناك يتحول الى l (ل) هنا .

(١٨) الكلمة العربية أوقية (او : وقية) هى نفسها كلمة يونانية ، وهى تماثل كذلك الكلمة اللاتينية اونكيا uncia والفرنسية اونسة once .

(١٩) اما كلمة denier عندنا فهى دون جدال نفس الكلمة العربية : دينـــــار .

(*) وزن يعادل ١/٨ أوقية (المترجم)

مارك Marc نطلق اسم دينـــار denier على ١/٢ الجزء الذى يتساوى مع الاسكروبول(**) المستخدم فى مجال الطب .

ويتشابه كل من الدينييه (الدينـــار) والأسكروبول ، اللذان ينقسمان الى ٢٤ حبة مع ثلث الدينار أو المثقال عند العرب أو مع نصـــف الدرهم الحالى ، حيث يساوى المثقال درهما واحدا ونصف الدرهم .

واخيرا فان لدى الأوربيين ، مثل الشرقيين النظام الوزنى نفســـه ، بل والاسم نفسه ، الذى نستخدمه فى فرنسا عند سبك الذهب لتقـــدير عياره وكذلك عند وزن الاحجار الكريمة ، اى القيراط Karat .

الأوزان الحالية المستخدمة فى التجـــارة

الدرهم هو وحدة الوزن المستخدمة حاليا فى مجال التجارة، وسنوضح قيمته فيما بعد ، ويطلق العرب ، كما تفعل ذلك الشعوب الأخرى ، بقصد مساعدة الذاكرة (على استيعاب الأرقام) وهى التى يصعب عليها ان تحتفظ بعدد يتكون من ارقام أزيد مما ينبغى ، وكذلك لكى يدونوا فى سجلاتهم اقل عدد من الارقام التى لابد من تدوينها ، أسماء خاصة على بعض تضعيفات الوحدة القياسية .

ولما كان نظام الترقيم عند العرب هو النظام العشرى ، فقد كان طبيعيا أكثر من غيره الا تطلق أسماء خاصـــة الا لمضـــاعفات العشرة ، ومع ذلك فها نحن أولا نجد أن نظام القياس عندهم ، وهو الأمر الذى نجده فى بلدان كثيرة حيث دلت التجارب على أن التقسيم الاثنا عشرى سهل وملائم اذ تمكن قسمته مع مضاعفاته على عوامل قسمة كثيرة دون ان يتبقى سوى اقل عدد من الكسور ، قد جاء خليطا من التضعيفات والتفريعات العشرية والاثنا عشرية فى وقت واحد :

فالقنطـــار يساوى . . ١٠٠ رطـــل
والرطـــل يساوى . . ١٢ اوقيـــة
والاوقيـــة تساوى . . ١٢ درهمـــا

(**) يعادل الاسكروبول S-crupule نحو $\frac{١٢٩٥}{١٠٠٠}$ جرام

ويتداول فى التجارة رطل آخر يسمى الرطل الزياتى او الرطل الكبير ، وهو يتكون من ١٤ اوقية ، وان كنا نراه لا يشكل جزءا من نظام التقسيم الطبيعى او المعتاد للأوزان . وحين يراد تمييز الرطل العادى عن الرطل الزياتى ، يطلق على الاول اسم الرطل القبانى (رطل قبانى) اى رطل الوزانين .

وينقسم الدرهم عادة الى ١/٢ و١/٤ و١/٨ و١/١٦ وليست لهذه التفريعات قط تسميات خاصة اللهم الا اذا قيمت بالقراريط التى هى اقسام من المثقال . وفى هذه الحال ، وحيث يساوى المثقال درهما ونصف الدرهم اى ٢٤ قيراطا ، فمن الممكن ان ينقسم الدرهم الى ١٦ قيراطا ، والقيراط الى اربع حبات قمح مما يجعل الدرهم الواحد مساويا لـ ٦٤ حبة . وسوف نعود الى هذا التقسيم عند حديثنا عن المثقال .

وكما سبق لنا القول فان المثقال لا يزال مستخدما فى التجارة حتى اليوم ، وذلك لتقييم وزن الذهب والأحجار الكريمة والسلع والعقاقير الثمينة التى تباع بأوزان بالغة الصغر .

وقديما كانت كل سبعة مثاقيل تعادل عشرة دراهم وبتعبير آخر كان كل مثقال يعادل درهما واحدا وثلاثة اسباع الدرهم ، وحيث قد بان للناس ان العلاقة بين الدرهم والمثقال عند اجراء الحسابات تسبب شيئا من الارتباك وأن درهما وثلاثة اسباع الدرهم تقترب من الدرهم ونصف الدرهم بنحو ١/١٤ من الدرهم فقد غدوا يحسبون المثقال الذى يستخدمونه فى التجارة عادة بواقع درهم ونصف الدرهم .

وينقسم المثقال الحالى ، كشأنه فيما مضى ، الى ٢٤ قيراطا(٢٠) ،

---

(٢٠) توضح مخطوطة ليد Leyde التى رجع اليها المسيو دى ساسى عند ترجمته لمقالة المقريزى عن الموازين والمكاييل ان اصل كلمة قيراط هو قرط (بشدة وفتحة على الراء) المأخوذة من التعبير قرط عليه اى انه اعطاه من الشيء النذر اليسير . انظر الملاحظات الموجودة فى نهاية هذه الدراسة .

ويضاهى القيراط حبة الخروب(٢١) التى تبين انها تساويه ، وهكذا فكل ٢٤ حبة خروب تعطينا مثقالا واحدا . كما تعطينا كل ١٦ حبة منه درهما واحدا . وهكذا ايضا وجد العرب فى هذا النوع من الحبوب طرفا جديدا وطبيعيا للمقارنة ، وان كانت تظل لها على الدوام نفس السوءة التى نجدها عندما تستخدم حبة الشعير طرفا للمقارنة(٢٢) .

وحيث تتفاوت الحبوب الأخيرة عند وزنها ، فقد صار لزاما عند مضاهاتها بالمثقال الجديد أن يتم اختيار الحبات الاكبر حجما على نحو طفيف، واصبح المثقال معادلا لـ ٧٢ حبة شعير .

وفى نفس الوقت ، فاذا كان صحيحا ان الناس قد اقتنعوا بأن عليهم ان يبحثوا عن طرف آخر للمضاهاة حين تغيرت علاقة الدرهم بالمثقال ، واذا كان صحيحا كذلك ان حبة القمح قد بدت اكثر ملاءمة من حبة الشعير اذ كان من الضرورى انتزاع الاجزاء الزائدة عن الحبة الاخيرة ، وانهم كذلك قد وجدوا اكثر سهولة واكثر تماثلا ان يقسموا القيراط الى اربعة ارباع كما قد فعلوا بالنسبة للدرهم ، فلقد وجدوا فى حبوب القمح التى تعادل اربعة منها اختيرت من حجم متوسط حبة خروب ، طرفا جديدا للمضاهاة شاع استعماله(٢٣) .

---

(٢١) تسمى حبة الخروب باللغة العربية خروبة . اما شجرة الخروب، وهى باللغة الشهرة ، فمتوطنة فى كل بلدان الشرق كما انها معروفة للغاية فى مالطة ، واوراقها تشبه الاجنحة وتحمل من ٢ الى ٥ أزواج من الوريقات المتموجة وشبه الدائرية ، وثمارها عبارة عن قرون مسطحة ، ومن ثمار الخروب يصنع شراب الخروب الذى يباع فى القاهرة فى الشوارع والميادين العامة (هامش من وضع المسيو ديليل Délile) .

(٢٢) ويستخدم الصراف كذلك بذور السنط والخيار والشنبر ، وشجرة السنط شجرة جميلة تزرع فى مصر ، وتثمر قرونا اسطوانية الشكل يستخرج منها لباب السنط ، وهى ثمار مسهلة وملينة ومعروفة فى مجالات الصيدلة . (هامش من وضع المسيو ديليل) .

(٢٣) ينقسم مثقال سوريا فيما يبدو الى ٢٤ قيراطا يساوى القيراط منها ٤ حبات (انظر الهامش رقم ٣٤ وص ١٧ من مقالة الموازين والمكاييل للمقريزى) .

وطبقا لذلك فان المثقال يساوى ٩٦ حبة قمح فى حين يساوى الدرهم ٦٤ حبـــة(٢٤) .

ولقد كنا شغوفين بمعرفة ما يمكن ان تصل اليه حدود الدقة فى علاقة كهذه تبدو مؤسسة على معطيات تنقصها الدقة على هذا النحو . ولقــد حصلنا على النتائج الآتيــة :

١٦ قيراطا أو ١٦ حبة خروب اخـــذت بشــكل عشـــوائى ، وكان ينبغى لها أن تعادل درهما ، ومع ذلك فقد بلغ وزنها حســب ميزان مارك :	
فى المرة الأولى (الـــ ١٦ حبة خروب الاولى)	٥٣٫٧٥٠ حبة
فى المرة الثانية (الــ ١٦ حبة خروب الثانية)	٥٤٫٦٢٥ حبة
وقد وزنت ١٦ حبة خروب أخذت من بين اكثرها سلامة وافضلها شكلا ، وقام باختيارها صراف يهودى مشهود له بالكفاءة والمهارة فى وظيفته	٥٩٫٨٧٥ حبة
ووزنت ١٦ حبة خروب أخرى اختيرت من بين تلك التى بدت لنا اكثرها استواءا وافضـــلها شــــكلا	٥٩٫٧٥٠ حبة
المجمـــــوع	٢٢٨٫٠٠٠ حبة

(٢٤) يذكر جلال الدين ابو الفضل السيوطى فى مقالته عن مصر ان ابن فضل الله ، فى كتابه المسمى المسالك يقول ما يلى عند حديثه عن تجارة مصر : ويزن الدرهم نحو ١٨ حبة خروب أو ١٨ خروبة ، وتزن حبة الخروب ٣ حبات قمح ، ويزن المثقال ٢٤ خروبة » (مقتبس من مقالة عن النقـــود للمقريزى) أو يبدو لنا هذا الزعم خاطئا ، فاذا كان الأمر يتعلق بالمثقـــال الذى تساوى كل سبعة منه عشرة دراهم ، وكل درهم لا يتجاوز ١٦ خروبة و١٠/٨ من الخروبة ، واذا كان المثقال يساوى درهما ونصف الدرهم فان الدرهم لن يساوى الا ١٦ خروبة . ويلزم كى يساوى الدرهم ١٨ خروبة حين يكون المثقال مساويا لـــ ٢٤ حبة أن يساوى هذا المثقال درهما وثلث الدرهم . وهو أمر يبدو انه لم يحدث قط . وباختصار ، فمن المحتمل أن يكون المؤلف الذى أشرنا اليه آنفا يريد ، متسقا فى ذلك مع كل الموروثات، أن يضاهى بحبة الشعير ، وليس بحبة القمح .

الحد الاوسط	٥٧ر٠٠٠ حبة

كما بلغ وزن ٦٤ حبة قمح ينبغى لها ان تعادل درهما واحدا :

فى المرة الأولى (شرحه)	٥٤ر٥٠٠ حبة
فى المرة الثانيـــة	٥٤ر٨٧٥ حبة
فى المرة الثالثـــة	٥٥ر٠٠٠ حبة
كما وزنت ٦٤ حبة اختارها الصراف اليهودى ممتلئة وبدون اعطـــاب	٦١ر٧٥٠ حبة
وبلغ وزن ٦٤ حبة اخرى قمنا نحن باختيارها	٦٠ر٥٠٠ حبة
وبلغ وزن ٦٤ حبة ثالثة انتقيت من حجم متوسط	٥٧ر٨٧٥ حبة
المجمــــوع	٣٤٤ر٥٠٠ حبة
الحد الأوسط	٥٧ر٤١٧
متوسط النتيجتين	٥٧ر٢٠٨

وبرغم ان المثقال بتفريعاته المختلفة ، يشكل على نحو ما نظـــاما وزنيا منفصلا ، فسوف نضمنه داخل الجدول الذى سنقدمه عن اقســام الأوزان المستخدمة فى مجال التجارة رغبة منا فى الا نزيد لحد غير مرغوب. فيه من عدد الجداول ، ولكى يستطيع القارىء بسهولة ، وبمجرد ان يلقى نظرة سريعة ان يلم بالعلاقة القائمة بين كل الأوزان المستعملة ، وسنفعل نفس الشىء بالنسبة للرطل الزياتى .

جـــدول
بالاوزان التجارية وتفريعاتها المتنوعة

قنطار	رطل زياتى (١)	رطل قبانى	أوقية	مثقال (١)	درهم	قيراط	حبة شعير (١)	حبة قمح
١	٨٥ ½	١٠٠	١,٢٠٠	٩,٦٠٠	١٤,٤٠٠	٢٣٠,٤٠٠	٦٩١,٢٠٠	٩٢١,٦٠٠
	١	٣ ½	١٤	١١٢	١٦٨	٢,٦٨٨	٨,٠٦٤	١٠,٧٥٢
		١	١٢	٩٦	١٤٤	٢,٣٠٤	٦,٩١٢	٩,٢١٦
			١	٨	١٢	١٩٢	٥٧٦	٧٦٨
				١	١ ½	٢٤	٧٢	٩٦
					١	١٦	٤٨	٦٤
						١	٣	٤

(١) لا تشكل هذه الاوزان جزءا من النظام الوزنى المستخدم فى مجال التجـــارة .

اما شكل الأوزان التجارية فيتنوع كثيرا ، فهى اسطوانية الشكل فى بعض الاحيان ، وهى فى احيان اخرى مكعبة ، او هى فى معظم الاحيــان جرم متعدد الوجوه نتجت هيئته عن مكعب تهشمت زواياه ، ومع ذلك فقد جرت العادة بأن يكون للرطل وللرطلين ولنصف الرطل وللأوقية شــكل حلقة تحاكى هلالا ، وان كانت هذه الحلقة لا تقفل بشكل تام بحيث يمكن ان تمسك فى حبل دائرى مع المباعدة فيما بين طرفى الهلال او بالأحرى عن طريق ضغط الحبل فيما بين هذه الطرفين او القمتين .

وتصنع هذه الأوزان بصفة عامة من النحاس ، وهو معدن مفضــل عن الحديد اذ يتاكسد الاخير ويعلوه الصدا بسهولة ، ولأن العمال من اهل البلاد لم يعتادوا بعد على صهره وتشكيله . ويستخدم فى صنعها النحاس الاصفر او الأحمر المخلوط بالبزموت(*) وهو ارخص من النحاس الاحمر ولا يشتد الطلب عليــه .

اما صغار باعة التجزئة وتجار السلع المختلفة ، الذين يجدون شراء الأوزان النحاسية مكلفا او باهظ الثمن بالنسبة لهم فيستخدمون فى معظم الاحوال مجرد قطعة من الحديد غير مستوية الشكل او مجرد « زلطة » تزن الوزن المطلوب .

وعند شعب قليل التنور لهذا الحد ، تقوم على شئونه حكومة اقــل تطورا على هذا النحو ، فاننا نجد الناس هناك لم يثبتوا ، كما هو الحال فى اوربا ، على عادة تحتم ان تكون للاوزان الواحدة الشكل نفسه تشتهر به ، ولا يمكن احد ان يغش فى قيمتها ، او عادة ان يوثقوا وان يدمغــوا هذه الأوزان ، وان يحرموا استخدام كل الأوزان غير المدموغة على هــذا النحو ، وكل هذه امور من شأنها اذا تحققت أن تسهم فى جعــل التدليس او الغش اقل يسر واكثر ندرة .

ويستعاض عن هذه الاحتياطات برقابة يوميــة وبعقوبات بالغــة

(*) عنصر فلزى يستعمل ممزوجا بمعادن اخرى . (المترجم)

الصرامة تطبق على من يستخدمون موازين او اوزان زائفة(٥٢) .

وفى بعض الأحيان يعاقب اقل عجز فى الوزن بقسوة بالغة كما لو كانت غشا فاضحا . لذلك يفضل غالبية الباعة ، خوفا من ذلك ، الحصول على موازين وافية لها دقة القسطاس او ميزان الذهب .

---

(٢٥) كان اغا الشرطة يتجول فى المدينة على ظهر حصان يسبقه احد العبيد حاملا أمامه أوزان وميزان كبير الحجم ، ويتبعه جلادوه . ويزفه عدد كبير من العبيد او الخدم المسلحين بعصى غليظة .

ويذهب الاغا الى الأسواق والميادين العامة والأسواق العمومية وكل الأماكن التى يوجد بها تجار او باعة تجزئة ويطلب ابراز الأوزان والموازين من واحد او اكثر من الباعة ينتقون بشكل عشوائى او تباعا لمزاجه الخاص.

وفى بعض الأحيان يسأل الخدم الذى قدموا لشراء بعض المـــواد الغذائية ويستطلع عن الثمن الذى ابتاعوها به وعن الوزن الذى سلمت اليهم على اساسه ، وعن التاجر الذى باعهم اياها ، ويأمر بأن توزن امامه هـــذه السلع ، فاذا تبين غشا فى الوزن او فى تقدير الثمن . فانه يستدعى التاجر ويأمر بعقابه فى نفس مكان الحادث .

اما هذه العقوبة فعبارة عن ضربات بالكرباج على اخمص القدمين .

ويمسك العبيد او خدم الاغا بالمذنب ، ويطرحونه ارضا على وجهـــه ويمسكون بساقيه بواسطة نوع من النير الخشبى (الفلقة) ، وينهال عليه بمائتى الى ثلاثمائة ضربة فوق اخمص القدمين ، ويطلب المسكين العفو ، ويتضرع الى الاغا متوسلا بالنبى وبالله مرددا اسماء الله المائة المقدسة .

ولا يستطيع التاجر البائس ، وقد اصبح كسيحا او تمزقت قدماه ، ان يعود ادراجه الى بيته الا اذا حمله احد اصدقائه او احد النظارة ، ساندا اياه من تحت ابطيـــه .

وحين يضبط فى بعض الاحيان نفر من باعة القطاعى متلبسين بالغش او يتأكد انهم عملوا على رفع الاسعار بشكل جعل الناس يجارون بالشكوى، فان الأغا ، لكى يقدم أمثولة اكثر فظاعة ، يأمر بأن تجز راس واحد من بينهم .

ويمكن القول بصفة عامة بان من علامات تدهور وانحطاط اخلاق هذا الشعب انه يشهد لصالح المذنب وانه يعتريه الحزن والكدر حين يلقى المذنب جزاءه ، ومع ذلك فان العقوبة بالغة الفظاعة ، وتطبق فى كثير من الاحيان ظلما ، حتى لتقل دهشة المرء حين يرى الدهماء تبدى شفقتها على المذنب وتمتدحه وتواسيه ، وليس من النادر ان يسىء الاغوات استخدام سلطاتهم الاستبدادية لكى تبتزوا النقود والهدايا من التجـــار ، كما انهم فى معظم الاحيان من له موازين واوزان مضبوطة الا لانه لم يؤت من الكياسة ما يجعله يقدم اليهم الأتاوة المبتغاة .

اما هذه الموازين المستخدمة فى مصر فتشبه الموازين المستخدمة لدينا، وقد استوردت غالبيتها قديما من أوربا .

اما الموازين الصغيرة التى تصنع فى البلاد فيعيبها فى معظم الاحيان انها صماء لا تستجيب ، اى ان رافعتها متوسة ، ونقطة ارتكازها تقع اعلى من نقطتى تماس كفتى الميزان ، مما يجعل الميزان اقل حساسية او ان يكون ترجيحه عســـيرا .

وينتشر فى مجـــال التجارة ، وبخاصـــة فى الأوزان التى لا يتحتم رجحانها ، استخدام الميزان الذى نعرفه باسم الميزان الرومانى (القبانى). وهو ينقسم هناك طبقا لنظام الوزن المتبع فى مصر .

الاوزان المستخدمة فى النقود

تصنع الأوزان التى توزن بها النقود عادة من النحاس الأصفر ، على شكل جرم متعدد الوجوه ، مثمن الاضلاع ، ويتم الوصول الى هذا الشكل عن طريق كسر زوايا المكعب ، ولهذا الجرم ، فى هيئة المكعب التى هو عليها ميزة تهيئة زوايا قوية وغير حادة فى الوقت نفسه ؛ كما انها اقـــل عرضـة لأن تتلف بغتة ، بالاضافة الى ان سقوطها لن تتسبب عنه الا اضرار بسيطة سواء فيما يتصل باتلافها هى أو فيما يتصل باحتمال ان تجـــــرح ايدى وأقدام العاملين .

وتزود الأوزان — المعايير هذه عادة ، عنـــد جزئها العلوى بعزوة أو مقبض يتحرك لأعلا او لأسفل ، ويحفر عدد الدراهم التى تزنها على واحد من أوجهها بواسطة مخصف .

ومما لا شك فيه ان الأمر الجدير بالملاحظة هو ان الناس ، فى بلد نجد ضروب المعرفة بها ادنى بكثير عنها فى أوربا ، قد تبنوا منذ زمان طويل عند صناعتهم للنقود فكرة التقسيم العشرى للأوزان ، برغم ان هذا التقسيم ليس هو نفسه الخاص بأوزان البلاد (فى المجالات الاخرى) ولابد ان هذه العادة قد جاءتهم ، بلا جدال ، نتيجة خبرة طويلة أوضحت لصـــناع النقود ان هذا التقسيم العشرى ، الذى يتسق مع النظام العددى نفسه ،

هو اكثر ملاءمة فى مجال الحسابات لغير ما حد(٢٦) .

هكذا كانت أوزان النقود تقسم من ١ الى ١٠ دراهم مع مضاعفات او تفريعات العشرة، واكثر هذه الاوزان استعمالا كانت الاجرام ذوات الالفى والالف درهم ، وذوات الـ ٥٠٠ والـ ٢٠٠ والـ ١٠٠ درهم ، وذوات الـ ٥٠ والـ ٢٥ درهما ، وذوات العشرة ، والخمسة والاربعة والثلاثة دراهم ، وذوات الدرهمين والدرهم الواحد ، ولم تكن لهذه التضعيفات أو التقسيمات اسماء محددة خاصة ، بحيث لم يكن يستخدم سوى اسم وحدة الوزن وهى الدرهم . وكانت كل العمليات الحسابية تتم على اساس الدراهم .

والدرهم المستخدم هنا هو نفسه الذى يستخدم فى المبادلات التجارية، ويمكن ان تنطبق عليه كل ما سبق لنا ان تلناه (بخصوص الدرهم فى مجال التجارة) ، وان كان قد احتفظ له بمعاييره داخل سلسلة الأوزان المتبعة فى صنع العملات والتى لا تستخدم الا اعيرة تضبط على اساسها الموازين الأخرى ، بدلا من التماس تحديد اوزانها عن طريق حبوب القمح او الخروب .

وفى حين تبنى المصريون المحدثون النظام العشرى فى اوزان النقود ، فانهم لم يعرفوا كيف يحتفظون ، بالمثل ، بالتقسيم نفسه بالنسبة لكسور الدرهم واجزائه ، عندما قسموه ، كدابهم فى مجال التجارة ، الى ١/٢ و١/٤ و١/٨ و١/١٦ او الى ١/٣ ، ١/٦ ، ١/١٢ كما قلنا من قبل .

اما المثقال ، على النحو الذى رايناه به من قبل ، فقل ان كان يستخدم فى مجال النقود الا لضبط عيار الذهب .

وكان يتم ذلك على اساس المثقال ونصف المثقال .

---

(٢٦) كانت الموازين المستخدمة فى مجال التجارة تستعمل لوزن كل السلع المختلفة فيما عدا الذهب والفضة اللذين يستخدمان فى مجال صنع النقود ، ومع ذلك فقد كانت كل الحسابات وكل العمليات الحسابية تتم طبقا لنظام التقسيم العشرى .

وينقسم المثقال الى ٢٤ قيراطا ، والقيراط الى اربع حبات ، ثم تنقسم الحبة نفسها الى ١/٢ ، ١/٤ ، ١/٨ وهو الامر الذى يماثل تقسيمنا نحن للقيراط الى ٣٢ جزءا .

ولا بد اننا واجدون اكبر قدر من الدقة فى الأوزان فى دور سك النقود بصفة خاصة ، حيث تمارس الحكومة رقابة دائمة ، وحيث تتطلب اساليب (الصنع) دقة بالغة .

ولقد ضاهينا الأوزان المستخدمة عادة فى مجال النقد وتلك المتبعة فى مجال التجارة بتلك الموازين التى تم الاحتفاظ بها باعتبارها عيارات ، واستبعدنا كل ما بدا لعياننا معيبا او تالفا ، ثم وزنا بعد ذلك الأوزان المستخدمة عيارات ، منفصلة ومجتمعة ، على اوزان مارك بعد أن ضبطناها بدقة بالغة ، فتبينا أن الأوزان الدنيا كانت ، على نحو دقيق قدر الامكان ، مساوية لاوزان ٢٠٠٠ و ١٠٠٠ درهم التى كانت هذه الاوزان الدنيا تفريعات منها ، وان كانت كل واحدة من هذه التفريعات قد اعترتها ، سواء بالزيادة او بالنقصان اخطاء طفيفة للغاية ، كانت بتبادلها التعويض فيما بينها على وجه التقريب (اى بتعويض الوزن الزائد فيها الوزن الناقص) تصبح من باب اولى محسوسة بدرجة اكبر عندما نستبعد منها قيم الأوزان الاكبر حجما ، فقد كان وزن الكسور اصغر من المطلوب ، وهو أمر لابد أنه يدل، ولابد انه قد حدث فى الواقع ، على ان علاقة اوزان هذه البلاد بالاوزان المستخدمة فى فرنسا ، ينبغى ان يحسب على اساس معيارات الأوزان الاكبر ، او على اساس اجمالى الاوزان الصغرى وليس على اساس بعض الاوزان ضئيلة القيمة ، اختيرت بذاتها .

وقد اعطتنا الأوزان ذات الـ ١٠٠٠ والـ ٢٠٠٠ درهم النتائج الاتية :

جدول بمقارنة الأوزان المستخدمة في مجال النقد بمثيلاتها في فرنسا

الأوزان وضع المقارنة		قيمتها بالدراهم	قيمتها بالأوزان من نظام مارك الفرنسي					الإجمالي				
			كسور	حبة	جرو	أوقية	رطل	كسر	حبة	جرو	أوقية	رطل
الموازين المعيار	أولا :	٢٫٠٠٠	٠	١٣	٢	٩	١٢	٠	١٣	٢	٩	١٢
	ثانيا :	١٫٠٠٠	٥	٦	٥	٤	٦	٥	١٣	٢	٩	١٢
		١٫٠٠٠	٠	٧	٥	٤	٦					
الموازين المستخدمة والتي احتفظت بحالة طيبة	ثالثا :	٢٫٠٠٠	٠	١٦	٢	٩	١٢	٠	١٦	٢	٩	١٢
	رابعا :	٢٫٠٠٠	٥	١٤	٢	٩	١٢	٥	١٤	٢	٩	١٢
	خامسا :	١٫٠٠٠	٥	٧	٥	٤	٦	٥	١٣	٢	٩	١٢
		١٫٠٠٠	٠	٦	٥	٤	٦					
	سادسا	١٫٠٠٠	٠	٨	٥	٤	٦	٠	١٥	٢	٩	١٢
		١٫٠٠٠	٠	٧	٥	٤	٦					
	الإجمالي	١٢٫٠٠٠	وقد بلغ وزنه					٥	١٣	٥	٧	٧٥
مما يصل بوزن كل		١٫٠٠٠ (درهم)	. . . . .					١٢٥	٧	٥	٤	٦
وبذلك يكون وزن كل . . .		١ (درهم)	كمتوسط وزن					٩٦٧١٢٥	٥٧			

وقد ظننا انه حرى بنا ان نهمل الكسر ١٢٥٠٠٠ر. من الحبة الذى يقل به الوزن المعيارى كما راينا عن الأوزان الأخرى ، وينتج ذلك من انهم هنالك يحرصون على ان يكون الوزن المتداول اكبر بنحو طفيف من الوزن المعيارى ، ذلك ان هذه الازوان المتداولة يتناقص وزنها على نحو مفاجىء بفعل اللمس والتداول . ولكى تعود هذه الى تعويض ما فقدته ، تشرب بقليل من الرصاص فى ثقوب صغيرة تنفذ فى أحد أوجهها .

ولقد وجدنا ، عن طريق تجارب اخرى تم اجراؤها ، باتخاذ الحد الأوسط للأوزان الكبيرة فى مجالى التجارة والنقود أن نسبة الدرهم الى الحبة (أو أن الدرهم يساوى من الحبوب) من أوزاننا نظام مارك

٥٨ر١٨٨ حبة

وذلك بدلا من النسبة التى ذكرناها آنفا وهى ٥٧ر٩٦٧ حبة

بفارق زيادة قدره ٢٢١ر. حبة

او ٣٨١٠٠ر. من الدرهم ، وان كنا نرى ان الرقم ٥٨ر١٨٨ هو اكثر مما ينبغى دقة وان علينا أن نتبنى الرقم ٥٧ر٩٦٧ ، فلقد تبينا ان اوزان التجارة فى واقع الأمر ، هى اكثر دقة لاسباب أوضحناها فيما سبق ، وانها تتفاوت فيما بينها باقدار اكبر بكثير من تلك التى تتفاوت بها فيما بينها أوزان النقود .

ومع ذلك فان عددا كبيرا لحد كاف من مختلف الأوزان الكسور(*) فى مجالى النقد والتجارة قد بدت لنا جديرة باكبر قدر من الثقة اما لجودة صنعها ، واما للحالة المرضية التى حفظت عليها ، واما للثقة التى يستحقها الصيارفة الذين كانوا يستخدمونها . وقد بينت لنا هذه، سواء عند وزنها معا او على نحو منفصل ، وبعد تقريبها الى اصغر كسر ممكن ، ان الحد الأوسط لقيمة الدرهم مستخلصا من هذه الأوزان ، يبلغ ٥٧ر٩٧٠ حبة ، الأمر الذى لا يختلف عن النتيجة الأولى الا بثلاث حبات فى كل ١٠٠٠ درهم .

(*) اى أوزان الـ $\frac{1}{2}$ والـ $\frac{1}{4}$ والـ $\frac{1}{8}$ .. (المترجم)

	كسر	حبة	جرو	اوقية	رطل (***)
واعطتنا ٦٠٠ سكين(**) ذهبى صنع القاهرة ، ومن اضبط هذه العملات وزنا ٥٠٥ دراهم و١/١٤ من الدرهم ، لكنها اعطتنا بميزان اكثر حساسية صنعه المسيو كونتيه	—	٥٤	٦	٢	٣
وكان ينبغى لها ان تزن طبقا للنسبة التى سبق ان تبيناها بين الدرهم والحبة	٨٣	٥٥	٦	٢	٣
وكانت تزن ١٠٠ تالارى عادة بميزان النقود ، بنحو قريب من الدقة حيث لم يكن اى تلف قد اعترى هذه النقود ٩١٠دراهم، مما يعطى طبقا لهذه القيمة لوزن التالارى الواحد	٥٠	٢٣	٧	.	.
ولكن مؤلف المسيو بونفيل يصل بالوزن القانونى للتالارى الى	..	٢٤	٧	.	.
وكانت ١٠٠ قرش تزن عادة بميزان النقود ٨٧٥ درهما مما يجعل وزن القرش الواحد طبقا للنسبة التى اخذنا بها	٢١	٤	٧	.	.
لكننا نجد أن وزن القطعة من هذه القروش فى مؤلف المسيو بونفيل يبلغ	..	٤	٧	.	.

(**) Sequin وهى عملة ذهبية قديمة لمختلف الولايات الايطالية كما كانت تتداول فى الشرق وترد هنا عند الحديث عن العملات الذهبية مثل الفندقلى والزّر محبوب . (المترجم)

(***) الاوزان الفرنسية المستخدمة على التوالى من الشمال الى اليمن livre once, gros, grain, fraction. (المترجم) .

لكن كسور (أو تفريعات) هذه العملة اقل تماما أو دقة من كســــور (أو تفريعات) التلارى ، وحيث كانت هذه العملة (القروش) اكثر تداولا ، فقد كانت تفقد باستمرار قــدرا طفيفا من وزنها بسبب تاكل النقود من كثــــرة تداولها . ويقــدر المسيو بونفيـــل متوسط وزن للقرش يبلغ ٨٣ ٢ ٧ . .
او ٩٢٠ ر٢٦ جـــراما .

ونلحق بهذه الدراسة هنا لوحه بينا بها علاقة الأوزان المصرية بالاوزان من نظام مارك ونظام الوزن العشرى المتبع فى فرنسا ، وقد ضـــمناها الأعشار ووحدات الدرهم ، وبعد ذلك الكسور العشرية الأوزان ثم الكسور المئوية حتى الكسر من الف . وفى النهاية قد سربنا الى هذه اللوحة قيمة اى من هذه الأوزان التى لها تسميات خاصة والتى يشيع استعمالها .

لوحة بتحويل الاوزان المصرية الى الاوزان من نظام مارك والى الأوزان من النظام العشرى المستخدمين فى فرنســا

أسماء الأوزان المصرية	قيمتها: بالدراهم المصرية: تساوى كسور	درهم	بالاوزان فى نظام مارك الفرنسى: كسور	حبة	جرو	أوقية	مارك	رطل	بالاوزان العشرية: كسور	ملليجرام	جرام	ديكاجرام	هكتوجرام	كيلوجرام	ميرياجرام
١ حبة قمح	١/٦٤ أو	٠ر٠١٥٦٢٥	٩٠٥٧	—	—	—	—	—	١٠٧٩	٠٤٨	—	—	—	—	—
١ حبة (أى حبة شعير)	١/٤٨ أو	٠ر٠٢٠٨٣٣	٢٠٧٦	١	—	—	—	—	١٤٣٩	٠٦٤	—	—	—	—	—
١ قيراط أو حبة خروب	١/١٦	٠ر٠٦٢٥٠٠	٦٢٢٩	٣	—	—	—	—	٤٣١٥	١٩٢	—	—	—	—	—
		٠ر١	٧٩٦٧	٥	—	—	—	—	٨٩٠٤	٣٠٧	—	—	—	—	—
		٠ر٢	٥٩٣٤	١١	—	—	—	—	٧٨٠٨	٦١٥	—	—	—	—	—
		٠ر٣	٣٩٠١	١٧	—	—	—	—	٦٧١٢	٩٢٣	—	—	—	—	—
		٠ر٤	١٨٦٨	٢٣	—	—	—	—	٥٦١٦	٢٣١	١	—	—	—	—
		٠ر٥	٩٨٣٥	٢٨	—	—	—	—	٤٥٢٠	٥٣٩	١	—	—	—	—
		٠ر٦	٧٨٠٢	٣٤	—	—	—	—	٣٤٢٤	٨٤٧	١	—	—	—	—
		٠ر٧	٥٧٨٩	٤٠	—	—	—	—	٢٣٢٨	١٥٥	٢	—	—	—	—
		٠ر٨	٣٧٣٦	٤٦	—	—	—	—	١٢٣٢	٤٦٣	٢	—	—	—	—
		٠ر٩	١٧٠٣	٥٢	—	—	—	—	٠١٣٦	٧٧١	٢	—	—	—	—
١ درهم		١ر٠	٩٦٧٠	٥٧	—	—	—	—	٩٠٤٠	٠٧٨	٣	—	—	—	—
١ مثقال		١ر٥	٩٥٠٥	١٤	١	—	—	—	٣٥٦٠	٦١٨	٤	—	—	—	—

	ر٢	٩٣٤٠	٤٣	١	—	—	—	٨٠٨٠	١٣٧	٦	—	—	—	—
	ر٣	٩٠١٠	٢٩	٢	—	—	—	٧١٢٠	٢٣٦	٩	—	—	—	—
	ر٤	٨٦٨٠	١٥	٣	—	—	—	٦١٦٠	٣١٥	٢	١	—	—	—
	ر٥	٨٣٥٠	١	٤	—	—	—	٥٢٠٠	٣٩٤	٥	١	—	—	—
	ر٦	٨٠٢٠	٥٩	٤	—	—	—	٤٢٤٠	٤٧٣	٨	١	—	—	—
	ر٧	٧٦٩٠	٤٥	٥	—	—	—	٣٢٨٠	٥٥٢	١	٢	—	—	—
	ر٨	٧٣٦٠	٣١	٦	—	—	—	٢٣٢٠	٦٣١	٤	٢	—	—	—
	ر٩	٧٠٣٠	١٧	٧	—	—	—	١٣٦٠	٧١٠	٧	٢	—	—	—
	ر١٠	٦٧٠٠	٣	—	١	—	—	٠٤٠٠	٧٨٩	٠	٣	—	—	—
أوقية	ر١٢	٦٠٤٠	٤٧	١	١	—	—	٨٤٨٠	٩٤٦	٦	٣	—	—	—
	ر٢٠	٢٤٠٠	٧	—	٢	—	—	٠٨٠٠	٥٧٨	١	٦	—	—	—
	ر٣٠	٠١٠٠	١١	—	٣	—	—	١٢٠٠	٣٦٧	٢	٩	—	—	—
	ر٤٠	٦٨٠٠	١٤	—	٤	—	—	١٦٠٠	١٥٦	٣	٢	١	—	—
	ر٥٠	٣٥٠٠	١٨	—	٥	—	—	٢٠٠٠	٩٤٥	٣	٥	١	—	—
	ر٦٠	٠٢٠٠	٢٢	—	٦	—	—	٢٤٠٠	٧٣٤	٤	٨	١	—	—
	ر٧٠	٦٩٠٠	٢٥	—	٧	—	—	٢٨٠٠	٥٢٣	٥	١	٢	—	—
	ر٨٠	٣٦٠٠	٢٩	—	—	١	—	٣٢٠٠	٣١٢	٦	٤	٢	—	—
	ر٩٠	٠٣٠٠	٣٣	—	١	١	—	٣٦٠٠	١٠١	٧	٧	٢	—	—
	ر١٠٠	٧٠٠٠	٣٦	—	٢	١	—	٤٠٠٠	٨٩٠	٧	٠	٣	—	—

(*) يعادل الميرياجرام ١٠ كيلوجرامات ، ان تعنى ميريا عشرة آلاف . (المترجم) .

أسماء الاوزان المصرية	قيمتها: بالدراهم المصرية	بالاوزان فى نظام مارك فرلى						بالاوزان العشرية						
	تساوى كسور دراهم	كسور	حبة	جرو	أوقية	مارك	رطل	كسور	مليجرام	جرام	ديكاجرام	هكتوجرام	كيلوجرام	ميرياجرام
١ رطل قبانى	١٤٤ر	٢٤٨٠	٦٧	٣	٦	١	—	١٧٦٠	٣٦٢	٣	٤	٤	—	—
١ رطل زياتى	١٦٨ر	٤٥٦٠	١٨	٧	—	—	١	٨٧٢٠	٢٥٥	٧	١	٥	—	—
	٢٠٠ر	٤٠٠٠	١	١	٤	—	١	٨٠٠٠	٧٨٠	٥	١	٦	—	—
	٣٠٠ر	١٠٠٠	٣٨	١	٦	١	١	٢٠٠٠	٦٧١	٣	٢	٩	—	—
	٤٠٠ر	٨٠٠٠	٢	٢	—	١	٢	٦٠٠٠	٥٦١	١	٣	٢	١	—
	٥٠٠ر	٥٠٠٠	٣٩	٢	٢	—	٣	—	٤٥٢	٩	٣	٥	١	—
	٦٠٠ر	٢٠٠٠	٤	٣	٤	١	٣	٤٠٠٠	٣٤٢	٧	٤	٨	١	—
	٧٠٠ر	٩٠٠٠	٤٠	٣	٦	—	٤	٨٠٠٠	٢٣٣	٥	٥	١	٢	—
	٨٠٠ر	٦٠٠٠	٥	٤	—	—	٥	٢٠٠٠	١٢٢	٣	٦	٤	٢	—
	٩٠٠ر	٣٠٠٠	٤٢	٤	٢	١	٥	٦٠٠٠	٠١٣	١	٧	٧	٢	—
	١٠٠٠ر	—	٧	٥	٤	—	٦	—	٩٠٤	٨	٧	—	٣	—
	٢٠٠٠ر	—	١٤	٢	١	١	١٢	—	٨٠٨	٧	٥	١	٦	—
١ قنطار	١٤ر٤٠٠ر	٨٠٠٠	٢٨	١	١	١	٩٠	٦٠٠٠	٢١٧	٦	٣	٣	٤	٤

ملاحظـــــات :

١ — ص ١١ الفقرة ٢ : **اذ ان نظام الترقيم عند هؤلاء** (اى العرب) **هو نفسه عند أولئك** (اى الاوربيين) .

فالأرقام التى نستخدمها قد جاءتنا فى الواقع من الشرق (ذلك ان نظام الارقام عند الاغريق ومثيله عند الرومان كانا متباينين وغير وافيين) ، وان كان العرب انفسهم قد نقلوه عن الهند ، بل ان الطريقة التى تكتب وتقرا بها الأرقام تدل وحدها على أن الأعداد والاشارات الحسابية ليست من اصل عربى ، وفى واقع الأمر فان العرب يقراون ويكتبون من اليمين الى اليسار ولكنهم يقراون الاعداد من اليسار الى اليمين كما نفعل نحن .

٢ — شرحه ، فيما يتصل **بغالبية اقسام وتسميات المقاييس .**

انظر فيما بعد الملاحظة رقم ٢٠

٣ — ص ١٢ ، **الفقرة ١ : فى نحو العام ٨٤١ من الهجرة** (١٤٣٧ — ١٤٣٨ من تقويمنا) .

لابد لنا ، حتى نستطيع ، بشكل تقريبى ، تحويل السنوات الهجرية الى السنوات المقابلة لها فى تقويمنا ، ان نلاحظ :

١ — أن تقويمنا قد بدا قبل الهجرة بـ ٦٢١ سنة . ٢ — وحيث ان السنة العربية (الهجرية) ، وهى السنة القمرية ، تشتمل على ٣٤٥ يوما ، فى حين تبلغ السنة الشمسية ٣٦٥ يوما ، فانه تلزم ١٣٥ سنة هجـرية مقابل كل ١٣١ سنة من التقويم المسيحى ، فلو ان البداية كانت هى نفسها لكان يكفى ان نضرب العدد المعبر عن السنة الهجرية فى ١٣١ وان نقسم الناتج على ١٣٥ ، ومع ذلك فحيث أن التقويم الميلادى قد بلغ ٦٢١ عاما قبل بداية التقويم الهجرى فلابد ان نضيف الى الناتج (خارج القسمة) الرقم ٦٢١ لكى نجد السنة الميلادية الموافقة . وبالتبادل، فلكى نحول السنوات من التقويم الميلادى الى سنوات من التقويم العربى فلابد فى البداية ان نستبعد ٦٢١ من الرقم المعبر عن السنة من التقويم المسيحى ، وان نضرب الرقم الباقى فى ١٣٥ ثم نقسم الناتج على ١٣١ ، فيكون خارج القسمة هـو نفسه السنة العربية . وفى هذه الحالة او تلك ، لابد ان نزيد واحدا الى خارج القسمة اذا كان باقى القسمة يزيد عن نصف .

٤ ــ ص ١٢ : الهامش رقم ٢ : كتاب السنن الكبير

بالعربية سنة والجمع سنن ، وهو الكتاب الكبير الجامع لشرائع السنة اى القواعد ، أو الأحاديث .

٥ ــ ص ١٢ ، الفقرة ٥ : درهم . انظر الهامش رقم ٣ .

وتشير هذه الكلمة العربية أحيانا الى وزن ، وتشير احيانا اخرى الى عملة نقدية ، وهى من اصل يونانى ، وتقابل الكلمة الفرنسية دراخمة dragma أو دراشمة drachme .

٦ ــ شرحه : دينار . انظر ص ٢٣ الهامش رقم ١٩ .

وتعنى هذه الكلمة عادة نقدا أو قطعة ذهبية ، وقد جاءت دون شك من اللاتينية ديناريوس denarius ، وقد سمى باللاتينية denarius nummus لأنه كان يساوى عشرة آس (وهى وحدة نقدية وقياسية قديمة) .وقد تدوولت النقود الذهبية الرومانية لوقت طويل فى فارس ومصر . ولا نزال نجد بعضا منها وسط قطع النقود الذهبية التى تزين بها النسوة اغطية شعورهن .

٧ ــ شرحه : مثقال .

وتعنى هذه الكلمة الوزن (الثقل) بصفة عامة ، وقد كان فيما مضى هو وحدة الوزن القياسية ، كما هو الحال اليوم بالنسبة للدرهم . والأصل العربى هو ثقل (فتحة فضمة) بمعنى وزن .

٨ ــ شرحه : دانق . انظر ١٨ ، الهامش رقم ١٤ .

واصله هو الكلمة الفارسية دانه أو دانك ويعنى حبة او بذرة النبات .

٩ ــ شرحه : قيراط ، انظر ٢٤ ، الهامش رقم ٢٠ .

ولهذه الكلمة اصل يونانى ، وهى بالفرنسية Karat أو Carat انظر الملاحظة رقم ٢٣.

١٠ — شرحه ، نفس الفترة ٤ ، **وقيــة** (أوقية) انظر ص ٢٢ ، الهــامش رقم ١٨ .

وتعنى هذه الـكلمة فى اليونانيــة وزن (بتسكين الزاى) ، وهى باللاتينية أونيكا Unica ، وهى تشبه كثيرا الـكلمة اليونانية .

١١ — شرحه : **نُش** (نصف) . انظر الهامش رقم ٥ ص ١٣ .

وهى كلمة عربية محرفة عن كلمة نصــف أو نص (بفتح النون أو ضمها) مع حذف حرف الفاء ، وعند كتابتها فى اللغة الشائعة او الدارجة تكاد تحذف كل النقط أو العلامات التى تقوم مقام الحروف المتحركة (فى الفرنسية) ، ولهذا لا يصبح النطق بعد محددا الا عن طريق الاستعمال أو التعود ، مما يكون سببا فى تحور او تغير النطق فى معظم الأحيــان ، والى تفاوته من بلد لآخر ، وتلفظ هــذه الكلمة فى مصر عادة نص (بضم النون) وتعنى نصف أو منتصف ، وهى نصف عملة نقدية صغيرة ، وحيث ان المدينى او البارة حاليا هو اصغر عملة نقدية متداولة فان كلمة نص تعنى لدى العامة مدينى . يقول المعوزون (أو الشحاذون) هات نص ، او اعط نص اى اعطنى مدينى واحدا ، ويقال أيضا : كم دى ؟ نص ؟ بمعنى بكم أو كم يساوى هذا ؟ هل هو يساوى نصفا ؟ (أى مدينى واحدا) .

١٢ — شرحه : **رطل** ، انظر الهامش رقم ٦ ص ١٣ .

والأصل رطل (بفتح الراء أو ضمها) ، بمعنى يزن باستخدام يده .

١٣ — شرحه : **قنطار** ، انظر ص٢٢ ، هامش١٧ ، وهى بالفرنسية Quintal ، ويبدو ان الكلمة تحريف للكلمة اللاتينية كنتاريوس Centarius او كنتاريوم Cen'arium ، ولعل الأوربيين قــد نقلوا عن العرب بعض الألفاظ الدالة على الأوزان مثل قيراط وقنطار ، وان كان العرب أنفسهم قد نقلوها قبل ذلك بوقت قصير عن الاغريق والرومان الذين حكموا العرب لوقت طويل .

أنظر كذلك الملاحظة رقم ٢٠ .

١٤ — ص ١٤ : السطر رقم٧ : **فى مؤلف ابن سعيد المسمى المحكم**، والمحكم بالعربيــــة معنـــاها الواضــــح أو الدقيـــق والمتفق عليه على نحو تام .

١٥ — ص ١٦ ، الفقرة الأولي : **فى كتابه المسمى الكبير** . والكبير فى العربية تقابل كلمة grand عندنا ، بمعنى الكتاب الكبير أو البحث الكبير ، وهذا مفهوم ضمنا ، وموضوع هذا البحث غير موضح ، وقد يكون بحثا فى الفقه على سبيل المثال .

١٦ — ص ١٧ ، الهامش رقم ١٣ : **يرى المسيو دى ساسى أنه بدلا من هذا العنوان ينبغى أن نقرأ فى المخطوطة ١ كتاب الأمثال .**

ويلاحظ هذا العالم نفسه فى الهامش رقم ٦٦ من ترجمه لمقالة الموازين والمكاييل للمقريزى انها تقرأ بوضوح فى مخطوطة ليد Leyde كتاب **الأنفال** ، وان من الواجب ان نتشبث بهذا التفسير .

١٧ — ص ١٨ ، الهامش رقم ١٤ : **درهم بغلى .**

قل ان يستطيع المرء بيان منشأ او معنى هذه التسمية ، وان كان الرحالة المسلمون الذين سافروا الى الصين قد تحدثوا أيضا عن الدرهم البغلى ، ويطلق على هذا الدرهم كذلك اسم الدرهم الوافى (فى الوزن) ويبدو ان صفة الأسود قد اعطيت لهذا الدرهم لأن الفضة تكتسب بمرور الزمن أو بفعل النار اللون الأسود اذا لم ينظف سطحه بوسيلة بأنيدعك .

١٨ — شرحه : **درهم طبرى** ، ويحتمل انه يعنى درهم طبرستان فى فارس ، ويطلق على هذا الدرهم كذلك اسم الدرهم القديم .

١٩ — شرحه : **درهم جفارقى** وتالعربية **درهم جوارقى .**

ونحن نجهل معنى أو اشتقاق هاتين الكلمتين .

٢٠ — ص ٢٢ ، الفقرة الأولى : **وقد سبق لنا القول بان لدى الأوربيين ماهو مشترك فى هذا الصدد مع العرب ، حتى أن جزءا كبيرا من التسميات والتفريعات لأوزان هؤلاء هى نفسها عند اولئك .**

فسواء كان القدماء المصريون انفسهم هم المخترعين لغالبية العلوم والفنون ، أو سواء كانوا قد استقوها من الهند او من فارس ، فلقد نقل الاغريق والرومان عنهم جزءا من معارفهم ، ومن جهة اخرى ، فحيث خضعت مصر بعد ذلك لكل من الاغريق والرومان على التوالى ، فقد حمل

هؤلاء واولئك اليها الكثير من عاداتهم ومن الفاظ لغتهم، ولقد راح الاوربيون، خلال الحروب الصليبية ينهلون من معارف الشرق حيث كانت العلوم مزدهرة فى ذلك الوقت ، افكارا واسماء وعادات كان البعض منها قد نقل من قبل عن الاغريق والرومان ، وموجز القول انه امكن التجارة والعلاقات مع الغرب ان تدخل الى اللغة العربية الفاظا اوربية لكى تشغل مكان الفاظ ومصطلحات اكثر قدما ، فى مجالى العلوم والفنون ، لتعبر عن افكار او معانى مماثلة .

وهكذا فمن العسير فى غالبية الأحوال ، فى علاقات معقدة على هذا النحو ان نتمكن من تحديد الأصل او المنشأ الحقيقى لبعض الأفكار والممارسات ومصطلحات مختلف الفنون والعلوم ، لكن الترجيح ، بصفة عامة ، وحين لايكون مصدر الاشتقاق معروفا على نحو جيد ، يصبح فى جانب اللغة الأقدم ، مالم تكن الكلمة مناقضة لسياق او مقتضيات هذه اللغة ، فاذا لم يكن لهذه الكلمة من اصل قط فى اللغة الأقدم ، فى حين نجد لها فى الوقت نفسه اصلا فى اللغة الأحدث ، فلن يكون ثمة شك فى انها قد جاءت عن هذه اللغة الأخيرة .

٢١ — ص ٢٤ ، الفقرة الاولى **رطل زياتى** .

ولعل فى هذا تحريفا لكلمة **زيادتى** ومعناها **الذى زيد عن طريق الاضافة** ، والرطل الزياتى هو الرطل المزيد او الاكبر ثقلا ، وتتم كل عمليات الوزن الكبيرة بعض الشىء ، كما يتم وزن الاشياء كبيرة الحجم ، وبصفة خاصة البضائع التى تكون عرضة لما يسمى فرق الوزن (او طبة الميزان) ، بالأوزان الرومانية ، حيث يساوى الرطل ١٦٨ درهما ولا يحتسب فى الوقت ذاته الا على أنه ١٤٤ درهم ، وتعتبر الى ٢٤ درهما الزائدة فى العادة فرق وزن (او طبة ميزان) او وزن الأجولة والآنية والأغلفة .. ولتعويض عدم الدقة فى عمليات الوزن ، وهو الامر الناتج عن طريقة تصميم او بناء الميزان الرومانى الذى يكون من العسير ان نقدر عن طريقه الفروق فى الأوزان الضئيلة ، عما لو كنا قد فعلنا ذلك بواسطة الميزان العادى الذى يطلق عليه اسم **ميزان** .

٢٢ — شرحه : **رطل قبانى** .

وكلمة قبانى معناها وزان ، وبصفة خاصة الشخص الذى يستخدم الميزان الذى نسميه **رومانى** romain وباللتينية statera والرطل القبانى، أو رطل الوزانين ، هو الرطل الذى يزن ١٤٤ درهما ، وهو يستخدم بصفة خاصة كى توزن به فى ميزان ذى كفتين كل السلع قليلة الوزن وصغيرة الحجم ، وليس لذى القوم هناك سوى موازين صغيرة ، يمسكونها باليد أو يعلقونها بحبل ، لكنهم لايستخدمون قط الموازين ذات الأذرع الطويلة والكفات التى تتسع لاحتواء الوزنات الضخام .

٢٣ — ص ٢٥ السطر الأول : **ويضاهى القيراط حبة الخروب** ،انظر الهامش رقم ٢٠ ص ٢٤ .

قرط عليه وباللاتينية parum dedit illi ، ولهذا الفعل وليس للوصف أصل فى العربية ، ومع ذلك فان هذا الاشتقاق خاطىء ومعتسف بشكل واضح مثل عدد كبير من الاشتقاقات التى يقدمها النحويون العرب المجبولون على البحث وعلى تعقب الأمور بالغة الرهافة. فمن الواضح ان كلمة **قيراط** وتقابلها عندنا كلمة karat او kirat قد اشتقت من كلمة اغريقية معناها حبة الخروب ، ومنها اشتق العرب كلمة قيراط التى لها نفس المعنى ، فالفعل **قرط** (بتشديد الراء) ، والذى بعنى اعط الشىء القليل ، بفعل استعارة مأخوذة مما تعنيه كلمة حبة خروب وما تعبر عنه من ضآلة القيمة ، قريب مما نقوله نحن فى لغتنا الدارجة : Je n'en donnerais pas un zeste

اى : لا اعطى مقابله شروى نقير (وكلمة zeste بالفرنسية تعنى الياف اللحاء العالقة بفصوص البرتقالة بعد تقشيرها) .

٢٤ — **خروبة** .

٢٥ — **حبة او حب** (*)

٢٦ — ص ٢٦ ، السطر ١٣ : **صراف والأصل صرف** بمعنى غير .

ويقوم الصرافون (او الصيارف) بتقييم وتبديل النقود ، ويلجأ هؤلاء

(*) تكتفى الملاحظتان ٢٤ و٢٥ باعطاء المقابل العربى وبحروف عربية كذلك لهاتين الكلمتين العربيتين واللتين يوردهما المتن بحروف لاتينية . (المترجم)

بصفة خاصة لاجراء الحسابات (اللازمة لهذه العملية) اذ يلزم جهد وعناية ووقت رجل او اكثر متمرسين لحساب مبلغ ولو كان ضئيل الاهمية ،بسبب كثرة اقسام وتفريعات النقود .

٢٧ — ص ٢٦ ، الهامش رقم ٢٤ : **فى كتابه المسمى المسالك .**

والمسالك بالعربية تعنى الطرق ، وهذا العنوان شائع ومشترك فى كثير من الأوصاف (أو المؤلفات) الجغرافية .

٢٨ — ص ٣٠ ، الهامش رقم ٢٥ : **اغا الشرطة .**

ويطلقون عليه فى العربية اسم **المحتسب** من الأصل حسب اى عد او اجرى الحساب (انظر الهامش رقم ٩٧ من ترجمة المسيو دى ساسى لمقالة النقود للمتريزى) ، واغا كلمة تركية تعنى الضابط الآمر (التومندان)

٢٩ — شرحه ، الفترة ٢ : **ويذهب الاغا الى الاسواق والميادين العامة والأسواق العمومية (بازار) .**

وكلمة بازار كلمة فارسية ، وهذه الأسواق العمومية المسماة بازار مسقوفة ومقفولة على نحو قريب الشبه بمثيلاتها فى فرنسا والتى تقام داخل افنية أو اسوار وتحيط بها امكان العرض المغطاة والمحال .

٣٠ — شرحه ، الفترة ٤ : **أما هذه العقوبة فعبارة عن ضربات بالكرباج .**

وتعنى هذه الكلمة (كرباج) الشىءالمبرم (بتشديدالراء) او المفتول، اذ تصنع الكرابيج عادة من جلد الثيران المفتول ، ومن شىء يشبه القضيب او العصا يماثل سوط السايس عندنا ، او بتعبير اكثر دقة ، يماثل ماتسميه نحن عصب العجل ، وتجلب القوافل بعضا منه يصنع من سيور من جلد الفيل أو الكركدن ، ويسميه أهل البلاد عصب او تضيب‌الفيل ، وهو تعبير قريب من التعبير الذى نستخدمه نحن .

٣١ — شرحه ، الفترة ٥ : **ويمسكون بساقيه بواسطة نوع من النير الخشبى (الفلقة) .**

نحيث أن كل الوسائل التى يستخدمها العرب لايقاع العقاب (بالمذنبين) بالغة البساطة ، فانهم يستخدمون للامساك بقدمى الشخص

المعـــاقب (بفتح القاف) بضربات الكرباج ، مايشبه قوسا مصنوعا من الحبال ، وفرعا من فروع نخلة (جريدة) ثقب من عند طرفيه ، ويضمون اسفل الساقين بالحبال ، ويقوم اثنـــان من الرجال برفع قدمى المـــذنب ضامين كل منهما الى الأخرى ، ممسكين ، كل منهما ، بأحد طرفى القوس.

٣٢ ــ ص ٣٦ ، السطر ٨ : **تالارى (أو : تالر)** .

بخصوص هذه العملة النقدية ، انظر دراستنا عن النقود فى مصر (الدراسة الثانية فى هذا المجلد) .

ملاحظة : عند رسم الكلمات العربية بحروف فرنسية اتبعنا فى المتن وفى غالبية الهوامش والملاحظـــات والتعليمات التى اشارت بها وتبنتها شعبة العلوم والفنون فى مصر ، اما فى الهوامش التى ليست سوى استشهادات (منقولة) ، فقد كان علينا أن نحتفظ بنمطها الاملائىنفسه التى استخدمه المسيو سلفستر دى ساسى .

الكتاب الثانى

النقود العربية

تأليف : صاموبيل برنارد

« العنوان الأصلى للدراســة : « بحث حول النقود المتــداولة فى مصر » وقــد جاء بالهــامش أنها قد نشرت عام ١٨٢١ » .

المقـــدمة

هدف وجدوى البحث فى موضوع النقود العربية

على الرغم من انه ينظر الى النقود عادة باعتبـارها مجرد عملات متداولة ، فانها تعد فى حقيقة الأمر مؤسسات تاريخية ، تقوم بتعريفنا، بشكل تتفاوت درجات دقته ، وبالتاريخ للوقائع والأحداث ، وبعهود الحكام واسمائهم والقابهم ، وكذلك بمدى التقدم او التدهور المتتابعين فى ميدان الفنون والصناعات . ومن الواضح ان هذا النوع من المؤسسات ، عند العرب ، يحتم علينا القيام بدراسة مثابرة ومتعمقة بنفس القدر الذى تقل به معرفتنا بتاريخهم ، برغم الأهمية التى يستحقونها بسبب طول سطوتهم، وبقدر ماتكشف مثل هذه المنشئات عن الكثير من تطورات الأحداث ، بقدر مانجدهم محرومين كلية او بشكل جزئى من المصادر نفسـها التى تقـدم للأوربيين كى تتصل وتستمر ذكريات العصـور الغـابرة ، فنون النحت والرسم والجماعات العلمية ، والوثائق (الأرشيف) وبصـفة خاصة ، المطبعة والمكتبات .

اما اذا نظرنا للأمر فى اطار النظم المالية والتجارية ، فان من الأمور الأساسية فى الوقوف على تعداد اى شعب ، الالمام بنظام النقود السائد عنده ، والالمام كذلك بالقيمة الحقيقية والاسمية لهذه النقود ، وعلاقة كل ذلك بقيم النقود لدى الأمم الأخرى ، وكذلك الالمام بكمية النقود المطروحة للتداول عند هذا الشعب الخ . وكلما زادت التغيرات التى تتناول النقود، كلما زادت ضرورة الحصول عليها وفحصها ، حتى يمكن الوقوف على الاثار (المؤلفات) والكتابات التى اتخذت من النقود موضوعا لها ، ولكى نتمكن بقدر الامكان من الحصول على افكار دقيقة عن القيم المختلفة التى تشير اليها التسميات نفسها التى تطلق عليها ، او التسميات المتنوعة التى يمكن ان تتجاوب أو ترتبط بنفس هذه القيم .

ان الفنون والأساليب المتبعة عند شعب ، تتعارض لهذه الدرجـة تقاليده وعاداته وافكاره مع عاداتنا وافـكارنا لن يفوتهـا بالقطع أن تثير فضولنا ، ولقد لمس هذه الحقيقة على نحو جاد واحـد من رجالنا بالغ الثقافة واسع المعرفة ، كان يعد من بين المتبحرين فى كل الفنون والـذى قدم لـكل ضرورة الفن خدمات جليلة ، وان كان موت ميتسر ارعن قـد

انتزعه منا (١) ، حين كان موكلا بالاشراف على تنفيذ الرســوم والبيانات الخاصة برحلتنا (حملتنا) الى مصر ، ولقد بلغ إهتمامه بهذا الأمر حد انه سجل فى سلسلة من اللوحات النابضة بالحياة جزءا من الفنون والصناعات عند المصريين ، ومع ذلك ، فقليل من الفنون لها الأهمية نفسها التى لفن النقود ، تتطلب اهتماما مماثلا بالاهتمام الذى استحوذت عليه فنون اخرى، ويمكنها ان تقدم فكرة اكثر دقة عن مدى التطور الصناعى والحضارى الذى بلغته امة من الأمم .

موضــوع واقسام هذه الدراسة

كنا قد انتوينا منذ البداية ان نعرف بكل النقود العربيــة التى قــد نتعرف عليها باعتبارها قد ضربت فى مصر منذ بسط الخلفاء (المسلمون) سيطرتهم عليها وحتى اليوم ، ومع ذلك، فحيث قد انشغل المسيو مارسيل Marcel بصفة خاصة بموضوع المنشئات والنقوش الكوفية والمسكوكات العربية ، وحيث قد أمكنه أن يجمع عددا كبيرا من هــذه المسكوكات التى تتفاوت فى درجة اثارتها للاهتمام ، فقد وجدت أن من دواعى سرورى ان اعطيه تلك التى امكننى ان احوزه منها ، تاركا له مهمة ان يعالج كل ما له صلة بالمسكوكات التى قد تعد ، بصفة عامة ، تاريخية ، كى اتفرغ بشكل اكثر خصوصية للتصدى لكل ما يتصل بفن صناعة النقود .

وسنتناول فى الباب الأول النقود العربية والأجنبية ، التى صنعت أو التى يجرى تداولها فى مصر ، كما سنتناول كل ما له صلة بشكل ونمط وقيمة نقود هذه البلاد ، وكذلك التغييرات التى اصـــابتها بدءا من عصر الخلفاء حتى أيامنا هذه .

اما فى الباب الثــانى ، فسنتصـــدي للنظام النقدى الحالى عنــد المصريين كما وجده الفرنسيين مستقرا فى مصر ، وكما ســيظل مستمرا بالتأكيد مع تعديلات طفيفــة فى ظل حكومة البكوات والبــاشوات ، كما

---

(١) توفى المسيو كونتيه Conté رئيس زمرة قادة المناطيد وعضو المجمع العلمى المصرى ، ومدير اكاديمية الفنون والصناعات فى باريس فى السابع من ديسمبر عام ١٨٠٥ .

سنشير الى كل مايتصل بسعر الذهب والفضة ونفقات صنع النقود،وكذا الاساليب المتبعة فى القاهرة لهذا الغرض ، واخيرا اى فى الباب الثالث سنتعرض لما له صلة بادارة النقود .

واذا كانت التفاصيل التى سيضمها هذان البابان الأخيران تسترعيان قدرا اقل من الانتباه عما لو كانت ستفعله لو كان الأمر يتصل بشعوب قديمة ، فان هذه التفاصيل ، مع ذلك ، لاتبدو فى نظرنا اقل نفعا فى تجميعها . وتبعا لذلك . فاننا بتلمسنا الحالة الراهنة للعملات المصرية ، نتفادى او ندحض الكثير من الأخطاء والكثير من المعلومات غير الدقيقة. واذا حدث ان كان البعض قد دونوا فيما مضى ، فى بعض المؤلفات او المخطوطات ، مختلف الأنظمة النقدية التى ادخلت الى الشرق عصرا فى اثر عصر ، كما تناولوا معطيات مفصلة على هذا النحو واكيدة الى هذا الحد، فقد لايكون قد بقى بعد ذلك ، فيما يتصل بعلم المسكوكات العربية ، اى اثر من غموض .

وبرغم ان اهتمامنا قد اقتصر على النقود المصرية ، فان جزءا مما قلناه يمكنه ان ينطبق بشكل عام على كل العملات الاسلامية ، كما أنه يلقى الضوء على فن سك النقود فى الامبراطورية العثمانية [1] ، وكذلك عند الشعوب الشرقية على وجه العموم ، مما قد يعطى لهذا الموضوع بعض اهمية لو أن قد اتيح له أن يعالج بيد اكثر دربة .

وفى الوقت نفسه فانه لم يفتنا أن نعرف بالعادات الخاصة بأهل البلاد ، عندما نجد لهذه بعض صلة بموضوعنا ، وان كنا لم نفعل ذلك كى نجعل من دراستنا هذه اقل جفافا ، بقدر ما كنا نفعله كى تحقق واحدة من الغايات الرئيسية التى نذر انفسهم لها اعضاء شعبة العلوم والفنون فى مصر ، وهى تقديم فكرة دقيقة عن تقاليد وعادات المصريين .

---

(١) اتخذت هذه الامبراطورية اسمها من الأمير عثمان مؤسسها ، والذى يعود عهده الى العام ٧٠٠ من الهجرة (١٣٠١ من تقويمنا) ومن هنا أيضا جاءت كلمة العثمانلى التى يشار بها الى رعايا السلطان او الى الباب العالى .

مؤلفون آخرون ممن كتبوا
عن النقود العربيـــة

لعب العرب فى عصر الخلفاء دورا بارزا وساطعا فى التاريخ ، فقد اخضعوا بسلاحهم جزءا كبيرا من العالم ، كما نجحوا فى استزراع الفنون والعلوم ، ولا يزال كثير من مؤلفيهم يحتفظون بيننا بشهرة كبيرة ، وقليلة هى مسائل وقضايا التشريع والأخلاق والسياسة ، التى لم يعالجوها ، ولقد اورثوا هذا التذوق للعلوم الى حفدتهم ، وبشكل خاص الى كتـــاب مصر ، ومع ذلك فحيث بدأ التعليم والحضارة منذ الوقت يسقط فى هوة التـــدهور ، فان نتـــاج مؤلفيهم المحدثين لم يعد فى غالبيته سوى مجرد انتحالات أو اقتباسات أو تعليقات أو شروح على المؤلفات القديمة .

وللعرب بخصوص النقود والموازين والمكاييل مؤلفات قديمة وحديثة، واشهر هذه المؤلفات مؤلف المقريزى (١) ، وهو كاتب يحظى بالاحترام ، الف فى موضوعات عديدة تتصل بالادارة والحكومة والتاريخ ، وقـــد قدم ترجمة لها المسيو سيلفستر دىساسى Silvestre de Sacy ، وهو الشهير بتبحره فى اللغات الشرقية (٢) .

ويبدأ هذا المؤلف ، كما تبدأ كل المؤلفات العربية بالابتهـــال « بسم الله الرحمن الرحيم » ، وهذه الصيغة المقدسة تجنب المؤلف مشقةالعثور على نقطة بدء ، فبها تبدأ مؤلفـــات العـــرب فى العلوم والآداب ، وكذلك مؤلفاتهم فى الأخلاق والدين ، كما يضعونها فى بداية الـــكتب التى تتناول الفكر المجرد بل يضعونها كذلك فى صدارة كتابات بالغة التفاهة او بادية البطلان ، واحيانا شديدة الفجور والبذاءة .

---

(١) بخصوص اسم ومؤلفات هـــذا المؤلف انظر المسيو مارسيل عن مقياس جزيرة الروضة ، اما فيما يتصل بهجاء الأسماء العربية ، فانظر الهامش الموجود فى نهاية دراستنا الموجزة عن الموازين العربية (الدراسة السابقة من هذا الـــكتاب) .

(٢) Traité des Monnaies Musulmanes, traduit de l'arabe, de Makrizi par A. I. Silvestre de Sacy (à Paris, Chez Fuchs, rue des Mathurins, 1797).

بعد ذلك تقابلنا فقرة من القرآن (١) ، تتصل بموضوع الكتاب مباشرة أو بشكل بعيد ، وغالبا ماتكون بعيدة عن موضوع الكتاب . وبعد هذا، لايفوت المؤلف أن يعود بالعلم الذى يؤلف فيه حتى عهد آدم (٢) .

ويشغف العرب على الدوام بالاشتقاقات اللفظية ، وبالاقوال المأثورة والحكايات .

وبالرغم من كون مقالة المقريزى لا يمكن أن تتسم بالكمال ، وبرغم قلة العناية التى بذلها المؤلف عند تمييز النقود والموازين فى مختلف البلدان التى خضعت للمسلمين ، وهو أمر يضفى على دراسته بعض من غموض، فان دراسته هذه ، تضم مع ذلك ، وقائع مهمة كثيرة ، ذات صلة بفن صنع النقود عند العرب .

وقد رجعنا — فى دراستنا هذه — كذلك الى مؤلف المسيو تيخسين Tychsen عن فن النقود الاسلامية ، وهو مؤلف سيجنى منه كل اولئك الذين يرغبون فى التعمق فى دراسة النقود العربية فوائد مثمرة ، فقد قدم جدولا بالمؤلفين الذين كتبوا عن النقود الكوفية والعربية ، بالاضافة الى تقديمه لمجموعات اساسية للمسكوكات العربية التى تعرف عليها فى اوربا.

وكمقدمة لدراستنا هذه عن النقود ، جاءت دراستنا الموجزة عن الأوزان العربية فى الماضى والحاضر ، كما سنقدم هنا لوحة تشتمل على عملات القاهرة التى اشرنا برسمها والتى وردذكرها فى ثنايا هذه الدراسة، مع جدول يوضح علاقة او نسبة قيمة هذه النقود الى قيمة نقود اخرى كثيرة تتداول فى مصر والقسطنطينية ، كما يشير هذا الجدول الى التغييرات التى طرات على هذه النقود وتناولت وزنها وتسميتها وعيارها وكذلك قيمتيها الأسمية والحقيقية الخ .

---

(١) القرآن ومعناه القراءة ، وهو اشتقاق من الفعل قرأ .

(٢) يقرر ابو بكر بن ابى شيبه فى مؤلفه « المصنف » ان اصل النقود يعود الى آدم الذى ضرب دنانير ودراهما ، وانه بدون هذين النوعين من العملات لا يمكن للمرء أن يتمتع بالتوافق مع الحياة (انظر مقالة المقريزى عن النقود ، ترجمة سيلفستر دى ساسى) .

الباب الأول

عن النقود العربية والأجنبية المتداولة أو المصنوعة فى مصر ابتداء من عصر الخلفاء حتى اليوم

الفصل الاول

اسماء وانواع العملات المختلفة

اولا : النقود الذهبيــــة

ينظر الى الذهب عادة باعتباره معدنا نفيسا (*) اما الذهب الذى تحول الى نقد ، او العملة المصنوعة من الذهب ، فتسمى ، دون أن يوضع فى الاعتبار حالتها هذه ، عينا (عين) (١) ، اما النقود الذهبية المسكوكة او قطع الذهب « المنقودة » سواء صنعت فى داخل البلاد او كانت قادمة من الخارج ، فكانت تسمى فى الماضى دينارا (٢) .

ويورد المقريزى فى مقالته عن النقود قولا مأثورا قرر الرسول (ص) بموجبه انه قد ترك لكل بلد مكاييله ونقوده وانه قد ترك لمصر اردبها (٣) ودينـــارها .

وفى العام العشرين من الهجرة (٦٤١ من تقويمنا) ، فرض عمرو ابن العاص الموفد من قبل عمر (بن الخطاب) ، بعد ان اتم فتح مصر ، على الأقباط ان يسددوا الجزية بالدنانير .

ومنذ عهود الوثنية ، حتى استقرار الاسلام (٥) ، حتى غزو التركمان

(*) هنا تصرف طفيف فى الترجمة أملته ضرورة النص (المترجم) .

(١) تعنى هذه الكلمة : عين ، النقود الذهبية وكذلك النقود الفضية .

(٢) انظر اسم وقيمة الدينار المستخدم كمثقال فى دراستنا عن الأوزان العربية (الـــكتاب الأول من هذا المجلد) .

(٣) الأردب مكيال سعة يستخدم فى كيل الحبـــوب اساسا ، ولا يزال اسمه واستعماله شائعين فى مصر ، والاردب كلمة مصرية ، انظر عبد اللطيف ، ص ١٥٠ .

(٤) دخل عمرو بن العاص مصر فى العـــام التاسع عشر من الهجرة (٦٤٠ من تقويمنا) .

(٥) الاسلام هو دين محمد ، وهو مشتق من الكلمة العربية سـلام وأصلها السلام .

بقيادة صلاح الدين ، كانت العملات الوحيدة المتداولة بصفة مشروعة أو قانونية ، طبقا لقول المقريزى ، هى العملات الذهبية ، فكانت هى وحدها التى تستخدم فى تقدير أجور الايدى العاملة واثمان السلع ، وحساب عوائد الدولة والضرائب .

ولسوف يتبدى لنا هذا الزعم اقل غرابة واكثر احتمالا ، برغم ماهو باد من تعارض استخدام الذهب مع استخدام اكثر شيوعا عند مختلف امم الارض ، اذ يتم تقييم كل شىء عن طريق الفضة ، حين نسترعى الانتباه الى ان النقود الذهبية قد كانت ، منذ البداية ، ضئيلة الوزن ، وفوق ذلك ، منخفضة العيار ، والى ان تفريعاتها كانت بالغة الصغر حتى تكاد تقترب فى قيمتها من النقود الفضية التى تستخدمها الامم الأخرى ، كما سوف نرى عند تعرضنا لمسألة الوزن .

ويبدو مؤكدا ، حتى قبل استقرار الاسلام بمصر بوقت طويل ، ان كانت تصنع بها دنانير ، أو على الاقل ، ان كثيرا من النقود الذهبية كانت تتداول فيها ، وهو امر كان شائع الحدوث فى الجزء الأكبر من الشرق .

كانت ترد الى مصر تلك الدنانير او النقود الذهبية التى كان يضربها الأروام ، وينبغى أن نفهم من هذا اللفظ ، على النحو الذى يشير اليهم به المقريزى ، الامبراطورية الرومانية (الشرقية) التى تحولت الى القسطنطينية (٦) ، والتى نطلق عليها نحن اسم الامبراطورية الواطئة

---

(٦) هى بيزنطة القديمة ، تسمت باسم القسطنطينية **Constantinople** اى مدينة قسطنطين ، وهو اسم امبراطور كان يحمل هذا الاسم ، هو الذى جعل منها عاصمة للامبراطورية الشرقية ، ويطلق عليها العرب كذلك اسم القسطنطينية او قسطنطينة ، ويشار اليها فوق العملات النقدية فى بعض الأحيان بهذا الاسم ، وفى احيان اخرى باسم اسلام بول اى مدينة الاسلام ، فالمقطع الأخير **boul** أو **poul** يعنى فى اللغة اليونانية مدينة ، ولكن النطق الشائع لها هو استامبول وهو ما اخذنا به **Stamboul** ، ومع ذلك ، فاذا شئنا تنميق الكلمات ، او اللعب بالألفاظ او قصدنا اسلوبا متكلفا ، فبامكاننا تحريف معنى اسمها الى مدينة السلام، اذا ما اردنا ان نشتق المقطع الاخير من اسمها ، بول ، من اللغة التركية، وهذا امر اكثر طبيعية ، وهو يعنى الامتلاء او الوفرة ، بدلا من اشتقاق المقطع ذاته من كلمة بوليس **Pols** اليونانية .

le B‹s-En.pire ، ولا يزال اهل مصر حتى يومنا هذا يطلقون على أبنـاء هذه المنطقـة اسم الأروام اى الرومان . وطبقـا لشـهادة عـديد من المؤلفين العـرب ، فقـد كانت النقود الذهبيـة القـديمة ، الآتية من القسطنطينية تسمى هرقلة ، وهـو اسم تسرب اليهم من اسم الامبراطور هـرقل Heraclius (٧) .

اما النقود الذهبية لمختلف الشعوب التى كانت تمارس التجارة مع مصر ، فكانت تتداول فى هذه البلاد على نطاق يتفاوت ضيقا أو اتساعا ، تبعا لدرجة نشاط تجارة هذه الشعوب معها ، وكذلك ، وبشكل خاص ، طبقا لما ان كانت نقود هذه الامم ذات عيار اكثر (او اقل) ارتفاعا .

اما العلاقات التى كانت يمكنها أن تقوم بين مصر وبين المدينةالمركزية او مقر الحكومة ، وهى القسطنطينية (او استامبول) اليوم . فلابد انها كانت تؤدى الى ان تصـب فى مصر بعض نقـود هـذه العـاصمة والعواصم الأخرى .

وحيث ظلت جنوة والبندقية تستحوزان لفترة طويلة على تجارةبالغة الاتساع مع امم الشرق ، فقد تدوولت فى مصر منـذ فترة بالغة القـدم سكينات (سكين Séquin) جنوة ، وسكينات البندقية بشكل خاص ، وهذه وتلك مصنوعة من ذهب بالغ النقاء ، ولا يزال الطلب يشتد علىهذه النقود حتى اليوم ، وقبل وصول الفرنسيين ، كانت هذه العملات الذهبية تبتاع بسعر غال ، وكان كل المماليك ، الذين يجردهم جنودنا (من ملابسهم بعد مصرعهم) فى ميدان المعارك ، يحملون معهم جميعا منها كميات كبيرة يتفاوت حجم ضخامتها (من مملوك لآخر) .

وكانت نقود اوربا الذهبية تسمى فى مصر افرنتى (٨) ، وهذه الكلمة

---

(٧) ارتقى هرقل العرش فى العام ٦١٠ من التقويم الميلادى (العام الحادى عشر قبل الهجرة) ومات فى العـام ٦٤١ (وهو العـام الحادى والعشرين من التقويم الهجرى) ، وفى نهاية عهده انتزعت منه مصر على يد عمر (اى عمرو ، الا اذا كان يقصد ان ذلك قد تم فى عهد الخليفـة عمر رضى الله عنه) .

(٨) الفرنتى (بفتحة على كل من الالف واللام) ، وان كانت كلمـة Franes اليوم تلفظ فى مصر افرنجى (بالجيم غير المعطشة) [والترجمة بتصرف يتفق مع مقتضيات النص العربى] .

مشتقة من فرانك Franc (او افرنج) وهو الاسم الذى يخلعه اهالى البلاد عادة على الأوربيين .

وتعود كلمة افرنج Franc هذه الى زمن الحروب الصليبية ، ذلك ان الفرنسيين هم الذين لعبوا الدور الرئيسى فى هذه الحروب الدينية ، ولأن مليكهم لويس قد هاجم مصر ، وتلك هى جهالة المصريين المحدثين بالجغرافيا ، تلك التى تحدو بهم لأن يظنوا كل مسيحيى اوربا ، — فى عرفهم — فرنجة (اى فرنسيين) ، والتى تجعلهم لايعرفون من فرنسا الا مدينة مارسيليا .

اما قطع النقود الذهبية ، وكذلك الفضية ، والتى تعود الى زمن اكثر قدما ، والتى صنعت فى شكل جميل ، ومن معدن اكثر نقاء ، والتى ليست بالوفرة الكافية لحد يبيح تداولها كعملات ، فيجد الطلب عليها لكى تستخدم حلية للاطفال والنسوة ، فليست زينة الرءوس فى معظم الاحيان شيئا آخر سوى قطع من النقود يتفاوت قدمها، زودت بحلقة صغيرة تعلق عن طريقها ، او كانت ببساطة تثقب ثقبا او ثقبين (٩) لكى يمكنها ان تعلق بعمامة الرأس (١٠) .

ومن عادة كل النسوة أن يفرقن شعورهن فى عدد كبير من الضفائر الصغيرة تجدل مع شرائط من الحرير من اللون نفسه ، وبالطريقة نفسها التى جدل بها الشعر ، وفى هذه الجدائل التى تتدلى من الراس حتى الحزام ، تضفر الماسات والمجوهرات والحلى الذهبية او الفضية فى بعض الأحيان ، ونجد من بينها بصفة خاصة قطع النقود الذهبية التى ترجع الى تواريخ متفاوتة القدم، كما يتفاوت عياراتها العالية دوما، بشكل تكون معه هذه الحلى النسائية بمثابة خزائن لمسكوكات حقيقية ، حتى انه يصبح

---

(٩) انظر القطع المرسومة فى اللوحة الملحقة بهذه الدراسة والتى تحمل الأرقام ١ ، ٢ ، ٣ ، ٦ ، ٧ ، ١٠ ، ١٢ .

(١٠) تكتفى النساء الفقيرات بنوع من المسبحة او الشريط المزخرف يعقد اسفل العمامة ، تعلق به قطع المدينى ، وتسمى عمامة المراة بالعربية طربوش ، وهى كلمة يحتمل انها جاءت من الكلمة العربية طرة (بشدة على الراء المفتوحة) وتعنى خصلة او ناصية ، ثم من الفارسية بوش وتعنى ملبس ، اى ان الطربوش هو العمامة التي تغطى قمة الراس .

بامكان هواة التحف والآثار القديمة ان يعثروا داخل معـــاقل الحريم (١١) والسرايات (١٢) على عملات نقدية بالغة الاثارة والندرة .

وقد واصل الأمراء الأول (١٣) الذين وكل اليهم الخلفـــاء حكم مصر ، وكذلك الخلفاء انفسهم الذين قدموا اليها ليتخذوا منها مقرا لخلافتهم ، او أولئك الذين استطاعوا الاستيلاء على الحكم ، واصــل كل هؤلاء ضرب العملات النقدية المستخدمة في البلاد بالأوزان نفسها والعيار ذاته ، وكذلك على النمط الذى كان معتادا ، ثم بعد ذلك ، قللوا من ثم في عيارها او ادخلوا على انماطها تغييرات مختلفة .

وعندما كانت تبلغ هذه التغييرات حدا يمكن معه اعتبار هذه النقود اصدارا جديدا او عملات من نوع مخالف ، كان يشار اليها عادة — حتى يمكن تمييزها عن ضروب النقــد التى ســبقتها — باســم الأمير او من ينوب عنه .

وهكذا ، ففى العام ٢٥٤ من الهجرة (٨٦٨ من تقويمنـــا) ، امر الأمير ابو العباس أحمد بن طولون ، الذى كان قد عين حاكما على مصر من قبل الخليفة المتوكل على الله ، والذى استقل بعد ذلك بمصر وتلقب بلقب السلطان — امر عندئذ بضرب دنانير سميت بالدينار الاحمدى ، اى سميت باسمه .

وفى نحو العام ٣٨٥ من الهجرة (٩٦٩ من التقويم الميلادى) امر القائد ابو الحسن جوهر (١٤) بصنع دنانير سميت بالدينار المعزى ، على اسم الخليفة المعز (١٥) (لدين الله الفاطمى) .

وفى عهد الناصر فرج (١٦) (ابن السلطان برقوق) أول المماليــك

---

(١١) تعنى كلمة حريم فى العربية المكان المحرم ، اى الممنوع ، والاصل حرم اى منع .

(١٢) السراية كلمة محرفة عن التركية سراى ومعناها القصر (والترجمة بتصرف طفيف املته مقتضيات النقل الى العربية) .

(١٣) تعنى كلمة الأمير فى العربية الأمير او الحاكم .

(١٤) واسمه بالكامل ابو الحسن جوهر الخطيب الصقلى .

(١٥) وهى الـكنية التى كنى بها الخليفة ابو تميم معد .

(١٦) وقد بدأ عهده فى العام ٨٠١ من الهجرة (١٣٩٩ من التقـويم المسيحى) .

الشراكسة (او الشركسية) والذى ارتقى العرش من جديد فى عام ٨٠٨ من الهجرة (١٤٠٥ ميلادية) تم تحريف عيار الدنانير وتطرق الى صنعها اهمال بالغ ، وكانت هذه الدنانير تسمى بالناصرى باسم كنيته الناصر ، وهى كلمة تعنى المنتصر .

وهناك احتمال كبير ان كانت تصنع فيما سلف انصاف دنانير وأرباع دنانير برغم ان المؤلفين الذين رجعنا اليهم لم يشيروا الى ذلك ، فلميتحدث المقريزى مثلا عن صنع ارباع الدنانير الا عند تناوله لقطع النقد الذهبية التذكارية أى التى كانت تسك فى المناسبات .

اما احدث العملات النقدية الذهبية ، اى تلك التى حلت مع الأيام محل الدنانير فهى الفندقلى او السكين Séquins ، وان كنا لم نتأكد ان قطع الفندقلى (١٧) هذه هى التى امر بسكها قبل غيرها فىمصر . ومع ذلك فقد توقف صنعها منذ نهاية عهد عبد الحميد .

وحيث كانت هذه القطع النقدية تتداول فى القسطنطينية ، فان من المحتمل ان تعود نشأته الى هـذه العـاصمة ، ويحتمل كذلك أن يكون الهـدف من اصدارها ، مع تقريبه من عيار الدينار القديم (١٨) ، هو ان توضع فى التداول قطع من النقود ذات قيمة اعلى من السكين البندقى الذى كان بمرور الزمن قـد حل محل الدنانير ، ومع ذلك فمنذ ذلك الوقت بدأ ينقص وزنه وعياره .

كذلك كانت تصنع فى مصر انصـاف دنانير تشبه الفندقلى فى كل شىء ، عدا ان سطحها كان اقل اتساعا ، وان حروف نقوشها كانت ارفع، وعدا ان وزنها كان يبلغ اقل من نصف وزن الفندقلى .

ولسنا نجزم بأنه كانت تصنع بشكل معتاد ارباع الفنـدقلى ، اللهم الا اذا كانت مجرد قطع للزينة او كانت تسك بقصد تقديمها كهـدايا او

---

(١٧) بالعربية فندقى (بندقى) وفيما مضى كانت عملات البندقيـة الذهبية Séquins ، ولا يزال الأمر كذلك حتى اليوم ، تسمى بندوقى او بندقى ، وهى كلمة وافدة من اللغة الاجنبية . اما كلمة فندقلى ، فهى كلمة محرفة عن الكلمة التركية ونديكلى (فنديقلى) بمعنى فنـدقى (نسبة الى البندقية) ، ويشار اليوم الى البندقية فى مصر باسم بندق

(١٨) او بالأحرى شكل وعيار السكين Séequin البندقى .

باعتبارها عملة تذكارية (او استهلالية اى تضرب فى غرة الأعوام الهجرية) .

ولا تستخدم كلمة سكين Séquin ، وهى بالايطالية زتشينو Zecchino ، للاشارة الى النقود الذهبية التى تطلق عليها ، الا بواسطة التجار الأوربيين وتراجمة البلاد ، هؤلاء الذين يستخدمون لهجة ماخوذة عن الايطالية والفرنسية محرفتين ، تعرف باللغة الافرنجية (او الأفرنكية) .

اما العملة الذهبية المحلية فيطلق عليها اسم زر محبوب (٢٠) ، ويقتصر عادة عند الاشارة اليها على كلمة : محبوب .

وهذا السكين او الزرمحبوب هو عملة ذهبية يختلف وزنها وعيارها وقيمتها وقطعها عن الفندقلى الذى اشرنا للتو اليه ، وتوجد هاتان العملتان كذلك معا متنافستين فى القسطنطينية .

ولسنا نعرف — كذلك — على وجه الدقة من هو اول حاكم امر بضرب هذه العملة ، وفى نفس الوقت فاننا نعتقد ان هذه العملة سابقة على الفندقلى ، وانها تحوير او تحريف للدينار القديم .

كذلك ، يجرى تداول نوعين من العملات الذهبية ، يكادان لايختلفان الا فى التطع (بفتحة على القاف وتسكين الطاء) ؛ اما اولهما فلهوجهان تغطيهما نقوش متشابهة مرتبة على وجه التقريب فى العدد نفسه من السطور ، وعلى الوجه ا نجد اسم السلطان بكامل حروفه فى حين يحمل النوع الثانى على الوجه نفسه تأشير او طغراء السلطان ، أما الوجه ب فهو نفسه فى كلا الضربين من العملة .

---

(١٩) تقترب الكلمتان Sequin و Zecchino كثيرا من الكلمتين العربيتين سكه (بكسرة فشدة مفتوحة) وسكة (بفتحة اولا) من الاصل سك (اى ضرب النقود) وتعنى الكلمة الثانية مسمار اما الأولى فتعنى « الكليشية » التى تضرب او تدمغ به النقود وان كان يشار بها كذلك الى عملية الدمغ او السك ذاتها .

(٢٠) ومعناها ذهب (او الذهب) المحبوب ، من الكلمة الفارسية زر ومعناها الذهب (وليس كما تقول بعض الاشتقاقات من زهر وتصغيرها زهير ومعناها الورود) ثم من كلمة محبوب بالعربية ومعناها العزيز او المعشوق .

وكانتتصنع في مصر كذلك انصاف سكين (اى انصاف زرمحبوب) كان يطلق عليها على سبيل الاختصار اسم نصفية ومعناه النصف ، وأيضا ارباع سكين تسمى ربعية بمعنى الربع ، وكان نمط هـــذه القطع الأخيرة يتفاوت كما سنرى لأن حجمها كان اصغر من أن يحوى قدرا من النقوش يماثل مانجده على القطع الكاملة (الزرمحبوب) (٢١) .

لـــكننا لم نر مطلقا اية ربعية من النوع الأول من النوعين اللذين تحدثنا عنهما من قبل ، اى تلك التى لاتوجد بها تأشيرة او طغراء ، وان كان ذلك لا ينفى امكانية وجودها بالفعل .

ثانيا : النقود الفضية والبرونزية

تقابل كلمة فضة بالعربية كلمة **argent** بالفرنسية .

وتطلق الكلمة فى العربية ، كما هو الحال فى الفرنسية ، على المعدن وعلى النقود التى تصنع من هذا المعدن .

ويشار الى هذه النقود نفسها بكلمة فلس (للمفرد) والى الجمع بكلمة فلوس (٢٢) ، وتعنى هذه الكلمة قشور السمك،وتستعمل على نحو مجازى للدلالة على الشىء المستدير بالغ الرقة (ضئيل السمك) ، وكان يشار بها فيما مضى الى النقود النحاسية ، ثم اصبحت تطلق على النقود الفضية وحدها ، اى على قطع المدينى .

وكانت القطع الفضية التى سكت فى شكل نقود تسمى فيما مضى درهم والجمع دراهم ، وهو اسم كان يطلق كذلك على واحد من الأوزان كانت تساويه (او تعادله) قطعة النقود هذه (٢٣) .

وحتى منتصف القرن الخامس الهجرى (القرن الحـــادى عشر من

---

(٢١) انظر اللوحات الملحقة بهذه الدراســـة ، القطعتــان الذهبيتان رقما ٨ ، ١٠ .

(٢٢) لم تعد تستخدم هذه الـــكلمة الا فى صيغة الجمع .

(٢٣) انظر دراستنا عن الأوزان العربية .

التقويم الميلادى) كانت النقود الذهبية ، كما سبق لنا القول ، هى العملة الوحيدة المشروعة أو القانونية فى مصر ، ومنذ غزاها الغز او التركمان تحت قيادة صلاح الدين (٢٤) فى نحو العام ٥٦٧ من الهجرة (١١٧١ م) بدا يسمع فى مصر لأول مرة اسم درهم ، بمعنى انه منذ ذلك الوقت فى تقييم السلع وتقدير الضرائب .. الخ بالدراهم ، ذلك انه حتى من قبل مجىء الاسلام ، لم يكن يتداول الناس فى مصر دراهم اجنبية وحسب، بل كذلك دراهم من صنع محلى ، وهى التى استمرت تضرب فى عهد أوائل أمرائها (من العرب) دون أن يتناولها اى تغيير فى البداية ، ثم بعد ذلك، فى عهد خلفائها (الذين استقلوا بها) بقطع وأوزان وعيارات تختلف عن الدراهم القديمة .

وقد اتبعت أوربا فى بعض الأحيان عادة اطلاق اسم الحاكم على النقود المضروبة فى عهده ؛ فأطلقت أسماء كارلوس وفيليب ولويس الخ، على عملات نقدية ضربت بأمر من هؤلاء الحكام على اختلافهم .

وكانت الدراهم فى مصر — كما سبق لنا أن لاحظنا بالنسبة للدنانير — تأخذ فى غالبية الأحيان اسم الأمير او الحاكم الذى أمر بضربها، مثال ذلك الدرهم الناصرى المضروب فى نحو العام ٥٨٣ هـ (١١٨٧م) والتى استمدت اسمها من أسم الناصر وهو الكنية التى كان يكنى بها السلطان صلاح الدين ، ثم الدرهم الكاملى الذى ضرب فى نحو العام ٦٢٢ هـ (١٢٢٥ م) فى عهد الملك الكامل ناصر الدين ، والدرهم الظاهرى الذى تم ضربه فى نحو العام ٦٥٨ هـ (١٢٦٠ م) فى عهد الملك الظاهر ركن الدين بيبرس (٢٥) ، ثم الدرهم المحمودى المضروب فى نحو العام ٧٨١ هـ (١٣٧٩ م) باسم الأمير محمود بن على ، واخيرا الدرهم المؤيدى المضروب فى نحو العلم ٨١٨ هـ (١٤١٥ م) بأمر السلطان الملك المؤيد ابو نصر الشيخ المحمودى .

وكانت العملات الأجنبية الأكثر تداولا فى مصر عند بداية الهجرة

---

(٢٤) ولد صلاح الدين فى العام ٥٣٢ من الهجرة (١١٣٨ م) وتوفى فى العام ٥٨٩ هـ (١١٩٣ م) .

(٢٥) وكان يكنى بالبندقدارى .

ننقسم الى نوعين من المسكوكات طبقا لما يورده المقريزى ، وكان النوع الأول يعرف باسم الدراهم السوداء وهذه ثقيلة الوزن ، وكانت تسمى كذلك البغلى (٢٦) ، أما النوع الثانى فكان يعرف باسم الدرهم الطبرى ، ولا يزيد وزن هذا الدرهم عن نصف وزن الدرهم عن نصف وزن الدرهم من النوع الأول .

وكانت الدراهم البغلى ترد من فارس ، ويذكر هايد Hyde فى تاريخه عن ديانة الفرس القدماء (٢٧) ان مدينتى أورمياه وشيراز قد بنيتا على يد رجل ثرى اسمه راس مجوس (٢٨) ، وقد أطلق عليه العامة الكنية راس البغل ومنها جاء اسم هذا النوع من العملات النقدية التى تسمى الدرهم البغلى ، وان كان المسيو دى ساسى لا يرى أن هذا الاشتقاق يقوم على اساس صحيح .

اما صفة أسود ، التى الصقت بالدراهم القديمة فقد جاءت دون شك من التعارض القائم بين اللون الذى اكتسبته هذه الدراهم مع مرور الزمن وبين المظهر اللامع أو البراق للدراهم التى ضربت حديثا والتى كانت تتميز باسم الدراهم البيضاء . وليس هناك مجال للافتراض بأنه كانت هناك قط عادة عدم جلو النقود قبل سكها ، وان كانت ثمة ظروف كثيرة يمكنها أن تعطى لقاع النقود الفضية(*) هذا اللون الأسود (أو المائل للسواد) مثل دفنها بالأرض أو مثل تاثير النار والرطوبة وبصفة خاصة بخار الماء (٢٩) .

وتستعيد الحروف والنقاط البارزة ، عن طريق دعك خفيف ،رونقها

---

(٢٦) انظر دراستنا عن الأوزان العربية (الكتاب الأول من هذا المجلد) .

(٢٧) ص ١٠٤ ، ط ١٧٠٠ .

(٢٨) كلمة مجوس تعنى : عبدة النار .

(٢٩) وبشكل خاص الأبخرة التىتحتوى علىالهيدرو سلفور او حمض الهيدروسلفور .

(*) المقصود بالقاع هناك الجزء غير البارز من السطح (اى الأرضية) فى حين أن النقوش والصورة او الطغراء الخ هى الجزء البارز (المترجم) .

المعدنى مما يجعلها تتمايز بقوة ، حتى لتكاد تظنها منفصلة عن قاع العملة الذى يظل على سواده .

ويرى المسيو تيخسين Tychsen أن الدراهم الطبرية تستمد اسمها من اسم مدينة طبرية (٣٠) ، أما لأن هذه العملات قد ضربت بالفعل فيها، وإما لأن العرب كانوا يترددون كثيرا على هذه المدينة بسبب تجارتهم مع الرومان ؛ ومن هناك كانوا يحصلون على العملات التى ضربت على يد الأباطرة .

ويذكر المقريزى كذلك الدراهم المغربية والدراهم اليمنية (٣١) باعتبارها شائعة ومتداولة فى التجارة ، وكلمة المغرب تعنى الغروب ، وقد اطلقها العرب على كل بلدان افريقيا التى نسميها نحن بلاد البربر ، وقد اطلقها على طرابلس وتونس والجزائر وفاس ومراكش .. الخ ، وان كان العرب يمتدون بها لتشمل فى الوقت نفسه اسبانيا وبقية البلدان التى فتحوها فى اوربا ، اما اليمن فقد اطلق على البلاد التى عرفت قديما باسم العربية السعيدة ، واما قطع النقود المعنية هنا فكانت تأتى فى الأساس من المدينة ومكة .. الخ .

وحين انتقل السلطان المؤيد من دمشق الى مصر ؛ حمل جيشه وكذلك كل من صحبوه كمية هائلة من الدراهم البندقية ، التى سميت بهذا الاسم لأنها كانت تأتى عن طريق التجارة مع البنادقة . وكذلك كمية كبيرة من الدراهم النوروزية التى سميت هكذا ، بلا جدال ، باسم الامير نوروز الحافظى(٣٢) ، وقد تدوولت هذه العملات فى مجالات التجارة . واستقبلت

---

(٣٠) مدينة فى الجودية بناها هيرودوس اجريبا على شرف تيبيروس [اما تيبيروس فهو ثانى اباطرة الرومان وهو ابن ليفى وابن اغسطس بالتبنى ، وكان حاكما حذرا ومستنيرا ، ولكن طبيعته الشكاكة جعلته يرتكب ابشع ضروب القسوة . وقد ولد فى العام ٤٢ ق.م ومات فى العام ٣٧ بعد الميلاد — المترجم] .

(٣١) اذا كانت المغرب تعنى الغروب فان كلمة اليمن بدورها قد اشتقت من اليمين .

(٣٢) بدا هذا الأمير يحكم دمشق عندما انتقل الملك المؤيد الى مصر ، ويطلق على الهدايا التى تقدم فى الأول من العام اسم هدايا نوروزية نسبة الى نوروز ، وهو اسم يعنى بالفارسية اليوم الجديد او أول ايام السنة، ويبدو أن النعت المصاحب للدراهم « دراهم نوروزى » قد اشتق من هذا المعنى ، فاذا صح ذلك فاننا نكون بصدد دراهم (أو عملات) تذكارية

هذه النقود بترحاب كبير ، فقد مضى وقت طويل لم تصنع خلاله الدراهم فى مصر ، لدرجة لم تعد ترى معها سوى النقود النحاسية .

اما القرش الأسبانى ، فقد كان ، من بين كل العملات الحديثة القادمة من الخارج ، هو اكثر هذه العملات شيوعا واكثرها استخداما حتى مجىء الجيش الفرنسى الى مصر .

وكانت عملية تغيير او تحويل هذه العملة ، وهى اكثر وفرة من كل العملات – وقد ترتب على هذه الميزة ، بالاضافة الى وفرتها فى سوق العالم أنهم يكادون يحولون الى قروش كل الفضة التى يستخرجونها من هذه المناجم — تعود بربح وكسب يفوق مايحققه تحويل او استبدال بقية العملات ، وقد ترتب على هذه الميزة ، بالاضافة الى وفرتها فى سوق التداول انها كانت أوسع العملات انتشارا فى كل تجارة العالم ، وأنها اصبحت على نحو ما عملة تعاقد (اى تتم العقود على اساسها) ، فتستخدم من جهة ، وسيلة للتبادل مع غالبية الدول . وتغذى من جهة اخرى ليس فقط كل عملات الدول المختلفة على وجه التقريب وانما جزءا من حليها كذلك ، ولم يكن استخدامها فى مجال التجارة يقتصر على تسديد أثمان السلع ، بل كانت تشكل فى حد ذاتها تجارة هائلة غير مشروعة ، تشكل فى اغلب الأحيان جزءا من حمولات السفن والقوافل .

اما التالارى او التالر (٣٣) فهو عملة المانية يشار اليها باسم الرسدال risdale او الريال التماتدى (الذى تعقد على اساسه الاتفاقيات) écu de convention ، وكانت تصنعه دول متعددة لتستخدمه وسيلة للتبادل التجارى مع مختلف الأمم ، وينطبق هذا بصفة خاصة على الرسدال النمساوى ، وكان التالر ، شأنه شأن القرش الأسبانى ، بالغ الانتشار فى مصر ، وقد بلغت القطعة النقدية ، فى التعريفة التى وضعتها لجنة

---

(٣٣) كلمة تالر أو تالرى Thalari مشتقة من الالمانية Reischsthaler والتى اخذنا عنها كلمة رسدال risdale ، او بمعنى آخر كلمة تالر Thaler التى اضيف اليها فى اللغة الافرنكية المقطع الايطالى (وهو المد بالكسرة) وتشير هذه الكلمة Thaler فى بعض بلدان المانيا وبخاصة فى سكسونيا وهانوفر وبروسيا الى النقد الحسابى ، وتماثل كلمة écu او ريال عندنا .

من الفرنسيين والتجار الوطنيين ، سعر القرش نفســـه ، بل لقد كانت عمليات التحويل تتم لصـــالح التالر ، برغم ان القيمة الجوهرية او الفعلية لنقرش تزيد تشكل طفيف عنــها فى التـــالر بسبب ارتفاع العيـــار فى القروش ، ولعل هذه الميزة لا تعود فقط الى طبيعـــة العلاقات التجارية، وانما تعود كذلك الى حقيقة ان وزن التالر كان اكبر (من وزن القرش) وربما ايضا الى حقيقة أنه كان أكثر دقة فى صنعه .

ويطلق العرب على كل من القرش الأســـبانى والتالر الألمانى اسم الريال (ريال) ، ويميزون القرش الأســـبانى بتسمية خاصـــة به هى ابو مدفع ، بسبب صورة الملك الموجودة على أحد وجهيه وصورةالعمودين الموجودين على الوجه الآخر ، اذ اخذ (٣٤) القوم اعمدة هيرقل هذه على انها مدافع ، اما التالر او التـــالرى فيشيرون اليه باسم أبو طـــاقة (أبو بوطاقة) وهى كلمة تعنى صاحب النافذة (٣٥) ، وجاءت هـــذه التسمية بسبب الصورة التى ترى على احد الوجهين ، وصورة الأسلحة المدلاة من عتاب مقسوم الى اربعة اقسام ، والموجودة على الوجه الاخر ، اذ يشبه هذا الشعار الموجود بوسط وجه القطعـــة النقـــدية بعض الشىء تلك النوافذ ذوات القضـــبان الحديدية الشائع استخدامها بالبلاد ، ومن كلمة بوطاقة هذه جاءت على سبيل التحريف كلمة patsque فى اللغة الأفرنجية ثم انتقلت بدورهاالى اللغة العربية الدارجة « بطاقة » .

وقد بات قبول النقود الفضـــية كبيرة الوزن ، والتى انتهينـــا من الحديث عنها للتو ضرورة ملحة فى تجارة الجملة خصوصا بعد ان اصبح يصنع فى مصر قليل من العملات الذهبية . وكذلك حين لم تعد توجدهناك

---

(٣٤) ويحذف الالف احيانا لأنها اخذت على انها اداة ، ولفظت الكلمة بوطاقة p›ataque او بطاقة pataque مع تحويل الباء الثقيلة P فى بعض الاحيان الى باء خفيفة B كما يحدث مع كلمة باشا pacha و Bâcha

(٣٥) لكى ندرك ما ادى اليه هذا التشابه الغريب لابد ان نعرف أن نوافذ البيوت فى مصر مزودة بنوع من القضبان (او المشربيات) على هيئة شبكة مكونة من اجزاء بالغة الضآلة من الخشب المستدير ، فجمع بعضه الى بعض مما يشكل اشكالا متنوعة منها ، لها صلة برســـوم الدانتيل او بالأوراق المثقوبة اربعة ثقوب مسننة عندنا .

قط لا عملات فضـــية تقترب فى قيمتها من النقود الذهبية ، ولا تلك العملات التى تكون واسطة بين النقود الذهبية والعملات الصغيرة .

وفى القسطنطينية ، حيث خامات الفضـــة أكثر وفرة بدون جدال ، وحيث التجارة أكثر نشاطا ، وحيث أساليب العمل فى دور سك النقود أكثر نضجا وتطورا ، تصنع قطع فضـــية منخفضـــة العيـــار من ذوات الـ ١٠٠ ، ٨٠ ، ٦٠ ، ٤٠ ، ٢٠ ، ١٠ بارات بل تصنع هناك كذلك قطع نقدية من ذوات الخمس بارات .

لـــكن مصر لم تأخذ على نحو معتـــاد بهذه السلسلة من العملات التى تشكل نظاما نقديا كاملا من النقود الفضية او البرونزية والتى تنهض على تقسيمات السلم العشرى ، الذى تكون فيـــه البـــارة واحدة هى ادنى درجاته .

ويبدو ان المملوك على بك (٣٦) ، المكنى بالكبير ، والذى صنع لنفسه بشجاعته وجرءة مشروعاته اسما مدويا فى الشرق، بل وأمكنه ان يسترعى أنظـــار اوربا حينـــا من الدهر ، يبـــدو انه الوحيد الذى أمر بضرب قطع نقـــدية من ذوات الأربعين والعشرين مدينى على غرار تلك التى تصنعها القسطنطينية ، بل يؤكد بعض كذلك انه قـــد امر بضرب قطع من ذوات الثمانين ومن ذوات المائة مدينى ، وان كنا لم نستطع الحصول على شىء منها ، ويمكن الافتراض على الاقل ان عددا قليلا من هـــذه العملات قـــد جرى تداوله .

وكان يطلق على هذه القطع اسم غروش (٣٧)، وكانت هذه مضروبة بسكة (بكسر السين وشدة مفتوحة على الكاف ومعنـــاها اداة السك) السلطان الحاكم او على الاقل كانت تحمل تاشيرة او طغراء هذا السلطان، وقـــد أمرنا بتصـــوير قطعـــة من ذوات الأربعين مدينى ، ونجـــدها فى

---

(٣٦) تعنى كلمة Bey او Beyk بالتركية السيد او الشريف .

(٣٧) يظن المسيو دى ساسى ان هذه الكلمة قد جاءت من الالمـــانية ومعناها (اسم احد اجرام الوزن) ، وتحمل بقطع قطع النقد الالمانية على سبيل الاختصار اسم Groschen بحروف كبيرة .

اللوحة المرفقــة برقم ١٦ ، واخرى من ذوات العشرين مدينى ونجدها فى نفس اللوحة برقم ١٨ . وعندما سنتناول بالحـديث العملات النمطية او المعيـارية وارقام او نقوش المسكوكات فسوف نشير الى الخصوصيات التى تميز نقود على بك .

وحيث اصـبحت خامات الفضــة بعد موت هــذا المملوك نادرة ، وحيث كان صنع الغروش يعود بنفع اقل مما يعود به صنع المدينى ، فقد توقف صنع القطع من ذوات الأربعين والعشرين مدينى ، ويبدو انه كان كافيا ان تحيق الهزيمة بعلى بك ، لكى تفقد النقود التى سكها كل ثقة وان تسحب من التداول أو تلغى كنقود ، كما لو كان الأمر ضربا من التجديد .

ويذكر فولنى Volney فى تأريخه لعلى‌بك (٣٨) ان نقود هذا المملوك قــد فقدت ٢٠٪ من قيمتها اذ سرى زعم بأنها كانت محملة لأكثر ممــا ينبغى بمعادن خليطة ، ويذكر كذلك أن واحدا من التجار قــد سرب منها الى مارسيليا عشرة آلاف قطعة فـعـادت عند صــهرها بربح كبير للحد الـكافى ، ولو لم تكن هذه العملات قــد فقدت اكثر من ٢٠٪ من قيمتها الاسمية لكان من المستحيل ان تحقق هذا الربح عند نقلها الى الخارج، وان بعض النــاس قــد يرى فى المعلومات التى قدمها المسيو فولنى للتو عن عملات على بك ، ان الأمر هنــا يختص بالعمــلات الفضــية وليس بالعملات الذهبيــة ، فهــذه هى التى ينطبق عليها بصــفة تامة ما جاء فى هذه الفترة السابقة .

وعقب ذلك اعدمت الماكينات التى كانت تستخدم فى صــنع غروش على بك ولم نعثر لها على أثر فى دور سك النقود القاهرة .

وقرب نهاية العام ١٧٩٨ (١٢١٣ من الهجرة) امر القائد العــام ان يعاد اصــدار القطع النقدية ذوات الأربعين والعشرين مدينى ، وكلفنــا بالعمل على اعادة بنــاء المصــانع والآلات اللازمة ، وقد استقبلت هذه القطع النقدية استقبالا طيبــا للغاية فى مجال التجارة ، كما أن صنعها سيظل امرا لا ينسى فى مصر ، مثلما كانت غروش على بك .

---

(٣٨) Voyage en Syrie et en Egypte, tom Ier, Chap 8
Précis de l'histoire d'Ali bek, Pag. 110, note Ière, édit de 1787.

أما الدراهم ، وكان وزنها منذ البداية ضـــئيلا ، فقد تناولتها بصفة متتالية بعض تغييرات (نحو الأدنى) فى وزنها وفى عيارها ، بفعل جشع أولئك الذين كانوا يحكمون مصر ، ومع ذلك فان بعضا من هؤلاء الحكام، أكثر بعدا عن الهوى والمصلحة ، أو ممن كانوا يسترشدون فى ادارتهم بأفـــكار أكثر ورعا وأكثر عدالة ، قد رفعوا من جديد وزن وعيار هـــذه العمـــلات .

ويذكر المقريزى أن السلطان صـــلاح الدين ، بعـــد ان الغى تداول الدراهم السـوداء ، تلك التى كانت بالغـــة الثقل وذات عيـــار عال ، أمر بضرب دراهم تمتزج فيها الفضـــة والنحـــاس بنسبتين متساويتين ،ولعل عيـــار ووزن هذه العملة قـــد ظلا منخفضين حتى الوقت الذى اصـــدر فيـــه الملك الـــكامل أمرا بابطال كل الدراهم التى كانت تعرف عنـــدئذ بالقاهرة والاسكندرية باسم **أوراق** ، وأمر باصـــدار دراهم جـــديدة كانت تقترب ســـواء فى عيارها او وزنها من الدراهم القديمة أى العملات ذات المزيج الجيد .

وقد يكون بمقدورنا ان نلمح فى هذه القطع النقدية المسماة اوراق، ومفردها ورق ، منشأ قطع المدينى التى تصنع اليوم من صفائح من البرونز مسطحة أو مصقولة بفعل دقات مطرقة ، بل لعل المدينى لم يكن ســـوى فرع (أو قسم) من هذه العملة التى كانت تستخدم حاملة اسم أوراق .

ويقدم لنـــا الشيخان اسماعيل وعبد الرحمن ، وهمـــا اللذان ينظر اليهما فى القاهرة باعتبارهما يتميزان بغزارة معلوماتهما ، المعلومات الآتية حول الاشتقاق اللغوى لكلمة مدينى التى تعنى فى اللغة العربية الميدى :

عندما اصبح المملوك الشيخ خليفة ، واتخذ لنفســـه القاب السلطان الملك المؤيد ابو نصر الشيخ (وهى اسماء والقاب تعنى الامبراطور الملك، الذى تؤيده العناية الالهية ، صاحب النصر ، الشريف) ، أمر بأن تضرب انصـــاف دراهم سميت باسمه : **المؤيدى** او **الميدى** على سبيل الاختصار، وكان يطلق عليها كذلك اسم **نص** وهى كلمة لاتزال تســـتخدم حتى اليوم للاشارة الى المدينى او البارة .

وسواء كان القوم قـــد اعتبروا المـــدينى بمثـــابة تحوير او تحريف للدرهم القديم ، او كانوا قد نظروا اليه باعتبـــاره عملة جـــديدة ادخلت

صناعتها الى مصر كما ادخلت الى القسطنطينية حيث تضرب هنـــاك عملة مشابهة تعرف بالبـــارة Parah (٣٩)، فلن يكون اقل من ذلك صحة لن هذه العملة العجيبة ، الاكثر رقة من ورقة ، والتى تكفى اقل نفخة لبعثرتها والتى يوضع الالف منها فى قاع قمع ورقى « قرطاس » ضئيل الحجم ، قـــد أصبحت هى النقد الرئيسى فى مصر ، اى تلك تتخذ أساسا فى ابرام الصفقات الـــكبيره وكذلك فى عمليات البيع بالتجزئة وكذلك التى تتم بها كل الحسابات وتحصل الضرائب .

اما بخصوص نسبة النحاس التى تمزج بها الفضة التى تستخدم فى صنع النقود ، فانه لاتستخدم قط فى مصر كلمة بعينها للاشـــارة اليها ، وليست هنـــاك كلمة تقابل كلمة نقد برونزى التى نستخدمها نحن . واذا ما طبقنا هذا الاسم ، نقد برونزى على كل النقود التى يشـــكل النـــاس النسبة الغالبة فى سبيكتها ، فان القطع ذوات الاربعين والعشرين مدينى، وكذلك قطع المدينى التى تحدثنا عنها تعد فى واقع الأمر نقـــودا برونزية (وليست فضية) ، فمنذ زمان طويل للغاية لم تصنع فى مصر نقود فضية بمعنى الكلمة ، ونحن من جانبنا لم ندخل تحت هذه التسمية (اى النقود الفضية) قطع المدينى والقطع ذوات الاربعين والعشرين مدينى ، الا لان هذه القطع قـــد حلت محل العمـــلات الفضـــية التى جاءت النقود التى تحدثنا عنها لتقوم مقامها .

ثالثـــا ــ النقود النحاسية

تطلق كلمة نحاس فى العربية على المعدن الذى نسميه نحن Cuivre وفيما مضى كانت النقود النحاسية تسمى فلس والجمع فلوس .

وكانت هذه النقود النحاسية عبارة عن قطع من هـــذا المعـــدن ، قطعت بأوزان تكاد تكون متساوية ، ولم يعد يتداول من هذه النقود اليوم الا كمية ضئيلة ، ولم يكن الناس يضعون النحاس فى مرتبة النقود .ولم يكونوا يستخدمونه عندئذ الا فى شراء السلع ضئيلة الثمن او فى المطالب المنزلية البسيطة . وقد كانت السلع الغذائية الضرورية منخفضة السعر

---

(٣٩) فى التركية بالباء الثقيلة P ، وفى العربية بالباء الخفيفة B

حتى ان ابنـــاء الشعب قلما كانوا ينفقون فى اليوم الواحـــد مايزيد عن بضعة قطع من العملات النحاسية لشراء اقواتهم .

واستمرت هذه الحال حتى نحو العـــام ٨٠٠ من الهجرة (١٣٩٨ من التقويم المسيحى.) وحيث بدات النقود الذهبية والفضـــية بمرور الزمن تصبح بالغة الندرة ، وبشكل خاص بسبب الـــكوارث التى كانت تحدثهـــا التلاقل والاضطرابات والثورات التى حدثت فى مصر منذ العـــام ٨٠٦ من الهجرة (١٤٠٤ م) ، فقد اصبحت العملة النحاسية اكثر ضرورة ،واشتد الطلب عليها لهذا السبب وارتفعت قيمتها كثيرا فى عمليـــات الاتجار غير المشروع حتى تجاوزت قيمتها الحقيقية كثيرا .

وبدات هذه العملة تتسرب الى مجال التجـــارة متنافسة مع النقود الفضية منذ الوقت الذى أصبح الظاهر برقوق فيـــه أميرا ، اى فى نحو العام ٧٨١ من الهجرة (١٣٧٩ من التقويم المسيحى) .

وحين اصبح برقوق سلطانا ، أمر محمود بن على ، الذى ولاه وظيفة استادار (٤٠) بأن يضرب فى القاهرة كمية كبيرة من الفلوس اى من النقود النحاسية بسبب الربح الذى كان يعود به مثل هذا الصنع وامر بايقـــاف سك الدراهم التى اصبحت بالغة النـــدرة ، وقد صهر الصـــاغة الـــكثير من هذه الدراهم ، كما صـــدروا الى الخـــارج كمية ضخمة منها ، ومما لاشك فيه أنه قد ضربت نقود نحاسية ذات قيم مختلفة ، كما كان لـــكل واحدة من هذه العملات اقسامها أو تفريعاتها .

وقد استمر سك العملات النحاسية لسنوات طويلة فى عهد برقوق وفى عهد ولده النـــاصر فرج ، وفى هـــذه الاثنـــاء جلب الفرنجة كميات هائلة من النحاس الأحمر الى مصر .

وكان سعر التداول الاجبارى الذى تقرر للفلوس او القيمة الاسمية التى تحددت لها وهى أعلا بكثير من قيمتها الحقيقيـــة ، هى السبب فى

---

(٤٠) تتكون هذه الكلمة من كلمتين فارسيتين : استا (او اسطى) بمعنى مدبر أو مدير ، ودار ومعنـــاها قصر ، وهى تماثـــل عندنا كلمة majordome اى مدير القصر او المتصرف فى شئونه .

ادخال كميات كبيرة من النقد المزيف ضمن هذه العملات خلال تلك الفترة.

ومنذ البداية ، وحتى عام ٨٠٦ من الهجرة كانت النقود النحاسية تتداول على أساس العد ، ومنذ هذا التاريخ صدر الأمر بتداولها على أساس الوزن اما لأنه تبين أن عددا كبيرا منها لم يكن مستوفى الوزن ، واما لأنه كان يلزم وقتا بالغ الطول فى عدها مما كان يتسبب فى حدوث ارتباكات شديدة ، ثم انتهى الأمر بالنقود النحاسية أن أضحت هى العملات الوحيدة المستعملة ، وأصبحت كل السلع ، بما فى ذلك الذهب نفسه، تقدر بالفلوس .

وبمرارة شديدة . يشكو المقريزى . وهو الذى كتب مقالته (عن النقود) بين عامى ٨١٨ و ٨٢٣ من هذا الاجراء الذى لا يمكن أحد أن يعقله . والذى يشعر المرء بالعار من مجرد تدوينه . ويضيف أن النحاس لم يكن قط . فى أى بلد من بلدان العالم . لا فى قديم الازمان ولا فى حديثها . عملة رئيسية . ولم يحل عليه الدور فى أن يتداول كعملة الا فى عهد أكثر الحكام جدارة بالمقت والكراهية . وهو الناصر فرج . فالفضة . بصفة خاصة . هى العملة المشروعة . التى لم يكف تداولها على الاطلاق فى أنحاء العالم . ويؤكد المقريزى انها . هى . هذه العملة النحاسية التى ضربت فى مصر .

واقترح المؤلف على السلطان الذى كان يتولى مقادير مصر فى ذلك الوقت ، وهو الملك المؤيد ، الذى كان قد اعاد صنع واصدار الدراهم :

أولا : الا تدون اى مبالغ فى كل العقود العامة والخاصة ، وفى كل السجلات المالية ، وكذلك فى كل المعاملات والصفقات الا بالدراهم المؤيدية .

وثانيا : ابطال تداول الفلوس القديمة ، على أن تقوم مقامها فلوس جديدة مؤيدية تنشأ على الأسس التالية : تضاف الى ثمن قنطار النحاس المستورد من بلاد الفرنجة كل النفقات التى تتحملها دور سك النقود لتحويله الى فلوس ، ويقدر على أساس ذلك كم عدد الفلوس التى تكون مساوية للدينار وكم منها يكون مساويا للدرهم المؤيدى ، وحاول هذا

المؤرخ التدليل على جدوى هذه العملية ، ومع ذلك فقد كان من المؤكد ان عملية كهذه سوف تلحق ضررا كبيرا بعامة الناس وبصفة خاصة ابناء الطبقة الدنيا منهم ، والذين تنتشر بينهم العملات الصغيرة ، والذين كانت مصادر دخولهم المتواضعة ستتعرض لهزة عنيفة لتنقص دفعة واحدة .

ولعل الاجراء العادل والشريف الذى كان يمكن اتباعه كان ان نستبدل فى دور سك النقود بتلك الفلوس الملغاة تبعا للقيمة التى كانت لها عند تداولها فى مجال التجارة وقبل ابطالها ، دنانير ودراهم ، ومن المستطاع تقدير هذه القيمة اذا اخذنا كحد وسط اثمان السلع الضرورية (كالقمح على سبيل المثال) مقدرة بالدنانير والدراهم الجديدة ، ومعذلك فقد يحدث ، دون ريب ، أن نجد فى مجال التداول كمية من الفلوس اكبر بكثير من تلك التى ابطلتها الحكومة ، وتصبح العملية على هذا النحو مدمرة ومستحيلة التنفيذ ، ذلك ان الحكومة حين امرت متجاوزة بذلك كل حد ممكن بصنع كمية بالغة الضخامة من النقود ، ذات قيمة اعتبارية او صورية وبسعر تداول الزامى، قد وجدت نفسها، حين أصبح الأمر ملحا عليها بأن تعالج السوءات التى نجمت عن ذلك على مفترق طريق : فاما ان تثقل كاهل نفسها بالديون اذا شاءت ان تسحب هذه النقود طبقا لقيمتها الاسمية ، واما أن تسبب فى خراب او افلاس الناس ، اذا هى لم تسترد النقود الملغاة الا حسب قيمتها الحقيقية او الجوهرية .

وعندما عاد صنع العملات الفضية ليستقر من جديد ، وعندما تضاعفت هذه النقود وتزايدت كذلك تفريعاتها، وعندما اخذ وزنها وعيارها يتناقصان بشكل مستمر ، ونقصت نتيجة لذلك قيمتها ، اصبح من المستطاع استخدامها فى شراء السلع الرخيصة . وحلت بذلك محل العملات الصغيرة « الفكة » ، وبذلك سهل التخلص من النقود النحاسية ، تلك التى كانت اكثر من غيرها عرضة للتلف ، والتى كانت تبعث برائحة غير مستحبة ، والتى كانت من جهة اخرى قد ساءت سمعتها او قلت الثقة بها بسبب الكميات الهائلة منها ، التى فاقت كل حد متصور ، والتى طرحت للتداول — كما كانت تسبب الكثير من الضيق والارتباك بفعل حجمها، والتى تطلبت بسبب ذلك نفسه القيام بعمليات اصدار اكبر ضخامة

(وتكلفة) مما كان يعود بذلك على الحكومة بنفع اقل . ولقد انقضى بل اوقف كلية اصـــدار النقود النحاسية ، واصبحت كلمـــة الفلوس ، وهى التى كانت تعنى منذ البداية ، وبصفة خاصـــة ، النقود المصـــنوعة من النحاس ، تشير بعد ذلك الى العملات الفضية ، واصبحت كلمة نوعية (تدل على النوع) تقابل اللفظ الفرنسى : نقود او فضة monnciue ou argent (٤١)

أما العملات النحاسية التى صنعت اما فى عهـــد المؤيد كما تستخدم بمثابة نقود معاونة أن متممـــة للدراهم التى زاد عيارها ، واما فى عهود اخرى كى تواجه ندرة العملات الفضية فقد اتخذت اسم جـــديد (٤٢) اى ما صنع حديثا أو النقود التى صنعت مؤخرا .

وقد أوردنا تحت رقمى ٢٥ ، ٢٦ اثنين من هذه الأجداد (وهو جمع جديد) النحاسية ، ينتمى كل منهما الى عهدين مختلفين ، كما انهما قـــد صنعا من نوعين مختلفين من النحاس ، وبقطعين مختلفين .

وباختصار ، فحيث ظلت قيمة السلع الغذائية تواصـــل ارتفاعها ، فى حين استمرت قيمة المدينى تواصل انخفاضها ، لدرجة لم يعد الأمـــر يستوجب معها اللجوء الى النقود الأدنى قيمة ، فقد توقف صنع الأجداد منذ وقت طـــويل ، وان كان فقـــراء النـــاس لا يزالون يستخدمون فى معـــاملاتهم اما هذه الأجـــداد نفسها بأنواعها المختلفة ، واما قطعـــا من النحاس غير مسكوكة ضربت بشكل خشن ، يحصلون عليها من عند تجار النحاس كى يستطيعوا شراء السلع ضئيلة القيمة مثل الحشائش (علف

---

(٤١) يقول المصريون : هات فلوس ، مقابل قولنا donne de l' argent او donne de la monnaie اذا كان الأمر يتصل بعملات ذهبية أو بالقروش (الريالات) ويقولون كثير فلوس مقابل قولنا Beaucoup d'argent (والترجمة هنا بتصرف يقتضيه النص العربى) .

(٤٢) ويلفظونها فى القاهرة جديد بدون تعطيش للجيم . وتلفظ فى بلاد اخرى مع تعطيش الجيم . وقد استقر رأينا عند نشر وصف مصر على أن نقدم الجيم العربية سواء كان يعقبها حرف الـ e أو الـ i [وهما حالتان تلفظ فيهما الـ g مثل الـ j] كما تلفظ اذا أعقبتها أى حروف متحركة أخرى [أى على كتابة الجيم المعطشة بالطريقة نفسها التى يكتبون بها الجيم غير المعطشة — المترجم] .

الحيوانات) وبالنسبة للسكميات التى يقل ثمنها عن المدينى الواحد او البارة، وكانتتلزم عشرة من هذه القطع لكىتساوى مدينى واحدا ، بحيث يمكننا تمثلها على النحو الذى كانت عليه الدراهم deniers عندنا .

رابعا : المسكوكات أو العملات التذكارية

لم يعرف الشرق مطلقا ، او على الاقل ، لم تستقر فيه : على شكل نظام متبع ، كما هو الحال عند الأوربيين ، عادة سك العملات التذكارية المختلفة ، التى يكون القصد من اصدارها اما تكريس او تخليد لذكرى احداث بارزة تمت فى عهد من العهود بواسطة استخدام الرموز او نقش التواريخ أو النقوش .

ومع ذلك فقد جرت هناك عادة او تقليد بالغ القدم لايزال متبعا حتى ايامنا هذه ، وهو تقليد يقضى بأن تسك فى فترات بعينها احتفالا باستهلال او غرة الأعوام (الهجرية) أو لتقديمها كعطايا او اكراميات ، نقود ذهبية لم تكن تختلف عادة عن النقود الأخرى الا فى ان سطحها اكبر اتساعا بكثير ، والا فى أن الحفار كان يعطى لكتابتها فى بعض الأحيان قدرا اكبر من الاناقة ومن « التحسين » مع بذخ فى زخرفات الاطار ،او كان فى بعض الأحيان يخط اطارين مركزيين من الحبيبات ، احدهما يدور باستدارة القطعة النقدية والاخر فوق حافتها ، او كان يضع بين هذين الاطارين ، زخرفا على هيئة عقد من الورود أو على هيئة ضفائر او كتابات مضفرة أو ضروب اخرى من الزينة ، وان كانت النقوش والعيار والوزن (لهذه العملات التذكارية) هى نفسها فى النقود الاخرى ، أو كان يضاعف الوزن لكى تصنع قطعة ذات اثنين من الفندقى أو تساوى اثنين من العملات الذهبية الأخرى ، أو كان الوزن يزاد فقط بمقدار النصف لتساوى القطعة فى الحالة الأخيرة ١/٢١ فندقلى او سكينا واحدا ونصف سكين وهذه هى القطع التى اوردناها فى اللوحة المرفقة بهذه الدراسة تحت رقمى ١ ، ٣ (٤٣) .

---

(٤٣) يمثل الشكل الاول قطعة من ذوات ٢ فندقى ، ويمثل الشكل الثانى قطعة فندقى عادية ، انظر اللوحة الملحقة بهذه الدراسة (وقد قسمت فى الطبعة العربية الى اربع لوحات متعاقبة، معمراعاة ان يتوافق تسلسل وارقام الأشكال فى اللوحات مع ما جاء فى النص العربى — المترجم) .

ومع ذلك فقد كانوا يغيرون فى بعض الاحيان من النقوش ، ويسهبون فى بيـــان القاب الحاكم اما لتمييز هذه القطع عن العملات الاعتيادية واما لامتداح الامير ، وتقدم القطعـــة الذهبيـــة التى اوردنا رسما لها برقم ٦ من اللوحة الاولى (رقم ١٢ من اللوحة الاصلية) مثالا على ذلك ، وهى اكبر حجما من الأخريات ، كما انها فيما هو واضح احدى عملات الزينة أو واحدة من العملات التذكارية ، وهى كذلك تختلف عن القطعـــة الذهبية المرسومة برقم ٥ من اللوحة الاولى (١١ من اللوحة الاصليـــة) ، برغم انهما قد سكتا ، كلاهما ، بالقاهرة وفى عهد مصطفى بن احمـــد نفسه، وهو الذى ارتقى عرش القسطنطينية فى العام ١١٧١ من الهجرة (١٧٥٧ من التقويم الميلادى) .

وبرغم ان قطع النقد الترفيهية (قطع الزينة) هذه اقرب كثيرا شبها بالعملات منها بالمسكوكات ، فقد كانت محدودة التداول ، وكان يحتفظ بها مثلما نحتفظ نحن بقطع الائتمان او قطع الزواج او الاحتفالات وكانت تحمل بمثابة زينـــة او تعطى فى شكل اكراميات ، وفى بعض الأحيان كانت تباع الى اليهود الذين كانوا يقومون باعادة صهرها .

تقليد كهذا كان موجودا عند الفرس ، فقد كانت تصـــنع فى فارس تبعا لرواية شردان (٤٤) Chardin قطع نقدية لم يكن لهـــا نفس الرواج الذى للعملات وانما كانت توزع عند حلول راس السنة .

اما العملات الذهبيـــة المستخدمة فى القسطنطينيـــة والتى نشرها المسيو بونفيل Bonnville بأرقام ٦، ٧، ٨ ، ١٠ ، ١١، ٢٠ باللوحات ١، ٢، ٣ عن النقود التركية ، وكذلك عن نقود القـــاهرة بأرقام ٤، ١٥، ٢١ من اللوحات نفسها(٤٥)، فلم تكن هى على وجه الدقة هى النقود المتداولة، وانما كانت نقودا استهلالية او تذكارية اى نقود صدرت لمناسبة بعينها ، وكانت القطـــع الاولى من نوع الفنـــدقى ، اما الثـــانية فكانت من نوع الزرمحبوب .

---

(٤٤) Voyage de Chardin en Perse, tom IV p. 279, édit 1711.

(٤٥) دراسة عن النقود الذهبيـــة والفضـــية المتداولة عند مختلف الشعوب .. الخ ، باريس ، ١٨٠٦ ص ٢٠٥ وما بعدها .

ويذكر المقريزى فى خططه عند وصفه لاحتفالات راس السنة ان الخليفة كان يعطى عند انتهاء العام امرا بأن تصنع فى دار سك النقود، فى التاريخ نفسه المحدد لسك نقود السنة الجديدة ، عدد محدد من الدنانير ومن الربعيات (٤٦) والقراريط والدراهم المستديرة ، وكان يبعث بها كاستبشار الى الوزير والى اقاربه والى كل العسكر من حملة السيف او حملة القلم (الجنود والكتبة) ، كما كانت ترسل قطع الدنانير وحدها هدايا الى الضباط واصحاب الرواتب فى عيد الفطر (*)، الذى يستغرق ثلاثة ايام ، والذى ينهى شهر رمضان الذى يشكل عند المسلمين وعلى نحو ما يمثله الصوم الكبير عندنا .

ويورد المقريزى فى فقرة اخرى انه كانت تضرب فى زمن الفاطميين (٤٧) فى دار سك النقود القديمة ، وهى اول دار انشئت فى مصر ، الدنانير او بالأحرى الخردبات الخاصة بغرة العام (الهجرى) او بخميس العدس ، وهو الخميس المقدس عند الأقباط ، وقد اطلق عليه هذا الاسم لأن الأقباط يطبخون فيه العدس ، كما كان هذا اليوم ، فى زمن المقريزى كذلك ، يوافق الاحتفال بأحد الموالد ذائعة الصيت فى القاهرة ، وكل ولايات مصر ، وكان المقريزى يسميه ايضا خميس العهد .

ولا يتعلق الأمر ، فى الفقرة الأولى التى اقتبسناها للتو من المقريزى، بالقيراط وانما بالربعية فقط وكذلك بالدراهم المستديرة التى يشير اليها باسم مقشقلة ، وهى صفة كان المسيو دى ساسى يجهل ماتعنيه ، كذلك فان المقريزى عند حديثه عن قطع الاستبشار أو القطع الاستهلالية التى تسك بمناسبة بدء العام الهجرى لم يعد يشير الى الدراهم المستديرة وانما الى القراريط ، وفى مكان آخر ، الى الخردبة (٤٨) . ويستنتج دى ساسى أن الدراهم موضوع الحديث هى نفسها ما عاد المؤلف يسميها بعد

---

(٤٦) اى ارباع الدنانير

(*) فى الأصل : عيد الأضحى .

(٤٧) الفاطمية او الفاطميون ، نسبة الى فاطمة ابنة النبى وزوجة على ، والتى يدعى هؤلاء أنهم من نسلها ، وقد استقروا فى بدايتهم فى افريقيا ثم استولوا بعد ذلك على مصر .

(٤٨) انظر دراستنا عن الأوزان العربية (**الكتاب الأول من هذا المجلد**)

ذلك بالقراريط ، ويبدو لنـا ان الاكثر احتمالا من ذلك هـو أن القيراط والخردبة كانا يشيرا الى قطعـة نقد ذهبية واحدة ، وكان المثقال ، وهو نفسه وزن الدينـار ، ينقسم الى اربعة وعشرين قيراطا ، ومن المعروف أن القيراط يساوى وزن الخردبة أو حبة الخروب . وبلا جدال فان هناك بترا قـد تم فى الجزء الأول من نص المقريزى ، اذ كان ينبغى عليـه أن يذكر القراريط بعد ذكره للربعيات . أما عند حـديثه عن الاكراميات التى كانت تقدم الى الوزير والى اقاربه والى عسكر السيف وعسكر القلم فان الحديث هنـا لم يعد يتصل الا بالنقود الذهبيـة ، والقيراط هو اصـغر قطعـة من العملات المصنوعة من هذا المعدن . وسوف يتحدث عنه مؤلفنا بعد ذلك تحت اسم خردبة . واخيرا فان الدراهم المستديرة كانت عمـلات فضـية ، ولم تكن توزع الا على رجال أو اتبـاع الوزير ورجال كبـار الشخصيات المهمة وعمال سك النقود .

اما فى خميس العهد فلم تكن تضرب الا الخردبة ، ويتراوح عـدد هـذا الاصـدار النقدى ماتين ١٠ آلاف وعشرين الفا من هذه المسكوكات، ويستخدم فى ذلك من ٥٠٠ الى الف دينار ، والى جانب ان وزن الدينـار يمكن بسبب تآكل النقود بفعل الاستعمال او بسبب غش فى وزن النقود الذهبية ، أن يكون ادنى من مثقال واحد ، اى اقل من ٢٤ قيراطا ، فقـد كانت الدنانير الزائدة تستخدم فى سداد فروق الوزن وفى الانفاقات اللازمة لسك هذه النقود ، وكمنح للعاملين فى الضربخانة .

ونستنتج مما تلناه للتو ان قطع النقد المسـماة قراريط او خردبات كانت بالغة الضآلة وذات قيمة متواضعة ، اذن فقد كانت بالنسبة للنقود الذهبية مـا كانه المدينى أو البارة بالنسبة للعملات الفضية .

وحتى اليوم لايزال القوم يحتفظون بعادة سك النقود الذهبية احتفالا بغرة الاعوام ، او لكى تقدم اكراميات ، او تعطى لأشخاص متميزين كانوا يطلبونها بأنفسهم ، او كانوا يرسلون الذهب من عندهم لتحويله الى قطع نقدية والى نصفيات وربعيات (من هذه القطع) ، ولم يكن هذا كله يختلف فى شىء عن العملات المماثلة الا فى انها ذات سطح اكبر اتساعا والا فى العناية التى يبذلها الحفار فى كتابة وحفر النقوش .

وتسمى الهدايا أو الاكراميات بخشيش (٤٩) . وفى بلاد ترزح تحت نير الاستبداد ، وبصفة خاصة ، فى تلك البلاد تعقد فيها السلطة للأقوى والاكثر جسارة ، تكون الوسيلة الفعالة ، والمعتادة للغاية ، لاصطناع الاتباع هى الأعطيات والاكراميات ، اذ قل أن تكون هناك حقوق مؤكدة ثابتة ، أو عدالة فى التوزيع ، وانما كل شىء هو منحة وعطاء ، ففى هذه البلدان يعطى النذر اليسير دوما فى شكل رواتب ثابتة ، ويوهب الكثير احيانا فى شكل منح واعطيات .

فى هذه البلاد يجهل الناس ما التحفظ ، او هذا النوع من الرصانة والحياء اللائق بشخص من يعطى بقدر ماهو جدير بشخص من يأخذ . وفى الأعياد الخاصة التى تحييها على سبيل الترفيه العالمات اى الراقصات من اهل البلاد ، والموسيقيون ، فان المدعوين ، اذا اخذتهم النشوة من مهارة العازفين ، يقدمون لهؤلاء العوالم أعطيات فضية (نقوط) فتعلن العالمة بصوت عال اسم من اعطى وقيمة عطائه ، هنا تختلط مشاعر الكبرياء بأحاسيس المكابرة ، فتدفع العجرفة المهينة احد المشايخ او واحدا من البكوات (عندما يرى غيره قد قدم اكثر منه) أن يعطى «نقوطا» يبلغ ١٠٠ دينار الى واحد من هؤلاء « الآلاتية » المنفرين .

ولدى كبار القوم ارتال من الخدم ، يتبعونهم فى كل مكان ، ولا يحصلون من سادتهم قط على مكافئات او اجور ، ويقتصر مايحصلون عليه منهم على اعطيات من الملابس وبعض قطع صغيرة من الذهب فى أعياد بعينها ، وان كان هؤلاء السادة يتركون لهم الحق فى ان يدخلوا فى خدمتهم كل من يحتاج الى سيد ، وقلما يكون بمقدور احد ان يدنو من هذا السيد دون ان يوزع البخشيش على الخدم والاتباع ، وهؤلاء يطالبونك به اذا نسيت أن تقدمه اليهم ، وفى بعض الأحيان يفرضونه فرضا ، ومن جهة اخرى ولا تزال ثمة عادة مماثلة فى بعض بلدان أوربا حيث ينتظرك خدم البيت ، حتى الخدم فى قصر الأمير نفسه ، والذين يسمون la famiglia وانت فى طريقك الى سيدهم ليلحوا فى طلب الـ bouna mano

---

(٤٩) وهى كلمة فارسية تعنى هبة او هدية ، وهى مشتقة من الفعل بخشيدن بمعنى يعطى أو يهب .

والدراهم الفضية المستديرة الفضية هى المسكوكات الوحيـدة التى امكننا ان نسمع بها والتى تسك عند بداية (غرة) الاعوام . وحيث اصبح المدينى ، فى الوقت الحاضر ، هو العملة الفضية الوحيدة المستخدمة فى مصر ، فانه يوزع ، دون تغيير شىء فى نمط صنعه على موظفى وعمـال دور سك النقود عند استهلال الأعوام وفى نهاية شهر رمضان .

خامسا : النقود الزائفـة

كلما زاد الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية و الجوهرية للنقود كانت الحكومة عرضة لأن تجد من يزيفون نقـودها ، سـواء فى الداخل (على يد رعاياها) او فى الخارج على يد اجانب .

ولعل هذا هو السبب فى تلك المكاسب الهائلة التى كانت تحققها بالضرورة صناعة النقود النحاسية . حين اصبحت هذه النقود هى العملات الاساسية او الوحيدة التى تتداول فى مصر ، كما ان علينـا ان نعزى ، بالضرورة كذلك ، هذه الـكميات الضـخمة من العملات النحاسية التى وجدت فى مصر الى تساهل مصر وسماحها بتداول نقود البلدان المجـاورة فيها ، وقد صنعت هذه وتلك بشكل ردىء ، وتلدت على وجهيها ، وبطريقة منفرة الأنماط القديمة والأطر القديمة . بل كذلك اسـماء وصـور الحكام المسيحيين والأمراء المسلمين .

وقد أمكن الطبقات الدنيا من عربان (٥٠) وفلاحين ، وهى اليوم كما كانت بالأمس بالغة الجهالة ، ان تدخل الى أعماق البلاد نقودا متنوعة ، دون ان يدرك هؤلاء ما ان كانت هذه النقود زائفة أو أجنبية ، ولقد قابلنا فى مصر ، مثالا فريدا على هذه الجهالة ، فحين وصل جيشنا كان الفلاحون المساكين لايحسنون التفرقة بين العملات وبين القطع المعدنيـة حتى انهم كانوا يترددون فى اخذ نقودنا الفرنسية لأنهم لم يكونوا معتادين على رؤية عملات نقدية بهذا السمك والوزن ، وكانوا — من جهة اخرى — يتبادلون مع جنودنا ، الذين كانوا دهشين بقدر ما كانوا سعداء بنجـاح ما كانوا

---

(٥٠) نقصد بالعربان اولئك المقيمين منهم على تخوم مصر واولئـك المستقرين فيهـا .

يسمونه خدعة الحرب ، كل صنوف الماكولات مقابل أزرارهم النحاسية أو المصنوعة من القصدير او من خليط منهما ، شريطة انتكون هذه مسطحة وأن تكون قد نزعت عنها الحلقات التى تستخدم فى شبكها . لقد كان الفلاحون يأخذونها على انها نقود ، لأنها كانت اقرب كثيرا الى شكل ومظهر النقود ذات العيارالمنخفض ، والذين كانتلديهم عنها فكرة منقوصة، ونتج عن ذلك أن ملابس العدد الأكبر من جنودنا ، عند وصولهم الى القاهرة ، وجدت خالية من الازرار .

ونستطيع أن نضيف أن التدليس فى عيار النقود يكون أكثر سهولة عند امة اقل تنورا ، لاسيما ان فن التمحيص يكون سرا قل أن يعرف او يمارس الا فى مجال النقود ؛ ان فنون الصناعات متدهورة ومتخلفة لدرجة تتجاوز الحدود فى مصر ، كما أن العمال ، لدرجة تتجاوز الحد ايضا ، عارون عن تلك القدرة على التنفيذ ، وعارون من المعارف والمهارة ، ويتعرضون لوشايات ورقابة شرطة قاسية ، جهمة وصارمة ، لدرجة لايمكن معها قط ان ينشأ او يستقر هنالك ، وبقدر كبير بعض الشيء ، صنع نقود زائفة ، وقد استطاع بعض العمال ، فى عهود مختلفة ، ان يصنعوا بعض عملات مزيفة عن طريق وسائل سهلة قليلة التعقيد لاتتطلب سوى الصبر ومهارة اليد ، ولعل الأمر كان يتم بالمطرقة وقوالب السك ، وان يكن الأمر الأقرب الى الترجيح هو ان يكون ادخال النقود المزيفة الى مصر ناتجا عن منافسة وموجدة وجشع الأمم او الشعوب الصغيرة المجاورة لها . كذلك ، فكل شيء يدفع على الاعتقاد بأن الذين كانوا يستولون على السلطة فى عهود الفوضى أو الاستبداد ، كانوا يدفعون بأنفسهم، فى بعض الأحيان ، والى درجة بعيدة الى مساوىء المضاربة بالنقود لحد جعلتهم يصنعون نقودا زائفة .

ويذكر المقريزى ان عبيد الله بن زياد (٥١) ، كان اول من حور فى شكل الدرهم ، فأمر بضرب دراهم زائفة ، وذلك عندما هرب من البصرة فى العام ٦٤ من الهجرة (٦٨٤ من التقويم المسيحى) ، وتضاعفت اعداد الدراهم الرديئة وانتشرت فى كل الولايات فى عهد الأسر الفارسية من آل بويه وفى عهد السلاجقة .

---

(٥١) كان ابن زياد حاكما على البصرة من قبل الخليفة معاوية بنيزيد

ويورد المسيو تيخسين Tychsen أمثلة لعملات عربية من النحاس تحمل على حافتها : « هذا الدينار — او هذا الدرهم — ضرب فى . . الخ » وحيث كانت الدنانير عملات ذهبية والدراهم قطع نقود فضية ، فيبدو بوضوح أن كانت هذه نقودا مزيفة قد طليت بالذهب عند اصدارها ، اللهم الا اذا كان (أولو الأمر) ، كى يتجنبوا اى انفاق فى صنع قوالب جديدة ، كانوا يستخدمون فى سك هذه النقود النحاسية ، تلك القوالب التى كانت تستخدم فى ضرب الدنانير .

وهناك من يرتاب فى أمر المماليك عندما استولوا على صناعة النقود بالقاهرة ويتهمهم بأنهم فى فترات القحط او الأزمات كانوا «يلعبون» فى اوزان النقود وبأنهم بصفة خاصة كانوا يأمرون بسك عملات ذهبية زائفة . وقد رأينا فى القاهرة كثيرا من قطع الفندقلى يمكنها ان تعد زائفة . وقد أوردنا رسما لها يحمل رقم ٩ من اللوحة الثانية (٥ فى اللوحة الأصلية) ، وتحمل على الوجه ا تأشيرة السلطان عبد الحميد بن احمد وعلى الوجه ب : سنة ١١٨٧ هـ (١٧٧٤ من تقويمنا) ، وهى السنة التى تولى فيها هـذا السلطان مقاليد الامور ، وفى اعلا القطعة نجد الرقم ٩ الدال على ان هذه القطعة قد صنعت فى العام ١١٨٩ هـ (١٧٧٥م) وهو التاريخ الذى يوافق الوقت الذى يستعد فيه المملوك محمد بك ، المسمى ابا الذهب ، بسبب بذخه ، وبعد أن اعقب على بك ، سيده الذى خانه وسعى لهلاكه ، لأن ينقل الحرب الى سوريا ضد الشيخ ظاهر العمر ، الحليف القديم لعلى بك ، ومع ذلك ، فقد لاتبرهن هـذه الأرقام التى تحملها قطع الفندقلى هذه على انها قد صنعت بشكل محدد فى الفترة التى تشير اليها ، اذ من المحتمل كثيرا ، حين يتصل الأمر بنقود مزيفة ، أن يكون التاريخ (المدون عليها) نفسه غير صحيح .

وقد وجدنا بين قطع المدينى التى تتداولها التجارة ، بعضا منها من النحاس الأصفر تم جلوها او تبييضها .

سادسا : النقود الحسابيـــة

نطلق اسم نقود حسابية على وحدات النقد الاعتبارية ، التي تستخدم فى حساب القيم المختلفة وفى تقديرها ، وذلك تمييزا لهـــا عن النقـــود الحقيقية ، كما هو الحال بالنسبة لجنيهنا التورى الذى نتخذه اليوم عملة حسابية ، اذ نعبر عن المبـــالغ الاجمـــالية بهذا الجنيه برغم ان هـــذا الجنيه لم يعد اليوم قط عملة حقيقية .

وقد راينـــا المصريين فى البداية يقدرون حســـاباتهم على اســـاس الدنانير ، ثم بالدراهم ، وكذلك بالفلوس او العملات النحاسية ، وهم اليوم يقدرونها على اساس المدينى ، بيد أن الضرائب ظلت تقدر منذ ماض بعيد بعض الشىء على اساس عملة اعتبارية تسمى بوطاقة (*)، فبعد ان كانت الضرائب تتم فى الأصل بالدينـــار ، ثم بعد ذلك بالعملة الذهبية التى حلت محل الدينـــار ، يبدو انه بدا يقبل سدادها بواسطة هذه النقود الذهبية ، وقد اصبحت بالغة الندرة لحد لايمكن معه تسديد الضرائب عن طريقها ، والى جانبها عملات القروش والتالرى او الريال، التى كانت وفيرة فى مجال التجارة ، والتى اصبحت لها على وجه التقريب القيمة نفسها التى كانت العملات الذهبية ، وذلك فى مجال التداول النقدى على النحو الذى يمكن أن تكون عليه الدراهم والفلوس وقطع المدينى .

أما البوطاقة ، هـــذه العملة الاعتبـــارية فقـــد قدرت عند مجىء الفرنسيين الى مصر بـــ ٩٠ مدينى ، وهو السعر نفسه الذى ثبت عليه على بك فى نحو العام ١٧٧٣ من تقويمنا قيمة التـــالار ، وعنـــدئذ كانت البوطاقة سواء باعتبارها عملة حسابية تقدر وتجبى على اساسها الضرائب او باعتبارها عملة حقيقية متداولة او التـــالر — كانا كلاهمـــا معا ولبعض الوقت يقدران بـــ ٩٠ مدينى ، ومع ذلك ، فعلى حين ظلت البوطاقة فى مجال الضرائب تساوى ٩٠ مدينى ، اخـــذت قيمة التـــالر (او البوطاقة النقدية) تمضى فى ارتفاعها بسبب تدهور المـــدينى حتى اصبحت تساوى عند مجيئنا مايبلغ ١٥٠ مدينى ، وحيث كان الزرمحبوب فى هـــذه الفترة

(*) انظر ص ٧٣ الفقرة الثانية وكذلك الهامش رقم ٣٤ من الصفحة نفسها . (المترجم) .

نفسها يساوى ١٨٠ مدينى ، فقد كانت القطعة الواحدة من انصافهتساوى ٩٠ مدينى اى بوطاقة كاملة كعملة حسابية .

واذا عدنا الى الزمن الذى تقرر فيه تقدير الضريبة بالبوطاقات فسوف نجد أن هذه العملة الحسابية ، او تلك التى حلت هى محلها ، كانت تعادل اقل من ٩٠ مدينى . وكان الصيارفة (٥٢) والاقباط (٥٣) ، أولئك الذين وكلت اليهم جباية الضرائب ، والذين كانوا قرب غزو مصر على يد الفرنسيين ، يحصلون فىالعادم ٩٠ مدينى من كل بطاقة (حسابية) لكنهم لايقدمون حسابها للملتزم الا بواقع ٨٠ او ٨٥ مدينى ، ويحتفظون لأنفسهم بالفرق اما باعتباره ربحا تعسفيا او باعتباره جعلا متعارفا عليه ، أما اذا قام احد المولين مصادفة بسداد الضريبة بواسطةانصاف الزرمحبوب فان هؤلاء الصيارفة لم يكونوا يحتسبون هذه القطع الا على اساس انها بوطاقة (حسابية) تساوى ٨٥ مدينى ، لكنهم يقدمونها فى حساب الملتزم باعتبارها مساوية لـ ٩٠ مدينى .

وحيث ظلت قطع المدينى تفقد بصفة مستمرة جزءا من قيمتها ،فى حين كانت غلة الأراضى ، سواء اكانت فى شكل ضرائب او فى شكل اتاوات او عادات (هدايا) للملتزم ، مثبتة بموجب بوطاقات حسابية ، فقد كان على الحكومة والملتزمين ، حتى لا يجدوا دخولهم عرضة للتناقص بشكل مستمر ، أن يسلكوا أحد سبيلين ، فاما ان يقدروا البوطاقة (الحسابية) بعدد اكبر من المدينى يتفق او يعوض القدر الذى تدهورت به قيمة العملة الأخيرة ، واما ان يفرضوا ضرائب جديدة .

ويكاد يكون من المؤكد انه لم يتم اللجوء قط الى الوسيلة الأولى ، وان كان اولو الأمر جدوا فى استخدام الوسيلة الثانية ، فاستحدثوا حشدا

---

(٥٢) او المبدلون العموميون ، انظر دراستنا عن الأوزان العربية .

(٥٣) انظر فيما يختص بالوظائف التى كان يشغلها الاقباط والصيارفة فى مجالجباية الضرائب، دراسة المسيو لانكريه عن النظام الماليوالادارى لمصر العثمانية ، تأليف المسيو استيف . (الكتاب الأول من المجلد الخامس من الترجمة العربية) .

من الضرائب الاضافية انتهى بها الأمر ان تجاوزت فى مجمل حصـــيلتها ماتدره الضرائب المبدئيـــة (٥٤) .

وبرغم ان هذا السلوك هو على وجه التقريب سلوك غالبية الحكومات التى ترفع من حصيلة ضرائبها بقدر احتيـاجات الدولة ، فتقـــوم بفرض سنتيمات اضـــافية او ضرائب متفرقة بدلا من ان تلجأ الى زيادة الضريبة العقارية او الضريبـــة الأساسية بشكل مباشر ، فقـــد كانت لحكام مصر فيما يبدو لنـــا مصلحة خاصة فى عدم رفع قيمة البوطاقة (الحسابية) فى نظام جباية الضرائب .

فحيث كان الميرى ، وهو الضريبة العقارية التى انشاها سليم ، او بالأحـــرى خليفتـــه سليمان الأول ، لكى تصـــب فى خزينـــة سلطـــان القسطنطينية ، يجبى على اساس البوطـــاقات الحسابيـــة ، التى تظل قيمتها هى هى ، فلم يكن يسدد للسلطان ، عن هذا المال الميرى الا المبلغ نفسه من المدينى نقدا ، أما كل الاستقطاعات او الاتاوات الاضافية التى استحدثها المماليك او الحكام ، بل وكذلك الملتزمون (٥٥) ، فكانت حصيلتها تعود عليهم وحدهم .

وتقدر المبالغ الـــكبيرة بالاكياس ، وكل كيس قدره ٢٥ الف مدينى .فى حين لا يقدر الـــكيس فى القسطنطينية الا بـــ ٢٠ الف بارة فقط .

---

(٥٤) المرجع السابق .

(٥٥) الملتزم هو مالك او سيد الاراضى التى لم يكن الفلاح او المزارع سوى مستأجر لها . انظر دراستى لانكريه واستيف اللتين سبقت الاشارة اليهما (الكتابان الأول والثانى من المجلد الخامس ، من الترجمة العربية).

الفصل الثانى

شكل العملات وقطرها

— ١ —

الشكل

اذا ما صدقنا مايذكره المقريزى ، فقد كان العرب قبل الاسلام لايستخدمون سوى قطع من الذهب والفضة ، غير مصنعة ، تتفق تقسيماتها مع أوزان ذلك العصر وتحمل نفس اسمائها ، وكانت لدى بعض الشعوب عملات نقدية مربعة الشكل ، ولا تزال تصنع حتى اليوم — او كانت تصنع منذ سنوات قلائل — فى بلاد البربر ، نقود من الفضة ذات شكل بيضاوى (١)، او على هيئة متوازى اضلاع ، اسطحه محدبة بعض الشىء (٢) ، وان كان الشكل الغالب على الدوام هو الشكل الدائرى ،اذ ان هذا الشكل فى مجال العملات النقدية هو اكثر الأشكال ملاءمة،واقلها عرضة للتلف بفعل الملامسة عند تداولها .

وقد كان امير المؤمنين عبد الله بن الزبير ، الذى اعلن نفسه خليفة فى مكة فى العام ٦٤ من الهجرة ، هو اول من امر بتدوير النقودالفضية،

---

(١) لدينا واحدة من هذه العملات بيضاوية الشكل ، ولهذه اطار او برواز على حافتها ، وهى تزن ٣٥/١٠٠ ٢٧ جراما ، مما يجعلها فيما يبدو ذات مزيج جيد (او سبك جيد) ، وتحمل على احد وجهيها « ضرب فى رباط الفتح » وعلى الوجه الآخر، وفى ثلاثة سطور « احد ، أحد، أحد، ١١٩١» اى الله واحد وحيد ، ويوافق العام ١١٩١ من الهجرة العام ١٧٧٧ من تقويمنا . اما الأرقام فقد كتبت بالشكل الاوربى وليس بالشكل العربى .

(٢) ليس للعملة الاخرى اى اطار او برواز ، وتبدو مصبوبة ، وهى باختصار تشبه العملة السابقة فيما يتعلق بالنقوش التى عليها فيما عدا ان سنة الاصدار هى ١١٨٨ هـ (١٧٧٤ من تقويمنا) ، وتزن هذه القطعة ١٨/١٠٠ ٢٨ جراما .

فى حين كانت العملات التى صنعت من قبله مسطحة (اى مطروقة) خشنة رديئـــة التنفيذ ، ومع ذلك فيمكن الافتراض بأن الشـــكل الدائرى الذى اعطى للنقود لم يكن بالغ التمام ، وبأن العمال كانوا يسطحون (او يطرقون) المعـــدن بواسطة المطرقة ، وانهم كانوا يسكونه بالمخصـــف ، وانهم لم يكونوا قط يعرفون آلة الصقل او المخرطة ، او الرقاص ، وهذا هو نفس ما كان متبعا فى الأزمان الماضـــية عند الاغريق والرومان ، ثم بعد ذلك فى اوربا ، اما فى فرنسا فلم تســـتخدم آلة الصـــقل الا فى عهد هنرى الثانى ، ولم يحدث أن استخدمت المخرطة مع الرقاص فى صنع النقود الا فى نهاية عهد لويس الثالث عشر (٣) .

وفى العام ٦٢٢ من الهجرة (١٢٢٥ من تقويمنا) ، امر الملك الكامل ، وهو الذى الغى كما سبق ان قلنا المسكوكات التى كانت تتداول فى مصر ، بان تضرب دراهم دائرية الشكل . ونحن اليوم نجهـــل متى يحين الوقت الذى تتبنى فيـــه مصر استخدام المخرطة ، ومع ذلك فقد لايكون مستحيلا انها استعملت هناك فى زمن سابق على الزمن الذى استخدمناها فيه ، فى اوربا ، فمن المعروف انه عندما كانت الفنون والعلوم تزدهـــر عنـــد العرب ، كانت أوربا لا تزال فى حالة قريبة من الهمجية .

لـــكن النـــاس اليوم فى مصر لا يخرطـــون العملات الذهبيـــة قط بواسطة المخرطة .

وينتج عن الطريقة التى يستخدمها القوم هنـــاك لتـــدوير النقود ، وعن ضربها بالسكة (بتشديد وكسر السين) ان يكون القطر فى مختلف القطع النقـــدية ليس هو نفســـه على نحو دقيق او صارم ، وانها نادرا ماتكون كاملة الاستدارة او ذات سمك مستو ، وانها تتآكل فى بعض الأحيان

---

(٣) انظر : « اعتبارات عامة حول النقود » ، تأليف مونجيه Mongez ، وقد قرئت هذه الدراسة فى الحجرة الثانية من المجمع فى السابع عشر من جرمينال من العام الرابع (٦ ابريل ١٧٩٦) والتى نشرها فى العـــام نفسه Agasse وهو الناشر المقيم بشارع Pointevins وهذا المؤلف الرائع هو واحد من تلك المؤلفات التى اسهمت اكثر من غيرها فى أن تضـــع فى متناول الجميع افكارا واضحة ، بقـــدر ماهى دقيقـــة ، حول فن صـــنع النقود ، التى ظل يستحوذ عليها لوقت طويل نوع من العـــلم السرى او الغامض ، كانت له لغة خاصة ، همجية ، وتكاد تستعصي على الأفهام .

عند حوافها ، وإن نقش احد الوجهين لا يظهر كلية اذا كانت قطعة العملة بالغـة الصغر اذا ما اساء العـامل وضـعها تحت الرقاص ، واذا لم تضبط المسكوكات بشكل جيد ، واخيرا ان يضيع جزء من النقوش او سنة الضرب ، أو ان يجد المرء مشقة بالغة فى فك حروفها .

وحيث كانت العملات الفضية او القروش التى صنعت فى عهد على بك ، وتلك التى صنعت خلال وجود الفرنسـيين فى مصر ، قـد قطعت بواسطة المخرطة ، فقد كانت ، كما هو حال قطع المدينى ، ذات قطر اكثر تماثلا ، كما كانت افضل استدارة فيما عدا العملات التى تشوهت ، لانها ضربت بسكة حرة ، وهذا هو الحال بالنسبة لقطعة النقود الصادرة فى عهـد على بك والتى نجدها فى لوحاتنـا برقم ٢٢ من اللوحة الرابعة (١٨ فى اللوحة الأصلية) ، وبالنسبة لقطعتى المدينى رقمى ١٨ ، ١٩ من اللوحة الثالثة (٢٠ ، ٢١ من اللوحة الأصلية) (٤) ، وان كان الأمر الذى ساهم اكثر من غيره فى جعل القطع النقدية ذوات الأربعين والعشرين مدينى اقل تماما فى استدارتها هو انه كانت لدى القوم تلك العـادة السيئة ، عادة طرقها فوق حافتها ، بدلا من طرقها على الوجه كما يحدث فى فرنسا ، او بأن يزيلوا ، وهو امر افضل ، طبقا للاسلوب المستخدم فى باريس ، وفى بعض دوائر اخرى فى صناعة النقود ، طبقة خفيفة من هذا الوجـه او ذاك بواسطة اداة التنعيم فى آلة المعايرة (او التعيير ، وهى الآلة التى تجعل العيار مضبوطا) .

اما النقود النحاسية فهى التى تبدى بصفة عامة اكبر مظاهر التشوه وعدم الاستواء فى اشكالها وعدم الدقة فى صنعها ، اما لان العاملين فى دور سك النقود كانوا يتوقعون ولابد ان يحصلوا على ادنى اجر حتى ولو اجادوا صنعها بسبب قيمتها الدنيـا ، او لان هؤلاء العمـال قـد أبدوا الـكثير من التعجل والقصور فى صنعها ، عندما ضربت كميات كبيرة منها فى أوقات الأزمات (التى ضربت فيها) والتى لابد ان تكون النقود فيهـا بالضرورة قد صنعت فى اكثر الاشكال رداءة .

---

(٤) انظر اللوحة الملحقة ، وقد اخذت هذه القطع كيفما اتفق ، من بين تلك التى تعانى من عدم الانتظام او الاستواء ، ولعل الحفار قد بالغ بعض الشىء فى العيوب التى بها .

(*) اداة فولاذية تسك بها النقود المعدنية والشارات (المترجم) .

ثانيـــا : القطر

كان لابد لقطر النقود الذهبية ، تبعا لمـــا انتهينا من قوله ، أن يتغير كثيرا (من قطعة لأخرى) ، ومع ذلك فان هذا القطر لم يكن قط كبيرا لحد مبالغ فيـــه لأن وزن أية قطعة من النقود الذهبية لم يتجاوز قط فيما يبدو مثقالا واحدا ، أو اكثر بنحو طفيف من جروو gros واحد ، فيما عدا العملات التذكارية او القطع التى تصـــدر عند غرة الأعوام والتى تناولناها بالحديث من قبل ، والتى كانت فى معظم الأحيان ذات وزن اكبر ، والتى يتحقق لها على الدوام مظهر افضل وقطر اكبر بكثير .

وكان قطر اكبر عملة شاهدناها فى القـــاهرة من هـــذا النوع يبلغ ٣٤ مم ، على هذه الشـاكلة كانت القطعة ذات الـــ ٢ فندقى ، وهى التى رسمناها برقم ١ (٥) ، اما القطعة رقم ٧ مناللوحة الثانية (٣ فى اللوحة الأصلية) وهى ليست سوى فندقى صـــدر فى غرة العام ، فيبلغ قطرها ٢٥ مم فى حين لا يبلغ قطر الفنـــدقلى العـــادى سوى ١٩ مم فى الظروف الاعتيادية (٦) .

ويماثل هذا القطر ، بطريقة شبه مؤكدة ، قطر الدنانير القـــديمة ، وقد شاهدنا الكثير منها ، ولدينا واحد منها محفوظ فى حالة جيدة وسط آخرين ، وقد ضرب فى العام ٩٧ من الهجرة (٧١٦ م) ، ويبلغ قطره هو الآخر ١٩ مم ، وهو على وجه التقريب القطر نفسه الذى كان للعمـــلات الذهبية ومسكوكات النذور التى كانت تستخدمها الامبراطورية الرومانية الشرقيـــة (٧) ، والذى نجده كذلك فى سكين البندقيـــة وروما ودوكات هولاندا ، الخ ، لذلك فلن يكون تعسفا من جانبنا أن ننسب هذا التقارب

---

(٥) انظر اللوحات الملحقة بهذه الدراسة، اما قطعة النقود الذهبية الصادرة فى القسطنطينية ، والتى نشرها المسيو بونفيل برقم ٦ (اللوحة الاولى من النقود الذهبية التركية) والتى تساوى فندقى فيبلغ طول قطرها ٤٦ مم ، أما القطع المرسومة برقم ٧ والتى تساوى القطعة منها ٣ فندقى فيبلغ طول قطرها ٣٦ مم .

(٦) انظر القطع اشكال ٢ ، ٨ ، ٩ (حسب ورودها فى الطبعـــة العربيـــة) .

(٧) مثال ذلك نذر ايليوس كونستانيوس قطعا من النقود الذهبيـــة للامبراطور فالان ، وقد جلبنا ذلك كله معنا من مصر .

فى القطر والوزن (٨) الى عامل التقليد والى تأثير العلاقات التجارية ، وان ننسب اليه كذلك هذا التقارب من العيار الذى كان فيما مضى للنقودالذهبية عند شعوب شديدة التباين لهذا الحد .

ويبلغ قطر نصف الفندقى عادة نحو ١٤ مم .

وبرغم ان وزن الزرمحبوب اقل من وزن الفندقلى فقد كان قطر الاول اكبر من قطر الأخير بنحو طفيف ، ويصل طوله عادة الى ٢١ مم .

اما العملات الذهبية التى تصدر بمناسبة غرة الاعوام ، فلها وجـــه اكبر اتساعا بكثير ، اذ يصل قطر القطعة المرســـومة برقم ٦ من اللوحة الأولى (١٢ من اللوحـــة الاصلية) الى ٢٧ مم فى حين قلما يزيد قطر القطعة العادية ، الصادرة فى العهد نفسه والمرسومة برقم ٥ من اللوحة الأولى والذى له الوزن نفســه ، عن ١٩ مم .

وفى معظم الأحيان يحتفظ قطر قطعة النصفية الذهبية والذى يبلغ نحو ١٨ مم ، بالعلاقة نفسها القائمة بين قطر القطعة الذهبية (الكاملة) ووزنها ، بل يحدث فى بعض الأحيان ان تتساوى هذه النصفيات ، وبصفة خاصـــة عندما تكون معدة للاصدار بمناسبة غرة العام او لتقديمها كعطايا او اكراميات ، فى مساحة وجهها مع وجه القطعة (الكاملة) ، كما يمكننا ان نرى ذلك فى قطعة النصفية المرسومة برقم١٤ ، لذلك فقد نخلط بينهما للوهلة الأولى ، وان كان التمييز بينهما ميسورا للغاية عن طريق السمك .

ونستطيع أن نقول شيئا قريبا من ذلك ، فيمـــا يتعلق بالربعيـــات (ربعية) التى يقترب اتساع وجهها فى بعض الأحيان من الاتساع الذى ينبغى أن يكون عليه اتساع وجه النصفيات ، ويبلغ متوســـط طول قطر هذه الربعيات ١٦ مم .

ولابد ان القيراط والخردبة ، كليهما ، كانا عملتين ذهبيتين ، قطرهما بالغ الصغر حيث يمثل كل منهما جزءا واحدا من اربعة وعشرين جزءا من الدينـــار او المثقال ، برغم أن من بيدهم الأمر قد حرصوا بتقليلهم لسمكها

---

(٨) كان وزن قطع الفندقى القديمة ، وبخاصة القطع من اصـــدار القسطنطينية هو الوزن نفسه الذى نجده فى سكين Séquin البندقية .

على زيادة اتساع وجهها ، وان كنا لم نستطع الحصول على أى من هذه القطع الذهبية الصغيرة .

ويختلف القطر فى الدراهم بشكل محسوس كما هو الحال بالنسبة للدنانير ، واذا اخذنا فى اعتبارنا ان النقود الفضية كانت تتساوى فى الأصل مع الدينار ، فمن المحتمل ان تكون قطع النقود الفضية ذات قطر اكبر من قطر الدينار لأن الوزن النوعى للفضة اقل منه للذهب ، وان كان قطر هذه النقود الفضية قد قل بدوره عندما نقص وزن الدراهم ليصبح وزن كل عشرة منها مقابلا لوزن كل سبعة دنانير ، ويبرهن لنا هذا ، فيما يبدو ، على صحة فقرة بالغة الطرافة عند المقريزى يذكر فيها ان احد الاسباب التى دفعت عبد الملك بن مروان أن يقدر لكل ١٠ دراهم وزن سبعة مثقالات او دنانير هو أن الوزن النوعى للذهب اكبر منه للفضة وانه قد استوثق ان النسبة بين الوزنين النوعيين لكلا المعدنين تبلغ ١٠ ، ٧ (٩)، ولكن لماذا يلقون كل هذا الاعتبار لهذا الوزن النوعى اذا كان جل همهم هو ان يجعلوا الدراهم مساوية فى مساحتها وسمكها الدنانير !

وقد حصلنا على درهم ، نقلناه معنا من مصر ، ضرب فى عهد الظاهر ركن الدين بيبرس ، يكاد يبلغ طول قطر الطول نفسه للدنانير القديمة .

واذا كان على بك قد امر بأن تضرب فى القاهرة قطع من ذوات المائة وذوات الثمانين مدينى ، شبيهة بتلك التى كانت تضرب فى القسطنطينية، فقد كان من الضرورى ان يبلغ قطر هذه العملات ، كما هو الحال فى العملات الأخيرة ، نحو ٤٣ او ٤٥ مم .

اما المدينى ، وهو اصغر قطعة نقد مصرية على الاطلاق ، والذى يمكننا ان نقارنه ، من حيث حجم سطحه ، بقطعنا ذوات الـ ٢٥ سنتيما، وان كانت هذه القطع اكبر منه سمكا ، فيبلغ قطره ١٥ مم ، ولسنا نعرف ما ان كانت فى القاهرة فى الماضى قطع تساوى اجزاء من المدينى كما حدث

---

(٩) يبلغ الوزن النوعى للذهب النقى المصهور وغير المزيف ١٩٢٥٨١ ويبلغ الوزن النوعى للفضة النقية ١٠٤٧٤٣ طبقا لما يراه بريسون Brisson مما يجعل النسبة بين الوزن النوعى لكل من هذين المعدنين تصل الى ١٠ مقابل ٥٤٢٩/١٠٠٠ ، وهو امر يبتعد كثيرا عن النسبة التى يقررها المقريزى .

فى القسطنطينية ، وقــد نقلنا معنا من مصر قطعا بأنصاف ، وثلاثة ارباع البارة ، ضربت فى استانبول ، ولا يبلغ قطر هذه سوى ١٢ مم .

وتختلف اقطار العملات النحاسية ، فيما بينها ، اختــلافا كبيرا ، حيث نجد فى العملات النحاسية ، بشكل خاص ، قطعا نقدية مختلفةالعيار والحجم ، ويمكن أن يقارن قطر أكبر القطع التى رأينــاها حجما بقطر قطع عملاتنا النحاسية ذات الـ ٢ سو (*) او الـ ١٠ سنتيمات ، وتلك هى القطع التى رسمناها برقمى ٢٥ ، ٢٩ من اللوحـــة الرابعة (نفس الرقمين فى اللوحة الأصلية) والتى يبلغ قطرها نحو ١٨ مم .

ولم يتحدد طول القطع النقدية فى فرنسا بشكل حاســـم ودقيق الا منذ ان ضربت فى شكل حلقة بارزة ، وقد نتج عن ذلك ان ســـمكها كان يتفاوت بشكل طفيف للغاية تبعا لـــا ان كان المعدن اكثر او اقل انضغاطا بفعل طرقات الرقاص (بالمخرطة) ، وعلى العكس من ذلك كان من المحتم ان يختلف هذا السمك اكثر من ذلك ، عندما تضرب هذه العملات بالسكة الحرة أو اليدوية وعندما يصبح من السهل على الحفار ، حتى عندما تحتفظ قطع النقد بالوزن نفسه فى كل مرة يتم فيه اصدار نقدى ، ان يصغر او ان يزيد السمك على نحو متفاوت طبقا لـــا يعلق عليه الحفار من اهمية وتبعا لذوقه الخاص او كفاءته الخاصة التى تملى عليه ان يكتبها بحروف رفيعة أو بحروف اعرض او اكثر امتلاء ، وعما اذا كان يروقـــه ان يعطى القطعة النقدية قـــدرا أكبر من الدقة والرقة او قـــدرا اكبر من الاتساع وحسن المظهر ، وحين تنتهى القطعة النقدية الى ما اصبحت عليـــه من حيث طول القطر والوزن ، فان سمكها يتحدد بطريقة تتناسب مع ذلك ، لكننا لسنا بصدد قضية عامة عندما نتصدى لموضوع النقود والمسكوكات، فلسنا نسوق هنـــا اية كلمة الا لكى نعطى فـــكرة اكثر دقـــة عن مظهر العملات فى مصر .

ويمكن أن يقارن سمك الفندقى بسمك عملاتنـــا القديمة ذوات الـ٢٤ سو ، لـــكن سمك قطع السكين Séquin اقل من ذلك لأن لها سطحا اكبر اتساعا ووزنا اقل .

(*) كان السو Sou يساوى ١/٢٠ من الفرنك (المترجم) .

ومن جهة اخرى ، فيمكن مقارنة القطع ذوات الاربعين مدينى ،وهى ذات سمك اكثر توحدا (اى ان سمكها يكاد يكون هو نفسه فى كل القطع النقدية ، لأنهما مرت بآلة الصقل وتم قطعها بالمخرطة ، بعملاتنا من ذوات الفرنكين ، اما بخصوص قطع المدينى ، فحيث تكتسب الكثير من الأوراق أو الصفائح بالغة الرقة) التى تستخدم فى صنعها ، شكلها المسطح فى وقت واحد معا ، بفعل طرقات مطرقة ، فاننا نجد سمك هذه القطع بالغ التنوع ، ويوجد بعض منها بالغ الرقة ، وفى النهاية فان سمك النقود النحاسية يتنوع فيما بينها بقدر ما تختلف اقطارها من قطعة لأخرى ، اذ يبلغ سمك قطعة الجديد التى اوردنا رسما لها برقم ٢٥ اكثر من ملليمترين (١٠) فى حين لم يتجاوز سمك القطعة من نفس النوع والتى رسمناها برقم ٢٦ سوى ٣/٤ مم .

ويبدى المسيو تينحسين Tychsen دهشته من الكمية الهائلة من النقود العربية التى نجدها مبتورة وتساءل عن السبب فى ذلك ، وقد يعود ذلك الى السلوك الغريب ، بالغ القدم ، الذى كان يسلكه الكثير من الأمراء والحكام والقادة العرب الخ ، عندما كانوا يطلبون الى القوافل والتجار والمسافرين المارين بأرضهم ان يقتطعوا جزءا من كل قطعة من نقود البلدان المختلفة التى يحملونها معهم ، اما لأنهم كانوا يخشون ان تكون ثمة خدعة فى قيمة هذه العملات ، واما لأن التاجر أو الحاج كان يستطيع بهذه الطريقة تسجيل أو اثبات حجم ضريبة الطريق التى جبيت فى شكل حصة من نقوده .

---

(١٠) يبدو ان هذه القطعة قد صنعت بواسطة قطعة اسطوانية صغيرة من النحاس ، مسطحة الشكل ، وبفعل ضربة رقاص ، كما هو الحال بالنسبة لقطع الزر محبوب .

الفصل الثالث

الأنماط أو القوالب

أولا : صور البشر والحيوانات

من المعروف بصفة عامة أن كل الشعوب التى تدين بالاسلام ، قد اتفقت فيما بينها على النظر الى تمثل صور البشر والحيوانات على أنها ممارسة آثمة تفوح منها رائحة الوثنية ولا يفعلها سوى الكفار ، ومع ذلك فهناك اعداد كبيرة من العملات والمسكوكات تحمل نقوشا وحواشى عربية بالاضافة الى اسم الله والنبى او بعض آيات من القرآن نرى فوقها صورة امير ورد اسمه عادة فى الحاشية او نرى صورا متنوعة لبعض الحيوانات .

ولتفسير ممارسة كهذه تبدو بالغة التناقض مع تقاليد ومعتقدات المسلمين ، تقدمت افتراضات مختلفة .

فيرى المسيو تيخسين Tycheen ان هذه النقود أو الأوسمة قد ضربت بواسطة شعوب مسيحية اما لأنهم كانوا رعايا او تابعين ، دافعى جزية لاتباع محمد ، ارغموا عنوة على ان ينقشوا فوق عملاتهم اسم الامير المنتصر او الحاكم المسلم وكذا الشعار الذى يتخذه ، وان كانوا قد احتفظوا مع ذلك بعادتهم القديمة بأن يضعوا على هذه العملات صورة أو اسلحة امتهم او مدينتهم ، واما لأنهم كانوا هم انفسهم المنتصرين او كانوا متحالفين مع المسلمين او تجارا اساسيين معهم ، لكنهم سجلوا اسم الامير الاجنبى (اى العربى) او بعضا من آيات القرآن سواء كان ذلك بدافع سياسى ان بدافع من مصلحة تدفعهم لتملق جار قوى او لكى تروج عملاتهم فى البلدان التى تخضع لحكم المسلمين وكى يسمح لها بأن تتداول فى التجارة .

ومما يؤكد الراى القائل بأن هذه العملات لم تضرب بواسطة الأمراء المسلمين هو أن الصور قد مثلت على هذه العملات فى معظم الاحيان فى اوضاع ، ومع رايات ، وتيجان ، وصولجانات وملابس واشكال لشعر الراس (تسريحات) .. من الواضح أن ليست لهـا اية صلة بالتقاليد الاسلامية (١) .

ونرى فوق بعض من هذه القطع النقدية ، قنطورس او سنقور (✻) او احد رماة النبال او السهام ، ولا يمكن هذا كله الا أن يكون اغريقيا ويستحيل ان يعود الى العرب ، واخيرا فهنـاك بعض العملات التى تحمل إضافات واشكالا لامراء مسيحيين مع حواشي وعبارات عربية ، بل يحمل كذلك اسم النبى محمد (ص) .

ويشير المسيو تيخسين فى مقدمته الى فن المسكوكات عند المسلمين الى مرسوم صادر من البابا انوسان الرابع Innocent IV يحرم فيه على المسيحيين ، مهددا اياهم بالحرمان او الطرد من الكنيسة اذا ماخالفوا مرسومه هذا ، أن يضربوا نقودا شبيهة بذلك .

وطبقا لما يقول بارتيليمى Barthélemy ، الذى نشر حول هـذا النوع من النقود دراسة بالغة الاثارة (٢) ، فقد ظن ادلر Adler ان السلاجقة والتركمان وهم شعب همجى يتكون فى معظمه من عربان رعاه ، ولصوص قطاع طريق ، عندما انتشروا فى البلدان المختلفة التى فتحت لهم لم يتمثلوا قط العادات الاجنبية او ديانة المسلمين الا بدافع سياسى حتى يقللوا حجم المقاومة التى قد يلقونها ضـد اغتصاباتهم وتعدياتهم ، ولـكى يحتفظوا

(✻) كائن خرافى نصفه نصف رجل ونصفه الآخر نصف فرس ، وكان يعيش فى تساليا حسب الأسطورة وقد يكون المقصود ان الصورة المرسومة على العملة تمثل بشخص راسه راس انسان وجسمه جسم فرس (المترجم)

(١) ترسم فوق النقود الذهبية لامبراطورية المغول صورا مختلفـة للبروج . أنظر مؤلف المسيو بونفيل عن النقود الشرقية ، اللوحة الثانية ، أما القطع المرسومة برقمى ٩ ، ١٠ (فى مؤلف بونفيل) فتمثل شكلا لأحد رماة النبـال .

(٢) Dissertation sur les médailles Arabes, par A. Barthélemy, Mémoireo de l'Académie, Tom. XXVI, pag. 557.

بالأوضـــاع الجديدة بطريقة اكثر يسرا وسهولة ، وان كانوا قد ادخلوا على تقاليد وعادات المهزومين جزءا من العـــادات والتقاليد التى اعتادوها او تمثلوها من البلدان الأخرى التى جاءوا منها ، وطبقـــا لذلك فقد يبدو اقل مدعاة للدهشة ان نراهم يظنون ان بمقدورهم ان يزينوا العملات بالصور المختلفة تقليدا للشعوب الأخرى ، أو ان النفور او المقت الشديد للصور والرسوم هو بالأحرى راى خاص او هو مبدا استنه المشرعون والفقهـــاء اكثر منه قانونا أو مرسوما ملزما ، ولا نزال نرى حتى اليوم ، عند شعوب مختلفة تعتنق الاسلام صورا ولوحات تمثل بشرا ، وحيوانات .

وحيث كان المسيحيون فى الشرق ، فى هذه الفترة ، اكثر عددا مما هم عليه اليوم هناك ، وحيث كان كل الموكلين بشئون النقود والضرائب، فى غالبيتهم العظمى ، من اليهود أو المسيحيين ، فيمكننا القول بأن هـــذه الظروف قد استطاعت أن تسهم فى استحسان « موضة » رسم الصور على النقود ، وبصفة خاصة ، عندما لايعترض من بيده الأمر من الحكام على ذلك اما بسبب من لا مبالاة ، واما لأن سلوكا كهذا لايبـــدو فى رايه الخاص منفرا او بغيضا .

وفى النهاية ، اليس بامكاننا ان نحدس أن العرب قـــد عمدوا فى بعض الأحيان الى ضرب نقود يقلدون عليها بشكل تتفاوت درجة خشونته صورا تستخدمها الشعوب المسيحية لكى يتجروا معهم ، أو لـــكى يحققوا مكاسب طائلة عندما يدسون عليهم نقودا زائفة .

اما عن التناقضات التى تمثلها هـــذه الأشكال او الوجوه مع عادات المسلمين فقد نتجت من أن الفنون قد كانت ضئيلة الازدهار فى هذا العهد، وان الغزاة (الفاتحين) او الحكام ، الذين لم تكن لديهم اية معرفـــة ولو سطحية بشئون النقود قد تركوا مهمة صنع النقود الى رجال جهـــلاء ، اكتفوا ، حيث هم لا يملكون درجة من المهارة تكفى لانشاء لوحـــة ، بأن يقلدوا على نحو غير دقيق الأشكال او الرسوم التى كانت للنقود القديمة، الاغريقية او الرومانية او حتى لعمـــلات شـــعوب اخرى ، والتى كانوا يستطيعون التزود بها او التى يجدونها هى الأقرب الى اذواقهم ، وكانوا ينقشون من حولها ، أو على الوجه الآخر من العملة ، بحروف عربيـــة ، اسم امير او حاكم البلاد .

وحين أصبح هؤلاء اكثر تمرسا ، وحين استشعروا الضرر الـذى ينجم من عملية تقليد غريبة لهذا الحـد ، فقـد سـعوا الى رسم الملامح والملابس الخاصة بأمرائهم ، ومع ذلك ، فحيث لم يكن لهم بعـد من هاد يحذون حذوه ، وحيث لم يكونوا بعد مهرة فى فن الرسم لحد يكفى لصنع تكوين ، فقـد جاءت رسومهم اكثر مدعاة للسخرية واكثر سـوءا عنـد التنفيذ ، مثال ذلك تلك الصور او الأشكال التى يرسـمون فيهـا الأمير جالسا فوق اريكة او ديوان (٣) وساقاه متشابكتان على طريقة الاتراك ، ممسكا بيده سيف ، وبالأخرى راسا مقطوعة .

واذا كان المرء لايقابل الا نادرا ، فى مجال التجارة والمسكوكات فى اوربا سوى عملات نحاسية تحمل هذه الرسوم التى تحدثنا عنها ، فقـد يكون بمقدورنا ان نقدم سببا لذلك ان العملات الذهبية والفضية يشتدعليها الطلب من جانب لتتخذ منها النساء زينة ، فلا تخرج الا فيما ندر من ايدى الحريم ، وان قيمتها الحقيقية — من جهة اخرى — قد حددت فى مختلف الظروف اولئك الذين يقتنونها بقصد اعادة بيعها ولكى يتم صهرها ، الى الصرافين والصاغة واليهود الذين يمونون (بهذين المعدنين) دور سـك النقود فى تركيا ، بحيث أصبحت هذه العملات نادرة ، او لعلها تداختفت بشكل تام . وفضلا عن ذلك كله فان النقود النحاسية قـد ضربت بكميات بكميات هائلة للغاية ، وبصفة خاصة فى أوقات الاضـطرابات والمحن ، حين يكاد يصبح النحاس هو العملة الوحيدة المتداولة .

ومع انه من المحتمل ان يكون الـكثير من هذه المسكوكات قد ضرب بواسطة شعوب مسيحية ، طبقا لراى المسيو تيخسين ، وبرغم ان لدينا ما يحملنا على الظن بصفة خاصة بوجود عدد كبير من النقود الزائفة بين هذه العملات ، صنعت داخل البلاد ، او تسربت اليها من بلدان مجاورة، فمن المؤكد ، مع ذلك ، ان المسلمين انفسهم قد سكوا بعضـا من هـذه النقود ، فى عصور الاسلام الأولى على الاقل .

---

(٣) كلمة جاءت من الفارسية ، تعنى فى الأصل اريكة او نوعا من المقاعد بالغة الانخفاض تزينها مربعات يجلس فوقها الشرقيون ، وتعنى بصفة عامة جماعة او تجمعا من اشخاص جالسين ، ومن هنا جاءت الكلمة الفرنسية douane اى الجمارك او المكوس او ديوان (قصر) الجمارك.

ولمــا كانت عادة رسم صور الأمراء او رسم اشكال مختلفة تتخذ من البشر والحيوانات رموزا ، شائعة عند مختلف الشعوب عنــدما استقر الاسلام ، فقد اتبع العرب هذه العادة او قلدوها ، حين لم تكن كراهيتهم للصور بعد قد أصبحت عامة ، ويمكن القول بأن هذه الكراهية قد تطورت تدريجيا بعد ذلك الى أن دخلت ــ كما يمكننا القول ــ فى مجال القانون .

وفيما يذكر مؤلفون متفرقون ، فان النبى (ص) نفسه قــد استخدم نقودا كانت متداولة فى عصور الوثنية ، لكنه تركها على حالتها نفسها التى كانت عليها قبل نشأة الدين الجديد ، ولقد فعل ابوبكر الذى خلف النبى محمدا الشيء نفسه ، كما ترك أمير المؤمنين ابو حفص عمر بن الخطاب ، الذى فتح مصر وسوريا والعراق ، النقود على طرزها القديمة نفسها حتى العام الثامن عشرة من الهجرة (٦٣٩ من تقويمنا) عندما أمر ، طبقا لمــا يورده المقريزى ، بأن تضرب دراهم على الشكل نفسه ، وبالنقوش نفسها التى كانت تستخدم فى زمن كسرى (٤) ، واكتفى بأن أضاف على بعض منهــا عبارة « الحمد لله » ، وعلى بعض آخر عبارة « محمد رســـول الله » ، وعلى بعض ثالث « لا اله الا الله » . وعلى البعض الرابع فى النهــاية كلمة « عمر » ، وقد نستنتج من هـــذا النص ان الدراهم التى أمر عمر بضربها تقليدا لدراهم ملوك فارس كانت تحمل صورا ، وان الحواشى كانت مكتوبة بالفارسية .

وفى نحو العام السادس والاربعين من الهجرة (٦٩٦ أو ٦٩٧ من تقويمنا) امر عبــد الملك بن مروان بأن تضرب دنانير ودراهم فى كل من مصر والعراق ، وعندما وصلت مسكوكاته هذه الى المدينة ، حيث لم يزل بها بعض من صحابة الرسول فان هؤلاء لم يستهجنوا فيها الا طريقة دمغ نقوشها ، وحيث كانت هذه النقود تحمل صورة فقد اضــاف المقريزى بان سعيدا بن مصعب قد استخدمها دون ان يجد فيها ماينتقده .

ويبدو أن رسم صور الحيوانات اقل تنفيرا للمسلمين ، وبصفة خاصة صورة الاسد ، ونرى هذه الصورة بصفة عامة فى اعمال النقش والحفر

---

(٤) كسرو ، هو اسم فارسى محض (خسرو) ، ويلفظه العــرب كسرى ، وهو الاسم الذى يطلقونه بصفة علمة على ملوك فارس .

وفى الرسوم التى تستخدم زينة فى بيوتهم واثاثهم ، وتحمل كل سفنهم على مقدمتها صورة محفورة او مرسومة لأسد .

وقد أمر الظاهر ركن الدين بيبرس ، الذى ارتقى العرش فى العام ٦٥٨ من الهجرة (١٢٦٠ من تقويمنا) بضرب دراهم سميت بالدرهم الظاهرى ، وامر بأن يرسم عليها شعاره وهو صورة الأسد ، ولدينا واحدة من هذه القطع الفضية التى تحمل تحت الحواشى المكتوبة بالعربية صورة اسد يجرى فاغرا فاه (٥) .

ويذكر ابو الفرج فى كتابه عن تاريخ مصر أن السلطان غياث الدين ابن كيقباد ، من الاسرة السلجوقية ، أراد بدافع من حبه لزوجته ، التى كانت ابنة لأحد امراء جورجيا أن يضع صورتها فوق العملات التى امر سكها ، وانه قد تلقى النصيحة بأن يضع عليها طالعه ، والذى كان عبارة عن شمس فى صورة أسد .

وقد نشر ادلر فى مؤلفه Musée Borgien قطعة نقد عربية نجد عليها صورة شمس تحت صورة اسد ، وعلى وجهيها كليهما صورة نجمة، وتحمل هذه تاريخ العام ٦٣٧ من الهجرة (١٢٣٩ او ١٢٤٠ من التقويم الميلادى) .

ويحوز المسيو مارسيل Marcel (*) قطعة نقود تحمل النقش نفسه .

ثانيا : النقوش الدينية أو المقتبسة من القرآن

استقرت العادة التى تقضى بالا توضع على النقود سوى حواشى بسيطة منذ وقت مبكر ، وهذا واحد من اقوى الأسباب التى تدفعنا الى الظن بأن القطع النحاسية التى تحدثنا عنها هى عملات زائفة أو انها لم تضرب بين المسلمين ، حيث تكاد تعود فى غالبيتها الى القرن السادس او

---

(٥) انظر جدول العملات الملحق بهذه الدراسة ، وتحمل هذه العملة الرقم ٥٤ .

(*) أحد مؤلفي وصف مصر وله دراسة عن النقوش الكونية على المبانى الأثرية المصرية وله دراسة اخرى عن مقياس الروضة فى مصر .

السابع من الهجرة (الثالث أو الرابع عشر من تقويمنا) ، وترتبط بالأسرة السلجوقية ، فى الوقت الذى توجد فيه نقود ذهبية وفضية ونحاسية قد ضربت منذ القرن الأول من الهجرة (السابع الميلادى) لا تحمل صورا وانما مجرد حواش ، ونجد مثيلات لها ضربت بيد السلاجقة انفسهم .

وينسب الى عبد الملك بن مروان ، الذى بدأ حكمه فى العام الخامس والستون من الهجرة (٦٨٥ ميلادية) انشاء نمط جديد اسلامى (فى مجال المسكوكات) يشتمل فقط على حواش بغير صور .

ويقال انه قد تبنى هذا الاجراء تبعا لنصيحة يزيد بن خالد بن يزيد الذى اخبره بأن احبار الشعوب التى تقتنى (أو نزلت عليها) الكتب القديمة المقدسة يزعمون أن الحكام الذين طال بهم العمر هم اولئك الذين قدسوا اسم الله فوق عملاتهم .

وطبقا لرواية أخرى فان ابن مروان بعد أن ذكر اسم النبى (ص)على رأس واحد من كتبه الى امبراطور الروم . تلقى من هذا الأخير ، الذى لم يقع فى نفسه سلوك ابن مروان موقعا حسنا ، ردا يقول فيه « اذا لم تعدل عن هذا الأسلوب فى السلوك ، فسنذكر اسم نبيكم فوق دنانيرنا بالفاظ لن تكون مرضية لكم » ، وصدمت هذه الكلمات ابن مروان ، ونصحه خالد بن يزيد حين استشاره بأن ينشىء نمطا اسلاميا (فى مجال النقود) وان يكف عن استخدام الدنانير الرومية ، وهو ما فعل .

ونقرأ فى مرآة الزمان أن عبد الملك بن مروان ، فى العام الخامس والسبعين من الهجرة (٦٩٥ أو ٦٩٦ من تقويمنا) حين وجد دراهم ودنانير تحمل تاريخا سابقا على الاسلام بأربعمائة عام ، وعليها نقش يقول: باسم الأب والابن والروح القدس ، قد أمر بصهرها ، وبأن توضع فوق العملات التى استخدمت هذه النقود المصهورة فى صنعها : اسم الله ورسوله وبعض آيات من القرآن .

ومنذ ذلك الوقت اصبحت الحواشى المختلفة عبارات دينية اختارها الحاكم أو هى من اقواله هو أو من اختيار الشخص الذى وكل اليه أمر صنع النقود ، أو صارت آيات أو نصوصا اقتبست حرفيا من القرآن .

ولكى نعطى فكرة عن هذه النقوش او الحواشى ، سنذكر تلك الى كتبت بخط كوفى والتى يحملها دينار نقلناه معنا من مصر :

على الوجه ا ، وفى ثلاثة سطور ، نجد الشعار الاسلامى :

لا اله الا
الله وحده
لا شريك له

وفى الحاشية ، فى سطر دائرى، نجد هذا النص المقتبس من احدى آيات القرآن : **محمد رسـول الله ، ارسله بالهـدى ودين الحق ليظهره على الدين كله .**

ونجد على الوجه ب ، وفى ثلاثة سطور : هذا النص المـاخوذ من السورة ١١٢ من القرآن :

الله احد الله
الصمد لم يلد
ولم يولد

ونجد فى الحاشية ، فى سطر دائرى :

باسم الله ضرب هذا الدينار سنةسبع وتسعين [٧١٦ منتقويمنا] .

وقد اورد المسيو تيخسين رسما لدينار ،مماثل (اللوحةالاولى رقم١) عقب مقدمته عن فن النقود عند المسلمين .

وكما نرى ، فانه لم يوضح على هذه الدنانير لا المكان الذى صنعت فيه ولا اسم الأمير الحاكم ، ومن المعروف ان هذه الدنانير قد ضربت فى دمشق . وتحمل دراهم تنتمى الى العهد نفسه ، بالاضـافة الى حواشى مماثلة ، اسم مدينة دمشق ، وقد كانت مصر على الدوام ، منذ فتحهاوحتى بداية القرن الثالث الهجرى ، مقرا لاحد الامراء ، وكانت عملتها النقدية هى العملة نفسها التى يصـدرها الخلفاء . وتقدم الدراهم المعزية التى ضربت فى القاهرة فى العام ٣٥٨ من الهجرة (٩٦٩ من تقويمنا) ، وطبقا لما يورده المقريزى ، النصوص نفسها من القرآن .

وكانت هذه النقوش تزيد أو تنقص تبعا لاتساع او ضيق سطح القطعة النقدية او تبعا لما ان كانت تستبدل بهذه النقوش اسماء او القاب الخليفة أو نوابه وولاته واسم المدينة . وان كانت الكلمات التى نراها فى اغلب الأحيان والتى استمرت باقية لأطول وقت على مختلف القطع النقدية هى تلك التى تدل على شعار الايمان بالعقيدة الاسلامية (الشهادة) : **لا اله الا الله محمد رسول الله** وقد وجدناها على نقود القرن السابع الهجرى [الثالث عشر من تقويمنا] (٦) .

ولكى نلم بهذه النصوص المختلفة يمكننا ان نرجع الى مقالة المقريزى والى المؤلفات المختلفة التى نشرت عن النقود الاسلامية ، وبصفة خاصة، المتحف الكوفى Museum cuficum لأدلر ، وكذلك مؤلف المسيو تيخسين ، والى مقالة المسيو مارسيل عن المسكوكات العربية والكوفية فى كتاب وصف مصر .

وقد استهجن بعض الناس عادة تدوين عبارات دينية فوق النقود ، فى ذلك الوقت ، واستهجنها بصفة خاصة قارئى القرآن الذين استشاطوا غضبا او وجدوها بمثابة اهانة أن يروا اسم الله والرسول وآيات القرآن تساق فى لغة دارجة او سوقية (٧) . فوق نقود هى عرضة لأن يحملها اليهود والنصارى والكفار والرجال على غير طهارة والنساء وقت المحيض او غير متطهرات (*) ، بل ان بعض الفقهاء المسلمين قد حرم استخدامها على الناس عندما لا يكونون فى حالة الطهارة التى يوجبها الشرع .

ومع ذلك فان فقهاء آخرين لم يكونوا من الراى نفسه ، وقد اجاب امير المؤمنين عمر بن عبد العزيز هذه الاجابة التى تسترعى الانتباه ، حين اقترح عليه احدهم ان يحذف هذه العبارات الدينية ؟ اتريدون ان تظن الامم اننا غيرنا عقيدتنا فى اله واحد وفى نبينا ؟!

---

(٦) وبصفة خاصة نقود بيبرس التى سبقت الاشارة اليها ، القطعة رقم ٥٤ (بالجدول) .

(٧) استخدم الخط الفارسى فى البداية .

(*) الترجمة هنا ترجمة للمعنى . (المترجم) .

وبرغم ذلك ، فبعد هذا بوقت طويل فقد انتهى الامر بذلك الراى الذى كان ينظر الى هذه العادة باعتبارها رجسا ان انتصر وظهر على غيره من الآراء ،ولم يعد يوضع فوق العملات الا اسم الحاكم والقابه وتاريخ ارتقائه وتاريخ سك العملة والمكان الذى سكت فيه .

ثالثـا : اسماء والقاب الامراء

وبالاضافة الى هذه العبارات الدينية ، كانت النقود تحمل فى بعض الاحيان اسم الخليفة أو الأمير الحاكم .

ويبدو أن ابا جعفر المنصـور ، الذى بدأ حكمه فى العام ١٣٦ من الهجرة (٧٥٤ من تقويمنا) هو اول خليفة عباسى يأمر بوضع اسمه على النقود ، وان يكن من الملاحظ ان ذلك لم يحدث الا منذ العام ١٥٣ (٧٧٠ من تقويمنا) ،اما النقود التى تعود الى السنوات السابقة على ذلك فلم تكن تحمل سوى نصوص من القرآن .

وحين اصبح الأمير ابو العباس احمد بن طولون مطلق السلطة فى مصر (اى حين استقل تماما بحكم مصر) ، كما سبق لنا القول ، امر بأن تضرب دنانير لعله قد امر بأن ينقش عليها اسمه .

ونتيجة لذلك ، فلسنا نعرف متى توقف تدوين او نقش العبـارات الدينية فوق النقود المصرية بحيث لم تعد تحمل سوى اسماء والقاب الامير الحاكم ، ولابد ان هذه العادة الأخيرة تعود الى سـلاطين آل عثمان ، ونعتقـد انها قد بدأت فى عهد مراد بن اورخان الذى ارتقى العرش فى العام ٧٦١ من الهجرة (١٣٦٠ من التقويم الميلادى) .

وكان اسم الأمير ينقش كاملا ، بالأحرف كاملة ، وليس فى شـكل توقيع او تأشير (طغراء) ، ويليه اسم والده ، جريا وراء العـادة التى نقلوها عن العرب .

وهكذا نستطيع ، عن طريق هذا التوسع فى نقش اسم والد الحاكم، أن نميز السلاطين الذين يحملون الاسم نفسه ، فلم تكن لدى العرب عادة التمييز بين هؤلاء عن طريق اسماء رقمية كما نفعل نحن بالنسبة لملوكنا ؛

فرانسوا الأول ، هنرى الرابع ، لويس الثالث عشر ، وحين نطلق اسماء مراد (٨) الثانى ومراد الثالث ومحمد الثانى ومصطفى الثالث ، فانما نفعل ذلك استجابة لعادة نتبعها نحن فى أوربا .

لذلك فنحن نقرا على العملات التركية اسماء :

مراد بن محمد
مراد بن سليم
محمد بن مراد
مصطفى بن احمد
سليم بن مصطفى

وتتميز الطريقة التى يتبعها الأوربيون فى الاشارة الى ملوكهم انها تدلنا على الترتيب الذى جاء عليه الأمراء الذين يحملون الاسم نفسه ، فى حين أن الطريقة العربية ، لاتدلنا بشكل موضوعى بذلك فحسب ، بل انها تلقى مزيدا من الشكوك وعدم الدقة عندما يحدث أن يتكرر كل من اسم الأب والابن كما نجد ذلك عند كثير من السلاطين ، وهكذا نجد لدينا اثنين من السلاطين باسم محمد بن مراد ، أو (طبقا لما اتبعناه فى الاشارة اليهما) محمد الثانى ومحمد الثالث ، واثنين آخرين باسم احمد بن محمد وهما احمد Ahmed الأول واحمد الثالث ، واثنين ثالثين باسم مصطفى بن محمد ، وهما مصطفى الأول ومصطفى الثانى .

وهناك عملات ذهبية من الزرمحبوب كتبت عليها الاسماء هكذا بالحروف كاملة (٩) ، وهى تلك التى استمر ضربها حتى الوقت الذى شاع فيه بصفة تكاد تكون عامة تمثيل اسم السلطان على شكل نوع من التوقيع او التأشير ، وقد جاءت هذه العادة من القسطنطينية ، ويطلق اسم

---

(٨) مراد هو ما نطلق عليه اسم أمورات Amurath

(٩) أنظر لوحات النقود ، الأشكال ١٠ ، ١١ ، ١٤ ، وهى التى رتبت فى جدول النقود الذهبية بالأرقام من ٢٧ الى ٣١ ، ٣٩ ، ومن ٤١ الى ٤٤ .

طغراء (١٠) على الحروف أو التوقيع المختصر للسلطان .

اما قطع الفندقلى ، وكذلك القطع ذوات الاربعين والعشرين مدينى وكذلك الربعيات وقطع المدينى ، بل واحيانا قطع الجديد ، فلم تكن تحمل على الوجه ا سوى هذه الطغراء ، التى تشغل كل وجه القطعة ، اما وحدها ، واما بصحبة بعض الزخارف المنقوشة على هيئـة ورود صـغيرة والتى تستخدم بمثـابة زينة .

واما فى العملات الذهبية التى يكتب فيهـا اسم الأمير على شكل توقيع أو تأشير فتشغل الطغراء الجزء الأعلى من الوجه ا ، كما يمكننا ان نرى ذلك فوق القطع الذهبية التى رسمناها فى الأشكال أرقام ١٢ ، ١٣ (من اللوحة الثانيـة) و ٥ (من اللوحة الأولى) [١٠ ، ١٢ ، ١١ من اللوحة الأصلية بهذا الترتيب] . وهذا الرمز أو التوقيع ، طبقا لما يورده المسيو تيخسين لا يمثل فقط اسم السلطان مجدولا ومتشابكا فى خطوط ، بل انه يصور كذلك ، اذا ما نظرنا اليه من الجانب ، فارسا يجرى وقـد اطلق لحصانه العنان ، وهو امر يبدو بالنسبة للمسلمين اختراعا حاذقا ، يتناسـب بصـفة عـامة مع الروح القتـالية عند الأتراك وهم الذين كانوا يفضلون القتال على ظهور الخيل فيما مضى .

ومن جهة اخرى ، فصحيح أن العرب ، شـانهم فى ذلك شـان الاغريق فيما مضى ، فى أوقات انحدار الذوق السليم ، وكما هو الحال عند كتابنا ممن يتمتعون بمهارة يدوية تفوق مهارتهم فى التعبير ، يولون اهمية كبرى لهذه اللعبة الصبيانية التى يصـورون فيهـا عند كتابتهم ، وبواسطة الحروف وخطوط الريشة الطيور والحيوانات المختلفة الخ ومع ذلك فان فكرة محاولة تشبيه تأشير السلطان برجل يمتطى جواده قد جاءت فيما يبدو من بعيد ، بل تبدو ايضا متكلفة ومصطنعة باكثر مما نجد عليه غالبية انتحالاتهم .

اما الأمر المؤكد فهو اننا نستطيع أن نميز فى هذه الرموز ، بالاضافة الى الخطوط المختلفة ، التى لا تستخدم فى العادة الا على سبيل الزخرفة ،

---

(١٠) طغرا (او طغراء) ، وهى كلمة تركية ، تختلف عن كلمـة طغراى التى تعنى الحقيقة والتى يقدمها المسيو تيخسين باعتبارها اشتقاقا من هذه الكلمة الدالة علي توقيع او تأشير السلطان .

حروفا من اسم السلطان مجدولة ومتداخلة على نحو قريب الشبه من شكل الطغراء او التأشير . ونلاحظ فى بعض الأحيان كذلك اسم والد السلطان، كما نلاحظ بصفة دائمة وجود لقب خان (١١) ومعناه الامبراطور .

ويقدم المسيو تيخسين فى مقدمته لمؤلفه عن النقود عند المسلمين ، ص ١٩ وما بعدها ، سلسلة الخلفاء الاول ، وخلفاء الامويين ، وخلفاء العباسيين الذين ظلت مصر تابعة لامبراطوريتهم لوقت طويل ، ويقدم فى ص ١١٤ سلسلة الخلفاء الفاطميين الذين سيطر بعض منهم على مصر ، وفى ص ٢٣ سلسلة الخلفاء العباسيين الذين تولوا الخلافة التى خلقها سلاطين مصر بعد موت المستعصم بالله ، وفى ص ٢٨ سلسلة الأيوبيين الذين اتخذوا فى مصر لقب ملك ، اما بالنسبة لقائمة المماليك فقد احال الى قوائم المسيو دى جنى M. de Guignes ، ويقدم فى النهاية فى ص ١٧٣ قائمة بسلاطين القسطنطينية ، والتى ينبغى أن نضيف اليها اليوم اسماء مصطفى بن عبد الحميد او مصطفى الرابع الذى ارتقى العرش فى العام الهجرى ١٢٢٢ (٢٧ فبراير ١٨٠٨) ومحمود بن عبد الحميد او محمود الثانى او محمد السادس الذى ارتقى العرش فى ١٢٢٣ من الهجرة (١١ اغسطس ١٨٠٨) .

وكان الحكام او الأمراء يضيفون بصفة عامة كنيات والقابا مختلفة الى اسمائهم .

وكانت هذه الألقاب فى العادة القابا دينية مثل عبد الله اى خادم الرب ، والظاهر بأمر الله الذى سما او انتصر بمشيئة الله ، والناصر لدين الله اى الذى يعمل على نصرة الدين ، والمنصور بالله والمستنصر بالله اى الذى ينصره الله او يستمد من الله النصر . وهذه الاضافة « بالله » قد استخدمها على التوالى كافة الأمراء العباسيين على وجه التقريب والحقوها هم بكنياتهم بدءا من المعتصم بالله بن هارون الرشيد الذى بدا حكمه فى العام ٢١٨ من الهجرة (٨٣٣ من تقويمنا) وحتى المستعصم بالله آخر الخلفاء العباسيين المقيمين ببغداد والذى لقى حتفه

---

(١١) يقال على الدوام الخان الاكبر للتتار .

فى العـــام ٦٥٦ هـ (١٢٥٨ م) حين استولت على هـــذه المـــدينة قوات امبراطور المغول منكوخان بقيادة هولاكو .

اما الخلفاء من سلالة العباسيين الذين نصبهم ســـلاطين مصر او اعترفوا بهم عقب موت المستعصم بالله تاركين لهم ظلا من السلطـــة او بمعنى اصح لقبـــا لا فاعلية له وشرف تدوين اسمهم على العملات النقدية فقد ظلوا فى غالبيتهم ، يضيفون الى القابهم كلمة « الله » بدءا من المستنصر بالله فى العام ٦٥٩ هـ (١٢٦٠ من تقويمنا) حتى المتوكل على الله آخر الخلفـــاء العباسيين الذى اصـــطحبه السلطان سليم الأول معـــه الى القسطنطينية بعد أن تم له غزو مصر (١٢) .

وقـــد اتخذ الخلفـــاء الفـــاطميون القـــادمون من افريقيا واسبانيا كنيات مشابهة .

وتتشـــابه هذه العبارات الدينية الملحقـــة باسماء الخلفـــاء مع تعبير Dei gratiâ اى بفضل الله والتى دونت لوقت طويل ، اما كاملة واما مختصرة فوق عملات كثير من الأمراء المسيحيين ، وبصفة خاصة فوق النقود الفرنسية .

اما الالقاب التى اتخذتها الاسرة الايوبية التى بدا حكمهـــا لمصر فى العام ٥٦٨ هـ (١١٧٣ م) ، والتى تسمت على هذا النحو باسم ايوب والد صلاح الدين فقد كانت تنتهى بكلمة الدين (١٣) اى عقيدة الاسلام بدلا من ان تنتهى بكلمة الله اى الرب ، مثل صلاح الدين اى اصلاح او امن الدين ، ونصر الدين بمعنى دعم ومساندة الدين ، وسيف الدين ونجم الدين وغياث الدين اى حاميه ، وهذه الكنية الاخيرة كانت الكنية التى اتخذها المعظم (١٤) الذى بدا حكمه فى العام ٦٤٧ هـ (١٢٤٩ م) والذى انتهت بنهاية حكمه

---

(١٢) فى العام ٩٢٢هـ (١٥١٦م) امر سليم كذلك بان يشنق على احد ابواب القاهرة (باب زويلة) طومان باى اخر سلاطين مصر ، وقد تم ذلك فى العام ٩٢٣ هـ (١٥١٧ من تقويمنا) .

(١٣) عندما تأتى اداة التعريف ال امام كلمة تبدا بحرف من الحروف التى يسميها العرب الحروف الشمسية ، يحل اول حرف فى الكلمة عند النطق محل اللام فبدلا من ان تقول تقى الدين (بتسكين اللام وكسر الدال) تقول ادين (بحذف اللام وتشديد وكسر الدال) .

(١٤) ولكنه اشتهر باسم توران شاه .

الأسرة الايوبية . وفى بعض الاحيان كانت هذه الالقـــاب تأتى للتفخيم او للتعظيم مثل الملك العادل ، والسلطان الاعظم اى بالغ القوة والنفوذ ، والناصر ، وتميز هذه الـكنية او اللقب بشـــكل خاص ســـلالة المماليك الشراكسة الذين استولوا على حكم مصر .

وكان الأيوبيون فى مصر ، بدءا من صلاح الدين فى العام ٥٦٨ هـ (١١٧٣ م) حتى المعظم غياث الدين ، يسبقون اسمهم بلقب الملك ، وسار على نهجهم كل من المماليك البحرية والمماليك الشراكسة .

اما لقب سلطان فقد اتخذه امراء متفرقون منذ زمان ضـــارب فى القدم ، وتبناه بشكل دائم الأباطرة الاتراك فى القسطنطينية وجعلوه على الدوام يسبق اسماءهم .

وكانوا يضيفون بعد اسمهم واسم آبائهم ، سواء كانت النقود تحمل الاسم كاملا او فى شكل تأشير او طغراء ، كلمة خان ، وكنـــا نقرأ على الوجه الثانى (ب) من العملة هذه الكلمات مرتبة فى اربعة سطور :

سلطان البرين

وخاقان البحرين

السلطان بن

السلطان (١٥)

ولم تختلف هذه الالقاب قط فوق العملات الذهبية من الزرمحبوب منذ زمان طويل ، وتنتسب اقدم قطعة رأينا عليها هذه الالقاب لمراد بن سليم الذى ارتقى العرش فى العام ٩٨٢ هـ (١٥٧٤ من تقويمنا) ، ولعلهاكانت تنتمى لفترة سابقة ، بيد أننـــا نجد انفسنا نعود فى غالبية الأحيان ،فوق النقود الذهبية التذكارية ، الى حواشى قديمة ، فبدلا من ان يوضع اسم السلطان فى شكل تأشير او طغرا ، نجدهم يعودون فى بعض الأحيـــان الى عادة كتابة اسم السلطان بكل حروفه ، وبدلا من القاب الحاكم التى

---

(١٥) البرين : اى الأرضين اى اوربا وآسيا ، والبحرين : اىالبحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ، اما كلمة خاقان فتعنى عنـــد التتـــار كلمة : ملك .

انتهينا من ذكرها ، نراهم يعاودون استخدام القاب أخرى كانت مستعملة فى ازمنة اسبق ، وهكذا نقطع على القطعة الذهبية التذكارية المرسومة فى الشكل رقم ٦ من اللوحة الأولى والتى لا تحمل قط تأشيرا أو طغراء ، وعلى الوجه ا منها : ·

سلطان مصطفى
بن احمد خان
عز نصره ضرب
فى مصر سنة
١١٧١ [أى فى العام ١٧٥٧ من تقويمنا]

وعلى الوجـــــه ب :
ضارب النضر
صاحب العز والنصر
فى
البر والبحر
٨٧ [اى فى العام ٨٧ـــ١١ هـ ويوافق ١٧٧٤ م]

وهى السنة التى ضربت فيها هذه العملة التى لابد ان ننسبها الى المملوك محمد بك (أبى الذهب) الذى خلف فى هذا العام على بك الشهير والذى جمع الى سلطة شيخ البلد التى اغتصبها من سهده وولى نعمته على (بك) ، لقب باشا الذى انعم عليه به السلطان مصطفى .

وهذه الصيغة هى على وجه الدقة الصيغة نفسها التى نجدهافوق العملات الذهبية التى يذكرها المسيو تيخسين والتى تنتمى لعهود عديدة كما تدل على ذلك ســـنوات التنصيب او التتويج ٩٧٤ هـ (١٥٦٦ م) ، ٩٨٢ هـ (١٥٧٤م) ، ١٠٠٣ هـ (١٥٩٥م) ، ١١٤٣ هـ (١٧٣٠م) والتى ضربت فى القسطنطينيـــة والقـــاهرة والجزائر المدينـــة وتونس المدينـــة وطرابلس (١٦) ، وهى الصيغة نفسها كذلك التى نجدها على نقود ذهبية ذات قطر اقل والتى نشرها المسيو بونفيل Bonaville برقم ١٦ عن النقود الذهبية التركية التى ضربت فى عهد على بك ، كما سنوضح فيما بعد ،

---

(١٦) ص ١٨٠ من مقدمة كتاب فن النقود والمسكوكات عند المسلمين.

اما السنة التى صنعت فيها وهى ١١٨٣ هـ (١٧٦٩ أو ١٧٧٠ م) ، فهى سابقة بأربع سنوات على تلك السنة التى ضربت فيها القطعة الذهبية التى ورد ذكرها من قبل .

رابعا : الأسماء والألقاب والحروف المميزة لنواب السلطان والحكام فى مصر الخ

فى بعض الأحيان كانت النقود تحمل ، بالاضافة الى اسماء الملوك او السلاطين الذين كانت مصر تابعة لهم ، اسماء النواب او اسم ابن الخليفة المرشح ليكون خليفته (ولى العهد) واسم حاكم مصر الخ مع اضافة كلمة « مما امر به الخليفة » (١٧) فى بعض الأحيان او « مما امر به » (١٨) احيانا اخرى ، او بدون هذه العبارة فى غالبية الأحيان ، وكما نرى على سبيل المثال ، فوق دينار حصلنا عليه واوردنا هنا حواشيه ، التى بدت لنا بالغة الأهمية اذ بينت عليه سنة ومكان الصنع .

ويحمل الوجه أ النصوص القرآنية نفسها التى نجدها على الدينار الذى تناولناه فى ص ٣٥٣ من هذه الدراسة ، فيما عدا اننا نجد فى منتصف القطعة ، اعلا الرمز ، اسم المأمون ، وهو الخليفة المسلم السادس والعشرون ، والسابع من خلفاء العباسيين ، والابن الثانى لهارون الرشيد والذى بدا الحكم فى العام ١٩٨ هـ (٨١٣ من تقويمنا) .

وعلى الوجه ب ، فى منتصف القطعة ، وفوق صيغة : محمد رسول الله ، نقرأ اسم : « طاهر » ، وعند اسفل هذه الصيغة نجد اسم : السرى . اما طاهر ، فكان الوزير ، وكان يتمتع بكل ثقة ومحبة المأمون الذى منحه بعد ذلك بوقت قصير حكم اقليم خوراسان وكل الشرق حيث استقل بالأمر هناك ، اما السرى فكان حاكما لمصر ، والذى توفى بها فى العام ٢٠٥ من الهجرة (٨٢٠ من تقويمنا) .

---

(١٧) حول هذه الصيغة ، انظر المرجع السابق ، تأليف تيخسين ، ص ٦٦ وما بعدها .

(١٨) مع بناء الفعل للمجهول .

اما على حواف القطعة ، وبدائرها فنقرا :

بسم الله ضرب هـــذا الدينـــار بمصر ســـنة ثلث (ثلاث) ومايتين
(اى ٨١٨ — ٨١٩ م) .

وهذا التاريخ يثير الفضول حيث كان ابراهيم بن المهدى قد حل فى الخلافة محل المأمون فى العام ٢٠٢ من الهجرة (٨١٧ أو ٨١٨ م) وان كان قد عزل فى العام ٢٠٣ من الهجرة (٨١٨ أو ٨١٩ م) ، وتبرهن هذه المسكوكة التى نتعرض لها هنا ان السلطة قد اعيدت الى المأمون فى العام ٢٠٣ من الهجرة ، او تدل على الاقل ، ان النقود حتى هذه السنة كانت لاتزال تضرب باسمه .

ولم يكن يدون فوق العملات المختلفة — فيما نرى — ســوى اسم الوزير او نائب الخليفة ، برغم أن هذا الوزير لم يعلن نفسه قط مستقلا ، فى حين راينا ان هؤلاء الذين استولوا على السلطة ، فى ازمنة اخرى ، واعلنوا من انفسهم ملوكا او سلاطين ، قد ظلوا يحتفظون ، على النقود التى امروا بأن توضع عليها اسماءهم والقابهم ، باسماء الخلفاء الذين لم يعودوا يعترفون لهم بسلطة على الاطلاق ، وذلك اما لكى يقدموا لهــؤلاء ولاء لن يترتب عليه اى التزام ، واما لكى لا يدخلوا الشكوك على مسكوكاتهم الجديدة التى امروا بصنعها .

وفى عصور اكثر حداثة ، اضاف شيخ البلد (حاكمها أو سيدها)(١٩) والباشوات والبكوات الذين كانت تتبعهم دور سك النقود (الضربخانة) الحرف الأول او الحرفين الأولين من اسمائهم على قطع النقود ، فى عهود مختلفة ، كعلامات مميزة ، وكانت هذه الحروف توجد فى أماكن متفرقة ، فنجدها على الفندقلى نحو اسفل القطعة ، على الوجه ب قبل او بعــد تاريخ التنصيب او التتويج والمعبر عنه بالأرقام ، كما يمكننا ان نرى ذلك على قطعة الفندقلى المرسومة فى الشكل رقم ٨ من اللوحة الثانية (٤ من اللوحة الأصلية) وعلى النصفية (نصف فندقلى) المرسومة فى الشكل

---

(١٩) لقب أو منصب لايرجع انشاؤه الى ماقبل العـــام ١١٦٧ من الهجرة [١٧٥٣ م] .

رقم ٤ من اللوحة الاولى (٧ من اللوحة الأصلية) (٢٠) حيث نجــد الرقم ١١٤٣ وهو سنة تنصيب او تتويج محمد بن مصطفى (١٧٣٠ من تقويمنا) مسبوقا بالحرف س (٢١) . وتوجد قطع اخرى من الفندقلى تعود للعهــد نفسه ، نرى عليها سنة التنصيب نفسها متبوعة بحرف ن .

ونلاحظ كذلك ، على قطع فندقى القسطنطينية ، وبشكل خاص فوق القطع التذكارية (أو الاســتهلالية اى التى تضرب عند مستهل العــام الهجرى الجديد) منها حروفا مميزة على الوجه ب نحو اعلا القطعة . وفوق حرف البــاء من كلمة ضرب (*) ، وتلك هى قطع الفندقلى التى نشرها المسيو بونفيل بأرقام ٦ ، ٧ ، ٨ عن النقود الذهبية فى تركيا .

ونجد هذه الحروف الأولى فوق العملات الذهبية ، وعادة علىالوجه ب عند نهاية السطر الثالث من الحاشية ، فوق الحرف الأخير من كلمــة ابن وهو النون (٢٢) ، فى مكان الزخرف المرسوم على شكل ورود صغيرة أو فى مكان الطغرا التى نلاحظ وجودها على قطع نقود ذهبية اخرىوفوق الحرف نفسه .

اما العملات الذهبية التى لا تحمل حــروفا اولى او طغرا ، والتى ضربت فى عهد مراد بن احمــد (٢٣) ، الذى اعتلى العرش عام ١٠٣٢ هـ (١٦٢٣ م) والتى رســمناها فى الشــكل رقم ١١ من اللوحــة فتحمل « لام الف » (لا) .

ونلاحظ على الوجه أ للقطعة الذهبية التى نشرها المسيو بونفيــل تحــترقم ١٦ ، اللوحة الثانية ، عن النقود الذهبية التركية ، والتى نجد

---

(٢٠) انظر اللوحات الملحقة بهذه الدراسة ، وانظر ايضا عقب هذه الدراسة قطع الفندقى المذكور بجدول النقود بأرقام ١١ ، ١٣ ، ١٤ .
(٢١) انظر الجدول ، القطع من ١٠ الى ١٤ .

* تبدو هذه الحروف فى رقم ٦ h وتقابل أو ح ، وفى الأرقام ٧ ، ٨ عين (ع — ع) أو ع ب ولعلها الحروف الأولى لكلمتى عبد الله

(٢٢) بن أو ابن ، واحيانا تقرأ هذه واحيانا تقرأ تلك فوق قطع النقود، وان كنا نقرأ الأخيرة فى اغلب الأحيان .

(٢٣) Amurath IV.

حواشيها واطرها هى الأطر والحواشى نفسها التى للمسكوكات الذهبية التذكارية التى عملنا على رسمها فى الشكل رقم ٦ من اللوحة الأولى (١٢ من اللوحة الأصلية) عند اعلى القطعة ، وفى مكان الاطار الوردى الذى تحمله العملة المشار اليها (رقم ٦ من اللوحة الأولى فى هذه الدراسة) وجود حرفى العين واللام ، وهما الحرفان الأولان من اسم على بك ، موضوعين بعد كلمة سلطان وفوق كلمة مصطفى ، اما على الوجه فنجد الرقم ٨٣ الدال على ان هذه القطعة قد ضربت فى العام ١١٨٣ من الهجرة (١٧٦٩ أو ١٧٧٠ من تقويمنا) وهى الفترة التى استقل فيها على بك ، وعلى هذا فان على بك لم يأمر قط بضرب النقود بسكته الخاصة (اى باسمه) كما يذكر المؤرخون (٢٤) ، وانما ضربها بسكة السلطان الحاكم مصطفى بن احمد ، فهو اذن لم يفعل سوى أن انتهج نهج شيخ البلد عندما امر بنقش الحروف الأولى من اسمه فوق قطع النقود .

اما القطعة الذهبية التى نشرها بونفيل برقم ٩ من اللوحة الأولى الذهبية التركية فتحمل حرف صاد (ص) (٢٥) ، وقد ضربت هذه القطعة فى القاهرة فى عهد السلطان عثمان بن مصطفى الذى ارتقى العرش فى العام ١١٦٨ من الهجرة (١٧٥٤ من تقويمنا) .

اما القطعة الذهبية التى رسمناها نحن فى الشكل رقم ٥ من اللوحة الأولى (١١ من اللوحة الأصلية) والتى ضربت فى القاهرة فى عهد مصطفى بن احمد الذى تولى الحكم فى العام ١١٧١ من الهجرة (١٧٥٧ من تقويمنا) فتحمل حرفى الميم والدال (٢٦) ، ويلاحظ وجود هذين الحرفين

---

(٢٤) Volney, Voyage en Egypte et en Syrie, p. 110, 1er Vol,édit 1787.

(٢٥) وهو يقابل حرف الـ s عندنا ، وقد اتفقنا عند اعداد وصف مصر على أن نجعل الـ s الفرنسية مقابلة للسين أو الصاد اذ نحن لانستطيع فى حروفنا أن نبرز الفرق القائم بين النغمتين الصوتيتين لهذين الحرفين العربيين . ويلجأ بعض المهتمين ، حتى يفرقوا بين الحرفين ، أن يجعلوا الـ sh مقابلة للصاد . انظر التنويه الوارد عقب مقدمة وصف مصر (وقد وردت عقب مقدمة المسيو فورييه ، التى نشرناها ملحقة بالمجلد الأول من الترجمة العربية ، الطبعة الثانية — المترجم) .

(٢٦) مد ، ولعلهما اختصار لاحمد او محمد .

نفسيهما على قطعتين ذهبيتين نشرهما المسيو بونفيل ، احداهما تذكارية برقم ١٥ والاخرى عادية نشرت برقم ١٤ (اللوحة الثانية من النقود الذهبية التركية) ، وقد ضربت كلتاهما فى القاهرة فى العهد نفسه والسنة نفسها التى ضربت فيها القطعة الذهبية التى نشرناها نحن ، وان كان ذلك قد تم بسكة مغايرة ، كما نستطيع ان نرى ذلك عن طريق الاختلاف البين سواء فى حبيبات الاطار او فى حروف الكتابة .

وتتميز كل واحدة من هذه العملات الثلاث بأنها تحمل ، الى جانب الحروف المميزة التى انتهينا من الحديث عنها ، رقما يدل على سنة الصنع، وهو رقم لا نجده فى غالبية القطع الذهبية الاخرى اذ ان الحرف المميز يشغل مكانه (اى مكان الرقم) .

وتحمل القطع الذهبية الاخرى ، التى تدخل ضمن جدول العملات الملحق بهذه الدراسة ، بأرقام مسلسلة هى ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، والتى تعود الى عهد مصطفى الذى تولى الحكم عام ١١٧١ هـ (١٧٥٧ م) ، وفى مكان التأشيرة او الطغراء المميزة الحرفين ميم طاء او ميم صاد [٢٧] .

وهناك قطع ذهبية اخرى ، وردت برقم ٢٧ (اللوحة رقم ٣ من النقود الذهبية التركية للمسيو بونفيل) ، ضربت فى القاهرة ، فى عهد سليم الذى تولى الحكم فى العام ١٢٠٣ من الهجرة (١٧٨٩ من تقويمنا) تحمل الحرفين : الف وسين (ا س) ، وهما الحرفان الاولان من اسم اسماعيل بك الذى ترك له حسن ، قائمقام باشا ، حكم مصر ، بعد حملته ضد البكوين ابراهيم ومراد ، والذى مات فى جائحة الطاعون الشهيرة بالقاهرة فى العام ١٢٠٥ من الهجرة (١٧٩١ من تقويمنا) .

واخيرا ، فهناك بين قطع النقود الذهبية والنصفيات التى ضربت (فى مصر) فى عهد الاحتلال الفرنسي عملات ضربت بمعرفتنا ، وقد احتفظنا ببعض منها ، وكان الحرف المميز الذى نقشناه عليها هو الحرف الفرنسى b ، وهو الحرف الأول من اسم القائد العام بونابرت **Bonaparte**.

---

(٢٧) مـ صـ ، وقد تكون مص أو مط .

اما فيما يختص بالغروش التى امر على بك بضربها ، فان الحروف الاولى من اسمه توجد على الوجه ب عند اعلى القطعـــة ، وفوق حرف الباء من كلمة ضرب ، وفيها نجد حرف اللام متجدا بحرف الباء من كلمـــة ضرب ، عن طريق واحدة من هذه الزخارف المتكلفة الشائعة عند الكتاب العرب ، بطريقة تجعل منهما لاما وياء (لى) الأمر الذى تتكون معه كلمة على باكملها كما نستطيع ان نرى فوق القطعة ذات الأربعين مدينى التى معنا والتى رسمناها فى الشكل رقم ١٦ من اللوحة الثالثـــة (و ١٦ من اللوحة الأصلية) وفوق القطعة ذات العشرين مدينى والتى رسمناها فى الشكل رقم ٢٢ من اللوحة الرابعة (١٨ من اللوحة الأصلية) .

وتتميز قطع المدينى التى ضربت فى عهد على بـــك بنفس الحروف الأولى والتى رتبت بطريقة مشابهة ، وقد نشرنا صورة واحدة منها فى الشكل رقم ١٨ من اللوحة الثالثة (٢٠ من اللوحة الأصلية) . وفى الوقت نفسه فاننـــا نجد فى غروش على بك خاصية بالغة الأهمية ، اذ راق له ان يغير فى سنة الاصدار (او السنة التى تحملها القطعة النقدية)فجعلها سنة ١١٨٣ هـ (١٧٦٩ أو ١٧٧٠ م) بدلا من العام ١١٧١ هـ (١٧٥٧ م) وهى السنة التى تولى الحكم فيها السلطان مصطفى ، ان مادفعه لتجديد كهذا ، لم يسمح لنفسه به عند اصدار عملات أخرى هو بلا جدال رغبـــة خفية من جانبه فى تحسس الوقت الذى يمكنه فيه ان يعلن استقلاله او فقط تلمس السنة التى ينشىء فيها فى مصر صناعة هذه العمـــلات ، ولم يحتفظ على بك فيها مطلقا الا بطغراء السلطان الحاكم ، بحيث لانستطيع القول مطلقا بان هذه العملات النقدية نفسها برغم انها من انشائه ، اى من انشاء على بك ، قد ضربت بسكته .

وحتى وقت قليل ، لم يستطع احد ان يقدم تفسيرا لمعنى او لسبب استخدام هذه الحروف التى نلاحظ وجودها فوق كثير من العملات التركية، والتى ــ اى الحروف ــ بدت فوق نطاق الحصر او بغير ذات معنى، لكننا سوف نستخدمها ، اذا ماتوصلنا الى معرفة اسماء الحكام من مشايخ البلد والباشوات او البكوات الذين تشير اليهم هذه العملات ، والى معرفة الزمن الدقيق او المحدد (لتوليهم السلطة) فى تحديد فترة الصنع بدقة ، بالاضافة الى كل ماسبق ، لأن هذه الحروف تأخذ عادة فوق القطع التى نلاحظها

عليها، مكان الأرقام التى كانت ستستخدم فى الدلالة على سنة تولى الحكم او سنة الصنع فى حين لم تكن القطعة تحمل الا سنة تنصيب السلطان كما سنرى عند الحديث عن تاريخ الاصدار .

خامسا: الأدعيات او الأمانى المرجوة للأمير الحاكم

وهذه صيغات مهذبة فى شكل دعوات وامنيات ، يتم التعبير عنها بأسلوب متميز نجده بصفة خاصة عند العرب ، بفعل عادة ضاربة فى القدم ، وتضاف رغبة فى التكريم بعد اسماء كبار الشخصيات عندما يرد ذكرها ؛ مثال ذلك اسماء النبى وآل بيته والسلاطين او الحكام . واكثر الصيغات التى نقرؤها ، من هذا النوع ، فوق المسكوكات وقطع النقود هى : صلى الله عليه وسلم ، خلد الله ملكه وسلطانه ، خلد الله ملكه ، دام ملكه — وهذه الأدعية الأخيرة هى ما تحمله القروش او العملات التى لا تحمل طغراء السلاطين والمضروبة فى القسطنطينية ، والتى اورد المسيو بونفيل رسوما لها فى مؤلفه ، وتعود اولاها ، وهى المرسومة فى الشكل رقم ١ ، لعهد مصطفى ، الذى تولى الحكم فى العام ١١٧١ الهجرى (١٧٥٧ من تقويمنا) ، اما الثانية والتى رسمت فى الشكل رقم ٤ فتعود الى عهد عبد الحميد ، الذى ارتقى العرش فى العام ١١٨٧ هـ (١٧٧٤ من تقويمنا) .

اما الصيغة التى شاعت منذ وقت طويل فهى : عز نصره ، ونجدها فى الوقت نفسه الذى نجد فيه الأدعية السابقة (دام ملكه) ؛ منقوشة فوق قطعة نقود تعود الى عهد بايزيد ، ثم نجدها وحدها فوق قطعة نقد ذهبية من عهد سليمان بن سليم الذى ارتقى العرش عام ٩٢٦ هـ (١٥٢٠ من تقويمنا) ، ونلاحظ ان نقوش هذه القطعة هى النقوش نفسها التى سبق ان ذكرناها فى ص ٣٥٩ من هذه الدراسة .

وتشكل هذه الأدعية وحدها احد عناصر النمط الذى شاع استخدامه من العملات الذهبية على يد السلاطين منذ مايقرب من ثلاثة قرون ، كما يمكننا ان نرى فوق العملات الذهبية المختلفة التى رسمناها فى اللوحة

الملحقة بهذه الدراسة (٢٨) .

ونجد هذه الصيغة نفسها على الوجه ا لقطع الزرمحبوب تالية لأسماء السلطان ، بعد كلمة خان ، بالنسبة للقطع الذهبية التى تحمل اسم السلطان مكتوبا بحروفه كاملة (٢٩) واسفل طغراء السلطان بالنسبة للقطع التى تحمل اسمه فى شكل تاشير أو طغراء (٣٠) . ثم نجد هذه الصيغة نفسها عند اعلا القطعة على الوجه ب بالنسبة لقطع الربعيات (٣١) ، وتقابل هذه الأدعيات تلك التى كانت تستخدمها فرنسا .

Domine, salvum fac Reg m.

اى حفظ الله الملك ، وهى التى نجدها محفورة على حواف نقودنا .

سادسا : المدن التى تسك فيها النقود

لم تكن المسكوكات القديمة تحمل اسم المدن التى ضربت فيها ، ولدينا على ذلك امثلة عديدة ، ذكرنا اثنين منها ص‌ص ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، من هذه الدراسة ، بالاضافة الى مثال آخر سيرد ذكره فى صفحة ٣٦٧ .

وقد استقرت منذ وقت طويل وبشكل مستمر عادة ذكر المدينة التى تضرب فيها النقود .

لكن المصريين المحدثين لم يستخدموا ، مثلما فعلت شعوب اخرى كثيرة ، عند الاشارة الى المدن أو دور سك النقود ، رموزا أو اشارات متفقا عليها أو اختصارا او حرفا واحدا كما تحمل كل العملات الفرنسية

---

(٢٨) الوجه ا للأشكال ٥ ، ٦ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ والوجه ب من الشكل رقم ١٥ (من الطبعة العربية) .

(٢٩) انظر أولا : القطعتين رقمى ١٠ ، ١١ حيث تتجزأ فيهما هذه الصيغة : عز ونجدها فى نهاية السطر الثانى ، ونصره ونجدها فى بداية الثالث ، ثانيا : القطعة رقم ٦ حيث نجد الصيغة كاملة فى نهاية السطر الثانى ، ثالثا : القطعة رقم ١٤ حيث نجد الأدعية نفسها فى بداية السطر الثالث .

(٣٠) انظر القطع المرسومة فى الأشكال ٥ ، ١٢ ، ١٣ .

(٣١) انظر الشكل رقم ١٥ .

حتى اليوم ، ويجدر بالذكر ان هذا الحرف ليس هو بالضرورة الحرف الاول من اسم المدينة اذ يشار الى باريس بالحرف A والى لاروشيل la Rochelle بالحرف H الخ (٣٢) .

ويخيل الينا ان النقود لا يمكنها ان تقدم ماننشده من الوضـــوح فى مجال الدلالات أو الرموز ، اذا نحن نظرنا اليها باعتبارها ابنية او منشئات تاريخية ، ان الاختصارات لا تكون ضرورة لا مفر منها الا حين تقتضى ذلك قلة اتساع سطحها ، ومن الافضل الا تمس هذه الاختصـــارات ســـوى الـــكلمات بالغة الشهرة او المألوفة للغاية ، وكذلك الكلمات الأقل اهمية والتى نستطيع ان نحدسها بسهولة . لا شىء اذن يمكنـــه ان يحول دون ان نضع فوق عملاتنا اسم المدينة (التى سكت فيها) كاملا او مختصرا او على الأقل ان نشير اليها بالحرف الأول من اسمها .

اذن فقد كان المصريون ، ولا يزالون ، يكتبون اسم المدينة كاملا ، ولكى يكون الأمر بعيدا عن اى شك فانهم يكتبونه مسبوقا بكلمتى :ضرب فى ، ونقرا اسم المدينة فوق كلمة « سنت » على الوجه ب خلف التأشير او الطغراء وذلك فوق قطع الفندقلى ، وربعيات الفنـــدقلى وكذلك فوق القطع ذوات الاربعين مدينى وذوات العشرين مدينى وفوق قطع المـــدينى ايضا ، اما فوق العملات الذهبية الأخرى ونصفياتها ، سواء كانت تحمل طغراء أو كانت بدونها (٣٣) فاننا نجدها على الوجه ا فوق سنة الاصـــدار مباشرة ، ومتبوعة فى الســـطر نفســـه بكلمة « سنت » مكتوبة بحروف اصغر بكثير .

وتحمل القطعة رقم ٢٥ اسم المدينة : مصر ، موضـــوعا فى اعلا القطعة ، فوق اسم السلطان محمود ، ويرجح انكانت فوقها بعض حروف

---

(٣٢) بخصوص الحروف الدالة على المدينة او الدار التى سكت فيها النقـــود ، انظر مؤلف المسيو بونفيل ص xxii ، وكان يشـــار الى مدينـــة بو بعلامة مميزة هى شكل بقرة ، بدلا من استخدام الحروف.

(٣٣) انظر على وجه التحديد الاشكال ١،٢،٣،٤،٧،٨،٩ ، وكذلك الاشكال من ١٥ الى ٢٦ فيما عدا الشكل رقم ٢٥ .

لم نستطع تبينها ولم يستطع الحفار بسبب انطماسها ان يتمثلها عند حفره الشكل نفسه (رقم ٢٥) .

وفيما مضى ، كان اسم المدينة ياتى مسبوقا بحرف الجر ب (٣٤) ويقابل عندنا حرفى الجر à, par ثم استبدل به نهائيا ، ومنذ وقت طويل حرف الجر فى (٣٥) ويعنى عندنا a, dans .

اما مدن مصر ، التى كانت تضم فى الماضى دورا لضرب النقود فهى الاسكندرية ، والمنصورة ، وقوص والفسطاط او مصر العتيقة ، والقاهرة او مصر (بفتح الميم) .

والاسكندرية هى المدينة التى نطلق عليها نحن اسم Alexandrie، ودار سك النقود فى هذه المدينة البالغة القدم ، والتى تتمتع منذ اسسها الاسكندر بتجارة هائلة ، هى بالضرورة سابقة على دور ضرب النقود الاخرى ، اذا كانت لاتزال تعمل فى القرن السادس الهجرى (الثالث عشر من تقويمنا) ، ولم تكن دار سك النقود بالمنصورة قد انشئت بعد ، حتى

---

(٣٤) بدمشق ، بمصر (بفتح الميم) بالقاهرة .

(٣٥) الطريقة التى ترسم بها هذه الكلمة تسترعى النظر ، فحرف الياء يلتف ويستطيل ليقسم وجه القطعة الى قسمين ، انظر الأشكال ١،٢،٣،٤،٦،٧،٨،٩،١٠،١١ ، ومن ١٤ الى ٢٤ ثم ٢٦ ، أما فى القطع الذهبية ونصفياتها . التى تحمل طغراء او التى لا تحمل هذه الطغراء يستطيل حرف الباء من كلمة ضرب كذلك اسفل الياء من كلمة فى بطريقة يشكل معها هذان الحرفان خطين متوازيين يمضيان الى نهاية القطعة . انظر القطع ٥ ، ١٢ ، ١٣ . وفى بعض الأحيان نجد الياء غير منقوطة كما توضح ذلك اغلبية القطع المرسومة فى اللوحة الملحقة بهذه الدراسة ، وفى أحيان اخرى توجد نقطتان اسفل الياء والى اليسار منها كما نجد فى القطع ارقام ٤،٧،٨،١٦،٢٢،٢٣،٢٦ وفى أحيان ثالثة توضع النقطتان فوق الياء على جانبى طغرا السلطان كما نجد ذلك فى الشكل رقم ١٢ .

واخيرا نجد فى القطع الذهبية ونصفياتها ، التى تحمل تأشيرا او طغراء ، حرف الجر فى قد انتقل ليأخذ مكانه اسفل الطغراء مباشرة ، ونجدها فى ترتيب الكلمات المكتوبة الأولى من نقوش الحاشية وان كانت فى ترتيب النطق تأتى الرابعة ولابد ان تسبق كلمة مصر كما يحدث فى بقية القطع الأخرى ، وهذا التبديل فى ترتيب الكلمات أمر شائع الحدوث فى الكتابة العربية .

هذا العهد ، وقد بنيت المنصورة ، التى كان مؤلفونا القدامى يسمونها la mans u·e ؛ بالقرب من النيل ، على فرع دمياط ، على يد المنصور بالله (٣٧) والد المعز لدين الله فى نحو العام ٣٣٨ من الهجرة (٩٤٩ منتقويمنا) ، وقد اشتهرت هذهالمدينة بهزيمة الصليبيين الفرنسيين بقيادة القديس لويس ، الذى اقتيد فيها أسيرا . وكانت هذه المدينة فى بعض الاحيان مقرا للخليفة ، ونجد اسمها فوق بعض من قطع النقودوبعض المسكوكات او الأنواط الزجاجية بالاضافة الى اسم المعز لدين الله (٣٨).

اما قوص ، وهى ابوللينو بوليس بارفا فى مصر العليا ، فتقع على بعد ١٣٠٠ متر من شواطىء النيل ، وقد اختيرت ، بسبب موقعها القريب من النيل ومن مدينة القصير دون شك ، لكى تكون نقطة لقيام ووصول القوافل التى تتعهد تجارة الجزيرة العربية والهند مع مصر . وإذا ماصدقنا مايذكره ابو الفداء ، فقد كانت هذه المدينة ، هى اهم مدينة فى كل البلاد بعد الفسطاط ، وقد كانت هى مرفأ التجارة الكبرى التى كانت تتم عن طريق الخليج العربى (البحر الاحمر) ، وتتطابق مساحات الانقاض الواسعة التى تحيط بموقع المدينة تمام التطابق مع شهادة ابى الفداء ، لكن قوص اليوم لم تعد سوى نجع صغير ، وتحولت اعداد كبيرة من مساكنها المهجورة الى خرائب ، اما الغالبية العظمى من سكانها ، فهمن المسيحيين الأقباط (٣٩) .

وكانت مصر العتيقة ، او الفسطاط (٤٠) قديما ، تقع على النيل

---

(٣٦) او المنصورية :

(٣٧) توفى المنصور بالله فى عام ٣٤١ هـ [٩٥٣ من تقويمنا] .

(٣٨) انظر :

Adler, museum cuficum Borgianum, tom II, p 151.

(٣٩) انظر : دراسة موجزة عن خرائب قفط وقوص ، تاليف السيدين جولوا وديفيلييه ، وصف مصر ، العصور القديمة ، المجلد الثانى ، الفصل العاشر ، ص ٦٦ .

(٤٠) الفسطاط وتعنى الخيمة ، فقد بنيت هذه المدينة بامر من عمرو ابن العاص ، فى المكان نفسه الذى امر بأن تضرب فيه خيمته على شاطىء النيل ، وتسمى اليوم مصر العتيقة .

مباشرة ، وتقع القـــاهرة الجديدة على مسافة قريبة منها ، وهناك ترعة تحمل اليها مياه النيل .

وطبقا لمـــا يقول المقريزى ، فقد دخل جوهر الخطيب الصقلى مصر على راس جيش المعز لدين الله فى العام ٣٥٨ من الهجـــرة (٩٦٩ من تقويمنا) ، وبنى فى المكان نفسه الذى كان قد عسكر فيه القاهرة (٤١)، التى اصبحت مقرا لامبراطورية الخلفاء ، وامر بأن تضرب باسم الخليفة المعز كمية هائلة من الدنانير ، كان السطر الثالث من النقوش المـــدونة عليها يحمل عبارة : ضرب فى مصر سنت ٣٥٨ .

ونادرا ما يشار فى العربية الى القاهرة باسمها هـــذا ، بل يطلقون عليها اسم مصر (بفتح الميم) فى السياق التاريخى ، ويطلق هذا الاسم كذلك على مصر كلها ، وهى الكلمة الوحيدة التى نقرؤها فوق العمـــلات منذ قرون كثيرة ، فيما عدا درهم ركن الدين بيبرس الذى سبقت الاشارة اليه ، حيث نقرا عبارة : ضرب بالقاهرة .

وقـــد اقيمت دار ســـك النقود فى البـــداية بجوار محل للتروس او الدروع ، كانت تسمى فى زمن المقريزى باسم خان مسرور الـــكبير (*).

وحين امسك صلاح الدين بمقاليد الأمور فى مصر ، امر بنقل هـــذه الدار الى مكان آخر ، فبنيت دار جديدة تسمى القشاشين ، واطلق عليها اسم الدار الآمرية باسم الخليفة الآمر باحكام الله ، اما الدار القديمةفقد بقيت لصنع بعض المسكوكاتالخاصة حيث كانت تضرب العملاتالتذكارية، ومسكوكات خميس العدس التى تناولناها من قبل فى ص ٣٣٩ من هذه الدراسة ، وهى اليوم فى قصر قلعة القاهرة ، وقد بنيت فوق جـــدران القصر تجاه جبل المقطم (٤٢) ، الذى يكتشف المرء عند سفحه ، حين يطل من اعلا القلعة ، مدينة المقابر ، وهى اقدم واهم جبانة فى القاهرة .

---

(٤١) القاهرة اى الظافرة ، وتبعا لمـــا يقول ابو الفداء فقـــد وضع جوهر اساسها فى العام الهجرى ٣٥٩ (٩٦٩ من التقويم الميلادى) .

(٤٢) وتعنى الـــكلمة بالعربيـــة المقطوع ، وهو الجبل الذى يحف بالشاطىء الشرقى للنيل ، فى مواجهة الهضبة الليبيـــة التى تمتد بطول الشاطىء الآخر .

(*) خان اى سوق .

ودار سك النقود فى القاهرة هى وحدها التى توجد حاليا فى مصر، ويعود انشاؤها الى العام الالف من الهجرة (١٥٩١ من تقويمنا) ،وتسمى دار سك النقود بالعربية باسم دار الضرب اى الدار التى تضرب او تسك فيها النقود (الضربخانة) .

سابعا : تاريخ الاصـــدار

توضح النقود العربية الضاربة فى القدم سنة الصـــنع لكنها لاتذكر سنة تنصيب او تتويج الأمير ، ويعبر عن تلك السنة بالحـــروف كاملة . وقد قدمنا لذلك من قبل مثالين : احدهما من العام ٩٧ من الهجرة (٧١٦م) فى ص ٣٥٤ من هذه الدراسة ، وثانيهما من العـــام ٢٠٣ من الهجـــرة (٨١٨ أو ٨١٩ من تقويمنا) فى ص ٣٦٠ من هذه الدراسة ، وبامكاننا ان نورد عن ذلك امثلة اخرى عديدة ، لـــكننا نكتفى بان نشير ، كمثـــال ثالث ، الى دينار حصلنا عليه يحمل هذه العبارة : بسم الله ضرب هـــذا الدينار فى سنت ثنتين وسبعين وميه (١٧٢) ، وهو تاريخ يوافق عهد هارون الرشيد ، الذى بدا حكمه فى العـــام ١٧٠ من الهجرة (٧٨٦ من التقويم المسيحى) . اما العبارات القرآنية المدونة عليه فهى نفسها التى ذكرناها فى ص ٣٦٠ ، وان كانت هذه القطعة النقدية لا تحمل لا اسماء الخليفة ولا اسماء عماله ولا اسم المدينة التى ضربت فيها .

ويحسن بنا ان نسترعى نظر اولئك الذين لم يالفوا اللغة العربيـــة الى ان الأرقام تكتب وتلفظ بدءا من الآحاد ، فهم يلفظون العدد ١٧٢ على سبيل المثال على النحو التالى : اثنان وسبعون ومائتان ، وهكذا ، فبرغم ان العرب يرتبون الأعداد التى استعاروها منا بالترتيب نفسه الذى نضعها عليه ، فانهم يقراون ويكتبون الأرقام معكوسة مثل بقية كتاباتهم اىبالاتجاه معاكس لاتجاهنا ، ذاهبين من اليمين الى اليســار .

ولا يزال القوم فى بعض اقطار الامبراطورية العثمانية يسجلون على العملات ، وبحروف عربية ، سنة صنعها ، وهو ماتراه فوق القطعةالذهبية والقطعتين الفضيتين ، وهى القطع الثلاث المرسومة فى مؤلف المســيو

بونفيل ، اللوحة ٥ ، الخاصة بالعملات النقدية فى اقطار البربر ، بأرقام ٢،١،٦ ، والمضروبة فى تونس المدينة ، الأولى فى عهد مصطفى فى العام الهجرى ١١٨٧ (١٧٧٣ م) والثانية فى العهد ذاته فى العام ١١٨٦ من الهجرة (١١٧٢ م) أما الثالثة فتعود الى عهد سليم فى العــام ١٢١٢ هـ (١٧٩٧ م) .

ومع ذلك فقد رجحت منذ زمان طويل ، وفى الغالبية العظمى من دور سك النقود فى الامبراطورية العثمانية عادة أن تبين فوق النقــود سنة التتويج بدلا من سنة السك وان تكتب الأعداد بالحروف وليس بالأرقام ، كما نســـتطيع ان نرى على كل القطع المرســـومة فى اللوحات الملحقــة بهذه الدراسة .

وقد تادت هذه العادة الــكثير من المؤلفين الى الخطأ ، فقد اخذوا السنة التى تحملها القطعة باعتبــارها سنة الصنع ، فى حين يحتمل ان تكون القطعة النقدية قد ضربت بعد ذلك بسنوات عدة .

وقد اشير الى العملات التركية الواردة فى المؤلف الرائع الذى وضعه بونفيل عن النقود الذهبية والفضية فى الدول المختلفة ، باعتبارها تنتمى لهذه السنة أو تلك وليس لهذا العهد أو ذاك (أى انه اعتبر سنة التتويج هى سنة الاصدار) .

ونعتقد ان علينا هنـــا ان نورد الأرقام العربية مقابلة بأرقامنا حتى نلم بأشكالها الحالية وحتى نتعرف بعد ذلك على قيمتها فى المسكوكات التى رسمناها فى وصف مصر :

٠	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10

وياخذ رقم خمســـة (٥) عنــدهم رقم الصفر (0) عندنا ، فى حين يكتبون هم الصفر على شكل نقطة .

وتوجد سنوات التتويج ، بالنســـبة لقطع الفنــدقلى والقطع ذوات الاربعين والعشرين مدينى والمــدينى والعمـــلات النحاسية ، مدونة على الوجه ب عند اسفل القطعة وهو الوجه المقابل للوجه الاخر الذى يحمل

طغراء السلطان . اما فى القطع الذهبية الاخرى (الزرمحبوب) فيوجد هذا التاريخ على الوجه ا الذى يحمل اسماء السلاطين مكتوبة بالحروف كاملة أو فى صورة طغراء .

وعلى الدوام ، تسبق كلمة سنة ، وهى تعنى كذلك العام ، تاريخ الضرب المــكتوب بالحروف كاملة او بالارقام على العملات المصريةالقديمة والحديثة ، كما يمكننا ان نرى من الأمثلة التى ذكرناهــا من قبل ، وفى العملات التى رسمناها فى اللوحة الملحقة بهذه الدراسة ، فى حين اننا لا نقرأ كلمة « سنت » هذه على اى من عملات القسطنطينية ، كما يمكننا من ذلك من فحص كل القطع التى نشرها المسيو بونفيل فى مؤلفه ،وكما يدعم ذلك الراى ، تلك القطع التى حملناها معنا من مصر .

وقد سبق لنـــا أن لاحظنا ان المملوك الشهير على بك ، الذىامتثل هو نفسه للعادة السائدة بشكل عام فى القسطنطينية والقاهرة الخ حين امر بأن تكتب على العملات (التىاصدرها) سنة تنصيبالسلطان مصطفى وهى العــام ١١٧١ الهجرى (١٧٥٧ م) ، وانه قد نحى هذه القاعدة فى الوقت نفسه ، من القطع ذوات الـ ٤٠ والـ ٢٠ مدينى التى تحمل كلهـــا « سنت » ١١٨٣ (١٧٦٩ أو ١٧٧٠ من تقويمنا) .

ونلاحظ ، بخلاف الأرقام الدالة على سنة التنصــيب او التتويج ، وفوق قطع نقدية عديدة من اصدار القاهرة والقسطنطينيـــة وجود ارقام تختلف التفسيرات بشأنها ، وان كانت تتفق كلها فى النظر اليها باعتبارها جاءت خصيصا للاشارة الى زمن الصنع .

وتوضع هذه الأرقام فى قطع الفنــدقى ، والقطع الفضـــية وقطع المدينى ، بل كذلك العملات النحاسية ، والتى تحمل كلها طغراء السلطان، على الوجه ب ، عند اعلا القطعة ، فوق حرب الباء من كلمة ضرب (٤٣)، وهو الشىء نفسه الذى لاحظه المسيو تيخسين Tychsen فى مقدمته عن

---

(٤٣) انظر القطع المرســومة فى الاشكال ١٧،٩،١٨،١٩،٢٠،٢١، ٢٣،٢٤،٢٦ ، وكذلك القطع الواردة بجــدول النقــود او العملات بارقام مسلسلة : ٢٥،٥٩،٦٦،٦٧،٦٩،٧٠،٧٣،٧٤،٧٥،٧٧،٧٨،٨٣،٨٤ .

من النقود الاسلامية بخصوص القطع التى ضربت فى القسطنطينية والتى تحمل طغراء السلطان . ومع ذلك فلا يبدو انه قد لوحظ من قبل وجود ارقام اخرى كذلك فوق القطع الذهبية صنع القاهرة والقسطنطينية ، وسواء كانت هذه العملات تحمل اسم السلطان كاملا أم تقتصر على طغرائه، الغرض منها ان تشير بايجاز الى سنة الصنع او سنة التنصيب وتوجد بالمثل على الوجه ب ، تحت السطر الثالث او السطر قبل الأخير على يسار القطعة فوق حرف النون من كلمة ابن (٤٤) وتعنى ولد ، أو عند اسفل القطعة على اليسار كذلك كما نجد ذلك فى القطعة رقم ٦ من اللوحة الأولى فى دراستنا هذه ، او على اليمين كما فى القطع المرسومة فى مؤلف المسيو بونفيل ، برقم ١٢ من اللوحة الثانية عن النقود الذهبية فى تركيا .

وقد ظن المسيو دى ساسى فى البداية ان هذه الأرقام كانت تدل على الترتيب فى عدد السنوات التى استغرقها العهد (اى ترتيبها فى مدة حكم السلطان) ، وقدم هذا التفسير الى ادارة المسكوكات والنقود فى باريس.

كذلك ظن المسيو تيخسين فى الجزء الذى اضافه الى مقدمته لفن النقود عند المسلمين ص ٦٣ ، ان هذه الأرقام التى نلاحظ وجودها زيادة على سنة التنصيب ، والتى لم يستطع أن يعطى تفسيرا لها فى مقدمته ، تدل ببساطة على السنة التى تولى فيها السلطان ، ولاحظ ان هذه هى العادة نفسها المتبعة فى امبراطورية المغول .

وقد كان تخمين هذين العالمين صحيحا بخصوص قطع نقدية عديدة، وعلى سبيل المثال فان الرقم ٢ الذى نلاحظ وجوده على الوجه ب قرب السطر قبل الأخير ، فوق نصفيات القطع الذهبية التى نشرناها برقم ١٤ من اللوحة الثانية، والمضروبة فى القاهرة فى عهد السلطان عبدالحميد بن احمد الذى اعتلى العرش فى العام ١١٨٧ من الهجرة (١٧٧٤ م) ، وعلى القطعتين الذهبيتين اللتين نشرهما بونفيل برقمى ١٧ ، ١٩ والمضروبين

---

(٤٤) انظر القطع المرسومة فى الأشكال ٥،٦،١٢،١٣،١٤ فى اللوحات المرفقة وكذلك القطع الواردة بجدول العملات بارقام مسلسلة : ٣٤ ، ومن ٤٠ الى ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٣ .

كذلك فى القاهرة فى العهد نفسه ، يدل فى الواقع وبوضوح على السنة الثانية من عهد هذا السلطان .

والأمر نفسه بخصوص رقم ٢ الذى تحمله قطع المدينى المرسومة برقم ١٩ من اللوحة الثالثة من اللوحات الملحقة بهذه الدراسة ، ونتيجة لذلك فان هذه القطع الأربعة قد ضربت فى السنة نفسها وهى السنة نفسها من عهد عبد الحميد ، اى فى العام ١١٨٨ او ١١٨٩ من الهجرة (١٧٧٥ من تقويمنا) .

وواضح ان هذه الاشارة نفسها قد اتبعت بصفة عامة فى عهد عبد الحميد ، وبشكل خاص فى القسطنطينية بالنسبة لقطع الفندقى ، كما تمكن رؤيتها على القطع المرسومة فى مؤلف المسيو بونفيل سواء فى ذلك الفندقى الكبير المرسوم فى الشكل رقم ٢٠ من اللوحة الثالثة والقرش المرسوم فى الشكل رقم ٣ من اللوحة الرابعة ، عن النقود التركية .

وتعود هاتان القطعتان الى السنة الأولى من عهد عبد الحميد ، ويعود القرش المرسوم فى الشكل رقم ٥ الى السنة الثانية ، ومثيله المرسوم برقم ٤ الى السنة الثالثة ، اما القطعة ذات نصف الفندقى الواردة بالشكل رقم ٢٣ من اللوحة الثالثة والمضروبة فى استانبول فتعود الى العام الخامس عشر اى الى العام ١٢٠١ او ١٢٠٢ من الهجرة (١٧٨٧ او ١٧٨٨ م) واخيرا فان الفندقلى المرسوم فى الشكل ٢٢ ، المصنوع بدوره فى استانبول ، قد ضرب كما يدل رقم ١٦ الذى يحمله فى العام السادس عشر او العام الأخير من حكم عبد الحميد اى فى العام ١٢٠٢ هـ (١٧٨٨م) او فى بداية العام ١٢٠٣ هـ وهى السنة نفسها التى توافق السنة الأولى من حكم سليم الثالث اى سنة توليته الحكم ، وهو الأمر الذى تم فى السابع من ابريل عام ١٧٨٩ م .

ومع ذلك ، فان مما يسترعى الانتباه بشدة هو أن هذه الاشارة نفسها ، لم تكن تتبع على الدوام فى عهد عبد الحميد نفسه ، وهو نفس الأمر الذى سيسترعى انتباهنا بخصوص عهد سليم كذلك .

ويبدى المسيو تيخسين فى ص ١٨٢ من مقدمته عن فن النقود والمسكوكات عند المسلمين الملاحظات التالية :

- اولا : ان العملات ذات الاقطار الـكبيرة وحدها ، من بين تلك القطع التى تحمل على احد وجهيها طغراء السلطان وحدها ، هى التى تحمل ، بالاضـافة الى سنة الاصدار ، رقمـا آخر فوق حرف البـاء من عبارة ضرب فى .

ثانيا : ان العملات ذات القطر الصغير لاتحمل قط كلمـة : ضرب عند راسها .

ثالثا : ان الأرقام ، بخـلاف تلك الدالة على سنة التنصيب او سنة الضرب . هى خاصة على نحو ما بالنقود ذات القطر الـكبير فقط ، والتى صدرت على وجه التحديد فى عهد مصـطفى الثـالث ، والتى سكت فى القسطنطينية دون غيرها ، وانه يستبدل بها على القطع من ذوات القطر الصغير شريطا من الزهور او النجوم .

رابعا : ان الأرقام التى نلاحظها فوق القطع المذكورة آنفا من عهد مصطفى هى : ٢،٣،٤،٦،٨،٩،٨٣،٨٥،٨٦،٨٧ وان كان هو نفسه يجهل ماتعنيه هذه الأرقام ، مع ملاحظة ان هذه الأرقام لايمكنها ان تشـير الى السنوات التى استمر خلالها عهد مصطفى لأن حكمه لم يدم الا سبعة عشر عاما وليس ثمانين عاما وبضع سنوات .

خامسا : انه لم يلاحظ من بين النقود التى اصدرها مصطفى قطعة واحدة ، سواء كانت تحمل طغراء او لم تكن تحمل هـذه الطغراء تحمل ارقاما اخرى بخلاف الرقم ٨٠ وبضع ، اذا مااسـتثنينا تلك التى تحمل رقما واحدا بمفرده .

سادسا : انه يفترض ، عندما يكون هناك رقمان (اى عددا مكونا من رقمين) فاننا بجمعهما نصل الى تلك السنة من العهد ، التى ضربت خلالها هذه العملات ، فعلى سبيل المثال ، فان الرقم ٨٧ قد يدل على السنة الخامسة عشرة من حكم (هذا السلطان) .

ونحن بدورنا نلاحظ ما يلى :

اولا : ان الأرقام التى يشغلنا امر العثور على معنى لهـا لايقتصر وجودها على النقود ذات الاقطار الـكبيرة ، وانما هى توجد كذلك فوق

القطع ذات القطر الصغير ، وتقوم العملة النحاسية التى اوردنا رسما لها فى الشكل رقم ٢٦ مثالا على ذلك ، وسنقدم امثلة كثيرة اخرى عن ذلك تبينها لنــا العملات الذهبية زرمحبوب الصادرفى العهد نفسه ، وهى التى لا يمكننا ان ننظر اليها باعتبارها من ذوات القطر الــكبير .

ثانيا : من المؤكد ان اصغر قطعة من العملات الفضــية تضرب فى القسطنطينية ، وهى التى رسمها المسيو تيخسين فى لوحته الرابعة برقم ٤٧ ، والتى تقل قيمتها عن بارة ، لا تحمل كلمة : ضرب ، وقد نقلنا معنا من مصر قطعنقود صغيرة مشابهة ، ضربت فى المثل فى استانبول ، ومع ذلك ، فلابد أن صغر سطح هذه العملة هو الذى حتم على المختصين ان يضعوا عليها هذه الكلمة التى نجدها على كل النقود او العملات الاخرى سواء المضروبة فى القاهرة أو القسطنطينية حتى تلك القطع ذوات القطر الصغير ، ولدينا قطعة من ذوات نصف الفندقلى ، مضروبة فى استانبول يعود اصدارها الى سنة التتويج ، وقد اوردناها داخل جدول العمــلات الملحق بهذه الدراسة برقم مسلسل ٥ ، نقرا عليها كلمة ضرب ، شــأنها شأن قطع العملة ذات القطر الــكبير .

ثالثا : اما الأرقام الخاصة التى نحن بصددها فيلاحظ وجودها كما سنرى فوق قطع نقود اخرى تنتمى لعهود اخرى غير عهد مصطفى ،فالقطع النقدية الصادرة فى عهد سليم تقدم لنا امثلة كثــيرة على ذلك ، وقــد أوضحنا للتو أن وجود هذه الأرقام لايقتصر فقط على العملات ذات القطر الــكبير . لذلك فلسنا نعتقد انه لم يحدث قط ان راينا الأرقام التى نحن بصددها تستبدل بها فوق القطع من ذوات القطر الصغير زخرفا علىشكل عقد من الزهور أو النجوم ، وان كانت تحل محلها فى بعض الاحيانحروف مميزة بالنسبة للقطع من ذوات القطر الصغير والصادرة فى عهد مصطفى، كما تدل على ذلك قطعة المدينى التى اوردنا رسما لها فى الشكل رقم ١٨ من اللوحة الثالثة ، وكذلك بالنسبة لقطع من ذوات القطر الكبير ، ضربت فى عهود اخرى ، ويمكننا ملاحظة ذلك على قطع الفندقلى الثلاث المنشورة فى مؤلف المسيو بونفيل ، اللوحة الأولى من النقود التركية .

رابعا : واليكم الآن حقيقة ماتعنيه هذه الأرقام ، انها الأرقام الاخيرة من سنة الضرب او اذا شئنا الدقة فهى اختصار لتاريخ الضرب .

فاذا حدث ، عندما يتولى سلطان ما ، أن كان الرقم الأخير من سنة التنصيب هو الذى يتغير ، فان قطعة العملة لا تحمل سوى رقم واحد (هو الذى يتناوله التغيير) ، وعلى هذا فان قطع النقود التى يذكرها المسيو تيخسين ، والمضروبة فى عهد مصطفى ، الذى بدأ حكمه فى العام ١١٧١ هـ (١٧٥٧ م) تحمل الأرقام ٢،٣،٤،٦،٨،٩ لأنها ضربت فى الأعوام الهجرية ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٦ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ .

وتحمل قطعة النقد الذهبية المسكوكة فى القاهرة والتى أوردنا لها رسما فى الشكل رقم ٥ من اللوحة الاولى ، على الوجه ب الرقم ٦ الذى يدل على ان هذه القطعة التى سكت فى عهد مصطفى قد ضربت فى العام الهجرى ١١٧٦ (٦٢ أو ١٧٦٣ م) ولسنا نشك فى ان قطعتى النقد الذهبية ، اللتين نشرهما المسيو بونفيل برقمى ١٥ ، ١٤ من لوحته الثانية عن النقود التركية ، واولاهما قطعة عملة تذكارية فى حين أن الثانيةقطعة نقد عادية ، وكلتاهما تنتمى للعهد نفسه — لسنا نشك فى انهما لم تضربا فى السنة نفسها التى تحملها القطعة التى فى حوزتنا ، ونرى أن الرقم الدال على سنة الصنعوالذى لم يحفر بشكل جيد ليس كذلك هو الرقم٦ .

خامسا : اذا كانت الأرقام الأخيرة من سنة الضرب أو الاصدار تختلف عن الأرقام المقابلة فى سنة التتويج ، فان قطعة النقد فى هذه الحالة تحمل رقمين : فالاعداد ٨٣ ، ٨٥ ، ٧٦ ، ٨٧ التى يوردها المسيو تيخسين تشير بالنسبة لتحديد سنة الاصدار الى الأعوام ٨٣ — ١١ ، ٨٥—١١ ، ٨٦—١١ ، ٨٧—١١ من الهجرة (٤٥) ، وحيث ان مصطفى الثالث قد بدأ حكمه فى العام ١ — ١١٧ حتى العام ٨٧—١١ من الهجرة، فانه يكون من الواضح ان الأرقام الدالة على سنة الاصدار لايمكن ان تأتى متضمنة فى الاحاد أو فى الرقم ٨٠ .

سادسا : لقد رسمنا قطعة نقد ذهبية فى الشكل رقم ٦ من اللوحة الاولى ، ذات قطر كبير وتعود الى عهد مصطفى الذى تولى الحكم فى العام

---

(٤٥) وهى تقابل السنوات ٦٩ أو ١٧٧٠ ، ١٧٧١ ، ١٧٧٢ ، ٧٣ أو ١٧٧٤ من التقويم المسيحى . انظر الهامش التالى .

١١٧١ هـ ، وضربت فى القاهرة ، وتحمل على الوجه ب الرقمين ٨٧ (٤٦)، مما يعنى انها قد سكت فى العـام ١١٨٧ هـ (٧٣ أو ١٧٧٤ م) ، وهى السنة السادسة عشرة من حكم مصـطفى ، أو بـداية السابعـة عشرة والأخيرة من حكمه فى الوقت نفسه ، فلو اننـا قمنا بجمع الرقمين ٨،٧ فلن نحصل عندئذ الا على الرقم ١٥ (الذى يدل على السنة الخامسةعشرة من عهد مصطفى) .

اما قطعة العملة النحاسية ذات القطر الصـغير والتى ننشرها فى الشكل رقم ٢٦ والتى ضربت فى عهد مصطفى ، فقد صدرت فى العـام الهجرى ١١٨١ (٦٧ او ١٧٦٨ م) كما يوضـح لنـا الرقم ٨١ المنقوش عند اعلا القطعة . اما القطعة الذهبية المرسومة فى الشكل رقم ١٦ من اللوحة الثانية من النقود التركية فى مؤلف المسيو بوننيل ، والمضروبة فى القاهرة ، والتى تحمل الحروف الأولى من اسم على بك فتعود الى العام الهجرى ١١٨٣ (١٧٦٩ او ١٧٧٠ م) ، وتعود القطعة المرسومة برقم ١٢ (فى مؤلف المسيو بوننيل) والمضروبة فى اسلامبول الى العامالهجرى (٧٢ أو ١٧٧٣ م) ، وباختصار ، فلن يذهب سدى ان نحاول المقارنة بين القطعة ذات الاربعين مدينى التى اصدرها على بك والمضروبة فى القاهرة والتى قمنا بنشرها وتناولناها فى ص ٣٦٨ بقطعة اخرى ذات ٤٠ مدينى كذلك ، ضربت فى القسطنطينية فى السنة نفسها كما يوضح ذلك الرقم الذى تحمله وهو ٨٣ ، وتحمل التاريخ ٧١ـــ١١ وهو سنة تنصيب مصطفى (النقود الفضية فى تركيا ، القطعة رقم ٢) .

عندما تختلف سنة الصنع او الاصدار عن سنة التنصيب او التتويج فى الأرقام الثلاثة الأخيرة نلاحظ وجود ثلاثة أرقام على القطع النقدية ، فقطعة المدينى المرسومة في الشكل رقم ٢٠ من لوحتنا الثالثة والتىتحمل الرقم ١٨٧ـــ١ ، وهى سنة تنصيب عبد الحميد بن احمد تحمل فى اعلاها

---

(٤٦) وهى اختصار ١١٨٧ وهى السنة نفسها التى تولى فيها الحكم عبد الحميد بن أحمد الذى خلف مصطفى الثالث فى ٢٣ يناير ١٧٧٤ .

الرقم ٢٠٠ (٤٧) الذى يوضح ان هذه القطعة قد ضربت فى العام الهجرى ١٢٠٠ . والأمر هو نفسه بخصوص القطع الذهبية التذكارية التى نشرها المسيو بونفيل تحت رقم ٢١ ، اللوحة الثالثة من النقود التركية والتى تحمل الرقم ٢٠٠ نفسه ، وهكذا نرى أن هاتين القطعتين قد ضربتا فى القاهرة فى السنة نفسها ، لكنهما مثالان لاشارتين مختلفتين كنا قد ذكرنا من قبل ان دور سك النقود تستخدمها فى العهد نفسه لكى تشير الى سنة الصنع .

ويلاحظ المسيو تيخسين ، الملحق الذى اضافه الى مقدمته عن فن النقود عند المسلمين ان المسيو اكربلا Akerblad يزعم — دونما سند — أن الأرقام التى نلاحظها فوق نقود مصطفى هى اختصارات لسنة الضرب — وهكذا يتطابق تخمين أو حدس المسيو اكربلا بشكل تام مع ماانتهينا نحن اليه .

وفى النهاية ، فان هذه الطريقة فى الاشارة الى تاريخ الاصدار ، ليست كما سبق ان راينا ، اسلوبا خاصا بعهد مصطفى ، فلقد رايناها للتو مستخدمة على احدى العملات من عهد عبد الحميد ، كما كانت متبعة بصفة دائمة فى القاهرة فى عهد سليم الثالث على الأقل ، وهوالسلطان الحاكم فى الفترة التى غزا الفرنسيون فيها مصر .

واذا عدنا للقطع المرسومة فى اللوحات الملحقة بهذه الدراسة ، ونقصد هنا القطعة ذات الأربعين مدينى ، شكل رقم ١٧ ، والقطعة ذات العشرين مدينى ، شكل رقم ٢٣ ، فسنجد ان « سنت » الاصدار هى نفسها سنة تتويج السلطان سليم ، أما الرقم ١٣ الموضوع عند اعلا القطعة فيدل على العام ١٢١٣ هـ (١٧٩٩ م) وهى سنة الصنع (أو الاصدار) وكان الفرنسيون هم الذين أمروا بضرب هذه القطع التى اعادوا اصدارها

---

(٤٧) انظر جدول العملات . وقد ورد فيه برقم ٦٩ ذكر مدينى آخر يحمل الأرقام ٢٠١ الدالة على سنة الصنع ١٢٠١ هـ (٨٦ أو ١٧٨٧ من تقويمنا) .

بعد ان ابطل تداولها منذ على بك (٤٨) ، وقد نشر المسيو بوننيل قطعة منها ذات عشرين مدينى برقم ١٠ من لوحته الرابعة من النقود التركية .

اما الرقم ١٥ الذى نقرؤه على القطعة الذهبية المرسومة فى الشكل رقم ١٣ فى نهاية السطر الثالث فيشير الى الرقمين الأخيرين من العام الهجرى ١٥—١٢ (ويوافق العام التاسع من التقويم الذى اتبعه الفرنسيون فى ذلك الوقت فى مصر أو العام ١٨٠١ من التقويم المسيحى) (٤٩) .

وبرغم ان هذه الاشارة نفسها ، فيما يبدو ، كانت متبعة بصفة عامة فى القاهرة ، بالنسبة للقطع المضروبة فى عهد سليم على الاقل ، فقد لاحظنا مع ذلك ان قطعة المدينى التى اوردنا رسما لها فى الشكل رقم ٢١ تحمل الرقم ١ الدال على السنة الأولى من عهد هذا السلطان برغم انها قد ضربت فى القاهرة ، وهو نفس مانلاحظه على قطعة نصف الفندقى المرسومة فى مؤلف المسيو بوننيل برقم ٢٥ من لوحته الثالثة عن النقود التركية ، وقطعة الفندقى برقم ٢٤ حيث نجد تاريخ التتويج محفورا عند اسفل القطعة بين زخارف حبيبات الاطار (٥٠) ، وتحمل القطعة الأولى الرقم ١ اما الثانية فتحمل الرقم ٢ وهما رقمان يشيران الى السنة الأولى ثم السنة الثانية من عهد سليم الثالث .

ومن بين هاتين الطريقتين للاشارة الى سنة الاصدار او الضرب ، يسهل علينا ان نرى ان اكثرهما دقة وتحديدا هى ان ناخذ فى اعتبارنا الأرقام الأخيرة من تاريخ الضرب التى تغيرت منذ التتويج ، وفى الواقع

---

(٤٨) او بعد على بك بقليل ، وقد رأينا قطعة ذات عشرين مدينى مضروبة فى القاهرة ، وتحمل طغراء عبد الحميد الذى تم تنصيبه عام ١١٨٧ هـ ، اما الرقم ٩ الذى نجده فوق كلمة ضرب فيدل على ان سنة الصنع هى ١١٨٩ الهجرية وهى فترة سيطرة محمد بك (ابو الذهب) .

(٤٩) اذا نظرنا الى الرقم ١٥ باعتباره دالا على السنة الخامسة عشرة من عهد سليم الثالث فسيكون علينا ان ننسب صنع هذه القطعة التى تم سكها تحت أعيننا الى العام ١٢١٨ من الهجرة (العام الثانى عشر من التقويم الثورى الفرنسى او العام ١٨٠٤ م) .

(٥٠) نلاحظ بخصوص هذه القطعة ان تاريخ التتويج قد حفر بشكل ردىء ، فبدلا من ١٢٠٢ كان ينبغى ان يكتب ١٢٠٣ وهى السنة التى تولى الحكم فيها السلطان سليم الثالث ، وقد ضربت هاتان القطعتان كلتاهما فى استانبول .

فان سنة التتويج تبدأ بصفة شبه دائمة عند نهاية عام هجرى وبداية عام آخر ، بحيث لانستطيع أن نعرف فى اى عام من هذين العامين سكت القطع النقدية .

وقد بدا لنا من المفيد ، حتى نعرف بالفائدة التى يمكن ان تقدمها الأرقام التى تحدثنا عنها عند التمييز بين عهود الحكم المختلفة ، أن نقابل بين قطعتين من النقود ، مضروبتين فى السنة نفسها وفى عهدين مختلفين، فى ضربخانة واحدة ، تحمل احداها سنة الصنع ، التى تدل عليها الأرقام الأخيرة من تاريخ الاصدار ، وتحمل الأخرى سنة التتويج ، اما الأولى فكانت قطعة ذهبية ذات قطر كبير ، ضربت فى القاهرة فى عهد مصطفى وسكت طبقا لما اوردنا فى العام ١١٨٣ هـ (٧٣ أو ١٧٧٤ م) برغم انها تحمل تاريخا هو ١١٧١ هـ (١٧٥٧ م) وهو العام الأول من عهد مصطفى ، اما الثانية فهى عملة ذهبية نجدها مرسومة فى مؤلف المسيو بونفيل فى الشكل رقم ١٨ من لوحته الثانية عن النقود التركية ، وهى مضروبة فى القاهرة كذلكفى عهد عبد الحميد بن أحمد ، خليفة مصطفى، ويشير الرقم ١ الموضوع فوق الحرف الأخير من السطر قبل الأخير الى السنة الأولى من عهد عبد الحميد .

فاذا نظرنا الى التاريخين ١١٧١ و١١٨٧ اللذين تحملهما هاتان القطعتان باعتبارهما سنتى الصنع أو الاصدار لكان لنا ان نظن انهما قد ضربتا بفارق ستة عشر عاما فيما بينهما فى حين أنهما ضربتا فى عام واحد ، وفى المقابل ، فقد يمكننا الظن بأن قطعتين تحملان التاريخ نفسه قد ضربتا فى السنة نفسها فى الوقت الذى يكون هناك فارق زمنى بين اصدار كل منهما يصل الى خمسة وعشرين او ثلاثين عاما اذ تكون القطعة الأولى فى بداية عهد حاكم ما والأخرى فى نهاية عهد الحاكم نفسه ، بل قد يبلغ الفارق الزمنى لنحو نصف القرن اذا ما استمر عهد احد الحكام لمدة خمسين عاما مثل عهد سليمان الاول على سبيل المثال (٥١) .

---

(٥١) بدا سليمان بن سليم الحكم فى العام الهجرى ٩٢٦ (١٥٢٠ من تقويمنا) وخلفه سليم الثانى فى العام ٩٧٤ من الهجرة (١٥٦٦ م) .

اما اذا كانت قطعة العملة قد سكت فى سـنة التنصيب نفسها ، فقد يبدو غير مجد ان يشار الى سنة الصنع سـواء يتم ذلك باسـتخدام الطريقة الأولى فى الاشارة الى ذلك اى بأن يدون عليها الرقم ! ، وهو الأمر الذى كان يحدث فى أكثر الاحيان برغم ذلك (٥٢) للاشارة الى السنة الأولى من عهد احد الحكام او بالطريقة الثانية اى بتكرار الرقم الأخير من تاريخ التنصيب (٥٣) ، ولعل هذا هو السبب فى اننا لانرى فوق قطع نقدية كثيرة اية ارقام (بخلاف تاريخ التنصيب) وان كان يحل محلها فى هـذه الحال اطار (أو عقد) من الزهور أو النجوم أو حروف لها دلالتها مثل تلك التى سبق أن تناولناها عند الحديث عن أسماء والقاب نواب الحكام ،ومع ذلك فلسنا نظن ان كل القطع التى نجدها على هذه الحالة نفسها قد ضربت فى السنة الأولى من بدايات العهود ، مثال ذلك القطع الذهبية التى تعرضنا لها فى المجال الذى اشرنا اليه من قبل ، ولهذا فينتج عن غيبـة الأرقام المنفصلة التى يدور الحـديث عنها ان نفقد الوسيلة اللازمة للتعرف على التاريخ المحـدد الذى سكت فيـه عملة ما .

ثامنا : نمط الخط وشكل الحروف

اصبحت النقوش المستخدمة على النقود المصنوعة فى مصر ، والتى كانت تتم من قبل بحروف يونانية فى عهد خلفاء الاسكندر ، ثم باليونانيـة او الرومانية فى عهد السيطرة الرومانية ثم بالفارسية قبل مجيء الاسلام، اصبحت تكتب بعد استقرار الاسلام فى هذه الديار بالحروف الكوفية .

وفى الواقع فان المكين (٥٤) يورد فى مؤلفه عن تاريخ العرب ، نقلا

---

(٥٢) اوردنا عن ذلك امثلة عـديدة من قبل فى الفصـل الخـامس بسنة الاصـدار ، بل يمكننـا القـول بان هـذه العـادة قـد اتبعت بشكل عام بخصوص كل السنوات الأولى لبدايات كل العهود حتى تلك التى اتبعت بشأنها الطريقة الثانية للاشارة الى السنوات لاخرى (اى السنوات بعد الأولى) من عهد ما .

(٥٣) لم نر أمثلة لقطع يتكرر عليها الرقم الأخير ، او الرقمان الاخيران من السنة للدلالة على أن صنع هذه القطع قد تم فى سنة التنصيب نفسها.

(٥٤) انظر بخصوص أسماء هذا المؤلف وعنوانه مؤلفه دراسة المسيو. مارسيل عن مقياس الروضة ، وصف مصر ، الدولة الحديثة ، المجلد الثاني ص ٣٩ .

عن شهادة ابى جعفر ، ان نقوش النقود الذهبية قبل الاسلام كانت تكتب باليونانية ، أما نقوش العملات الفضية فكانت تكتب بالفارسية ، وقد امر الخليفة عمر ، فى نحو العام الثامن عشر من الهجرة (٦٣٩ من تقويمنا) تبعا لنص المقريزى الذى سبق أن اشرنا اليه (٥٥) بأن تصنع دراهم على غرار دراهم ملوك فارس ، كما امر بان تنقش عليها ، باللغة الفارسية تلك النقوش التى اوضحناها .

اما الحروف الكوفية (او الخط الكوفى) فتستمد اسمها من اسم الكوفة (٥٦) ، وهى مدينة فى بلاد مابين النهرين حيث يوجد أمهر الكتبة. وقد اشتهرت هذه الحروف الكوفية واتسع ذيوعها بعد أن استخدمت فى كتابة القرآن ، ويسترعى هذا الخط النظر ، بصفة خاصة ، بغيبة كل النقط والعلامات الدالة على الحركات وعلى تضعيف الحروف غيبة تامة ، الأمر الذى يترتب عليه أن يكون للكلمة الواحدة اساليب نطق مختلفة ، ولابد ان يكون الانسان متمرسا على اللغة العربية القديمة ، ومتبحرا فيها حتى يمكنه أن يحدس عن طريق الاحساس بالكلمة وبالجملة كيف ينبغى له ان يقرا ويلفظ ويترجم ، وان كانت الكتابة الكوفية هذه لم تظل هى الكتابة المعتادة الا لحوالى القرن الثالث من الهجرة (التاسع من تقويمنا) وان استمرت تكتب بها لفترة طويلة نقوش المبانى اذ اصبحت بمثابة حروف مقتضبة عند العرب ، وظلت تستخدم فى نقوش النقود حتى القرن السابع من الهجرة (الثالث عشر من تقويمنا) . او على الأقل ظل يستخدم فى ذلك خط قريب منها او متفرع عنها ، مثل ذلك الخط المسمى خط القرمة (٥٧) .

وفى الوقت نفسه ، فان هذا الخط نفسه لم يحتفظ لنفسه بشكل بالغ الثبات غير قابل للتغير ، ونلاحظ فى المخطوطات ، كما نلاحظ فى

---

(٥٥) فى الفصل الخاص باشكال البشر والحيوانات عند الحديث عن الخليفة ابى بكر .

(٥٦) الكوفة هى احدى مدن العراق البابلى الذى يضم ارض الكلدانيين .

(٥٧) انظر دراسة المسيو مارسيل Marcel عن النقوش الكوفية، الدولة الحديثة ، المجلد الاول ، ص ٥٣٤ .

نقوش المسكوكات ، أن الخط يتغير ويتحور بشكل مضطرد ، بحيثنستطيع ان نتتبع ، حتى نقطة معينة ، الشوط الذى تطعه الخط الكوفى باضطراد حتى اصبح الخط العربى الحديث .

وتحمل غالبية المبانى العامة ، وبصفة اساسية المساجد ، نقوشا كثيرة هى فى نسبتها العظمى آيات من القرآن ، أما كل الكتابات القديمة فهى كتابات كوفية ، وهناك كتابات أو خطوط اكثر حداثة تنتمى جزئيا الى هذا النوع من الكتابة او كتبت بحروف قريبة منها ، ونستطيع ان نقول الشىء نفسه بخصوص بعض النقوش التى يزدان بها على الدوام داخل المساكن وهذه مقتبسة اما من القرآن ، واما من اقوال بعض المؤلفين والشعراء العرب .

وليست للحروف العربية ، بخلاف الأشكال المتنوعة التى تعطى لها تبعا لمكان وجودها فى بداية أو فى وسط او فى نهاية الكلمة ، شكل دائم ومحدد بطريقة صارمة شأن ما لحروفنا الكبيرة majuscules وحروفنا المحفورة او المطبوعة ، فالحروف العربية تتنوع بشكل محسوس شأن حروف الكتابة عندنا وطبقا لمزاج الكاتب او الحفار ، ومع ذلك ، فبرغم الفوارق او درجات الاختلاف بالغة الكثرة ، والتى يمكننا ان نلاحظها فى مختلف حروف او خطوط المخطوطات والنقوش ، فان من المستطاع مع ذلك ان نميز عددا بعينه من الخطوط او الكتابات الأساسية ، تطلق عليها اسماء خاصة وتقدم عنها امثلة تستخدم بمثابة طرز او انماط مبدئية تقارن وتصنف على أساسها الخطوط المختلفة التى تدخل ضمن النوع نفسه (٥٨) وخير مانفعله ، لكى نعطى القارىء فكرة عن هذه الخطوط ، هو ان نحيل الى الدراسات التى نشرها المسيو مارسيل والتى تشكل جزءا من وصف مصر

---

(٥٨) يمكن ان نقارن هذا التمييز لأنواع الخطوط العربية التى تعطى اسماء مختلفة بذلك التباين فى خطوطنا والذى جعلنا نخلع على انواع هذه الخطوط المتباينة اسماء مثل : المتتابع او الزاحف ، الدوار ، المستدير الخ ، فعلى هذا النحو كذلك تتنوع الكتابات العربية فى البلدان (العربية) المختلفة على نحو شبيه بالكتابات الأوربية التى تختلف فى فرنسا عنها فى ايطاليا وعنها فى انجلترا الخ .

والتى تشتمل على دراستين : واحدة عن نقوش مقياس الروضة (٥٩) والأخرى عن النقوش الكوفية التى جمعت من مصر .

وحيث لم يكن فن الطباعة قد انتشر فى الشرق (٦٠) ، فقد علقت على مهارة الكتاب اهمية اكبر درجة بكثير عنها فى أوربا ، فحرفة الكتابة (هناك) تشكل مصدر عيش لطائفة كبيرة العدد . لها مكانتها واعتبارها وتعيش عيشة لاتنقصها الرفاهية ، وتعطى هذه الكتابة مظهرا بالغ الفخامة للمخطوطات وبشكل خاص فى مخطوطات القرآن ، ويحتوى مؤلف رحلة فى مصر Voyage en Egypte على نماذج عدة من الخطوط فى انواع الكتابات المختلفة ، ولقد نقلت الى فرنسا الكثير من المخطوطات العربية التى تدعو الى الاعجاب لجمال ووضوح خطوطها .

وبرغم ان فن حفر النقوش لم يكن يمارس بهذه الدرجة من المهارة ولم يذهب لابعد مما ذهب اليه فن الكتابة فان المرء ، حتى ولو لم يكن قد اعتاد بالقدر الكافى على رؤية الخطوط العربية ، يستطيع ان يلاحظ بسهولة ، بالنظر الى جزئيات الحروف وتفاصيلها ، وطريقة وضعها وثبات الخط ووضوحه ، ان هناك فروقا محسوسة بين مهارات الحفارين الذين نفذوا هذه السكة او تلك ، ولهذا فنحن نستطيع ان نميز على القطع الذهبية الثلاث التى تحمل الأرقام ١٤،١١،٥ فى لوحاتنا ، والتى يحمل الوجه منها النقوش نفسها ، ثلاثة انماط فى الكتابة بالغة التباين ، ونستطيع ان ندرك بسهولة ان الكتابة على القطعة الذهبية رقم ١٤ اكثر صحة وتالقا من تلك التى نجدها على المسكوكتين الآخرين .

وكلما كانت العبارات المنقوشة طويلة ،وبشكل خاص حين تكون عبارة عن فقرات من القرآن ، كلما لاحظنا ،على الدراهم والدنانير القديمة،

---

(٥٩) المقياس ، هو مقياس اقيم لتقدير ارتفاع مياه النيل ، انشاه المصريون المحدثون فى احدى جزر النيل المسماة جزيرة الروضة ، على مسافة قريبة من القاهرة .

(٦٠) لم يمارس فن الطباعة فى الشرق الا فيما ندر ، وعلى يد اوربيين ، لكنه لم ينتشر هناك ، وكان الفرنسيون قد اقاموا فى القاهرة مطبعة فرنسية واخرى عربية كان يديرهما المسيو مارسيل .

أن الـكتابة تتم بحروف صغيرة شديدة التقارب (مزنقة) ، وان هناك، بخلاف الحاشية ، التى تشتمل عادة على ثلاثة او اربعة سطور مستقيمة ومتوازية ، سطرا دائريا يدور حول القطعة ، واحيـانا سـطرين ، من الكتابة (٦١) ،ولدينا قطعة عملة نحاسية نقلناها معنا من مصر ، صغيرة القطر (٦٢) ، وان كانت بالغة السمك بالنسبة لمحيطها ، لانقرا على الوجه الأول منها ، وفى سطور ثلاثة مستقيمة ، وبحـروف كبيرة بعض الشىء سوى الجزء الأول من الشعار ، اما الجزء الثانى فنجـده على الوجـه الثـانى (٦٣) .

وعندما لم تعد تكتب على العملات الذهبية نصـوص من القرآن ، وضعت الـكتابة ، التى لم تعد بالغة التقارب ، فى سطور مستقيمة ، ولكن عادة تغيير مواضع عدةحروف ، واحيـانا كلمات بأكملها او وضع هذه الكلمات فوق كلمات اخرى ، كانت تعطى شكل الـكتابة انتظاما لاباس به واحيانا كانت تجعل السطور ناقصة الانتظام، ويمكننا ان نرىامثلة على كل ذلك فى الشكلين رقمى ١٠ ، ١١ من لوحتنا الثانية .

ومنذ فترة طويلة بعض الشىء ، تصور القوم ، رغبة منهم فى اعطاء مزيد من الانتظام لهذه الـكتابات ، ان يخطوا خطوطا مستقيمة ، متساوية الطول ؛ تقسم الوجه ب من قطعة العملة الى اربعـة اجزاء متساوية ، تستخدم بمثابة اطر لـكل سطر من سـطور الـكتابة ، وتتجمع هـذه السطور عند الطرفين بواسطة اقواس تقترب بشدة من السطر الدائرى الذى يفصل حبيبات الاطار عن بقية وجه القطعة (٦٤) .

---

(٦١) وهو الدينار الذى وضعناه فى ص ٣٥٢ ، الفترة الأخيرة .
(٦٢) بدفع قطرها ١٤ مم وسمكها ١/٢ ٣ مم .
(٦٣) نجد النقوش على الوجه الأول مرتبة كما يلى :

لا اله
الا الله
احده (كذا)

ونجدها على الوجه ب كما يلى :

محمد
رسول
الله

(٦٤) انظر الاشـكال ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، من اللوحـة الثانيـة من اللوحات المرفقة بهذه الدراسة .

تاسعا : الزخارف

بامكاننا ان ننظر الى الخطوط التى انتهينا من الحديث عنها باعتبارها جزءا من الزخارف التى تحملها قطع النقود ، ومع ذلك فلسنا نظن انهذه العادة تعود الى زمن بعيد ، كما انها لاتدل كثيرا على براعـــة من جانب الحفارين ، فهؤلاء يبدون وكأنهم يحزون صفحة القطعة لمجرد توجيه سطور الـــكتابة ، وقد يكون أكثر رونقا واكثر صحة كذلك أن نحصل على سطور جيدة الترتيب (والاستقامة) دون الحاجة الى ان نلجأ لتنظيم صفحة القطعة النقدية التى ننقش عليها (بواسطة الخطوط) .

اما الزخارف الأخرى ، التى نلاحظ وجودها على قطع النقود الحديثة ، وهى اكثر بساطة واقل تكلفا ، فهى :

١ ــ الزخارف الزهرية (اى التى تأتى على هيئة زهيرات صغيرة) .

٢ ــ حبيبـــات الاطـــار .

٣ ــ الاطار (البارز) الذى يوضع على حافة العملات .

وبامكاننا كذلك ان ننظر الى تأشيرة السلطان او طغرائه باعتبارها زخرفا ، وقد تناولناها فى الفترة التى تعرضت لأسماء الأمراء او الحكام (من هذه الدراسة) ، وان كنا نكتفى هنا بأن نسترعى الانتباه الى ان العملة النحاسية المضروبة فى عهد محمود الذى تولى الحكم فى عام ١١٤٣هـ (١٧٣٠ من تقويمنا) والتى رسمناها فى الشـــكل رقم ٢٥ تحمل بدلا من هـــذه الطغراء نجميـــات أو زهيرات او تشبيكات زهرية (مجدولة) تشغل سطح القطعـــة كلها .

اما الزخارف الزهرية فيحملها الوجه أ فى الفراغات التى تتركهـــا طغراء السلطان . وفى أغلب الأحيان ، نجد فوق الوجه ب لقطع الفندقى زخرفا زهريا عند أعلى قطعة ، فوق حرف الباء من كلمة ضرب ، وهى تحل هنـــاك محل الرقم الدال على سنة التنصيب او على سنة الاصدار كمـــا

توضح لنـــا العملات الواردة بالأشكال ٨،٧،٤،٣،٢،١ (٦٥) ، واخيرا فاننا نجد بعض هذه الزخارف موزعة بأعداد متفاوتة ، قلة وكثرة ، تبعا لذوق الحفار ، فوق وبين سطور الـــكتابة . وتحمل قطعة النقد الذهبيـــة التى وردت مرسومة فى مؤلف المسيو بونفيل برقم ١ من لوحته الاولى عن النقود الذهبية التركية كمية كبيرة من هذه النقوش (٦٦) .

ويتنوع شكل هذه الزخارف الزهرية . اما الشكلان اللذان يسترعيان الانتباه اكثر من غيرهما واللذان يتكرران فى اغلب الاحوال فهما :

١ — الشكل الذى تحمله القطعة التى اوردنا رسما لها فى الشكل رقم ٢٣ ، الوجه أ .

٢ — الشكل الذى نراه على الوجه ب من القطعة رقم ٤ .

ويظن البعض انه قد لاحظ فى الزخرف الاول وجود الحروف المكونة لـــكلمة الله او اختصارا لها مجدولة او متداخلة مع هذا الزخرف ، وانه قد لاحظ فى الزخرف الثانى الشيء نفسه بالنسبة لكلمة محمد (٦٧) ، وان كان الأقرب الى الاحتمال ان هؤلاء يحاولون أن يعتسفوا وجود معنى فى هذه الزخارف البسيطة ، التى صنعت بقصد الزينة ، ربما لم يكن اولئك الذين اخترعوها يفكرون فيه على الاطلاق .

وربما كان اقرب الى الطبيعى ان نرى فى الزخـــرف الاول بدايات

---

(٦٥) انظر اللوحات الملحقة بهذه الدراســة . اما الزخرف الزهرى الذى تحمله القطع الثلاث أرقام ٨،٢،١ فهو نفس ماتحمله القطعتان رقما ٣ ، ٤ ، فيما عدا انه يعلو هذا الزخرف فى الأوليات زخرف زهرى بالغ الصغر بالشكل نفسه الذى تحمل منه القطعة رقم ٤ ، الوجـــه أ ، ثلاثة امثلة .

(٦٦) يمكن أن نتأمل كذلك القرش المرسوم برقم ٦ فى مؤلف بونفيل، اللوحة الرابعة .

(٦٧) هناك تشابه بين صنع زخارف بالحروف المتداخلة هناك وبين ممارسة شائعة فى فرنسا تشير الى اسم المسيح بالعلامة والى اسم مارى — والى اسم لويس بحرفى L متشابكين (وهو ما نجده على الـــكثير من عملاتنـــا) .

الشعار لا اله .. الخ ، اما الشكل الذى اعطى لهذا الزخرف على القطعة الواردة فى مؤلف بونفيل برقم ٤ فهو فيما يبدو فى الواقع وبطريقة يمكن تمييزها لام الف (لا) مكررة مرتين احداهما مقلوبة أو معكوسة .

وتحمل القطع الذهبية والفضية ، بل حتى النحاسية ، على كلا وجهيها ، بحروف بارزة ، وعلى حوافها ، حبيبات مكونة اما من نقط دائرية واسعة او ضيقة يشبهها العرب بعقد من اللؤلؤ (٦٨) ، واما من نقط مستطيلة او حبوب من الشعير (٦٩) او تكون هذه الحبيبات عبارة عن عقدات صغيرة أو زخارف من زهيرات صغيرة (٧٠) ، وهناك خط مسمط او منقوط يفصل بين هذه الحبيبات ، على اختلاف اشكالها ، وبين النقوش.

وبالنسبة لقطع الفندقلى ، والعملات الذهبية الأخرى ذات القطر الكبير ، وبالنسبة كذلك للعملات التذكارية وجود قسم دائرى او طوق خال من الزخارف (سادة) ، ونستطيع ان نرى ذلك فى الأشكال ١،٦،٧، ويرجع ذلك الى ان هذه القطع ، برغم كونها ذات مسطح اكبر كثيرا من قطع الفندقلى او النقود الذهبية المعتادة ، قد ضربت مع ذلك بالسكة نفسها ، فكانت هذه السكة تدمغ وسط قطع العملة ، تاركة الجزءالباقى خاليا من اى نقوش او زخارف .

اما قطع العملات التى تم صنعها بقدر أكبر من الفخامة ، وبخاصة قطع الفندقلى الكبيرة من صنع القسطنطينية ، فكانت تضرب بسكات حفرت لهذا الغرض ، وبأحجام القطع النقدية نفسها، وتزدان هذه العملات باطارين من الحبيبات ، تترك المسافة التى بينهما خالية من النقوش او كانت بورود صغيرة متنوعة او تشبيكات زهرية أو زخارف على شكل غصينات ، كما يمكننا ان نرى على قطع العملات التى نشرها بونفيل .

---

(٦٨) انظر الأشكال ٥،٦،٩،١٠،١١،١٤ من اللوحات الملحقة بهذه الدراسة .

(٦٩) انظر الشكل رقم ٢٢ من اللوحة الرابعة .

(٧٠) انظر القطع ارقام ٥،٦،٧،٩،١٠،١١،١٤ من اللوحات نفسها، ويكاد يكون هذا الخط هو الزخرف الوحيد الذى يلاحظ وجوده على قطع العملات القديمة

ويعد محمد بن مصطفى ، الذى جرت العادة على ان يشار اليه خطأ باسم محمد الخامس ، والذى ارتقى العرش فى العام الهجرى ١٤٣ ! (١٧٣٠ م) واحدا من سلاطين القسطنطينية التى بذلوا عناية كبيرة فى اعطاء النقود مظهرا فخيما . ونستطيع ان نتأكد من ذلك بملاحظة قطع الفندقى ذات القطر الكبير ، والتى نشرها بونفيل برقمى ٦ ، ٧ ، وقد نقلنا معنا من مصر واحدة من هذه المسكوكات ، وهى ذات عيار مرتفع ، ومصنوعة بجودة بالغة .

اما فى اوربا فلم يكن الدافع من وراء حفر الرسوم او النقوش المختلفة على حواف العملات بصفة عامة ، هو حب الترف او السعى وراء مظاهر الزخرف والفخامة عند صنع النقود ، بل كان الهدف من ذلك هو الحيلولة دون ادخال الغش او التدليس على هذه العملات — وهى التى لا يمكن لأحد انقاص وزنها عن طريق انقاص قطرها دون أن يسترعى ذلك الانتباه بمجرد النظر — وذلك باللجوء الى اتلاف او محو هذه الزخارف او النقوش .

وعندما لاتدفع القطع النقدية فوق حافة قطعها ، فلن يكون هناك ماهو اسهل من اقتطاع بعض منها دون أن تبدو تالفة ، اذ ان هذه القطع ليست فى شكل دوائر كاملة الاستدارة ، كما ان (طول) محيطها يختلف فيما بينها ، اما حين تكون حواف القطع هذه غير مرسومة الا بزخرف خفيف فان تزيينها او تقليدها سوف يصبح اكثر من ميسور ، ذلك أن الحروف او النقوش المكتوبة تستعصى على التقليد بغير حدود .

وفيما مضى ، كانت الحروف المنقوشة فوق حواف قطعات عملاتنا ناتئة او بارزة ، لكنها كانت تنمحى بغتة اما بفعل الدعك او بفعل مايحدث من نقصان الوزن من اثر (طول) الاستعمال ، اما فى ايامنا هذه فقد أخذت هذه الحروف توسم على الأجوف (اى تحفر بدلا من أن تكون بارزة) . ويجعل هذا الاجراء الاحتياطى ، بالاضافة الى أن لعملاتنا الذهبية والفضية المضروبة بالـ Vriol (٧١) القطر والمحيط نفسيهما وبدقة ، من

---

(٧١) الـ Vriol هى لوحة من الصلب ، مثقوبة عند وسطها بثقب دائرى توضع به قطعة العملة لتتلقى ضربة الرقاص .

المستحيل حدوث أقل انقاص فى طول القطر (باقتطاع أجزاء من المحيط) دون أن يلاحظ المرء ذلك عند النظرة الأولى ، خصوصا اذا ماقربنا قطعة عملة من قطعة اخرى مماثلة لم يمسسها سوء .

اما زخارف الدنانير والدراهم القديمة التى اتيح لنا أن نراها ، فلم يبد لنـــا قط أنها قد وسمت عند حافة قطعها مع احتمال قائم هو ان يكون هذا النقش قد انمحى بسبب تآكل النقود بفعل الاستعمال ، أو تمت ازالته على يد أولئك الذين يحترفون مهنة تحريف النقود (بانقاص وزنها) ، وفى الوقت نفسه ، فان من المؤكد فيما يبدو ان القوم هناك قد ظلوا لمدة طويلة يعتادون عدم وضع اية سمة أو بصمة على حواف قطع العملات ، وبشكل خاص عندما كانوا يكتفون باعطائها الشكل الدائرى عند قصها .

وتحمل قطع الفندقلى ، شأن كثير من قطع النقود لدينا ، نوعا من النقوش يشبه بعض الشىء حبلا أو جديلة ، ومن هنا جاء اسم الجديلة أو القيطان الذى يطلق بصفة عامة على كافة انواع النقش أو البصـــم التى تحملها قطع النقود على حواف قطعها ، (بفتح القاف وتسكين الطاء) .

وتحيط هذه الجدائل بقطع النقد الذهبية بالطريقة نفسها على وجه التقريب أو تكون مسننة على نحو طفيف ، كما سنرى ، عند تناولنا لأساليب صنع النقود .

وقد نجد ان من الممكن لكثير من العملات الفضية ذات الوزن الكبير ، بل وكذلك بالنسبة للقطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى ، وعملات اخرى كثيرة من النحاس ، ان تحمل عند قطع حوافها جدائل أو نقوشا ، لـــكن صناعة النقود فى مصر ليست متقدمة لحد يمكن معه تبنى الأسلوب الذى تستخدمه أوربا فى حفر حروف على حواف قطع النقود برغم كونه اسلوبا بالغ البساطة بقدر ماهو حاذق .

الفصل الرابع

القيم المختلفة للعملات

أولا : الـــوزن

لم تضرب فى مصر ، فيما يبدو ، بصفة عامة قطع نقود ذهبية تجاوز وزنها درهما واحدا ونصف الدرهم (٦١٨/١٠٠٠ ٤ ج) * او المثقال بوزنه الحالى (١) ، بل كذلك المثقال القـــديم الذى كان يســـاوى ١٢/٧ درهم (٢٩٨/١٠٠٠ ٤ ج) . وفى واقع الأمر ، فقد كان هـــذا هو حال وزن الدنانير التى واتتنا الفرصة لتفحصها .

ولم يحدث ـــ الا شذوذا عن هـــذه القاعدة ، وفى حالات خاصـــة ، أن ضربت فى بعض الأحيان قطع نقد ذهبية اكبر وزنا ، مثل القطع ذوات الـــ ٢ فندقى وتلك القطع التذكارية من ذوات الفندقى ونصف (الفندقى) التى تعرضنا لها من قبل فى الباب الخاص بالنقود النحاسية .

وفى نفس الوقت فان الأمراء أو الحكام الذين تضرب باسمهم النقود، قد حرفوا فى فترات مختلفة أوزان هـــذه النقود ومعاييرها بقصد تحقيق اكبر ربح ، ومع ذلك فحيث أن تحريف وزن العملات أمر يمكن ملاحظته على الدوام وبسهولة اكبر من القدرة على التحقق من تحريف العيار ، فقد كان التحريف فى الوزن وئيدا وحثيثا حتى يمضى دون أن يسترعى الانتباه .

ولم يكن يتجاوز وزن اقدم واحدة من قطع الفندقى ، التى ظلت على

(*) آثرت تحـــويل الكسور العشرية الى كسور اعتيـــادية حتى لا يختلط الأمر على القارىء بينها وبين العلامات التى توضع لتقسيم الأعداد الكبيرة الى وحدات رقمية تسهيلا لقراءتها . (المترجم) .

(١) عن المثقال ، انظر دراستنا عن الأوزان العربية (الكتاب الأول من هـــذا المجلد) .

حال جيدة ، والتى اختبرنا زنتها ، تتجاوز درهما واحدا و ١٥/١٠٠ من الدرهم (٥٤١/١٠٠٠ ٣ ج) اما القطع ذوات نصف الفندقى (النصفية) فتزن النصف من هـذا الوزن .

وكان ينبغى أن يكون وزن العملة الذهبية زر محبوب فى الأصل على هذا النحو ، ونستطيع ان نتأكد من ذلك من جدول النقود المرفق بهذه الدراسة ، وان كان قـد نقص وزنها منذ بدء عهد مصطفى بن احمـد ، الذى ارتقى العرش فى العام الهجرى ١١٧١ (١٧٥٧ م) ليبلغ ٨٤٣٥/١٠٠٠٠ من الدرهم (٥٩٧/١٠٠٠ ٢ ج) ثم ثبت فى عهد سليم بن مصطفى الذى توفى فى العـام ١٢٠٣ من الهجـرة (١٧٨٩ م) على ٨٤٢/١٠٠٠ من الدرهـم (٥٩٢/١٠٠٠ ٢ ج) ، وقد ابقاها الفرنسيون على هـذا الوزن ، اما تفاوت الوزن المسموح به زيادة او نقصا فقد ثبت بموجب لائحة التسوية الصادرة من المدير العام ومحاسب الموارد العامة بتاريخ ٢٥ نيفوز من العام التاسع (١٥ يناير ١٨٠١) بدرهمين (*) اى ما يعادل . . . . . ٠٫٠٢٣٧٥ ر .

اما التفاوت الذى كان مسموحا به قديما فى فرنسا فيبلغ ١٥ حبة من زنة مارك اى ما يعادل . . . . ٠٫٠٣٢٥٥ ر .

ولكنه بلغ عند صنع القطع ذوات الأربعين فرنكا وتلك من ذوات العشرين فرنكا (٢) . . . . ٠٫٠٠٢٠٠٠ ر .

وعلى هـذا فقد كان التفاوت المسموح به فى مصر (زيادة أو نقصا) اقل من مثيله المسموح به فى فرنسا بالنسبة لقطع اللويس الذهبية ولكنه قريب من التفـاوت المعمول به بخصوص القطع الذهبية ذوات الأربعين والعشرين فرنكا ، ومع ذلك ، فحيث كان الذهب (اى العملات الذهبية) اكثر انقساما (اى ان هناك نصفيات وربعيات ... الخ) بكثير فى مصر (عنه فى فرنسا) فلا بد أن التفاوت قد كان (فى الحقيقة) اكبر . هكذا كان قريبا من المستحيل أن تبلغ قطعة نقد بمفردها ، وبدقة ، الوزن المحدد. وحيث لم يكن العامل ليعوض عن اية زيادة تتم فى الوزن ، وحيث لم تكن

(*) لكل مائة قطعة كما سيتضح من السياق . (المترجم) .

(٢) وقد احتفظ بهذا التفاوت نفسه فى المراسيم الصادرة فى ٢٣ مايو ١٧٧٤ ، و ٣٠ اكتوبر ١٧٨٥ ، و ٩ ابريل ١٧٩١ ، و ٥ فبراير ١٧٩٣ .

تقبل النقود الذهبيـــة ما لم تزن كل مائة منهـــا ، وبدقة تامة ٨٤ درهما (٢٥٨ ٦٢٨/١٠٠٠ ج) فقد كان من مصلحة العامل ان يوازن القطع النقدية بدقة كافية ، وباختصار ، فكلما زاد اتساع سطح العملة كلما اكتشفنا ان وزنها يقل فجأة بفعل التداول . وفى مصر ، كما فى غالبية بلدان العالم ، يوجد أناس يدفعهم الجشع الخسيس الى احتراف مهنة التلاعب فى وزن العملات الذهبية ، يحرص الصرافون أو المبدلون على وزنها حين يبدو هذا الوزن بالغ النقصان .

واذا كانت العملات الذهبية الحالية ، قد حلت كما سبق ان افترضنا محل الدنانير القديمة التى كانت كل سبعة منها تزن فى الأصل عشرة دراهم واذا كانت كل سبعة قطع من العملات الذهبية الحاليـــة لا تزن اكثر من خمسة دراهم و ٨٩٤/١٠٠٠ من الدرهم فان الفرق فى الوزن بين هذه وتلك سيصل الى ٤١٠٦/١٠٠٠ دراهم اى ان وزن العمـــلات الذهبية قد نقص (بالنسبة للعملات القديمة) بنسبة تزيد عن ٤١٪ .

ومن جهة اخرى فلابد لانصاف العملات او النصفيات ان تزن نصف وزن القطعة الواحدة اى ٤٢ درهما على الاقل لكل مائة نصفية (حوالى درهما (نحو ٤٦/١ ج)لكل مائة ربعية . اما بخصوص اوزان الخردبات القديمة ١٢٩ ١/٢ ج) وان تزن الأرباع او الربعيات ربع وزن القطع الكاملة اى فيرجى الرجوع الى ما سبق لنا ان قلناه بخصوص هـــذه العملات الذهبية الصغيرة . فى الفصل الخاص بالعملات التذكارية .

وقد سبق ان اوضحنا فى دراستنا الموجزة عن الاوزان العربية ان قطعة النقود الفضية المسماة درهما والقطعة الذهبية المسماة دينارا كانتا تزنان كلتاهما مثقالا فى الأصل ، وعلى قدم المساواة . وبمرور الأيام ادخلت فى التداول دراهم من اوزان متنوعة قادمة من بلدان مختلفـــة . وكانت الضرائب او العشور التى تفرض على الفضة التى صنعت نقودا تدفع على نصـــفين : نصف يســـدد بالدراهم ثقيلة الوزن ونصف آخر يســـدد بالدراهم خفيفة الوزن وحين أراد ابن مروان أن يقيم نظـــامـــا موجـــدا للنقــ فقد خشى إذا هو اختار الدراهم كبيرة الوزن أن يثقل كاهل الناس ، او ان يقلل حجم الضريبة اذا هو اختار الدراهم الصغيرة ، لذا فقد اتخذ الحـــد الاوسط (بين هذين النوعين من الدراهم) وأمر بأن تصنع دراهم تزن كل

عشرة منها سبع مثقالات . وقد استقر رايه على اتخاذ هـذه النسبة بدافع مثير للفضول تعرضنا له عند حديثنا عن قطر العملات .

وقد اضبح الدرهم الجديد هو وحدة الوزن التى احتفظت ، شـأنها شأن العملات ، باسم الدرهم فى حين ان القطعة من النقود لم تعد تزن سوى ٧/١٠ من المثقال ، بل حتى بعد ان اختفت النقود التى تسمى بالدراهم .

ولكى نفرق بين الدرهم فى مجال العملات وسميه فى مجال الوزن تجنبنا عند الاشارة الى قطعـة النقد الكلمة العربيـة درهم dirhem واستخدمنا الاشارة الى الوزن الكلمة الفرنسـية دراخمة drachme التى يرتبط اصلها كما هو واضح بالكلمة السابقة (٣) .

ويبدو ان عادة جعل العمـلات مسـاوية فى وزنها لأوزان متداولة واعطائها الأسماء نفسها التىلتفريعلت اواقسام هذه الأوزان هىعادةضاربة فى القدم اتبعتها شعوب كثيرة ، فقد عرفنا فى اوربا نقودا كثيرة بأسماء livre (جنيه — رطـل) و once (اونسـة — اوقية) و gros (١/٨ من الأوقية) وهى كلها نقود ذهبيـة او فضـية ، والى ان تبنينا الفرنكات فى نظامنا النقدى الجديد كانت كلمـة livre تطلق فى وقت واحد على وحدة وزن ووحـدة نقدية ، برغم انه لم تكن لدينـا قط عملة تزن رطـلا .

واذا كان علينا الا ننظر الى قطع المدينى الحالية باعتبارها انحرافا بالدراهم القديمة وانما باعتبارها نقودا جديدة نجهل نحن الفترة التى انشئت فيها على وجه التحديد الا انه من المؤكد انها فى المـاضى كانت اكثر ثقلا ، وكان الباب العالى يرسل اوامره ، بل ويرسل مفوضين او مفتشين خاصين من طرفه حين كان يبلغه سوء الحال التى انحدرت اليها النقود حتى يعود بأوزان وعيار النقود الى القواعد نفسها التى تتبعها القسطنطينية : ففى العام ١١٧٦ من الهجرة (١٧٦٢ من تقويمنا) ، اى فى عهد السـلطان

---

(٣) انظر دراستنا عن الأوزان العربية .

مصطفى ، وعندما كان المملوك رضوان ، كخيا(٤) ابراهيم ، يمسك بمقاليد الامور فى القاهرة ، ارسلت القسطنطينية احمد اغا خطيب زاده مع الباشا رحاب للتفتيش على النقود ، فثبت وزن الالف من قطع المدينى على ١٢٥ درهما (اى ٨٦٢/١٠٠٠ ٣٨٤ ج) ، اما فى بداية عهد سليم ، اى فى العام ١٢٠٣ هـ (١٧٨٩ م) فقد صدر امر الباب الذى يقضى باعادة رفع وزن قطع المدينى التى كانت قد انقصت من ١١٥ درهما (لكل ١٠٠٠ قطعة) الى ١٠٠ درهم فحسب ، ولكن الحكام تشبثوا بما معهم من تفويض لهم فى مجال النقود يخول لهم حق تخفيضها من جديد ، وهكذا نقص وزنها فى مدى عشرة اعوام بشكل متوال حتى بلغت زنتها ٧٣ درهما (لكل الف) اى ٧٦٠/١٠٠٠ ٢٢٤ ج . وعندما امتلك الفرنسيون امر النقود فانهم لم يغيروا شيئا فى النظام (النقدى) المستقر منذ زمن محدد ، قبل مجيئهم . وهكذا ايضا نجد ان وزن المدينى قد نقص على مدار الـ ٣٧ سنة الاخيرة بنسبة ٢/٣ ٤١٪ .

واذا شئنا ان نقارن الوزن الحالى لهذه العملات ، وهى الوحيدة التى تصنع الآن من الفضة او بالأحرى من البرونز عالى العيار ، والمتداولة فى مصر منذ وقت طويل بوزن تلك التى كانت تصنع فى مصر قديما تحت اسم الدرهم فسوف نتبين ان قطعة المدينى تقل فى وزنها عن وزن الدرهم ثلاث عشرة او اربع عشرة مرة .

وتجعل رقة هذه العملات وكذلك الطريقة التى تصنع بها من المستحيل ان يتكرر الوزن نفسه فى كل قطعة ، لذلك يكفى ان تزن الالف قطعة منها ٧٣ درهما لتكون رقيقة الوزن بالقدر الكافى . وكان يسمح تحت ادارتنا بتجاوز قدره درهم واحد (٧٨/١٠٠٠ ٣ ج) زيادة او نقصا (فى كل الف قطعة) اى ان التفاوت فى الوزن بالنسبة للقطعة الواحدة كان يبلغ نحو ١٤/١٠٠٠ ، ومع ذلك فلابد ان تكون اعداد محددة من الوف قطع المدينى قد جاءت مساوية للوزن المطلوب .

---

(٤) كلمة كخيا او كخليا يلفظها العامة كيخى والتى يكتبها مؤلفونا كياهيا kiahya او كيايا kiaya هى تحريف لكلمة كتخدا وتعنى المؤتمن على السر او الملازم .

ولسنا نستطيع ان نقارن هــذا التجاوز فى الوزن بالنسبة للألف من قطع النقود بالتفاوت المسموح به فى فرنسا فى وزن كل قطعة على حدة ، ومع ذلك فقد اتبع هناك كمبدا ، انه كلما كثرت تفريعات قطعة العملة كلما كان التفاوت المسموح به فى زنتها كبيرا ، وفى حين امكننا نحن ان نثبت هــذا التفاوت المسموح به بخصوص القطعة ذات الخمسة فرنكات عنــد ٢..ر فقد كان يبلغ بالنسبة للقطعة ذات الــ ٢٥ سنتيما ١٠٠٠/١ وبمعنى آخر كان يقدر بــ ١٠ جرامات فى الكيلو جرام الواحد .

ولابد ان الميزة التى تحقق من وجود عملة فضية يسهل عدها عن عد قطع المدينى ، وتقع قيمتها موقعا وسطا بين قيمة العملات الذهبية وقيمة المدينى التى ما كان ينبغى استخدامها الا كنقود صغيرة (فكة) او نقود مكملة ، هى التى دفعت على بك دون شك الى ان يأمر بصنع قروش على غرار قروش استانبول .

وينتج عن المعلومات التى حصلنا عليها من القاهرة انسلسلة القروش أو القطع الفضية ذات القيمة الكبيرة التى امر على بك بصنعها او التى كان قد شرع فى اصدارها لم تكن تشتمل قط على قطع من ذوات الــ ٦٠ ولا من ذوات الــ ٣٠ مدينى ، وان لابد لوزن هــذه العملات ان سيكون على النحو التالى :

القطع ذوات الــ ١٠٠	مدينى	١١١/٤ درهما (٥) .
القطع ذوات الــ ٨٠	مدينى	٩١/٤ دراهم .
القطع ذوات الــ ٤٠	مدينى	٤١/٢ دراهم .
القطع ذوات الــ ٢٠	مدينى	٢١/٤ من الدراهم .

ومع ذلك فان العملات التى ضربت فى عهد هــذا البك والتى حصلنا فى مصر على قطع منها باعتبارها من ذوات الـ ٤٠ او الـ ٢٠ مدينى كانت تزن ١٤٣/١٠٠٠ ٥ دراهم الى ١٧٣/١٠٠٠ ٥ اى بحد وسط قدره ١٦٣/١٠٠٠ ٥ دراهم .

أيمكن ان تكون هــذه القطــع هى العمــلات من ذوات الــ ٦٠

---

(٥) بخصوص تقييم الدراهم بالأوزان انظر الجدول الملحق بدراستنا الموجزة عن الأوزان العربية .

و الـ ٣٠ مدينى ؟ لا يبدو هـذا فى رأينا محتملا ، حيث اكد محدثونا أنه لم تكن قد ضربت بعد قطع مسكوكات من هذا النوع . اذن فهل هـذه هى القطع الأصلية من ذوات الـ ٤٠ والـ ٢٠ مدينى التى امر على بك بضربها فى حين أن القطع التى اصدرت بعد ذلك قد انقص وزنها الى ٤١/٢ و ٢١/٤

من الدراهم ؟ ان الشىء الذى قد يدعو الى الأخذ بهذا الرأى هو أن أفندى النقود الذى حصلنا منه على المعلومات حول سلسلة النقود المختلفة التى تناولناها فيما سبق لم يعهد اليه باصدارها الا الى العام ١١٨٥ من الهجرة فى حين أن القطع التى حملناها معنا من مصر وأجرينا عليها الفحوص ورسمناها (٦) تحمل تاريخ اصدار هو ١١٨٣ . اذن فيتبقى علينا أن نعرف ما ان كان هذا الرقم يمكنه ان يدل قط على السـنة التى أصبح فيها على بك مستقلا أو على السنة نفسها التى سكت فيها هذه النقود .

لقد تحتم أن تزن القطع ذوات الـ ٤٠ والـ ٢٠ مدينى التى عاود الفرنسيون ضربها نحو ٤ و٢ من الدراهم .

وطبقـا لذلك يكون النقص الذى أعترى وزن هـذه النقود مقارنة بمثيلاتها فى عهد على بك قد بلغ نحو درهم واحد و ١٦٣/١٠٠٠ من اجمالى زنة قدرها ٥ ١٦٣/١٠٠٠ دراهم أى ما يعادل ٢٢١/٢٪ اذا ما كان وزن القطعة ذات الأربعين مدينى قد بلغ ٥ ١٦٣/١٠٠٠ من الدراهم أو ١١ ١٦٣/١٠٠٪ فقط اذا لم تكن الواحدة من هـذه العمـلات تزن سوى ٤١/٢ من الدراهم .

ولما كانت الأهمية التى تعلق عادة على النقود النحاسـية جـد ضئيلة ، ولما كانت قد تناولتها تغييرات مستمرة ، وكانت لها على الدوام تقريبا قيمة اعتبارية او صورية ترتبط بالحاجات اليومية للناس الذين كانوا يحصلون عليها كى يستخدموها اشارة او وسيلة تبادل عنـد شراء المواد ضئيلة القيمة ، ولما كان من النادر أن يضع الناس فى اعتبارهم ، لهذه الأسباب كلها وكذلك لانخفاض ثمن المعدن الذى تصنع منه ، الوزن الذى يمكن أن يكون لكل قطعة منها فقد بدا لنـا أن ليس ثمة اهمية كبيرة فى تلمس أوزان النقود النحاسية فى العصور المختلفـة ، وان كنـا نكتفى

---

(٦) انظر اللوحات الملحقة بهذه الدراسة ، الشكل ١٦ من اللوحـة الثالثة والشكل ٢٢ من اللوحة الرابعة .

بملاحظة ان القطع النحاسية ذات القيم الأكبر والتى تم ضربها منذ عهـد الخلفاء لم يتجاوز وزنها فيما بدا لنـا سـبعة دراهم ونصف الدرهم اى ما يزيد على ٢٣ جراما بنحو طفيف . وتزن قطعة عملة نحاسية ، تحمل كلمة اينار مكتوبة بخط كوفى ، وتنتمى الى العملات النحاسية التى تناولناها فى صفحة ٣٤٢ درهما واحدا و ١٤٤/١٠٠٠ من الدرهم اى نحو ٥ ٦٢/١٠٠٠ جرامات ، اما تلك التى تحدثنا عنها فى صفحة ٣٧٧ فتزن درهما وحـدا ٦١٤/١٠٠٠ من الدرهم اى ٤ ٩٦٩/١٠٠٠ جرامات .

وقد يبلغ وزن قطعة الجديد التى رسمناها فى الشكل رقم ٢٥ من اللوحة الرابعة نحو درهم واحد و ٧٥٠/١٠٠٠ من الدرهم اى ٥ ٢٨٨/١٠٠٠ جرامات ، اما قطع الأجداد (جديد) التى ترجع الى عهد مصطفى ، الذى تولى الحكم فى العام ١١٧١ الهجرى (١٧٥٧ من تقويمنا) ، والتى رسمنا واحدة منها فى اللوحات الملحقة بهذه الدراسة فى الشكل رقم ٢٦ فيتراوح وزن القطعة منها بين ١/٢ و ٢/٥ من الدرهم ، واخـيرا فان الأجداد التى لا تحمل نقوشا والتى تناولناها بالحديث قبل ذلك عند نهاية الفصل الخاص بالنقود النحاسية . لم تكن تزن كل عشرة منها معا سوى ٢١/٤ الى ٢١/٢ من الدراهم ، بواقع زنة القطعة الواحدة ١/٤ الدرهم على اكثر تقدير .

ثانيا : العيـار

كانت العملات الذهبية والفضية ، عند نشأة غالبيـة النقود ، ذات عيار مرتفع للغاية لذلك فان النقود القديمة ، عند اغلب الشعوب ، هى عادة اكثرها نقاء (اى اكثرها قربا من المعدن الخالص) . وهكذا فقد تبين ان عيار الدينار الذى تناولناه فى صفحة ٣٥٣ على سبيل المثال والذى يعود الى العام ٩٧ من الهجـرة (٧١٦ من التقويم المسيحى) ، والذى تعرض لاختبارات وفحوص بالغة الدقة فى باريس ، يبلغ ٩٨٧ من الالف اى ٢٣ قيراطا و ٢٢/٣٢ من القيراط .

وطالمـا لم تكن للحكومات مصلحة خاصة فى تحميل سبائك النقود بالأخلاط والشوائب فسيكون الأمر الطبيعى اكثر من غيره ، بالنسبة لهـا ، أن تمنح هـذا الرمز الممثل لكافة القيم الأخرى اكبر قيمة ممكنة فى اقل

حجم مستطاع ، مما يجعل حمله والاحتفاظ به اكثر يسرا ، ومما يقلل كذلك من نفقات صنعه ، ومع ذلك فلا يصح لنا ان نعتقد بأن من الأفضل ان نبلغ بالذهب او الفضة اعلا عيار لهما ، فقد علمتنا التجربة أن نسبة معينة من المزاج (بكسر الميم) تعطى لهذين المعدنين قدرا اكبر من الصلابة وتجعلهما أقل قابلية للتلف او التحور بفعل التآكل الناجم عن كثرة التداول .

وحيث كانت غالبية دور سك النقود ، بالاضـــافة الى الاعتبارات السابقة ، تحصل على احتياجاتها (من المعادن النفيســـة) عن طـــريق المسكوكات النقدية المصنوعة على يد الأسبان والبرتغاليين ، الذين يمتلكون مناجم بالغة الوفرة والثراء ، فقد كانت الأمم الاوربية الأخرى تضطر الى مزج نقودها بالنسب نفسها، على وجه التقريب، التيتمزج بها نقود هؤلاء، وبمعنى آخر فقد كان على هذه الامم الاوربية أن تتحمل كخسارة صافيـــة مصروفات تمحيص أو تنقية النقود الاسبانية والبرتغالية (اى فصل المعدن النفيس لاستخدامه فى صنع نقود خاصة بهذه الامم) .

وبعيدا عن هـــذه الدوافع الخاصة ، فان الدافع الوحيد الذى يمكنه ان يحدو بالحكومات المختلفة الى تحريف النقود (اى الغش فيها بانقـــاص عيارها) هو الرغبة فى تحقيق منفعـــة تتم دوما على حســـاب الأفـــراد (المواطنين) ، تنتهى — هذه المنفعة — بأن تصبح قاتلة للدولة ، وللحكومة نفسها ، اذ هى تخرب تجارتها وائتماناتها وكذلك الثقة فيها . كما انها تلقى بالأسواق المـــالية فى ارتباك عسير يصعب اصلاحه فى غالبية الاحيان .

ولمـــا كان من غير الميسور ان يحوز الافراد ، وبصفة خاصـــة فى البلدان التى لم تتقدم فيها الفنون والصناعات ، وسيلة اكيدة لمعرفة العيار الدقيق (لعملة ما) فيما عدا اولئك الذين يحترفون مهنة تعيير النقود . فقد استطاع اولئك الذين تنهض عليهم صـــناعة النقود فى الشرق ان يحرفوا (أو يغشوا) المرة بعد المرة عيار المسكوكات الذهبية والفضية دون رادع، وأن يستحوذوا لأنفسهم ، لمدة طويلة ، على كل الربح الذى يجنونه من وراء ذلك .

وفى بعض الأحيان كان بعض هؤلاء (الحكام) يصطنعون لانفسهم شرف اعطاء النقود درجة اعلا من النقاء (او عيارا اعلا) عما حققه اسلافهم

او جيرانهم ، وان كانت هذه الحكومات ، بعودتها الى مبادىء اكثر عدالة واكثر استنارة ، قد ادركت ان من صالح الأفراد ، ومن صالحها الخاص كذلك ، ان تعمل على سك نقودها بعناية اكبر وبمزيج افضل كى تمنح هذه النقود قدرا اكبر من الثقة فى مجال التجارة الداخلية ولكى توفر لها ميزة التبادل مع الخارج .

ولعل احمد بن طولون كان هو الحاكم الوحيد فى مصر ، منذ استقرار الاسلام بها ، الذى ضرب بها انقى او اخلص الدنانير ، وسميت هذه باسمه ، (الدينار الأحمدى ، او الاحمدى فقط) ، حتى أخذت هذه التسمية تطلق بعد ذلك للاشارة الى الذهب الأنقى .

اما السبب الذى قاد الى هذا الاجراء فيبدو لنا ، بالشكل الذى يروى به ، بالغ الطرافة برغم انه يعطينا فكرة لا بأس بها عن الملمح الأسطورى لغالبية الحكايات التى يندفع المؤلفون العرب فى تجميعها بكثير من الثقة .

يورد المقريزى ان أحمد بن طولون قد اكتشف جرة مليئة بالدنانير عندما امر باجراء تنقيبات فى منطقة الأهرام املا فى العثور على كنوز هناك، وكانت سدة هذه الجرة تحمل هذا النقش ، بحروف قديمة : « انا فلان ابن فلان ، انا الذى خلصت الذهب من شوائبه ، وكل من يريد ان يعرف كم كان عهدى اسمى من عهده ليس عليه الا ان يأخذ فى اعتباره كم كان مزج دنانيرى افضل من مزج دنانيره ، ذلك ان الذى يطهر ذهبه مما يشوبه، يكون هو نفسه الذى يتطهر فى حياته وبعد مماته » .

وقد امر أحمد بتمحيص هذه الدنانير ، فوجد ان عيارها فى الواقع اعلا بكثير من عيار النقود التى ضربت من قبله ، فبذل اكبر قدر من العناية فى تحسين عيار عملاته الذهبية .

واذا افترضنا ان الدينار الأحمدى كان يماثل فى نقائه سكين **Séquin** البندقية الذى يقدر عياره العالى للغاية فى تعريفة النقود الفرنسية (٧)

---

(٧) التعريفة الصادرة فى ١٧ بريريال من العام الحادى عشر (٦ يونيه ١٨٠٣) .

بـــ ٩٩٦ (فى الألف) ، وحيث يبلغ العيار القـــانونى لعملات القـــاهرة الذهبية اليوم ١٦ ٢٤/٣٢ قيراطا اى ٦٩٨ (فى الألف) ، فمعنى هـــذا ان تحريفا متتابعا قد اصاب عيـــار النقود الذهبيـــة بلغ ٢٨٨ على ١٠٠٠ اى نحو ٢٩٪ .

وكان عيار العملات الذهبية ، قبل تدخل الفرنســـيين فى عمـــلات القاهرة ، يبلغ فى بعض الأحيان اقل من ١٦ ٢٤/٣٢ قيراطا ، ويبدو ان العيار الأكثر انخفاضا كان هو عيار العملة الذهبية التى نشرها بونفيل فى مقالته عن النقود الذهبية والفضية التركية برقم ٢١ ، وتعود هـــذه القطعة الى عهد عبد الحميد الذى تولى الحكم فى القسطنطينية فى العام الهجرى ١١٨٧ (١٧٧٤ م) ، وقد ضربت هـــذه فى القاهرة فى العام ١٢٠٠ من الهجرة (١٧٨٥ او ١٧٨٦ من التقويم المسيحى) وقد سبكت بعيار قدره ١٥ ٢٠/٣٢ قيراطا اى ٦٤٥ (على ١٠٠٠) فى وقت كان ينبغى أن يبلغ عيارها فيـــه نحو ١٦ ٢٨/٣٢ قيراطـــا اى ٧٠٧ (على ١٠٠٠) مع تفـــاوت مسموح به (لأعلا او لادنى) قدره ٤/٣٢ من القيراط اى ٥٢/١٠٠٠٠ .

وقد ثبت الفرنسيون عيار الزر محبوب عند ١٦ ٢٤/٣٢ قيراطا اى ٦٩٨ من الألف بتجاوز مسموح به قدره ٢/٣٢ لاعلى او لاقل .

اى نحو ٠ر٠٠٣٩

اي (مع التقريب) . ٠ر٠٠٤٠

فى حين يبلغ التجاوز القانونى المسموح به فى فرنسا بالنسبة لقطع اللويس ١٢/٣٢ من القيراط .

اى نحو ٠ر٠١٥٦

وكان يبلغ فى الوقت نفسه بخصوص القطع الذهبية ذوات الاربعين والعشرين فرنكا نحو ٠ر٠٠٢٠

وعلى هـــذا فقد كان التفاوت المسموح به قانونا (فى مصر) يقل بنحو ثلاث مرات عن مثيله فى فرنسا ونحو الضعف من التفاوت الذى كان مسموحا به بالنسبة للقطع ذوات الاربعين والعشرين فرنكا .

وحيث كانت اساليب التمحيص التى سنعرض لهـا عند نهاية هذه الدراسة اقل تقدما عنها فى فرنسا فقد نتج عن ذلك ان التجاوز القانونى بالنسبة لعيار العملات الذهبية لم يكن (فى الواقع) كبيرا للحد الكافى ، فقد كانت قطع الفندقى التى توقف صنعها منذ عهد عبد الحميد بن احمد ذات عيار اعلى من قطع السكين Séquins

وقد قدر عيار العملات الذهبية التركية من الزر محبوب فى تعريفة النقود الفرنسية الصادرة فى ٧ بريريال من العام الحادى عشر (٦ يونيه ١٨٠٣) بـ ٩٩٦ ، وهو عيار يبدو اعلى ممـا هو مطلوب عندما نكون بصدد عملات اكثر قدما واشد نقاء .

كذلك فان قطـع الزر محبوب التى ضربت فى القـاهرة فى عهـد السلطانين احمد بن محمد ، ومحمد بن مصطفى ، اللذين توليا الحـكم فى ١١١٥ و ١١٤٣ من الهجرة (٧٠٣ و ١٧٣٠ م) كانت هى الأخرى ذات سبك بالغ الجودة ، اما تلك التى تعود الى عهد عبد الحميد بن احمد الذى بدا حكمه فى العام الهجرى ١١٨٧ (١٧٧٤ من تقويمنا) والتى رسمناها فى الشكل رقم ١١ من اللوحة الثانية فقد كان عيارها بالغ الانحراف حتى ان القطع التى ظلت تتداول منها فى مجال التجارة بالقاهرة كانت تبدو وكانها مزيفة او كانها نقود فضية قد مزجت بالذهب ، كما سبق لنـا ان قلنـا ، برغم انها قد ثبتت فى عمليات التمحيص التى اجريت عليها فى باريس بين عيارى ٧١٠ و ٧١٥ (٨) . وهكذا ، وبصفة قاطعة ، فان هـذه العملات لم تكن زائفة وان كانت حكومة البلاد قد طرحتها بقيمة مسـاوية لقيمة الفندقى القديم ، وعلى ذلك فقد طرحت بقيمة اعلى ممـا كانت لهـا فى حقيقة الأمر .

اما الدراهم الناصرية التى امر بضربها صلاح الدين (انظر الفصل

---

(٨) انظر جدول النقود ، القطعتين رقمى ٢٤ ، ٢٥ . وقد ثبت عيار فندقلى القسطنطينية فى عهـد عبد الحميـد الى ١٩١/٤ قيراطا اى ٨٠٢ (على الف) . وكان يضرب فى القاهرة دون شك بالعيار نفسه الذى كان للقطعة الذهبية زر محبوب . وكان الفندقلى بحكم وزنه وعياره . لا يساوى الا ١٦٦ ٦٦/١٠٠ مديني لكنه ثبت عند ٢٠٠ مديني .

الخاص بالنقود الفضية او البرونزية) فكانت طبقا لما يورده المقريزى مزيجا من الفضة والنحاس بنسب متساوية .

ولعل الدرهم الوحيد ، الذى يعد قديما بعض الشيء ، والذى حملناه معنا من مصر ، فهو الذى ضرب فى العام ٦٦٥ او ٦٧٥ من الهجرة (١٢٧٦ او ١٢٧٦ من التقويم المسيحى) ، فى عهد الظاهر ركن الدين بيبرس ، وقد تناولناه فى صفحة ٣٥٢ ، الفترة الخامسة ، وقد بلغ عياره ، طبقا للتمحيص الذى أجرى عليه فى باريس ٦٧٢ (على ١٠٠٠) (٩) .

وليست لدينا معطيات دقيقة عن اعلى عيار تكون قد بلغته الدراهم القديمة ، فاذا ما افترضناه ٩٨٣ (من الف) ، وهو أعلى عيار بالنسبة للنقود الفضية ، سجلته تعريفة ١٧ بريريال من العام الحادى عشر (٦ يونيه ١٨٠٣) ، فلابد أن يكون قد حدث تناقص مستمر فى عيار هذه النقود بلغ فى النهاية نحو ١/٢ ٣١٪ .

وقد ثبت احمد اغا خطيب زادة المفوض او المفتش الذى ارسله الباب العالى فى العام ١١٧٦ من الهجرة (١٧٦٢ م) للتفتيش على عملات القاهرة، عيار قطع المدينى عند ٥٨٠ (من ١٠٠٠) ، اما عند قدوم الفرنسيين فقد انخفض العيار الى نحو ٣٤٨ ، الأمر الذى يوضح أن تدهورا مستمرا قد بلغ فى مجمله ١/٢ ٣٩٪ اى نحو ٤٠٪ فى فترة زمنية تقدر بـ ٣٧ عاما .

وقد رأينا انه كان يضاف ، فى الفترة الأخيرة ، الى كل درهم واحد من الفضة الخالصة مزاج تقدره درهم واحد $\frac{٨٧٠٤٣٢}{١٠٠٠٩٠٠}$ من الدرهم ، فاذا لم تكن هذه النسبة تتعرض لأى تغيير عند الصنع فسوف نجد انفسنا ازاء عيار تقدره ٣٤٨ بالنسبة لقطع المدينى .

وبدءا من الأول من فندميير من العام التاسع (٢٣ سبتمبر ١٨٠٠) ثبتت نسبة المزاج الذى ينبغى اضافته الى كل درهم من الفضة الخالصة عند درهمين ، ولولا ان خامة المدينى تمحص بشكل محسوس فى مختلف

---

(٩) يورد المقريزى ان سبيكة الدرهم الناصرى قد صنعت على قاعدة ٧٠٪ من الفضة الخالصة ، وهو عيار لا يبتعد كثيرا عن العيار الذى نجده فى نقود باريس .

مراحل المعالجة اليدوية التى تخضع هـذه الخامة لها لبلغ عيارها بدقة ٣٣٣ (من الف) اى الثلث من الفضة الخالصة ، لكن غالبية عمليات التنقيد (ان صح التعبير ويقصد به تحويل المعادن الى نقود) مثل الصهر والسبك والتحمية او الانضاج وبصفة خاصة عملية الصقل تؤدى الى انفصال نسبة من النحاس تتبخر او تحترق مكونة لهبا اخضر اللون او تتأكسد او تنفصل عند السطح لتزول فى عملية الجلو او التبييض بحيث يزيد صفاء الخامة او الفضة المزوجة مع توالى هـذه العمليات بطريقة تصبح محسوسة فى النهاية لأن سطح قطع المدينى بالغ الاتساع بالنسبة لكتلتها (اى وزنها) ، وبهذه الطريقة يرتفع العيار الحقيقى لهذه العملة ، اما قطع المدينى التى تفحصها المسيو فوكيلان Vauquelin عضو المجمع العلمى والمعيارجى الذى يقوم بدمغ وفحص الذهب والفضة فى باريس فقد بلغ عيارها عندئذ ٣٥٦ ، وكانت هـذه قد صنعت تحت اشرافنا فى القاهرة فى العام ١٢١٣ من الهجرة (٩٨ او ١٧٩٩ م) ، وان كانت عمليات تمحيص اخرى اجريت مؤخرا فى دار سك النقود بباريس على قطع مدينى من النوع نفسه وصلت بعيارها الى ٣٥٢ — ٣٥٤ بدلا من نسبة ٣٤٨ التى كان ينبغى ان تعطيها نسبة المزاج المضاف كما سبق لنا ان اوضحنا فى الفقرة السابقة .

وقد برهنت تجارب بالغة الدقة اجريت حديثا على يد المسيو دارسيه Darcet مفتش عمليات التعيير فى دار سك النقود بباريس بخصوص تكوين البرونز ، اننا اذا صهرنا معا كميات كبيرة من النحاس النقى والفضة من عيار معروف لنا جيدا ، فان عملية التعيير التى تتم بعد ذلك تعطينا كمية من الفضة الخالصة اقل بنحو طفيف عن كمية الفضة التى اضفناها ، وعلى هـذا فبامكاننا كذلك ان نصل بنسبة التكرير او التمحيص (او المزج) التى تمت فى المراحل المختلفة من عمليات صنع المدينى الى درجة اكبر قليلا من تلك التى تبينها عمليات التمحيص التى ذكرناها فيما سبق .

اما بالنسبة لصنع العملات ذوات الاربعين والعشرين مديبى ، فقد كان يضاف فيه بالمثل الى كل درهم من الفضة الخالصة درهما واحدا

و ٨٧٠٩٤٣٢ / ١٠و٠٠٠و٠٠٠ من الدرهم ، وان كان من الممكن لعيـــارها ، اذا ما حدثت عمليات تكرير او تصفية خلال مراحل عملية التنقيد ، ان يصل الى نحو ٣٤٨ (من الف) بل يمكنه ان يرتفع الى ٣٥٠ لأن عمليات التكرير التى تتم خلال صنع هــذه المسكوكات هى بالضرورة اقل حجما من تلك التى نتطلبها قطع المدينى (*) .

ثالثا : القيمة الاسمية

تتبنى كل الشعوب التى تعرف استخدام النقود ، وحـــدة بعينها ، حقيقية او افتراضية تجعل منها طرفا للمقارنة عند تقييم العملات الأخرى، والسلع المختلفة ، وعند حساب كل الأسعار ، على هــذا النحو كان الجنيه فى فرنسا هو وحدتها النقدية ، فيما مضى ، ومنذ وضعنا نظامنا النقدى الجديد ، اصبح الفرنك وحدتنا النقدية .

اما القيمة الاسمية لعملة ما فهى عدد هــذه الوحدات النقدية التى يرى انها مساوية لهــا . وقد استقرت غالبية الأنظمة النقدية على معدنين جنبا الى جنب هما الذهب والفضة ، وتقبل فى اغلب الأحيان كذلك معدنا ثالثا هو النحاس ، وفى بعض الأحيان تقبل نوعا رابعا من المعدن المركب هو البرونز .

وتشكل الفضة فى معظم الأحيان الوحدة النقدية لأنها اكثر وفرة من الذهب فى مجال التجارة ، كما انها اطوع حين تستخدم عادة وسيلة للتبادل، فكمية بعينها من الفضة ، من حجم يسهل حمله والانتقـــال به ، لن تكون بذات قيمة اكبر ممــا ينبغى (حتى يخشى عليها) ولا بذات قيمة ادنى ممـــا نتطلب الأمور لسد الاحتياجات العادية والاستخدامات اليومية .

اما الذهب ، والغرض الأساسى من استخدامه هو تقييم الصفقات أو المشتريات الضخمة وجعلها قابلة للنقل (او التحويل) بشكل اكثر يسرا، فنادرا ما يشكل وحدة نقدية ، ومع ذلك فقد رأينا عند حديثنا عن العملات

(*) ربما بسبب النسبة بين مساحة الوجه وبين الكتلة او الوزن فى كلتا العملتين . (المترجم) .

الذهبية ، كيف كانت الحسابات ، وكذلك العقود وجباية الضرائب تتم كلها فى مصر ، فيما مضى بالدنانير .

ومنذ ان استبدلت بالذهب عملات فضية اجنبية ، تدوولت هناك فى شكل عملة فضية وطنية ، موحدة ، تسمى درهما ، مستمدة اسمها من الوزن الذى كانت تساويه فى الأصل ، اصبح الدرهم هو الوحدة النقدية ، بمعنى ان كل شىء أصبح يقيم بالدرهم .

وعندما توقف صنع الدراهم ، اصبح المدينى ، الذى قام مقام هـــذه العملة الفضية ، هو الوحـــدة النقدية التى لا زالت تستخدم حتى اليوم ، ولعله اصغر وحـــدة نقدية من هـــذا النوع على الاطلاق تستخدمها امة من الأمم لتقييم صفقات (او مشتريات ، أو خدمات ...) ضخام .

اما النقود النحاسية فلا تستخدم عادة الا كنقود معاونة للنقود الفضية، ومع ذلك فلابد ان تنشأ فى هـــذه الحالة نفسها وتستقر رابطة من قيمة تبادلية بين هذين النوعين من النقود . اما اذا لم تكن هناك نقود ذهبية ، بشكل تصبح معه النقود الفضية نفسها نادرة ، والنحاسية وفيرة ، فلسوف نتم التقديرات عندئذ بالنقود النحاسية ، بشكل اعتيادى وشائع ، بحيث ينتهى الامر بوحدة من هـــذا النوع من المسكوكات بأن ينظر اليها باعتبارها الوحدة النقدية الوحيدة ، وهذا هو ما حدث فى مصر ، فى نحو القرن الثامن من الهجرة (بداية القرن الخامس عشر من تقويمنا) ، عندما انتهى الأمر بكل شىء ، حتى الذهب نفسه ، أن اصبح يقـــدر بالفلوس ، اى بالعملات النحاسية .

وحين تقيم نقود مصنوعة من معدن ما ، وليكن الذهب على سبيل المثال ، بوحدات نقدية مصنوعة من معدن آخر مثل الفضة ، تنشأ بالضرورة مقارنة او علاقة (تبادلية) بين قيمتى هذين المعدنين ، وقد تتنوع هـــذه العلاقة بسبب ظروف مختلفة بحسب الحالة التى يكون عليها احد المعدنين من الندرة او الوفرة .

ولهذا السبب فان كثيرا من المؤلفين الذين يحظون بالتقدير ، لصواب ارائهم واتساع معارفهم قد اقترحوا عدم تثبيت القيمة الاسمية الا للنقود الفضية وأن تدون فوق النقود الذهبية وزنها وعيارها فقط ، بدلا من تدوين

قيمتها الاسمية ، تاركين للتجارة مهمة تحديد العـــلاقة (التبادليـــة) بين الذهب والفضة .

ومع ذلك فنادرا ما يبدو اجراء كهذا قابلا للتنفيذ ، اذ سوف ينتج عنه فقدان ثقة مستمر فى القيمة الخاصة بهذين النوعين من النقود ، اذ تظل هـــذه العلاقة (التبادلية) برغم الجهود التى قد تبذلها الحكومة فى العمل على ذيوعها ، مجهولة من الغالبيـــة العظمى من ابناء الشعب ، والذين سيصبح اجراء كهذا مبعثا على ضيقهم اذ سيضطرون لاجراء حســابات نقييم على الدوام ، وهـــذا شىء مستحيل عليهم ، لا يألفه الا الصرافون وأولئك الذين يشتغلون بالعمليات التبادلية والمـــالية .

وتلك هى الدوافع التى حالت دون تبنى هـــذه الفكرة فى نظـــامنا النقدى الجديد والتى اسهمت فى جعل تدوين القيمة الاسمية بالفرنكات على النقود الذهبيـــة ، كمـــا فعلنـــا بالنســـبة للعملات الفضية ، امرا ضروريا .

وحين كانت العملات الذهبية هى وحدها النقود القانونية فى مصر ، وحين لم يكن يتداول هناك سوى بعض نقود فضية اجنبية ، فقـــد كانت القيمة النسبية لهـــذه العملات أو سعر التداول تتحدد عن طريق التجـــارة فحسب ، وهـــذا ما دعا المسيو دى ساسى الى الظن بأن القوم تحت حكم الفاطميين كانت لديهمفكرة أكثر دقةفى مجال اقتصـــاديات النقود عن تلك الفكرة الكامنة وراء النظام النقدى المتبع اليوم فى غالبية دول أوربا . حين يظن بأن من المستطاع أن تقوم علاقة تناســب ثابتة وغير قابلة للتغيير بين الذهب والفضة . ومع ذلك فهل يحتمل أن يكون ثمة . فى تلك الفترة التى نتحدث عنها . نظام اقتصادى يفترض حضارة على هذه الدرجة من التقدم ، ولا يمكن أن يأخذ به الا رجال المصارف والتجار ـ قد وضعته حكومة مصر ؟ فحيث لم يكن يتعلق الأمر الا بعملات فضية اجنبية ، ذات قيم متنوعة ، فلم يكن من الممكن أن تتخذ حيالها سوى قاعدة بالغة البساطة ، وطبيعية للغاية كذلك . واختتت بها فضلا عن ذلك غالبية الامم الاوربية . ونعنى بذلك عدم وضع سعر أو تعريفة للعملات والسماح بتداولها بالسعر الذى تحدده لها سوق التجارة أو حركة التبادل مع الأمم التى توفر هذه النقود . ولكن فبمجرد

ان اصبحت لمصر عملة فضية خاصة بها ، لم يعد هنـاك مناص من أن تقوم الحكومة (المصرية) بتثبيت العلاقة بين قيم هـذه النقود (الوافدة) وبين قيم نقودها الذهبية كما حدث فى كل بلاد العالم على وجـه التقريب ، وهو الأمر الذى تبرهن عليه كذلك فترات عديدة وردت عند المقريزى .

بل لقد كان على أمراء او حكام مصر ان يبدوا غيورين على حقهم فى تثبيت القيمة الاسمية للنقود ، اذ اعتادوا جميعا ان يسعوا لتحقيق أكبر منفعة ممكنة من وراء صنعها ، فاذا كانت هـذه هى حقيقة الأحوال ، فان هـذه المنفعة المبتغاة لم يكن من المستطاع تحقيقها الا باعطاء النقود سعر تداول الزامى أو عن طريق قيمة اسمية لهـا أعلى من قيمتها الجوهرية أو الفعلية ، ولهـذا الغرض نفسه فقد اعتادوا فى حالات كثيرة ان يامروا بابطال ، ليس فقط كل المسكوكات الاجنبية التى دخلت فى نطاق التداول فى عصور مختلفة بل بابطال العملات التى اصدرها أسلافهم وطلب تسليمها حيث لم يكن يتم قبولها على أكثر تقدير الا طبقا لقيمتها الجوهرية او الفعلية، وبعد ذلك كانت تحول الى اصدار نقدى جديد ذات مزيج ادنى .

ومع ذلك ، فحيث كان يحدث بالضرورة ، برغم جهل الناس من جهة، وبرغم سلطة لحكومة من جهة اخرى ان تحيل النسبة بين القيمة الاسمية للنقود والقيمة الجوهرية او الحقيقية لهـا الى التوازن بطريقة متفـاوتة الايقاع ، متفاوتة الدقة كذلك ، فلم تكن هنـاك اية وسيلة قهرية يمكنها أن تحول على المدى الطويل دون ارتفاع اثمان السلع الغذائية ، وكذلك اثمان سبائك الذهب والفضة ، وبالتالى ثمن الذهب المحول الى نقود ، اذا لم يكن قد تناوله غش كبير وخصوصا عندما يصبح تحريف وزن وعيـار المسكوكات محسوسا بطريقة فاضحة ، وكذلك عندما كانت تطرح للتداول كميـة من النقود بالغة الضخامة لحد يفوق الحاجة ، ذات مزيج منخفض، وينتهى الأمر بأن تجد الحكومة نفسها مضطرة عندئذ لأن تغير بنفسها القيمة الاسمية للنقود الذهبية (١٠) ، ولكى تواصل هـذه الحكومة تحقيق الأرباح التى تجنيها من وراء صنع هـذه النقود . فقد كانت تخفض من جديد عيار العملات وتفرض تداول هذه النقود وفقـا للتحديد الجديد لقيمتها الاسمية

---

(١٠) انظر ما سبق أن قلناه عن البوطاقة الفصـل الخاص بالنقود الحسابية .

كما لو كانت هــذه العملات قد احتفظت بالقيمة الجوهرية او الفعلية نفسها التى كانت لها من قبل (*) .

واليــكم الآن السبب الذى كان يحول دون ان تتوازن النســبة بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية للمدينى بشكل قاطع ، فحيث لم تكن كمية هــذه العملات ، التى كانت فى الوقت نفسه تستخدم فى الصفقات الكبرى والمشتريات الصغرى (الجملة والقطاعى) فى كافة انحاء مصر ، بل كذلك فى البلدان المجاورة ، وفيرة لحــد يفى باحتياجات التجارة ، فقد كانت تتحقق لهــا قيمة افتراضية (او حسابية) كبيرة بعض الشىء باعتبــارها وسيلة للتبادل ، وهى قيمة كانت تحتفظ بها بصفة جزئية ، حتى برغم ان انخفاض مزيجها او سبيكتها كان حقيقة شائعة بشكل عام .

ويمكننا ان نلتمس عند المقريزى تلك التغييرات الاساسية التى تناولت القيمة الاسمية للنقود خلال القرون السبعة الاولى من الهجرة ، ونكتفى هنا بأن ننقل عنه فقرة بالغة الاهمية ، تتطابق مع ما سبق لنا ان قلناه .

فى نحو العام ٣٦٣ من الهجرة (٩٧٤ من تقويمنا) كان سعر التداول للدينار المعزى يبلغ ١٥ ١/٢ درهما .

وحيث زاد عدد الدراهم لحــد كبير فى عهد امير المؤمنين الحاكم بامر الله ابو على المنصور بن العزيز فقد ارتفع سعر الدينار حتى بلغ ٣٤ درهما وتغيرت كل اسعار السلع الغذائية ، ونتج عن ذلك اضطراب كبــير فى احوال الناس ، وعندئذ الغى تداول الدراهم ، ونقلت من القصر عشرون صندوقا من الدراهم الجديدة ، وتحطمت رتبة كل من رفض مهنة الصيرفة .

ونشر مرسوم يحرم اتمام اية صفقة قدرت بالدراهم القديمة ، وامر كل حائزى هــذه المسكوكات بأن يحملوا كل ما كان لديهم منها الى دار سك النقــود فى مدى ثلاثة ايام ، وتسبب ذلك كله فى حــدوث فوضى واضطراب كبيرين ، واخذت كل اربعة من الدراهم القديمة فى مقابل درهم

(*) المقصود بالقيمة الجوهرية او الفعلية كما سنرى فيما بعد هو قيمة المعدن المستخدم فيها بالاضافة الى نفقات صنعها . (المترجم) .

واحـــد من الدراهم المضروبة حديثا ، ونظمت العلاقة (التبادلية) للعملات الجديدة بواقع ١٨ درهما مقابل الدينار الواحد .

ويبين جدول العملات الملحق بهـــذه الدراســة القيمة الاسمية بالمدينى التى ثبت عليها الفندقلى وقطع النقد الذهبية الأخرى والقروش ســواء بمعرفة الباشوات والبكوات فى عهود مختلفة او على يد الفرنسيين اثناء اقامتهم بمصر .

وقد تم هـــذا التثبيت الأخير بموجب تعريفة أصدرتها لجنة تكونت فى الاسكندرية وتشكلت من فرنسيين ومن أناس من اهل البلاد ، ووضعت هـــذه التعريفة نفسها القيمة التبادلية التى تتداول على اســـاس عملات فرنسا والبلدان المختلفة الأخرى مقدرة بالعملات المصرية ، ولهذا كله اهمية مباشرة بالنسبة لموضوعنا ، لدرجة نعتقد معها انه ينبغى لنـــا ان نوردها هنـــا ، وان كنا اكتفينا بأن نضيف بحذاء هـــذه التعريفة عمودا يضم تقييما لهذه العملات نفسها بالفرنكات ، على اساس ١٤٢ مدينى فى مقابل القطعة ذات الخمسة فرنكات .

تعريفـــة النقود المصرية

تم الاتفاق بين المواطنين سوسى Sucy رئيس مندوبى الصرف ، وبرتوليه Berthollet ومونج Monge ، عضـــوى المجمـــع الوطنى الفرنسى ، وبوسيليج Poussielgue مراقب مصروفات الجيش واســـتيف Estève الخازن العـــام ، وماجالون Magalon القنصـــل العـــام بالاسكندرية ، وهم المفوضون الذين عينوا من قبل القائد العام — وبين الحاج حومد ابو الريزو ، تاجر ، والحاج عبد الوهاب الحوشى ، شيخ ، وعلى مباركى الدقاق ، تاجر ، والثلاثة مقيمون بالاسكندرية . وقد استدعوا لهـــذا الغرض — على أن تتداول النقود الفرنسية والتركيـــة والعملات الأجنبية الأخرى طبقا للتعريفة التى ستطبع نتيجة لهـــذا الاتفاق بالعربية والفرنسية ، وعلى أن تتبادل طبقا للقيم الواردة بالتعريفة المذكورة ، على النحو الآتى :

النقود الذهبية	التعريفة: بالعملة المحلية	التعريفة: بالعملات الفرنسية				تحويلها إلى فرنكات على أساس ١٤٢ مدينى لكل ٥ فرنكات		
	بارة ومدينى	كور	د	س	جنيه	كور	سنتيم	فرنك
الخردبة الأسبانية تساوى .	٢٣٥٢	—	—	—	٨٤	٦٩	٨١	٨٢
نصف الخردبة . . .	١١٧٦	—	—	—	٤٢	٨٤	٤٠	٤١
١/٤ الخردبة	٥٨٨	—	—	—	٢١	٤٢	٧٠	٢٠
١/٨ الخردبة	٢٩٤	—	—	١٠	١٠	٢١	٣٥	١٠
١/٣٢ من الخردبة . . .	١٤٧	—	—	٥	٥	٦١	١٧	٥
القطعة الفرنسية ذات ٢ لويس	١٣٤٤	—	—	—	٤٨	٣٩	٣٢	٤٧
قطعة اللويس	٦٧٢	—	—	—	٢٤	١٩	٦٦	٢٣
سكين البندقية . . .	٣٤٠	٢/٧	١٠	٢	١٢	١٨	٩٧	١١
الزر محبوب إصـــدار القاهرة	١٨٠	٦/٧	٦	٨	٦	٨٠	٣٣	٦
قطعة بنصف زر محبوب . .	٩٠	٣/٧	٣	٤	٣	٩٠	١٦	٣
عملة ذهبية إصدار القسطنطينية(١)	٢٠٠	٢/٧	١٠	٢	٧	٢٢	٤	٧
« « « هنجاريا وهولندا	٣٠٠	٣/٧	٣	١٤	١٠	٣٤	٥٦	١٠
النقود الفضية								
ريال فرنسا ذو الستة جنيهات écu	١٦٨	—	—	—	٦	٤٢	٩١	٥
« « « الخمسة « «	١٤٢	١/٧	٥	١	٥	—	—	٥
« « « الثلاثة « «	٨٤	—	—	—	٣	٧٧	٩٥	٢
القطعة ذات الثلاثين سو(*) sous	٤٢	—	—	١٠	١	٨٨	٤٧	١
« « ١٥ « . «	٢١	—	—	١٥	٠	٤٩	٧٣	٠
ريال روما écu . . .	١٤٠	—	—	—	٥	٩٥	٩٢	٤
ريال مالطة	٦٧	٢/٧	١٠	٧	٢	٩١	٣٥	٢
القطعة ذات الريال و ١/٢ الريال (مالطة)	٨٤	—	—	—	٣	٧٦	٩٥	٢
« « ٢ ريال «	١٣٤	٤/٧	٨	١٥	٤	٨٣	٧١	٤
« « ٢ ١/٢ ريال «	١٦٨	—	—	—	٦	٥٥	٩١	٥
القرش الأسبانى . . .	١٥٠	٥/٧	١	٧	٥	١٧	٢٨	٥

(١) لم توضع تعريفة للفندقلى ، وكان يقدر بـ ٣٠٠ مدينى ، أنظر الباب الأول ، الفصل الأول ، الفقرة أولا : الخاصة بالنقود الذهبيـة .

(*) sau عملة تساوى ١/٢٠ من الفرنك . (المترجم) .

التعريفة	بالعملة المحلية	بالعملات الفرنسية				تحويلها إلى فرنكات على أساس ١٤٢ مدينى لكل ٥ فرنكات		
	ابرة او مدينى	كسور	د	س	جنيه	كسور	سنتيم	فرنك
التالر (النالارى) (الألمانى)	١٥٠	٥/٧	١	٧	٥	١٧	٢٨	٥
ريال جنوة ذو الثمانية جنيهات	١٨٦	٢/٧	١٠	١٢	٦	٩٣	٥٤	٦
ريال ميلانو ذو الستة جنيهات	١٣٠	٢/٧	١٠	١٢	٤	٧٤	٥٧	٤
وتوجد أربعة أنواع من النقود التركية :								
النوع الأول ويساوى . .	١٠٠	١/٧	٥	١١	٣	١١	٥٢	٣
« الثانى « . .	٨٠	٥/٧	١	١٧	٢	٦٠	٨١	٢
« الثالث « . .	٦٠	٢/٧	١٠	٢	٢	٢٧	١١	٢
« الرابع « . .	٤٠	٦/٧	٦	٨	١	٨٤	٤٠	١
وتبعاً لهذا الحساب فإن :								
الجنيه النورى يساوى . .	٢٨	—	—	—	١	٥٩	٩٨	—
والبارة الواحدة تساوى . .	١	٤/٧	٨	—	—	٥٢	٣	—

ملاحظة : كانت موارد وانفاقات الجيش تحسب بالبارات .

صدر بالاسكندرية فى ١٧ ميسيدور من العام السادس من قيام الجمهورية الفرنسية ، وبالتقويم الهجرى فى العشرين من شهر المحرم(١).

(توقيعات)

---

(١) من العام ١٢١٣ (٥ يولية ١٧٩٨) والمحرم هو الشهر الأول من السنة الاسلامية .

وختاما لكل ما يتصل بالقيمة الاسمية ، نتبين الدوافع التى استخدمت اسسا للتعريفة السابقة .

كانت المهمة التى كان على اللجنة ان تضطلع بهــا بخصوص تثبيت هــذه التعريفة تقف بين حدين ، فاما ان تضع تعريفــة بالغــة الصرامة للعملات المحلية طبقا لقيمتها الجوهرية او الحقيقية ، واما ان تعطى هــذه العملات اكبر قيمة ممكنة بالنقود الفرنسية .

اما الاختيار الأول ، فبالاضافة الى أنه يبدو نظريا اكثر الاجــراءات مطابقة لمبادىء الادارة السليمة ، فكان يبدو مسترشـــدا بمصلحة افراد الجيش الذين كان عليهم — وهــذا امر طبيعى — عند دخولهم الى مصر ان يستبدلوا بالعملات التى جلبوها معهم من اوربا اكبر كمية ممكنة من عملات البلاد فى حين ان سلوكا كهذا سيكون فى واقع الامر ، عملا مجافيا لكل الاعتبارات السياسية ، فحين نحط على هــذا النحو من قدر عمــلات البــلاد ، فلن يكون اكبر الاضرار الناجمة عن ذلك هو أننا باجراء كهــذا ، نحرم الخزانة من كل الربح الذى يمكنها ان تحققه من عملية صنع النقود ، ولا حتى اننا سنثقل كاهل الخزينة بالنفقات باهظة اذا ما وقع على عاتقها عبء صنع هذه النقود ، فحيث كانت الضرائب تحصل بالمــدينى فان من الواضح ان الخزانة التى ستظل تجبى المبالغ نفسها من المدينى ، سوف تجد نفسها وقد تناقصت مواردها بشكل هائل ، اللهم الا اذا زادت من حجم الضرائب ، وهو امر يشكل مساوىء اكبر .

اما اذا اخذنا بالاختيار الثانى (بان نجعل القرش على سبيل المثال مساويا لــ ١٠٠ مدينى والزر محبوب لــ ١٢٠) فقد كنا سنحصل على النتائج الآتيــة :

١ — حيث ان رواتب الجيش كانت مقدرة بالعملات الفرنسية ، فان مصروفات الخزينة حين تدفعها بالمدينى كانت ستقل بمقدار الثلث .

٢ — وحيث ان الضرائب تقدر وتجبى بالمدينى ، فان الحصيلة ، مع استمرار جباية المبالغ نفسها ، ستزيد بفعل ذلك بمقدار الثلث .

٣ — كذلك فان الفائدة التى يعود بها صنع هذه النقود كانت ستزيد هى الاخرى لحـد يتناسب مع هذه النسبة .

ومع ذلك ، فحيث ان القيمة الاسمية للنقود تتجه دون انقطاع نحو الاقتراب من القيمة الجوهرية او الفعلية ، وحيث انه عندما توجد فى اى مكان زيادة ملموسة فى عدد المستهلكين الذين عليهم ان يشتروا كل شىء دو ، ان يبيعوا (او ينتجوا) شـيئا ، وبصفة خاصـة حين ينفق هؤلاء بسهولة ، وحين يجلبون الى التداول كمية كبيرة بعض الشىء من المسكوكات الاجنبية ، فان سعر السلع سيرتفع بسرعة ، وسوف يكون من العسير ، بل ربما من المستحيل ، ان نعاود رفع سعر المدينى فى القاهرة او حتى ان نحتفظ له ، ولوقت طويل ، بنفس معدل سعره ، وقد يستوجب الأمر ، لهذا الغرض ، ان نتخذ اجراءات صارمة وربما مجافية لأصول السياسة ، ولهذا السبب فان هـذه اللجنة قد اتخذت فى الواقع ، وحسب وجهـة نظرنا ، الاختيار الأكثر معقولية والأكثر نزاهة حين وقفت موقفا وسطا بين الحدين اللذين عرضنا لهما فيما سبق ، وبتثبيتها قيم الزر محبوب والقروش الأسبانية بقيمتهما الاسمية من المـدينى التى كانت قد بلغتها فى القاهرة (عند مجيئنا) اذ كان من الطبيعى لهذه المدينة ، بفعل اهميتها ، وبحكم صفتها كعاصـمة ومركز للتجـارة والحكومة ، ان تنظم اسـعار تداول العمـلات .

رابعا : القيمة الجوهرية او الحقيقية

بين المسيو مونجيه Monge فى مقالته الرائعة ، والتى كان عنوانها : اعتبارات عامة حول النقود (١١) ، ان القيمة الجوهرية لعملة ما (عندما لا نكون مضطرين لاعادة تكرير المعدن — اى استخلاصه من مزيج معدنى ما) تتكون من القيمة الاصلية للمعدن مضافة اليـه نفقات الضرب (او السك) ، ومع ذلك ، فلكى نقدر قيمة المعدن منفصلا او ممزوجا فقد يتطلب الامر ان نقارن هـذه القيمة بقيم السلع الغذائيـة الرئيسية فى البلاد . ثم يبقى بعد ذلك ، ولكى تتكون لدينا فكرة دقيقة عن اثمان السلع الغذائية ان نقارن هـذه الاثمان باثمانها التى بلغتها فى بلادنا ، وفى المقام

---

(١١) سبق ان اشرنا اليها فى ص ٩٤ ، الهامش رقم ٢ .

الثانى فلابد لنا ان نلاحظ ان نفقات « تنقيد » هذه المعادن ليست هى نفسها فى بلادنا ، فهى فى مصر اكبر بكثير (عنها عندنا) بفعل انماط النقود وطبيعتها هى نفسها ، واكبر كذلك عما كان عليها ان تبلغه (هذه النفقات فى مصر) لو ان الفنون هناك كانت اقل تخلفا ، وهكذا فان الوسيلة الوحيدة لتقديم فكرة مبسطة ، يسهل استيعابها ، عن القيمة الجوهرية للنقود المصرية هى ان نقارنها ، فى ضوء هذه الاعتبارات بالنقود الفرنسية ، مفترضين ان نفقات السك هنا وهناك متماثلة . وهذا هو نفس ما فعلناه فى الجدول الملحق بهذه الدراسة .

خامسا : نسبة الذهب والفضة فى سبيكة العملات المصرية

لكى ندرك هذه النسبة بصفة عامة ، علينا ان نقارن ، فى هذين النوعين من العملات ، قيمة وزن متساو من الذهب والفضة الخالصين ، أو من عيار واحد ، دون أن نحسب حساب قيمة المزاج او المعدن المضاف (١٢) .

وفى نظامنا النقدى الحالى فى فرنسا ، فحيث ان نسبتى كل من الذهب والفضة تبلغان العيار نفسه (يمزج كلاهما بمقدار العشر) ، وحيث ان تفريعات كليهما تتبع النظام العشرى ، فليس هناك ما هو اسهل من تحديد النسبة التى نحن الآن بصددها ، وفى واقع الأمر فحيث ان كيلوجراما من الفضة المحولة الى نقود يحوى ١٠ × ٢٠ فرنكا ، وكيلوجراما من الذهب المحول الى نقود يعطينا ١٥٥ قطعة من ذوات الـ ٢٠ فرنكا ، فاننا نتبين على الفور ان نسبة الذهب الى الفضة هى ١٠ الى ١٥٥ و ١ الى ١٥١/٢ .

ويقدم المسيو موتجيه فى ملاحظاته العامة عن النقود ، تفصيلات بالغة الأهمية حول تنوع نسبة الذهب الى الفضة فى البلدان والعصور المختلفة .

---

(١٢) لا يحسب حساب المزاج فى العادة ، ولكن عندما توجد فى النقود الذهبية كمية كبيرة بعض الشيء من الفضة فيبدو ان من الواجب أن ناخذ فى الاعتبار بعضا من قيمة هذه الفضة .

ولكى يتيسر لنـــا ان نلم بالنسب التى اتبعت فى مصر فلابد ان يكون المؤلفون قد نقلوا الينا فى الوقت نفسه القيمة الاسمية والوزن والعيـــار المحددة للنقود الذهبية والفضية ، وهو امر لا توضحه قط مقالة المقريزى التى تقدم فى بعض الاحيان وزن عملة وفى احيان اخرى وزن غيرها ، وفى احيان ثالثة قيمتها الاسمية او سعر تداولها ، ونادرا ما توضح لنا عيـــار هــذه العملات دون ان تحدثنا فى هــذه الحالة عن وزنها . ولسنا نستطيع ان ناخذ قيمة الدنانير التى اوردها المقريزى مقدرة بالدراهم فى الفترات التى اوردنا ذكرها ص١٦٩ باعتبارها ممثلة للعلاقة بين الذهب والفضة(١٣)، فلكى نتبنى وجهة النظر هــذه فلابد ان يكون الدينار عندئذ من الوزن نفسه والعيار نفسه الذى كان للدراهم ، وهو امر لم يحدث .

وحيث ان وزن وعيار النقود الفضية فى مصر قد عانيا من التحريف او التلاعب اكثر مما حدث للنقود الذهبية فان النسبة التى نتحدث عنها كانت تتجه دوما نحو الانخفاض ، حيث كان القوم يعطون على الدوام الفضة فى دور سك النقود قيمة افتراضية اعلى بكثير من القيمة التى كانت عليهـــا سبائك الفضة فى مجال التجارة وعند الامم الاخرى ، او حتى فى مجـــال الفضة التى تدخل فى صناعة النقود .

وفى عهد أحمد بن محمـــد الذى ارتقى العرش فى العـــام الهجرى ١١١٥ (٣ — ١٧٠٤ من تقويمنا) بلغت النسبة التى نحن بصددها فى قطع الفندقلى ١ الى ١٤١/٢ (١٤) ، وفى هــذه الحالة فان هــذه النسبة ، مع تقريب كبـــير ، هى النسبة نفسها التى تقررت فى فرنسا على يد لويس الخامس عشر عند اعادة صهر (النقـــود) فى عام ١٧٢٦ ، وهى نفسها كذلك النسبة التى وجدها رومينه دى ليسل Romé de Lisle قائـــة

---

(١٣) انظر ترجمة مقالة المقريزى عن النقود الاسلامية والتى قام بها المسيو دى ساسى ، ص ٤٢ :

(١٤) ١٠٠ فندقلى تزن ـــ ر١١٤ درهما بعيار قدره ٩٦٨ وتســـاوى ٠٠٤ر١٣ مدينى .

١٠٠٠ مدينى تزن ـــ ر١٢٥ درهما بعيار قدره ٩٤٤ .

بين النقود الذهبية والفضية فى عهد قسطنطين (الاول) * اى قبل ذلك بنحو أربعة عشر قرنا ، وقد جاء هـذا التعادل (فى النسـبة) طبقـا لملاحظات المسيو مونجيه « مفاجاة تامة اذ كان يبدو ان اكتشاف العـالم الجديد سيقطع ولابد الصلة بين الذهب والفضة بفعل الوفرة التى تدفق بها هـذا المعدن النفيس على قارتنا نتيجة هـذا الكشف » .

اما فى مصر ، وبعد مرور نحو نصف القرن فقط من عهد احمد الثالث (اشمت Achmet) ، عندما استولى على بك على السلطة ، كانت النسبة فى الزر محبوب وقطع المدينى قد انخفضت بالفعل الى ٣٦/١٠٠ ١١ أى اكبر بنحو طفيف من ١/٢ ١١ (١٥) ، وعند وصولنا كانت هـذه النسبة قد انخفضت ، طبقا للوزن والعيار والقيمة الاسمية التى اعطيناها للعملات الذهبية والمدينى (١٦) الى ٤/٥ ٧ .

وبرغم ان القطع ذات الأربعين والعشرين مدينى لم تكن قط عمـلات معتادة فى مصر فسوف نرى ، اذا ما قارناها فى عهـد على بك بالنقود الذهبية ، ان نسبة الذهب والفضة فى العمـلات الذهبيـة والقـروش (بافتراض ان العملات الأخيرة كانت بالعيار نفسه الذى للمدينى وان المائة منها تزن ٥١٦ درهما) كانت اكبر بنحو طفيف من ١/٢ ١٣ (١٧) ، وانها بلغت فى عهد الفرنسيين ٢/٣ ١٠ .

(*) امبراطور روما من ٣٠٦ م الى ٣٣٧ . وقد ادى انتصاره على ماكزانسيوس تحت اسـوار روما الى اعترافه بالمسـيحية كدين رسمى للامبراطورية ، وفى العام ٣١٣ اقر بموجب مرسوم ميلانو الحرية الدينية وقد نقل عاصمته الى بيزنطة (القسطنطينية) . (المترجم) .

(١٥) ١٠٠ قطعـة ذهبيـة تزن ٣٢/١٠٠ ٨٤ درهما بعيار قدره ٧٥٠ وتساوى ٥٠٠ر١٢ مدينى .
١٠٠٠ مدينى تزن ـ ر١١٥ درهما بعيار قدره ٥٠٠ .

(١٦) ١٠٠ قطعـة ذهبيـة تزن ٢٠/١٠٠ ٨٤ درهما بعيار قدره ٦٦٨ وتساوى ٠٠٠ر١٨ مدينى .
١٠٠٠ مدينى تزن ـ ر٧٣ درهما بعيار قدره ٣٥٠ .

(١٧) ١٠٠ قرش تزن ٥١٦ درهما بعيـار قـدره ٥٠٠ وتسـاوى ٠٠٠ر٤ مدينى .

وتعود هـذه النسـبة الاعلى الى ان القروش كان لهـا بحـكم وزنها قيمة جوهرية اكبر مما كان لقطع المدينى (١٨) .

ونستطيع ، طبقا للجدول الذى نجده عقب هذه الدراسة ، ان نحسب العلاقة بين قيمة الذهب والفضة فى النقود فى العهود المختلفة التى يقدم عنها هـذا الجدول المعطيات الضرورية . وسنلاحظ بالنسبة لتلك العملات المتضمنة فى تعريفة النقود التى سـبق ان اوردناها عند حديثنا عن القيمة الاسمية للنقود ، ان القيمة الاسمية نفسها بالمدينى قـد اعطيت لكل من الفندقلى والزرمحبوب فى مختلف العهود برغم ان قيمتها الجوهرية تختلف كثيرا ، وانها كانت تساوى عددا اقل من المدينى عما كانت تساويه وقت اصدارها .

---

(١٨) ١٠٠ قرش تزن ٤٠٠ درهم بعيـار قـدره ٢٤٨ وتسـاوى ٤٫٠٠٠ مدينى .

الباب الثاني

الحاله الراهنه للعملات النقد يــه

اساليب صنعها ــ ادارتها

القسم الأول

الفصل الأول

النظام النقدى الحالى

كانت النقود الوحيــدة المستخدمة فى مصر ، قبل مجىء الفرنسيين، والتى ظلت مستعملة منذ ذلك الحين هى :

اولا : النقود الذهبية

وهى :

العملة الذهبية زرمحبوب المخلوطة بالفضة بعيار قدره ١٦٢/٤ قيراطا اى اقل قليلا من ٦٩٨ ، وتزن القطعــة ٨٤٢/١٠٠٠ من الدرهم اى جرامين و ٥٩٢/١٠٠٠ من الجرام ، وتساوى ١٨٠ مدينى (٦ فرنكات و ٨٠ سنتيما من النقود الفرنسية) ، وتحمل طغراء السلطان ، ونفس النقوش العربية التى نجدها على القطعة التى رسمنا شكلا لها برقم ١٣ من اللوحة الثانية .

ثم ، نصف الزرمحبوب أو النصفية وقطرها اقل بقليــل (من قطــر الزرمحبوب) ، ويعادل وزنها نصف وزنه ، ولها نفس عياره ، وقيمتها هى نصف قيمته ، وتحمل نفس التوقيع او الطغراء وكذلك النقوش نفسها .

وبعد ذلك ربع الزرمحبوب أو الربعية وقطــر هــذه اقل من قطــر النصفية ، وتزن نصف وزنها ، ولها نصف قيمتها ، وهى من العيار ذاته ، وتحمل على احد وجهيها توقيع او طغراء السلطان ، وتحمل على الوجــه الآخر جزءا من النقوش نفسها التى تحملها النصفية . انظــر الربعيــة المرسومة فى الشكل رقم ١٥ من اللوحة الثانية من اللوحات الملحقة بهذه الدراسة .

ثانيا : النقود الفضية أو بالأحرى النقود البرونزية

وتشمل :

المدينى ، وهو قطعة نقدية بالغة الصغر ، يزن الألف منها ٧٣ درهما (أى ٢٢٤ ٧٦/١٠٠ جراما) بعيار قدره ٣٥٠ (من الف) من الفضة الخالصة، على أحد وجهيه توقيع سلطان القسطنطينية أو طغرائه وحدها ويحمل على الوجه الآخر عبارة ضرب فى مصر (اى القاهرة) سنت (سنة تنصيب السلطان) . انظر شكل المدينى المرسوم برقم ٢٤ من اللوحة الرابعة من اللوحات المرفقة بهذه الدراسة .

اما القطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى او القروش ، فلم تسك منها سوى كمية ضئيلة الاهمية فى عهد الجنرال بونابرت ، ويمكن النظر الى هــذه العملات باعتبارها لم تعد تشكل جزءا من النظام النقدى الحالى فى مصر ، ويمكن أن نرى شكلين لها فى الرسمين رقمى ١٧ من اللوحة الثالثة ، و ٢٣ من اللوحة الرابعة من اللوحات المرفقة .

وللالمام بكل ما يتصل بالعملات الحالية نشير الى ما قلناه فى الفصول والنبذ المختلفة التى سبقت والتى نجد موجزا لها فى نهاية هذه الدراسة .

الفصل الثانى

مبادلة أو مقايضة خامى الذهب والفضة

أولا : الوسائل التى تتزود بها القاهرة بخامى الذهب والفضة

كان المصـدر الرئيسى الذى يزود دور سك النقود بخامى الذهب والفضة ، منذ زمان لا تعيـه الذاكرة . هو اخـلاط من اليهود يحترفون تزويدها بهما .

وقد آثر اليهود فى مصر ، كما فعلوا فى كل مناطق العـالم ، أن يعكفوا على الاتجار فى المعادن والأحجار الكريمة ، فهم يشترون المجوهرات وقطع المصوغات والعملات الذهبية والفضية من البلدان المختلفة ، وكذلك المسكوكات وتراب الذهب (التبر) من القوافل الخ .. وينبغى على عالم الأثريات ان يتوجه الى هؤلاء كى يتزود بالسكوكات الذهبيـة والفضـية (القديمة) ويكفيه لتحقيق غرضه من ذلك أن يعطيهم فى مقابلها سـعرا اعلى بقليل من قيمتها الجوهرية .

ويتحلى اليهود بهذا الصبر ، هذا التوفر ، هـذا التشبث او العناد، هذا الحرص على عدم التفريط فى اى ربح مهما كان تواضـعه .. تلك الصفات التى تميزهم والتى لا تنتمى الا اليهم ، وهم هنـاك ، كما هم فى كل مكان آخر يتعرضون للصد والجفاء والمهانة من كل طبقات الشعب كما يتعرضون للقهر على يد الحكومة . وانها لفكرة مسبقة ، عامة وشـائعة بعض الشىء ، أن تجارة المعادن النفيسة تدر مكاسب طائلة ، لكنها فى حقيقة الأمر ضئيلة الربح ، واقل ربحا بكثير من تجارة المعادن بالغة الوفرة رخيصة الثمن ، ويدين الصاغة وصناع المجوهرات فى أوربا بأرباحهم الى « اجرة يدهم » والى الأثمان الاعتبارية او الخيالية التى تعطيها الابهـة وضروب الفنون لكل من الذهب والفضة ، لكنهم لا يكادون يحققون ربحـا على الاطلاق من الخامات نفسها .

ولليهــود الذين يحترفون توريد هذين المعدنين لدور ســك النقود صرافون او مبدلون كثيرون فى القاهرة ، ولهم فى المدن الأخــرى وكلاء يشترون لحسابهم .

وفى القاهرة ، يذهب الذين لا يريدون البيع (او الشراء) بواســطة الصرافين الى وكالة (١) او محل اليهود الذين يقدرون قيمة المعــادن عن طريق الفحص اذا كان الأمر يتصل بكمية ضئيلة من خامات لها نفس السبك (او العيار) أو عن طريق المحك او المصداق ، اما بالنســبة للعمــلات المختلفة وقطع المجوهرات فيتم الفحص المجرد النظر .

وهم يجرون فحوصهم على الذهب والفضة فى وكالتهم عن طــريق عيارى النقود ، ولكنهم يتفحصون بأنفسهم كل قطع الذهب التى يشترونها عن طريق المحك .

ولدى هؤلاء ابر صغيرة من الذهب ، منفصلة كل منها عن الأخريات، ولكل منها كذلك عيار مختلف ، ويدعكون على المحك ، وهو من النوع نفسه المستخدم فى أوربا ، قطعة الذهب التى يريدون فحص عيارها ، ويضاهونها المرة بعد الأخرى بهذه الابر الذهبية او بنجوم العيار (*) التى يرونها اقرب من غيرها الى عيار قطعة الذهب نفســه ، وهم يقدرون الذهب بكثير من الدقة والنزاهة ، مقارنين مظهر الشذرات التى خلفتهــا قطعــة الذهب المفحوصة فوق المحك (بالابرة او النجمة الذهبية المناسبة) .

اما فى فرنسا ، فانهم يمررون على الشذرات التى تتم بهذه الطريقة بمــاء النار (الذى يعد لهذا الغرض من حمض النيتريتيك مع قليل من حمض الموريات) من درجات متفاوتة ، وبعد ذلك يمكن الحكم بشكل تقريبى على عيار الذهب عن طريق مقارنة درجة المقاومة الجزئية التى تبديها هــذه الشذرات او تلك لمفعول الحمض ، اما اذا اختفت الشذرات بشكل تام (اى تحللت) فمن المعروف اى عيار تكون عليه شذرات الذهب لكى تتحلل بفعل ماء النار .

---

(١) الجمع وكايل .
(*) قطعة من الذهب او الفضة على شكل نجمة ، كل ذراع منها له عيار معين وتستخدم لقياس عيار هذين المعدنين .

بعد ذلك يخلط اليهود الذهب بالنسب التى تتفق مع ما يكون عليه من عيارات مختلفة ، ويقتربون كثيرا وفى معظم الأحيان من العيار المحدد لقطع العملات الذهبية وبذلك يضعون أنفسهم داخل حدود التفاوت المسموح به (زيادة أو نقصا) وبذلك أيضا يجنبون أنفسهم مشقة اعادة صهر ذهبهم لكى يبلغ « بدقة » العيار المطلوب ، أما اذا نتج عن عملية « التعيير » التى تجرى فى دور سك النقود أن السبائك قد تجاوزت حدود التفاوت المسموح به ، بأن زادت عليه أو نقصت عنه ، فانهم يضطرون لحملها من جديد لاعادة صهرها ثم سبكها بطريقة أكثر دقة .

وعندما يلزم خفض عيار الذهب ، فانه لا يفوتهم أن يفضلوا استخدام الفضة المذهبة « لهذا الغرض » ، وهم لا يشترونها من الأسواق الا بالسعر نفسه الذى للفضة العادية ، وبهذه الوسيلة يثرون سبائكهم بالمادة الذهبية التى يحتويها هذا النوع من الفضة التى يستخدمونها كمزاج (بكسر الميم) ، وهم يحرصون كذلك على التقاط شذرات الذهب التى تتبقى فوق المحك ، باستخدام قطعة من الشمع . ويلقون داخل البوتقات بهذه الكرات من الشمع الذى يساهم فى العملية كمدر لمعدن الذهب وفى منع تأكسد سطحه .

وفى كل عام تجلب القوافل التى تمضى من المغرب قاصدة مكة (٢٠)، وتلك التى تأتى قادمة من دارفور وسنار كمية محددة من تراب الذهب ، وان كان كل هذا التبر لا يباع لحساب دور سك النقود لأن التجار الذين يريدون أن يستبقونه لأنفسهم أو لموكليهم ، يعرضون على الدوام سعرا أعلى من الثمن الذى تدفعه دور سك النقود .

ونكاد لا نجد فى هذا الذهب ، الذى يتكون من شذرات تراكمت دون شك فى مجارى الأنهار والأخوار أو استخلصت من الرمال الحاملة

---

(٢) تجمع هذه القوافل فى طريقها حجاج الجزائر وتونس وطرابلس والقاهرة ، وتصل الى المدينة الأخيرة فى نحو منتصف أبريل ، أما قوافل دارفور وسنار فتصل الى النيل عند أسوان وسيوط فى صعيد مصر .

للذهب أيا من هـــذه القطـــع الكبيرة بعض الشىء ، والمتماسكة ، والتى نسميها نحن فى أوربا Pepie (*) .

ويوضع التبر داخل قطعة من قماش أبيض ناعم ، تحيط به قطعتان أو ثلاث قطع من قماش أكثر سمكا ، وتعقد قطعة القماش بخيط لتأخذ شكل صرة ، ويغلف الجميع بقطعة من جلد مخيط ومجفف فى الشمس ، ويشكل الجلد الذى يجفف على هـــذا النحو ، وبعد أن ينكمش ، غلافا مضغوطا ومتينا ، وتشكل لحزمة أو مجموعة الذهب هـــذه مظهر حقيبة مطلية باللون الذى نستخدمه ، أو مظهر ثمرة الـــ solanum المسماة بالطماطم .

وفى كل واحدة من هذه الحقائب توجد على الدوام بعض المجوهرات او الحلى التى تم شراؤها من الأفريقيين او الزنوج ، وتكاد تكون كل هـــذه الحلى عبارة عن حلقات او خواتم او دلايات للأذن او عقود للرقبـــة ، اما العمل الوحيد الذى ادخل عليها فهو نوع من النقش أو الرسوم تمثل اناث البرغى بالغة الدقة ، وتكاد تكون كل الحلقات فى شكل ثعابين ، وقد رأينا احدى حلى الرقبة فى شكل سلحفاة ، راسها وأقدامها ناتئة .

وتكاد تكون كل حقائب الحلى أو مجموعات الذهب من الوزن نفسه، اذ تكاد تزن جميعها نحو ٩٧ درهما أو ٦٥ مثقالا ، أما عيارها فيتراوح بين ٢١ و ٢٢/١٦ ٢٢ (قيراطا) (٣) ، وكان ذهبها فيما مضى اكثر نقاء طبقا لزعم أمنذى النقود واليهود اما لأن الشذرات كانت أكثر ثراء (اى بها نسبة أعلى من الذهب الخالص) واما لأن الحلى المضافة الى كل مجموعة كانت ذات عيـــار أعلى .

وكانت هـــذه الحزم ، التى كانت تباع الواحدة منها عادة مقـــابل ٢٤٤ قرشا اسبانيا تمثل عمـــلات حقيقية ، تستخدمها القوافل وســـيلة للتبادل ، وكانت لها قيمة ثابتة او محددة تؤخذ بها او تعطى دون أن يضطر الناس حتى لوزنها أو فتحها ، ويمكن للمرء ان يوليها ثقته التامة وان يأخذها بنية سليمة تجعل منها الممارسة والديانة بل ومصالح التجار انفسهم قانونا بالغ الصرامة .

(*) تعنى هـــذه الكلمـــة فى الأصل نوعا من الورم يصيب لســـان الطيور فيمنعها من الأكل ، لكنه لا يمنعها من الشرب . (المترجم) .

(٣) اى بدرجة نقاء قدرها ٨٧٥ الى ٩٣٨ من الألف .

ومع ذلك ، نفى دور سك النقود ، كان يتم التأكد اولا من وزن وعيار واحدة من هـذه الحزم ، تؤخذ بشكل عشوائى ، وكان اليهـود ، وهم متمرسون على الحكم على الذهب من مجرد مظهره ، يقدرون ما ان كانت تطع الذهب تقع ضمن مدى التجاوز المسموح به وهـو ١/٢ قيراط لاعلى او لادنى .

واذا كان السعر (المعروض) مناسبا للتاجر ، الذى يبيع ما معـه دوما فى حضور او عن طريق شيخ القافلة ، كان (البـائع والمشترى) يتلامسان بالأيدى وتتم البيعة ، اذ لم يكن مباحا ، حسب مبـادىء عقيدة هؤلاء المسافرين المتدينين ، ان تباع (او تشترى) معادن فى مقابل معادن، ولتفادى هـذا المحظور ، ذلك انه توجد فى كل الديانات اساليب للتملص او المراوغة من قواعد (المحرمات) ، لم يكن يطلق على هـذه العمليـة عملية شراء ، وانما عملية تبادل ، فكانت صرة الذهب توضع فى جانب ، ونوضع النقود المتفق عليها فى الجانب الآخر ، ويطلب البائع الى المشترى اى هاتين الكومتين ينال اعجابه اكثر ، عندئذ يأخذ المشترى صرة الذهب ، وتبقى النقود فى يد البائع .

ثانيا : أسعار الذهب والفضة فى مصر

قبل الحملة الفرنسية على مصر ، كان الذهب ، من عيار قطع النقود الذهبية ، وهو عيار ١٦ ٢٤/٣٢ قيراطا (٦٩٨ من الف) يباع ، وقد بيـع دوما للفرنسيين ، بواقع أن كل ١١٢ قطعة من هـذه النقود أو ٢٠ر١٦٠، مديني تعـادل ١٠٠ درهم ، وحيث تحتوى هـذه الدراهم المـائة على ٦٩ ٨/١٠ درهما من الذهب الخالص ، فان المائة درهم من الذهب الخالص تعادل ٢٨ر٨٨٢ ٥٢١/١٠٠٠ مدينى اذا لم نقم وزنا للفضة التى مزجت بالذهب عند صنع السبائك (٤) .

وحيث ان كل ١٠٠ درهم من عيـار ٦٩٨ تحوى ٢ر٣٠ درهمـا من الفضـة ، يمكن الافتراض بأن عيارها لا يتجاوز عيار ٩٠٠ (من الف) ممـا

---

(٤) بخصوص هذا الافتراض ، أنظر المـادة الأولى من الجدول الوارد فى نهاية هذه الدراسـة .

بمعطينا ١٨ر٢٧ درهما من الفضة الخالصة ، تساوى ١٣٦/١٠٠٠ ٥٢٠ مدينى، بواقع ثمن الدرهم الواحد ١٣٦/١٠٠٠ ١٩ مدينى وهو ثمن مثيله فى فرنسا .

فاننا حين نخصم من مبلغ الـ ١٦٠ر٢٠ ، وهو ثمن مائة الدرهم من الذهب عيار ٦٩٨ مبلغ . . . . ١١٦/١٠٠٠ ٥٢٠ر (هو ثمن الفضة الخالصة المزوجة بالسبيكة) ، فسيتبقى لدينا ثمنا لـ ٨ر٦٩ درهما من الذهب الخالص مبلغ ٨٨٤/١٠٠٠ ٦٣٩ر١٩ مدينى ، وعلى هذا فلن تساوى مائة الدرهم من الذهب الخالص سوى ٢٦٩/١٠٠٠ ١٣٧ر٢٨ مدينى ، ومع ذلك فنحن لا نستطيع ان ندخل فى حساب السبائك المزوجة بالفضة قيمة كل الفضة التى تحويها هذه السبائك ، اذ ينبغى علينا ان نخصم من هذه القيمة ، نفقات عملية التكرير اللازمة لفصل الذهب عن الفضة .

وقد ثبتت هذه النفقات فى فرنسا ، بموجب مرسوم اصدرته الحكومة فى ٤ بريريال من العام الحادى عشر بـ ٣٢ فرنكا لكل كيلوجرام واحد من الفضة الخالصة يضمه الذهب الخاضع لعملية التكرير هذه . وعلى هذا ، فان هذه العملية سوف تكلفنا فيما يتعلق بـ ٨ر٦٩ درهما من الذهب الخالص ، اى ٩٠٧/١٠٠٠ ٢١٤ جراما ستة فرنكات و ٨٧ سنتيما و ٧٠٢/١٠٠٠ من السنتيم اى ٢٠٧/١٠٠٠ ١٩٥ مدينى ، ينبغى ان نضيفها الى ثمن مائة الدرهم من الذهب عيار ٦٩٨ وهو كما سبق ان راينا ٨٨٤/١٠٠٠ ٦٣٩ر١٩ مدينى ، وبذلك يصل الثمن المقدر لهذه الكمية الى ١٩١/١٠٠٠ ٨٣٥ر١٩ مدينى ، وعلى هذا فان ثمن مائة الدرهم من الذهب الخالص سوف يبلغ ١٧٩/١٠٠٠ ٤١٧ر٢٨ مدينى .

ويزن تراب الذهب الذى كان يشترى لصنع النقود فى العام السابع (١٧٩٩) من قافلة مراكش ، قبل صهره ، ٢٩١٩ درهما ، تعود بعد صهرها بوزن صاف قدره ٢٨٣٧ درهما تضمها سبائك من عيار ١٢/٢٢ ٢١ الى ٢٠/٢٢ ٢٢ قيراطا ، تحوى فى مجموعها ٥١/١٠٠ ٢٦٠٢ درهما من الذهب الصافى . ويدفع ثمنا لتراب الذهب هذا ٢٣٨ر٧٣٠ مدينى ، مما يجعل

ثمن مائة الدرهم من الذهب الصافى (٥) . . . . ١٠٠٠/٩٨٩ ٥٨ ٠ر٢٨ مدينى .

وينتج عن اجراء المقارنة بين هذه الاسعار وبين مثيلاتها فى فرنسا ، كما يمكننا أن نرى من الجدول الذى سيلى هذه الدراسة :

اولا : انه حتى عندما لا نحسب اى حساب لقيمة الفضة التى مزجت بها سبائك الذهب ، ان ثمن الذهب الخالص يقل فى مصر بنحو ١٣١ فرنكا و ٣٥ سنتيما فى الكيلوجرام الواحد عنه فى فرنسا اى بنسبة تقترب من ٤٪ .

ثانيا : انه عندما نحسب حساب قيمة الفضة وحدها ، وهو خصم نقوم به من مصروفات عملية التكرير ، فسوف يقل سعر الذهب الخالص فى مصر عنه فى فرنسا بواقع ١٤٨ فرنكا و ٥٧ سنتيما فى الكيلوجرام اى بنسبة تزيد عن ٢/٥١٪ .

ثالثا : ان تراب الذهب يباع هناك فى مصر بسعر اقل مما يباع به فى فرنسا بواقع ٢٢٥ فرنكا و ٢٣ سنتيما فى كل كيلوجرام من الذهب الخالص اى بانخفاض يتجاوز نسبة ٢/٦١٪ .

أما الطريقة التى كانت تشترى بها الفضة لدور سك النقود فهى تسترعى الانتباه بعض الشىء :

فى البداية كان يتم تعييرها ، فكانت تحسب الفضة الخالصة التى تحويها السبائك ثم يضاف الى الناتج ٢٪ من الوزن الاجمالى للفضة الخام ، ويدفع عن هذا الاجمالى الصافى الناتج من عملية الجمع هذه بواقع الدرهم ١٨ مدينى .

ويمكن التأكد من أن هذه الطريقة فى الحساب تؤدى لأن يدفع ثمن

---

(٥) للمقارنة بين هذا السعر للذهب الخالص وبين السعر الذى حددته تعريفة النقود فى فرنسا ، انظر المادة ٤ من الجدول الملحق بهذه الدراسة .

الفضة الخالصة (٦) منفصلة بواقع — ١٨٣٦ مدينى وثمن المزاج على اساس ٣٦ مدينى فى كل ١٠٠ درهم .

وحيث لا يساوى النحاس المستخدم مزاجا للفضة عند تحويلها الى نقود سوى ٤٠ مدينى مقابل كل ١٤٤ درهما اى ٧٧٧/١٠٠٠ ٢٧ مدينى لكل مائة درهم ، فاننا ندرك لماذا كان اليهود حريصين على توفير الفضة من ادنى مزيج وكذلك على أن يضيفوا اليها بعض المزاج . فاذا كانوا قد وفروا الفضة بعيار المدينى نفسه اى بأن يكون كل درهم من الفضة الخالصة فى مقابل درهم واحد و ١٠٠٤٣٢/١٠٠٠٠٠ من المزاج فلابد ان تساوى كل مائة درهم من الفضة الخالصة ٢٢٥/١٠٠٠ ١٩٠٣ مدينى (٧) مع تحميل اجمالى الثمن على الفضة الخالصة ، اما اذا كانت مصلحة النقود ، على العكس من ذلك قد جهزت كل المزاج ، فان مائة الدرهم من الفضة الخالصة تساوى أولا (٨) . . . ر١٨٣٦ مدينى . وعندما نضيف اليه قيمة ١٨٧ درهما و ٤٣٢/١٠٠٠٠ من الدرهم هى وزن المزاج ، بواقع ٤٠ مدينى لكل ١٤٤ درهما ، والتى ستبلغ اى هذه القيمة (على هذا الأساس) ٩٥٦/١٠٠٠ ٥١ مدينى ، فيكون الاجمالى فى هذه الحالة ٩٥٦/١٠٠٠ ١٨٨٧ مدينى ، بفرق يصل الى ٣٧٩/١٠٠٠ ٥ مدينى يكون من المناسب أن نضيفها الى ثمن مائة الدرهم من الفضة الخالصة كى نحسب بطريقة اكثر دقة كم ستكلف مائة الدرهم

---

(٦) لتكن خ هى الفضة الخالصة و م هى المزاج الذى يحويه درهم واحد من الفضة من عيار ما فستكون قيمة هذا الدرهم ممثلة فى هذه المعادلة خ + م = خ + ٢/١٠٠ (خ + م) × ١٨ مدينى = ١٨ مدينى (١٠٠ خ + ٢ خ + ٢ م) / ١٠٠ = ١٨ مدينى (١٠٢ خ + ٢ م) / ١٠٠ = (١٨٣٦ مدينى خ + ٣٦ مدينى م) / ١٠٠ ، مما يعطى كقيمة ١٠٠ (خ + م) = ١٨٣٦ مدينى خ + ٣٦ مدينى م ، فاذا لم يكن هناك مزاج قط فعندئذ تكون م = ٠ وتكون قيمة مائة الدرهم من الفضة الخالصة هى ١٨٣٦ مدينى اما اذا حدث العكس وكانت خ = ٠ اى كانت كل الكمية من المزاج فستكون قيمة مائة الدرهم منه هى ٣٦ مدينى .

(٧) بخصوص هذا الافتراض انظر المادة الثانية من الجدول الوارد فى نهاية الدراسة .

(٨) انظر نصوص هذا الافتراض المادة الخامسة من الجدول المشار اليه .

الخالصة عادة دار سك النقود بغض النظر عن عنصر المزاج (المزاج) طبقا للعادة التى كانت متبعة بأن يدفع الى اليهود ثمن سبائك الفضة التى يقومون بتوفيرها (٩) بأنفسهم . وينبغى ان نلاحظ ايضا ان عملية التعيير (تحديد العيار) بسبب من عدم دقتها كانت تعطى الفضة على الدوام درجة من النقاء ليست لها فى الواقع ، ولهذا فان الفضة الخالصة كانت تباع فى الواقع بثمن اغلى ممـــا تقدمه الحسابات فى الظاهر .

وحيث تحدد عيـــار القروش ، طبقا لأكثر عمليات التعيير دقة بواقع ٨٩٥٨٢٣/١٠٠٠ فان الألف من القروش والتى تزن فى مجموعها ٨٧٥٠ درهما، لم تكن تحوى من الفضة الخالصـــة سوى ٥٤١/١٠٠٠ ٧٨٣٨ درهما ، وهو ما يعطينا كثمن لكل مائة درهم من الفضة الخالصة ٦٠٠/١٠٠٠ ١٩١٣ مدينى بواقع ١٥٠ مدينى قيمـــة لكل قـــرش (وذلك بدلا من ١٨٣٦ مدينى كما سبق بيانه) (١٠) .

وهـــذا هو الثمن الذى يدفع لشراء الفضة التى يوفرها اليهود ، طبقا لعمليات تحديد العيار بالغة الصرامة ، بدون أن نضيف الى الصافى الذى كانت تحويه ٢٪ من اجمالى الوزن ، وبدون أن نحاسبهم على المزاج الذى يضيفونه .

وحيث كانت عملية التنقية بالغة الصعوبة ، وباهظة النفقات لأكثر ممـــا ينبغى ، فان اليهود لم يكونوا يجدون من مصلحتهم فصل النحاس عن الفضة ، وهكذا كان كل المزاج الموجود فى السبائك يشكل ربحا لدار سك النقود ، أما عن المـــزاج الذى كان على دار ســـك النقود ان تضيفه الى السبائك لكى تبلغ بها العيار المطلوب فقد كان من الارخص لها ان توفره (بنفسها) عن أن تدفع ثمنا له بواقع ٣٦ مدينى لكل ١٠٠ درهم .

ولـــا كانت الفضة الخام قد اصبحت بمرور الوقت اكثر ندرة ، فقد بدأ يدفع ثمنا لمـــائة الدرهم من الفضة الخالصة ١٩٥٠ مدينى (١١) ، ثم بلغ

---

(٩) انظر المـــادة السادسة من الجدول نفسه .

(١٠) انظر بخصوص هـــذا التقدير لثمن الفضة المـــادة التاســـعة من الجدول نفسه .

(١١) انظر المـــادة العاشرة من الجدول نفسه .

ثمنها فى النهاية ٢٠٠٠ مدينى (١٢) .

وعند المقارنة بين اثمان الفضة الصافية فى مصر والأثمان التى كانت لهـــا فى فرنسا ، كما جاء بالجدول المرفق نجد ما يلى :

اولا : ان اسعار الفضة الخالصة التى كانت محددة فى مصر قبـــل دخول الفرنسيين كانت فيما يبدو أقل بنحو طفيف من سعرها الذى ثبتته تعريفة النقود الصادرة فى ١٧ بريريال من العام الحادى عشر (٦ يونيه ١٨٠٣) ، ولكنها كانت فى الواقع بالقيمة نفسها، بل ربما كانت أغلى (فى مصر منها فى فرنسا) بسبب عدم دقة عمليات تحديد العيار .

ثانيا : ان سعر الفضة الذى حدده الفرنسيون فى مصر قد تأسس على قيمة العملات الفرنسية .

ثالثا : ان تزايد عمليات الشراء التى تمت فى فترتين مختلفتين ، والتى كان الدافع اليها هو ندرة خامات الفضة قد رفعت ثمن الفضة من ٢ الى نحو $41\frac{1}{2}$ ٪ زيادة عن القيمة التى لها فى فرنســـا ، وان كانت المكاسب التى كان المعنيون يحققونها من تحويل الفضة والعملات الأوربية الى مدينى كانت تسوغ بسهولة زيادة عمليات الشراء .

---

(١٢) انظر المـــادة ١١ من الجدول نفسه . وقد تمت هذه الزيادة بموجب مرسوم صادر فى الأول من نيفوز من العام التاسع (٢٢ ديسمبر ١٨٠٠) .

جدول لمقارنة اسعار الذهب والفضـــة الخالصين

فى مصر وفرنسا

اسعار

توضيح لشروط أو ظروف الدفع	في مصر — بالمديني — مائة درهم أو ٣٠٧ جراما و ٨٩٠٤ر٠ — قبل الغزو الفرنسي	في مصر — بالمديني — مائة درهم أو ٣٠٧ جراما و ٨٩٠٤ر٠ — بعد الغزو الفرنسي	في مصر — بالمديني — ٣٢٤ درهما و ٧٩٠٩ر٠ أو كيلو جرام واحد	بالـــ — بواقع ١٤٢ مديني الكل ٥ فرنكات كيلو جرام — كسور سنتيم	بالـــ — بواقع ١٤٢ مديني الكل ٥ فرنكات كيلو جرام — فرنك
	مديني	مديني	الدفني	كسور سنتيم	فرنك
عندما لا يحسب حساب الفضة الممزوجة بالذهب . . .	٢٨٨٨,٥٢١	٢٨٨٨,٥٢١	٩٣٨٠٧,٧٩٩	٩,١٤	٣٣٠٣
عندما تخصم كل قيمة الفضة الممزوجة بواقع ١٩ مديني و ١٣٤ر٠ للدرهم وهي القيمة التي حددتها التعريفة في فرنسا	٢٨١٣٧,٣٦٩	٢٨١٣٧,٣٦٩	٩١٣٨٧,٦١٤	٨٧,٣٢	٣٢١٧
عندما يقتصر على خصم قيمة الفضة دون رسوم التكرير	٢٨٤١٧,١٧٩	٢٨٤١٧,١٧٩	٩٢٢٩٦,٤١١	٨٧,٣٦	٣٢٤٩
سعر شراء تراب الذهب من قوافل المغرب	—	٢٨٠٣٨,٩٨٩	٩١١٢٣,٠٤٣	٩٠,٩٩	٣٢٠٨

اسعار

توضيح لشروط أو ظروف الدفع	قبل الغزو الفرنسي	بعد الغزو الفرنسي	الدفني	كسور سنتيم	فرنك
إذا كانت الفضة قد سلمت لدار سك النقود نقية تماما	١٨٣٦,٠٠٠	١٨٣٦,٠٠٠	٣٩٦٣,١٦١	٩٧,٠٤	٢٠٩
إذا أدخلنا في الاعتبار فرق ثمن المزيج بالنسبة إلى ثمن النحاس الذي كان ينبغي إضافته	١٨٥١,٣٧٩	١٨٥١,٣٧٩	٦٠١٣,١١٠	٧٢,٩٢	٢١١
إذا كانت دار سك النقود قد جهزت بنفسها كل المزيج	١٨٨٧,٩٥٦	١٨٨٧,٩٥٦	٩١٣١,٩٠٩	٩١,٥٣	٢١٥
إذا كانت الفضة قد قدمت وهي ممزوجة بالعيار نفسه المقرر لقطع المديني	١٩٠٣,٢٣٥	١٩٠٣,٢٣٥	٦١٨,٠٥٨	٦٧,١٠	٢١٧
إذا لم نلق بالا لعملية المزج . .	—	١٩١٣,٦٠٠	٦٢١٥,١٩٨	٨٤,٥٠	٢١٨
شرحه	—	١٩٥٠,٠٠٠	٦٣٣٣,٤٢٢	٠٠,٧٨	٢٢٣
شرحه	—	٢٠٠٠,٠٠٠	٦٤٩٥,٨١٨	٧٢,٥٩	٢٢٨

الذهب

فى فرنسا		الفرق بين الثمن فى مصر والثمن فى فرنسا			
فرنكات		مع الاستقطاعات		بدون الاستقطاعات	
مع الاستقطاعات	بدون الاستقطاعات	لأكثر	لأقل	لأكثر	لأقل
الكيلو جرام	الكيلو جرام	بالكيلو جرام	بالكيلو جرام	بالكيلو جرام	بالكيلو جرام
كسور سنتيم فرنك	كسور سنتيم فرنك	كسور سنتيم فرنك	كسور سنتيم فرنك	كسور سنتيم فرنك	كسور سنتيم فرنك
		١٣١ ٣٥ ,٣٠	—	١٤١ ٣٥ ,٣٠	—
٤٣٤٣ ٤٤ ,٤٤	٣٤٣٤ ٤٤ ,٤٤	٢١٦ ٥٧ ,١٢	—	٢٢٦ ٥٧ ,١٢	—
		١٨٤ ٣٧ ,٠٨	—	١٨٤ ٣٧ ,٠٨	—
		٢٢٥ ٥٣ ,٤٥	—	٢٣٥ ٥٣ ,٤٥	—
الفضة					
		٨ ٩١ ,٨٤	—	١٢ ٢٥ ,١٨	—
		٧ ١٥ ,٩٦	—	١٠ ٤٩ ,٣٠	—
٢١٨ ٨٨ ,٨٨	٢٢٢ ٢٢ ,٢٢	٢ ٩٧ ,٦٥	—	٦ ٣٠ ,٩٩	—
		١ ٢١ ,٧٨	—	٤ ٥٥ ,١٢	—
		٠ ٠٤ ,٣٨	—	٣ ٣٧ ,٧٢	—
		—	٤ ١١ ,٩٠	—	٠ ٧٨ ,٥٦
		—	٩ ٨٣ ,٧١	—	٦ ٥٠ ,٢٧

الفصل الثالث

الارباح التى تحققها الحكومة من عملية صنع النقود

اولا :

اجمالى الاستقطاعات التى تتم فى دار سك النقود سـواء باعتبارها نفقات الصـنع او باعتبـارها رسم حق السـيادة المتمثلة فى اصـدار النقـود

كان الذهب ، من نفس عيار النقود الذهبية ، وكما راينا فى الفترة الخاصة باسعار الذهب .

يباع بواقع ١١٢ قطعة ذهبية او

٢٠٫١٦٠ مدينى لـكل . . . . ١٠٠٫٠٠٠ درهم (مائة)

وحيث كان الوزن القانونى لقطعة العملة الذهبية هو . . . . ٠٫٨٤٢٠

وحيث كان الذهب الذى تحـويه قطعـة العملة الذهبيـة يسـاوى فى الواقـع . . . . ١٦٩٫٧٤٧٢ مدينى

وحيث كانت قيمتهـا (الاسمية) قـد تحـددت بـ . . . . ١٨٠٫٠٠٠ مدينى

فقد كان اجمالى ما يتم استقطاعه لدار سك النقود (من القطعة الواحدة) هـو . . . . ١٠٫٢٥٢٨ مدينى

وهــكذا كان حق الســيادة المتمثـل فى حق اصــدار النقود أو الـــ monétagium ، كما كان يسمى قديما فى فرنسا ، والذى يشتمل على نفقات ضرب العملة ، وعلى المكاسب التى يمكن الحكومة ان تحققها ، يبلغ اقل من ٧ر٥٪ أو . . . . ٦٩٦ر٥٠ر٠ فى حين كان يبلغ حق السيادة هــذا فى فرنسا منذ نحو قرن . . . . . ٧٧٠ر٦٠ر٠ على سك العملات الذهبية ، فهو على هــذا النحو اكبر من ذلك الذى استقر فى مصر ، والذى أبقى عليه الفرنسيون ، برغم ان نفقات الصنع ، فى دار سك النقود بالقاهرة ، هى بالقطع أكبر (من مثيلاتها فى فرنسا) ، فقد افترضت كل الأشياء ، فضلا عن ذلك ، متساوية بسبب الانقسام الاكبر فى الذهب (بسبب صغر حجم العملات الذهبية فى مصرعنها فى فرنسا . .) وحيث كانت قطع العملات (هناك) اصغر كثيرا ، واقل قيمة من لويساتنا (قطع العملة المسماة لويس Louis) (٥)

وحيث كانت الفضة الخالصة التى تحويها القطــع ذوات الأربعين والعشرين مدينى تبلغ (بما فى ذلك المزاج الذى ينبغى ان نضيفه اليها بعد ذلك) كما بينا من قبل ١ر٨٨٧ ٩٥٦/١٠٠٠ مدينى لكل ١٠٠ درهم :

وحيث كانت القطعة الواحدة تزن	ر٤ دارهم
تحوى منالفضة الخالصة ماقدره	١ر٣٩٣٥ درهم
فقد كانت دار سك النقود تتكلف	
ثمنــا للفضة وللمزاج معــا	٢٦ر٣٠٨٦ مدينى
وحيث كانت القيمــة الاســمية	
للقطعــة هى	٤٠ر٠٠٠٠ مدينى
فقد بلغ بذلك حق الســيادة عن	
القطعــة الواحــدة	١٣ر٦٩١٤ مدينى

اى بنسبة ٣٤ ٢٢٩/١٠٠٠٪ ، اىما يزيد على ٣٤٪ بنحو طفيف(١)وهى

---

(١) لم يكن حق السيادة ، بخصوص الفضة ، يتجاوز فى دور سك النقود بفرنسا ، منذ وقت طويل ٩ر٥٪ وان كان قد وصل فى عهد شارل السابع الى ٧٥٪ ، انظر ص ١٧ من مؤلف المســيو مونجيه Mongez الذى سبقت الاشارة اليه .

نسبة ينبغى ان نخصم من محصلتها فروق الوزن وكل نفقات سك النقود لكى نستخلص منها الربح الصافى الذى تحققه دار الضرب (الضربخانة) .

اما بخصوص قطع المدينى ، التى كان كل الف منها يزن ٧٣ درهما ٪ ويحوى نفس النسبة (من الفضة) مثل سابقتها .

فكان وزن المزاج يبلغ	٤٧ر٥٦٨ درهما
اما وزن الفضة الخالصة فكان يبلغ بدوره	٤٥ر٤٣٢ درهما
تساوى بالسعر نفسه الذى بيناه فى مكان آخر	١٤٥ر٤٨٠ مدينى
وبذلك تبلغ قيمة حق السيادة	٥١٩ر٨٥٥ مدينى*

اى ٥١٨٩ر٠ اى ما يقرب من ٥٢٪ .

وحين يدفع ثمنا للدرهم الواحد من الفضة الخالصة ٢٠ مدينى بخلاف ثمن المزاج ، فان هذه الفضة الخالصة التى يحويها الف من المدينى تساوى .	٥٠٨ر٦٤٠ مدينى
ويساوى المزاج ، بواقع ١٠مدينى لكل ٣٦ درهما	١٣ر٢١٣ مدينى
وبذلك يكون اجمالى ثمنها او تكاليفها	٥٢٢ر٨٥٣ مدينى

وبذلك ايضا تكون رسوم السيادة عن كل الف مدينى هى ٤٧٨ر١٤٧ مدينى او ٤٧٨١ر٠ ، اى مع التقريب ، نحو ٤٧ر٨٪ (٢) .

(*) فى الأصل ٥١٦ر٨٥٥ وهو خطأ مطبعى واضح ، ويلاحظ كذلك ان العلامة بين الأرقام هنا تدل على الكسر العشرى . (المترجم)

(٢) انظر الهامش السابق ، ويفترض فى هذه الحسابات ان عيار المعدن لم يكن عاليا عند صنع هذه النقود ، انظر ص ٨٣ ، الفقرة الثانية وما بعدها .

ثانيـــا :

تقييم مستقل لنفقات الصنع ، وحساب التوالف والفواقد (*) واجور الأيدى العاملة ، وصافى الربح

تعود علينا كل ١٠٠٠ درهم من الذهب تستخدم فى صنع العملات ، بـــ ١١٨٠ قطعة عملة ذهبية تزن فى مجموعها ٩٩٣٫٥٦ درهما ، وبذلك يبلغ فرق الوزن فى كل ١٠٠٠ درهم من الذهب (يجــرى سكها) نحـــو ٦ ١/٢ دراهم .

او بشكل اكثر دقة . . . . . . ٠٫٠٠٦٤٤

اما فى فرنسا ، فكان يســمح
فيما مضى بفرق وزن قدره . . . . . . ٠٫٠١٨٧٥

فى حين لم يعد يســـمح اليـــوم
هنـــاك باكثر من . . . . ٠٫٠٠٢٠٠

ومع ذلك فينبغى أن نلاحظ إن الذهب (فى فرنسا) اقل انتســـاما بكثير (عنه فى مصر **) وأن أساليب صنعه اكثر تقـــدما عنهـــا بكثير فى مصر .

وعلى هـــذا فان اجمـــالى فرق الوزن فى الـــ ٨٤٢ درهما ، هى زنة ١٠٠٠ قطعة عملة ذهبية .

كان يبلغ	٥٫٤٦	دراهم
ثمن الدرهم الواحد منها	٢٠١٫٦٠	مدينى
وبذلك يبلغ اجمالى ثمنها	١١٠٠٫٧٣	مدينى
اى باستخدام الأرقام الدائرية ***	١١٠٠	مدينى

(*) المقصود هنـــا هو ما يتعرض له خام المعدن من نقص بسبب الفضالات أو النفايات التى تترسب منه (المترجم) .

(**) نفس التوضيح السابق بخصوص صغر حجم العملات الذهبية المصرية عن مثيلاتها الفرنسية وكثرة تفريعاتها (نصفية ، ربعية وهكذا) (المترجم) .

(***) اى مضاعفات العدد ٥ وهى ما تنتهى بصفر او الرقم ٥ .

وحيث كان العمال الذين يعملون فى صنع العملات الذهبية هم بشكل جزئى ، الذين يستخدمون فى صنع العملات الفضية انفسهم ، وحيث كانت نفقات الادارة وصيانة الادوات الخ .. عامة أو مشتركة ، فلن يكون بمقدورنا ان نحسب بشكل صارم اجمالى النفقات التى كانت تجرها عملية ضرب النقود الذهبية ، وان كان من السهل علينا ان نستنتج انه كلما زادت كمية العملات المضروبة ، كلما نقصت هـذه المصروفات فيما يتصل بالأجور والنفقات الثابتة .

ومع ذلك ، فاذا اعتبرنا ان هـذه النفقات الاخيرة كانت ستحدث حتى ولو لم تصنع نقود مطلقا بسبب من نقص الخامة ، فاننا نستطيع أن نقدر مصروفات صنع النقود الذهبية بحوالى ٠٠٣ر دون أن ندخل فى ذلك اجور الأيدى العاملة ، وبذلك نجد انفسنا ازاء المصروفات التالية عند صنع الف قطعة نقد ذهبية تساوى ٠٠٠ر١٨٠ مدينى :

نفقات سك . . . . ٥٤٠ مدينى
فروق وزن كما رأينا فى
موضع آخر . . . . ١٠٠ر١ مدينى

فيكون اجمالى المصروفات . . . ٦٤٠ر١ مدينى(٣)
وحيث يبلغ الفرق بين القيمة الاسمية

والقيمة الجوهرية لكل الف قطعة . . . . ٢٥٢ر١٠ مدينى
فاذا خصمنا من ذلك النفقات وفروق
الوزن المقدرة آنفا بـ . . . . ٦٤٠ر١ مدينى

فان ما يتبقى كربح صاف لدار سك
النقود عن كل ٠٠٠ر١٨٠ مدينى . . ٦١٢ر٨ مدينى
اى ما يساوى ٤٧٨٥/١٠٠٠ اى ما يزيد قليلا عن ٤ ١/٢ ٪ .

وفى نفس الوقت ، فحيث كان الذهب ، من ناحية اخرى ، ارخص

---

(٣) اى ما لا يزيد عن ٠٩١١/١٠٠٠٠ أى اقل من ١ ٪ كمصروفات وفروق وزن .

ثمنا فى مصر عنه فى فرنسا ، بالنسبة نفسها على وجه التقريب ، فقد رأينا ان العملات الذهبية زرمحبوب صنع القاهرة كانت نقود بالغة الجودة (اى مجزية) ، ولهذا فان أولئك الذين حملوا معهم بعضا من هذه العملات ، لن يكونوا قد خسروا شيئا ، اذا كانوا قد حرصوا ، على ان يصهروها فى سبائك وأن يقدروا عيارها فى دور سك النقود الفرنسية وان يبيعوا هذه السبائك بالسعر الذى حددته التعريفة بدلا من تحمل ما يجره عدم الثقة فيها من خسارة .

وطبقا لما هو معتاد فى دار سك النقود ، والاتفاق المعقود مع الافندى المختص بصنع النقود فان :

ألف قرش يبلغ وزنها	٨٧٥٠ درهما
كان يضاف اليها مزاج تبلغ زنته	١٣٧٥٠ درهما
مما يعطى قبل الصهر وزنا اجماليا قدره	٢٢ر٥٠٠ درهما
ينبغى أن تعود بقطع مدينى مضروبة عددها ٢٧١ر٥٠٠ مدينى تزن بواقع الألف ٧٣ درهما	١٩ر٨١٩ درهما
مما يشكل فرقا (أو فاقدا) فى الوزن قدره	٢ر٦٨١ درهما

اى ما يقرب من ١٢ ٪ ، ويعود هذا الفاقد الضخم فى الوزن بصفة اساسية الى :

اولا : التقسيم الكبير للخامة ، والذى كان سببا فى تعريض جزء كبير من سطح القطعة النقدية لأثر الحك ولفعل النار، وفى انه كان يعود بلا انقطاع الى الصهر بكمية هائلة من الجذاذات والرقائق وقطع المدينى المهشمة والمقطعة .

ثانيا : الى عدم تقدم الأساليب المتبعة وبصفة خاصة وسائل الصقل او التنظيف او الجلو ، وهى الأساليب التى تنزع بفعل المادة المذيبة وعملية الحك قدرا لا بأس به من الخامة .

وهـــذا التخلف فى الأساليب والوسائل هو الذي كان قد اوحى الى المسيو روزيتى Rosetti التاجر البندقى الذى تحدث عنه فولنى Volney فى مؤلفه رحلة فى انحاء مصر Voyage en Egypte أن ينصح على بك بأن يصنع اقراص * المدينى فى أوربا .

وقد جالت الفكرة نفسها بخاطر القائد العـــام بونابرت ، واجريت بالفعل فى دار سك النقود بباريس تجارب لصنع صفائح المدينى تبلغ فى سبيكتها الفضة نسبة الثلث ، ومن المؤكد ان اجراء كهذا لو تم سيكون اقل تكلفة بكثير بسبب تمام (تطور) الفنون فى أوربا ودقـــة آلات الصـــقل والتصفيح التى كانوا سيستخدمونها لتحويل الخامة الى صفائح . وبهذه الطريقة كان يمكن ان تكون الأرباح التى تجنيها الحكومة (من صنع النقود) اكبر كثيرا وبشكل ملموس ، ومع ذلك ، فلعل التحسن الكبير للغاية الذى كان سيطرا على شكل هـــذه العملات كان سيصبح سببا فى فقدان الثقة بها اذ ستبدو وكأنها قد صنعت فى الخارج (برانى) .

كان لابد ان تكون نفقات صنع النقـــود فى مصر بالضرورة بالغـــة الضخامة بسبب تعقد العمل ، كما قد اصبحت اكبر من ذلك ضخامة بكثير بسبب عادة الشرقيين السيئة فى ان يفرضوا على كل فرع من فروع الدخول عددا كبيرا من الرواتب غير المجدية او الباهظة لحـــد مبالغ فيه وكذلك عددا لا حصر له من المعاشات والأعطيات والاتاوات والانعامات ، ويمكننا أن نقدر هـــذه المصروفات المتضاعفة بنحو ٢/٨١٪ ، وهكذا فان من شأن كل من فاقد الوزن ومصروفات الصنع ان تنقص الربح الصافى العائد من عملية اصدار النقود الى اكثر قليلا من ٣١٪ .

وبرغم أن فاقد الوزن ونفقات الصنع ، بالنسبة للقطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى ، اقل حجما من ذلك بكثير ، فقد راينا قطعة من ذوات العشرين مدينى تزن . . . ســـر٢ درهمين .

فى حين تزن ٢٠ قطعة من ذات المدينى الواحد ٤٦٠ر١ درهم ، على

(*) المقصود قطعة العملة غير مضروبة بسكة الحـــاكم اى ملساء عارية عن اى نقوش او رسوم ، والكلمة الفرنسية المستخدمة هى flaon (المترجم) .

أساس ان كل الف منها تزن ٧٣ درهمـــا ، ولذلك فقد كانت للفـــروش (أو القروش) قيمة جوهرية أكبر برغم كون هـــذه القيمة التى لها لاتزال ادنى من قيمتها الاسمية ، ومن ان الربح الذى تحققه قد ظل ادنى بكثير ، وهو الامر الذى جعل المسئولين يوقفون اصدار هـــذه النقود بمجرد ان باتت الخامات نادرة بعض الشىء ، لحـــد أنها لم تكد تفى باحتيـــاجات الصنع اليومى لقطع المدينى .

ثالثا : كميات النقود المصنوعة

بلغت كمية العملات الذهبية المسكوكة فى مصر ، فى مجموعهـــا ٧٢٧ر٢٦١ قطعة عملة ذهبية تساوى ٨٦٠ر١١٠ر٤٧ مدينى أو ٠٣٢ر٦٥٨ر١ فرنكا و ١٠ سنتيمات خلال الشهور الثلاثة والثلاثين التى ادار الفرنسيون خلالها شئون النقد فى القاهرة ، ممـــا لا يعطى حـــدا وسطا شهريا لصنع النقود سوى ٧٥٠ قطعة عملة ذهبية اى ٤٧٥٣ فرنكا و ٥٥ سنتيما .

ويعود هذا النشاط الضئيل فى مجال صنع أو اصدار النقود الذهبية، بشكل جزئى ، الى ان المماليك والتجار ، وبعد ذلك الفرنســـيين ، كانوا يتلهفون على قطع سكين البندقية وقطع الفندقى والقطع القديمة وتراب الذهب ، وسبائك الذهب ذات العيـــار المرتفع كى يحتفظـــوا بثرواتهم أو أرصدتهم فى شكل أموال اقل تذبذبا من القروش واكثر حقيقة من قطع المدينى .

وقد بلغت كمية المدينى المصنوعة تحت ادارتنا ٩١٢ر٨٢٩ر١٦٠ مدينى تساوى فى مجموعها ٠٢٥ر٦٦٣ر٥ فرنكا و ٧ سنتيمات .

وقد تولينا شئون صـــنع النقود فى الثامن من ترميدور من العـــام السادس (٢٦ يونيه ١٧٩٨) وتخلينا عنها فى الثامن عشر من ميسيدور من العام التاسع (٧ يوليه ١٨٠١ م) ، وبذلك بلغ اجمالى المدة التى ادرنا

فيها شئون النقود نحو ثلاثة اعوام الا عشرين يوما :

اى . . . . ١٠٧٥ يوما

وبخصم المدة التى انقضت من ٣٠ نيفوز الى ٢٤ فلوريال من العام الثامن (من ١٩ فبراير الى ١٤ مارس ١٨٠٠) التى سلمت اثناءها الضربخانة او دار سك النقود الى الباشا او التى اغلقت خلالها . . . . ٨٤ يوما

يكون صافى المدة التى اشتغلنا فيها هو . . ٩٩١ يوما

اى بواقع (متوسط انتاج) فى اليوم الواحد ١٦٢ر٢٩٠ مدينى ، اما اذا استبعدنا كذلك يوم الراحة الاسبوعية وهو جمعة المسيحيين (كذا) (٤) ، ونحو خمسة اعياد فى السنة فلن يتبقى لدينا كايام عمل سوى ٨٣٦ يوما مما يقفز بمتوسط الانتاج اليومى فى صنع النقود الى ١٩٢ر٣٨٠ مدينى .

وقد ارتفع اجمالى عدد القطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى التى صنعت (فى عهدنا) الى ٣٠ر٥٧٢ قطعة من ذوات الاربعين مدينى تساوى ١ر٢٢٢ر٨٨٠ مدينى أو ١٥ س ٤٣ر٠٥٩ فرنكا و ٩٠ر١٧٣ قطعة من ذوات العشرين تساوى ١ر٨٠٣ر٤٦٠ مدينى أو ١١ س ٦٣ر٥٠٢ فرنكا . وبذلك يكون اجمالى قيمتها ٣ر٠٢٦ر٣٤٠ مدينى أو ٢٦ س ١٠٦ر٥٦١ فرنكا.

فاذا اضفنا الى المبالغ الموضحة آنفا تلك التى فى شكل قطع مدينى أو قطع نقود ذهبية فسنحصل على :

---

(٤) يوم الجمعة اى يوم التجمع ، وهو اليوم السادس من الأسبوع عند المسلمين ، ويتفق اول يوم فى الأسبوع عندهم مع يوم الأحد عند المسيحيين .

فى شكل قطع من ذوات المدينى الواحد :

س

٩١٢ر٨٢٩ر١٦٠ مدينى تساوى ٠٧ ٢٥٠ر٦٦٣ر٥ فرنكا

وفى شكل قطع من ذوات الـ ٤٠ و الـ ٢٠ مدينى :

س

٣٤٠ر٢٦ر٣٠٢٦ مدينى تساوى ٢٦ ٥٦١ر١٠٦ فرنكا

الاجمالى بالفضة :

س

٢٥٢ر٨٥٦ر١٦٣ مدينى تساوى ٣٣ ٥٨٦ر٧٦٩ر٥ فرنكا

ثم فى شكل قطع ذهبية ونصفيات وربعيات :

س

٨٦٠ر١١٠ر٤٧ مدينى تساوى ١٠ ٨٣٣ر٦٥٨ر١ فرنكا

وبذلك يبلغ الاجمالى العام :

س

١١٢ر٩٦٧ر٢١٠ مدينى تساوى ٤٣ ٤١٩ر٤٢٨ر٧ فرنكا

واذا اردنا ان نعرف فى النهاية النسبة القائمة بين كمية الذهب وكمية الفضة التى فى صنع النقود ، فاننا نجدها ١ فى مقابل اقل من ١/٢ ٣ .

الفصل الرابع

التزود بالمواد المختلفة اللازمة لضرب النقود واسعارها المتنوعة

كان هناك واحد من الكتبة الاقباط ، يشغل وظيفة حارس مخزن ، وقد وكل اليه حفظ واستعمال الخامات اللازمة لصنع النقود .

وبرغم ان حالة الحرب وتوقف التجارة الخارجية قد أعطى لغالبية السلع قيمة اكبر مما كان بمقدورها ان تكون عليها في أوقات السلم، فقد يكون مفيدا لنا ان نلم باثمان المواد المختلفة المستخدمة في صنع النقود .

أسماء المواد	أوزانها		قيمتها			ملاحظات
	المحلية	الفرنسية	بالمديني	بالفرنك س	ف	
نحاس	رطل أو ١٤٤ درهم	٤٤٣, ك*	٤٠	٤٠	١	للمزج أى كزاج
رصاص مكرر	»	»	٢٠	٧٠	٠	لعملية قياس العيار
حديد	قنطار	٤٤,٣٠٦ ك	١٠٠٠	٢١	٢٥	للأدوات والماكينات
صلب	رطل	٤٤٣, ك	٣٠	٠٥	١	شرحه ولصنع السكات
صفائح الصلب	القطعة	—	٨٩	١٣	٣	لصنع اللوالب (أو السلابيل)
حبال (حبل)	رطل	٤٤٣, ك	٣٠	٠٥	١	شرحه وكذلك لشد الملقط أو الكماشة إلى الخنزيرة وهى آلة لرفع الأثقال
عصى (عصا)	الواحدة	—	٩	٣١	٠	شرحه وللإدارة (لف) الخنزيرة
شمع	رطل	٠,٤٤٢	٧٠	٤٦	٢	لتشحيم اللولب أو السلسلة
نشادر	»	»	—	—		لجلو الذهب وتستخدم هذه أيضا لجلو العملات ذات الأربعين مديني ويخصص للعامل المختص بالجلو مبلغ ٤٠٠ مديني شهريا للتزود بهذه المواد .
نطرون (نترات البوتاس)	»	»	—	—		
جنزار	»	»	—	—		
بورق او بوراكس (بورات الصودا)	٤ دراهم	٠,٠١٢	٩	٣١	٠	لصهر الذهب
شبة أزمير[1]	رطل	٠,٤٤٣	٣٠	٠٥	١	لجلو قطع المديني
طرطير	»	»	٤٠	٤٠	١	دون تخليصه من الشوائب
ملح (موريات الصودا)	أردب[2]	—	١٦٨	٩١	٥	

(١) وهى تستخدم ايضا فى اعداد ماء النار او حمض النترات .
(٢) مكيال وهو الصاع المحلى .
(*) كيلوجرام .

أسماء المواد	أوزانها: المحلية	أوزانها: الفرنسية	قيمتها: بالمديني	قيمتها: بالفرنك (س)	قيمتها: بالفرنك (ف)	ملاحظات
بوتقات محلية	الواحدة	—	٩٠	١٦	٣	يخصص لمن يقوم بعملية الصهر مبلغ ٦٠٠٠ مديني شهريا ليتزود بها بمعرفته.
فحم (خشبي) (٣)	قنطار	٤٤,٣٣٦	٣٠٠	٥٦	١٠	
حطب (٤)	حملة	—	٢٠٣	١٧	٤	من خشب مهشم ومجزأ تماما
منخل	الواحد	—	٣٠	٠٥	١	لتنظيف قطع المديني
ورق أبيض (٥)	١٠٠ ورقة	—	١٠٠	٥٢	٣	
ورق رمادي (٥)	«	—	٧٥	٦٤	٢	
قفف (قفة) (٦)	الواحدة	—	٨	٢٨	٠	لنقل قطع المديني
مياه من النهر (٧)	القربة	—	٦	٢١	٠	
مياه الآبار (٨)	القربتان	—	٥	١٧		

(٣) حيث ان مصر تكاد تكون محرومة كلية من الغابات فانها تستورد الخشب بواسطة القوافل القادمة من جبل سيناء الذى يطلق عليه بالعربية اسم جبل الطور .

(٤) ويجلب من اليونان ، ويستهلك الجزء الأكبر منه فى معامل الجلو (انظر الصفحات القسم الثانى ، الفصل الأول ، الفقرة ثامنا ،والفصل الثانى ، خامسا ، والفصل السادس الفقرة : حادى عشر، وينتقى خشب الزيتون لانضاج أو تحمية صفائح البرونز المخصصة لصنع المدينى (انظر ص ٢٢٥) أما الحملة فهى حمولة الحمار .

(٥) ويستخدم الورقة بصفة خاصة فى تغليف الفضة والمزاج ، وثانيا فى تغليف قطع المدينى (كتراطيس) .

(٦) القفة هى ما يشبه سلة مصنوعة من سعف نخيل مجدول ، وينتشر استخدامها فى مصر بشكل واسع ، وحيث هى مرنة بقدر ما هى متينة ، فانهم يقربون حوافها ويخيطونها مما يشكل غلافا رائعا لعبوة البن او الأرز او غالبية السلع .

(٧) كانت مياه الشرب المخصصة للعمال والتى تستخدم فى جلو او تبييض قطع المدينى تأتى من المدينة فى قرب ، وتغترف اما من الترعة اثناء فيضان النيل او من الأسبلة او الخزانات العامة التى تخزن بها مياه النيل ، بقية العام . وهذه الأسبلة ، وهى نوع من المنشئات الخيرية تدين بوجودها لأعمال خيرة يقوم بها الحكام والكبار والأثرياء والمحسنون . وهى واحدة من معالم تجميل القاهرة .

(٨) أما الميـاه التى كانت تأتى من البئر المسمى بئر يوسف ، الموجود بالقلعة ، فهى مالحة .

القسم الثانى

اساليب وطرق صنع النقود

الفصل الأول

صنع قطــع المدينى

اولا : تحديد عيار خام الفضة (١)

كان العيــار (بشدة على الياء) الذى يقوم بفحص او تعيير خامة الفضة ، بعضا من رماد العظام المتكلسة ، سبق ان اعده هو بنفسه .

وكان يفضل لهذا الغرض استخدام عظام الفراريخ (الدجاج الصغير) الذى يسهل عليه التزود به بوفرة بسبب استهلاك هــذه الفراريخ على نحو واسع فى مصر ، حيث ظل المصريون منذ زمان ضارب فى القــدم يقومون بافراخها بالألوف ، فى افران خصصت لهذا الغرض (*) .

ويكون العيار على الأرض كومة دائرية من هذا الرماد ، ثم يسطحها ويغوص فيها بيده كى يمنحها شكلا بيضاويا ، وبعد ذلك يضع فوق هــذا

---

(١) نقصد بكلمة تحديد العيار أو الفحص ما يطلق عليه بالعربيــة كلمة ششنى (عينة) وجمعها شيشانى ، ويظن المسيو دى ساسى ان هذه الكلمة قد جاءت من الفارسية جشن (بالجيم المعطشة) او جشنى وتعنى التذوق ، من جشدن بمعنى يذوق أو يتذوق ، ويدفع عن كل عملية ششنى ٣٠ مدينى .

(*) أنظر دراسة عن معامل التفريخ تأليف روزيير ورويبه ، المجلد الخامس من الطبعة العربية .

الشكل الذى يمكن ان نعده بوتقة او مصفاة قطعة الفضة التى سبق فصلها عن السبيكة (العينة) ، المطلوب تحديد عيارها بحضـــور افندى النقود ورقيب أو مفوض من قبل الحكومة .

وتتم العملية على عينة تزن اربعة دراهم (اى ٢١٥/١٠٠٠ ١٢ جراما) ، ويضاف اليها رصاص تقدر وزنها خمسة الى ثمانية مرات حسبما يفترض أن تكون عليه نسبة المزاج الذى تحويه الفضة .

وكان الرصاص المستخدم ينتقى من الاسواق ، ويراعى ان يكون انقى رصاص يمكن الحصول عليه .

ويرص العيار فوق هذا النوع من المصفاة قطع من الفحم واخرى من الخشب بالفة الجفاف حتى يغطيها ، ثم ياتى خادم ، هو الآخر ، شأنه شان العيار ، يهودى من اهل البلاد لينفخ النار بقربته المزودة بخرطوم بزبوز) من الفخار ، صممت راسه على شكل منقار طائر .

وفور ذوبان او انصهار الرصاص ، تنصهر الفضة والمـزاج الذى تحويه ، وحين يكون الخليط (الفضة والرصاص) قد ظل فى حالة انصهار لوقت طويل لحد كاف بسبب تاثره بهذه الحرارة الشديدة ، يقوم العيـــار بابعاد قطع الفحم بعض الشىء حتى لا يحول ملامسته لهذا الخليط دون تاكسد الرصاص ، ثم يضع قطع الفحم هذه بشكل تكون معه ما يشـــبه قبوا فوق حمام (٢) ، وبعد ذلك يدير هواء منفاخه تحت هذا القبو مما يبقى من جهة على النار ويساهم من جهة اخرى فى اكسدة الرصاص .

ويبعد العيار بلا انقطاع ، وبطرف ملقط من الحــد الملتهب القشرة الرقيقة المتاكســدة ، التى لا تزال بعد سائلة ، والتى تغطى المغطس ، وتحتوى هــذه على الرصاص والمعادن الاخرى الموجودة بهذا الخليط ، والتى يتشربها رماد البوتقة ، فى الوقت الذى ليست له فيه خاصية تشرب الفضة (المصهورة) .

---

(٢) كان علينا ان نخشى خلال هذه العملية ان تنتزع بعض جزيئات الفضة مع اول اكسيد الرصاص وهو الامر الذي تفاديناه باللجوء الى وسيلة اخرى ، انظر ما بعده .

وعندما يصبح انفصال الفضة (عن مزاجها وبقية الخليط) تاما ، فانها ، وهى فى هـذه الحالة من النقاء ، وحيث أنها ليست الآن فى درجة حرارة تكفى لبقائها منصهرة ، تنتقل على الفور تقريبا من حالة السيولة الى حالة الصلابة لتصبح معدنا بالغ التوهج ، ثم تفقد على الفور كذلك هـذا التوهج ، وفى هـذه الأثناء يحدث نوع من وميض يسميه العيارون فى فرنسا : الق .

وبعد ذلك تتبقى صفيحة دائرية من المعـدن تسمى العقب (بكسر القاف) او القاع وتكون عملية الششنى ناجحة بقدر ما تكون هذه الصفيحة المعدنية اقرب الى الشكل المخروطى ، وبقدر ما يكون الجزء العلوى منـه اكثر تألقا وبريقا ويكون الأسفل كامدا (اى غير لامع) واكثر نقاء .

فاذا التحمت بحواف او اسفل هـذه الصفيحة بعـد ذرات المرتك (اول اكسيد الرصاص) ، فان العيار يقوم بفصلها عنها بأن يطرقهـا بالمطرقة بضربات خفيفة ، وبعد ذلك يوزن عقب العينة لكى نتبين عن طريق حساب الوزن الذى فقدته الدراهم الأربعة من الفضة الى معرفة كميـة المزاج التى كانت تحويها .

كانت عملية فحص العينات واحدة من أوائل الأشياء التى لا بد لهـا ان تتطور ، ولقد سعينا الى ادخال واستخدام المصاهر او افران الصهر ، ومع ذلك فحيث لم يكن لدينا لتنفيذها سوى عمال من اهل البلاد فقد عانينا فى ذلك من كل صنوف المتاعب ، وقد استحال علينا بشكل خاص ان نعثر ، من بين كل انواع الطين التى جربناها فى القاهرة لصنع الفخاريات ، على طينة نستطيع أن نصنع منها أفران صهر جيده .

وبرغم ذلك فقد توصلنا الى تحسين طريقة قياس عيار العينات بشكل ملموس ، فقد جعلنا العمال يعدون تحت اشرافنا رماد البوتقة ، مفضلين — من جانبنا — عظام الضأن لاحتوائها على نسبة كبيرة من الفوسـفات الجيرى ، وهو عنصر له خاصية تامة فى عمليات تصفية او تنقية الذهب والفضة ، كما استخدمنا القوالب لصنع بوتقات بالغة الانتظام وبذلك انقصنا عينة الفضة الواجب تعييرها الى ١١/٢ درهم (٦١٨/١٠٠٠ ٤ جرامات) ، وهو امر يتطلب كمية اقل من الرصاص ، ثم اننا حين وضعنا البوتقة تحت

قبو الفحم واججنا النار بريح صادرة عن منفاخ ذى تيار مستمر ، فى حين كان تيار منفاخ الكير او المنفاخ ذى القربة متقطعا ، فاننا قد اسرعنا بعملية التأكسد وعندما ابقينا على المعدن (الفضة) فى حالة الانصهار بالاحتفاظ له بحرارة اعلى ، فقد امكننا ان نفصل عنه ذرات الرصاص الأخيرة والمزاج الذى كان يلتحم به (بالفضة) بشكل متين .

وحيث أننا كنا قد توصلنا فى فرنسا ، وبشكل صارم الى تحديد كمية المزاج التى تحويها قطع العملات ذات الخمس فرنكات ، فقد اتخذنا منها (فى مصر) طرفا للمقارنة ، وقد تأكدنا اننا بوسيلتنا الجديدة هـــذه كنا نقترب بشدة من بلوغ العيار الدقيق ، بقدر ما كان يتاح لنـــا ان نفعل ذلك عن طريق وسائل اقل دقة ، وبشكل خاص ، عن طريق استخدام موازين اقل تماما (اقل انضباطا) عما هى عليه الموازين المستخدمة فى فرنســـا لقياس العيـــار .

ثانيا : عملية المزج

برغم ان دار سك النقود كانت تضطر لشراء النحاس اللازم لمزج (او لسبك) قطع المدينى ، فانها مع ذلك لم تكن تحاسب اليهود على كمية النحاس التى توجد ملتحمة فى السبائك التى يوردونها اليها ، ومع ذلك فحيث كانت الفضة المتوفرة فى الأسواق بشكل عام وكما سبق ان قلنا ، ذات عيار منخفض ، فقد كان من عادة هؤلاء اليهود ان يوفروها من عيار اقل بحيث كانت نسبة المزاج التى ينبغى اضافتها اقل من تلك التى تضاف الى القروش التى يتم صهرها (لتصنع منها قطع المدينى) .

اما النحاس فكان يتم توفيره على يد رجل تركى يعمل شيخا للصرافين فى دار سك النقود فكان يشترى من الأسواق النحاس الأحمر المتخلف عن الآنية القديمة ، فحيث تكاد تكون كل اوانى الطبخ والاوانى المنزلية الاخرى مصنوعة من النحاس ، فقد قامت على هـــذه الآنية التى تجلب من الخارج، والتى يفضل لها ان تكون من النحاس الاحمر تجارة كبيرة .

وفى البداية كانت هذه الأوانى (القديمة) تبسط ، وتقطع ، وتسطح، بطريقـــة تجعـــل منها بقـــدر الامكان سطحا مستويا من الناحية التى كانت تبيض بالتصدير .

وكان هـذا السطح المقصدر يتعرض لدفقة من اللهب يتم بواسـطة تيار هواء يصدره منفاخ ، وعن طريق هـذه العملية يتأكسد القصـدير ويسقط فى شكل قشور ، وينزع ما يمكن أن يتبقى منه عن طريق الكشط او الحك . وعندما تصبح هـذه الصفائح النحاسية نظيفة لامعة ، خالية من القشور لحـد ما فانها تطوى عدة طيات مع طرقها بواسطة بيزر (*) من الخشب او بفعل مطرقة حتى يتقلص حجمها لتشغل اقل حيز ممكن .

وبعد ذلك يلقى بهذه القطع من النحاس فى مصاهر فخارية شبيهة بتلك البوتقات التى تستخدمها دور سك النقود ، توضع فوق مصفاة فخارية فى قاع فرن اسطوانى الشكل يملأ بالفحم .

وتغطى فوهة الفرن بصفيحة عادية من الحديد او الفولاذ .

وفى داخل الفرن يؤجج منفاخ مضغوط ، يصدر تيارين من الهواء ، نارا شبيهة بتلك التى يصدرها كور الحداد ، وتكفى لصهر النحاس ، وكلما اخذ حجم الفحم فى التقلص والهبوط نتيجة الاستهلاك ، يعبأ الفرن من جديد (بالفحم) ، وحين يبدا النحاس فى الانصهار تضاف من الفحم كمية كافية كى تملأ البوتقة الى نحو ثلاثة قراريط من حافتها .

ويراعى أن يترك فوق المصهرة او البوتقة ، ولا تكون هـذه مغطاة قط ، فحم مشتعل يحول دون تأكسد الرصاص ، وينشر على السـطح مسحوق البورق (أو البوراكس او بورات الصودا) الذى يستخدم كمدر والذى يتولى كذلك تنقية المعدن باستبعاده للمواد الغريبة .

وعندما يصبح قوام النحاس بالغ السيولة ، تسحب البوتقة بامساك حافتها بواسطة ملقط او كماشة طويلة ، او بواسطة مشـبك مسطح ، وتستبعد الشوائب المعدنية بواسطة مسوط (بكسر الميم) حديدى (اى ملعقة) ، ثم يصب النحاس المصهور من ارتفاع متر ونصف المتر ، فى شكل خيط رفيع بعض الشىء ، فى حوض ملىء بالمياه حيث يتفتت الى حبيبات .

ويباع النحاس ، معدا على هـذا النحو ، الى الضربخانة (دار سك

(*) البيزر ، مطرقة خشبية ذات راسين .   (المترجم) .

النقود) بواقع ٤٠ مدينى ثمنا للرطل زنة ١٤٤ درهما ، أى بواقـع ثمن الكيلوجرام ٣ فرنكات و ١٧ سنتيما .

اما اذا كنا بصددصهر القروش ، تكون نسبة المـزاج التى لابد ان تضاف الى كل ١٠٠٠ منها تبلغ .. ١٣ر٧٥٠ درهما اى ٣٣٥/١٠٠٠ ٤٢ كيلوجراما فى حين تزن هـذه القـروش الألف .. ٨ر٧٥٠ درهمـا اى ٩٤٠/١٠٠٠ ٢٦ كيلوجراما .

باجمالى وزن قدره ٢٢ر٥٠٠ درهما اى ٢٧٥/١٠٠٠ ٦٩ كيلوجراما .

وكان يؤخذ كل ٦٠ قرشا تزن ٥٢٥درهما اى ١١٦/١٠٠٠ الكيلوجراما .

ليضاف اليها مزاج وزنه ٨٢٥ درهما اى ٥٤٠/١٠٠٠ ٢ كيلوجرام .

وبهذا يكون الوزن الاجمالى لـمـا يوضع فى كل بوتقة ١ر٣٥٠ درهما أى ١٥٦/١٠٠٠ ٤ كيلوجرامات . وذلك بخلاف نحاتة وقراضة الفضة التى تنتج عن عملية الصهر .

اما اذا كانت الفضة المخصصة لصـنع النقود قـد جاءت فى شكل سبائك ، تأكد المختصون من قبل من عيارها عن طريق عملية الشتشنى ، فانها تقطع متساوية ، وبوزن كاف ليجعل كل واحدة منها تزن نحو ١٤٠٠ درهم أى ٣١٠/١٠٠٠ ٤ كيلوجرامات ، ثم توزن كل قطعـة وتضـاف اليها الـكمية اللازمة من المزاج .

ولحساب كمية المزاج هذه ، على نحو ايسر ، كانت تستخدم جداول أعدت لهذا الغرض ، قامت على أساس تحديد نسبة المزاج المقررة عنـد صهر القروش .

وتقدر تعريفة النقود الفرنسية عيار القرش الاسبانى بـ ٨٩٦ ، ومع ذلك فبافتراض أن هذا التفاوت المسموح به يتجاوز حده احيانا زيادة أو نقصا ، طبقا لنتائج عينات اجريت فى فرنسا قبل وضع هذه التعريفة، فقـد قـدرناه نحن فى مصر بـ ١٠ر٧٥ دراهم deniers من الفضـة الخالصة أو بعيار قدره ٨٣٣/١٠٠٠ ٨٩٥ .

وطبقا لذلك ، فان الف قرش تبلغ زنتها ٨ر٧٥٠ درهما

لابد لها ان تحوى من الفضة الخالصة على ٧ر٨٣٨ ٥٤١/١٠٠٠ «

ومن المزاج على مازنته ٩١١ ٤٥٩/١٠٠٠ «

كان يضاف اليها مزاجا قدره ١٣ر٧٥٠ «

وبهذا يصل اجمالى وزن المزاج الى ١٤ر٦٦١ ٤٥٩/١٠٠٠ «

يضاف الى كمية من الفضة الخالصة تزن ٧ر٨٣٨ ٥٤١/١٠٠٠ «

ليتحقق اجمالى سبق بيانه هو ٢٢ر٥٠٠ «

مما يعطى فى مقابل كل درهم واحد من الفضة الخالصة درهما واحدا و $\frac{٨٧٠٤٣٢}{١١٫٠٠٠٫٠٠٠}$ من المزاج (٣) .

وطبقا لهذه المعطيات تم حساب جداول المضاف او المزاج التالية ، وهى التى تستخدم فى تحديد كمية النحاس الواجبة اضافتها الى الفضة سواء بخصوص القطع ذات المدينى الواحد او ذات العشرين والأربعين مدينى، ابتداء من٢٦ يولية١٧٩٨ (الثامن من ترميدور من العام السادس) وحتى بداية العام التاسع (٢٣ سبتمبر ١٨٠٠) وهو التاريخ الذى حددت فيه نسبة المزاج او المضاف بجزئين (من النحاس) مقابل جزء واحد من الفضة الخالصة .

---

(٣) ويشار اليه باسم المضاف اى الذى اضيف ،

جدول المضاف (او المزاج)

الفضة الخالصة	وزن المضاف اليها				
١ درهم	٨٩٣	٤٣١	٨٧٠	ر١	درهم
٢ درهمين	٧٨٦	٨٦٣	٧٤٠	ر٣	دراهم
٣ دراهم	٦٧٩	٢٩٥	٦١١	ر٥	»
٤ »	٥٧٢	٧٢٧	٤٨١	ر٧	»
٥ »	٤٦٥	١٥٩	٣٥٢	ر٩	»
٦ »	٣٥٨	٥٩١	٢٢٢	ر١١	درهما
٧ »	٢٥١	٠٢٣	٠٩٣	ر١٣	»
٨ »	١٤٤	٤٥٥	٩٦٣	ر١٤	»
٩ »	٠٣٧	٨٨٧	٨٣٣	ر١٦	»

وتغلف الفضة الخالصة والمضاف او المزاج وهو في شكل حبيبات فى ورقتين : الأولى من الورق الأبيض اما الثانية فمن ورق رصاصى اللون ، وتطوى وتفتح كلاهما بمعرفة الافندى الموكل بصنع النقود ، وبحضور المشرف الادارى او مفوض الحكومة وكذا الوزان وشيخ الصهارين .

ثالثا : مصنع الصهر او السبك

كان هؤلاء الأشخاص انفسهم ، يشرفون على نقل الخامات الى مصنع الصهر وعلى تعبئة البوتقات ، وكذلك على صب المزيج المصهور فى شكل سبائك .

ويضاف الى كل بوتقة نسبة متساوية من الجذاذات وقراضات الفضة المتخلفة عن عملية صنع المدينى (السابقة) .

وكانت البوتقات المستخدمة قبل مجيء الحملة الفرنسية بوقت قصير

من نفس نوع البوتقات المسماة بالبوتقات الرصاصية (*) ، وكانت تجلب من أوربا ، وتستطيع الواحدة منها ان تحوى نحو ٤٠٠٠ درهم اى مايزيد على اثنى عشر كيلوجراما من الخام ، وتساوى من خمسين سنتيما الى ثلاثة فرنكات .

وقد اقتضى الأمر ، حين نفدت البوتقات التى كان يمكن العثور عليها فى أسواق القاهرة ، حيث توقفت كل ضروب التجارة بشكل شبه تام مع اوربا ، صنع بوتقات من الطين المحلى .

وفى البداية ، خلطنا مع هذا الطين المحلى ، كمية كبيرة بعض الشىء من الرصاص (الجرافت) الذى تخلف عن البوتقات القديمة التى كنا قد احتفظنا ببقاياها ، وان كان الأمر قد انتهى بهذا المعين ان نضب .

اما البوتقات الفخارية التى يصنعها العمال المحليون فكانت ذات جسم اسطوانى وقاع كروى الشكل ، وكان يعيب طينتها انها اقل مرونة ولدانة واكثر مسامية وقابلية لأن تتزجج (تتحول الى زجاج) اذا تعرضت لنيران شديدة .

وقد نتج عن العيبين الأولين انهم كانوا يضطرون هناك لصنع بوتقات بالغة السمك وبشكل خاص من ناحية القاع ؛ مما كان يجعل جفافها عسيرا ، وكان ينتج عن عدم استواء سمكها وعن مساميتها انها كانت تتشقق او تنكسر عند سحبها من الفرن ، اما اقل عيوبها الناتجة عن ذلك فهو انها كانت تتشرب جزءا من الخامات . اما تزجج هذه البوتقات فكان اقل هذه العيوب حدوثا وقلما كان يحدث الا فى السطح الخارجى قريبا من القاع ، حيث كانت تتركز اكبر درجات الحرارة ، وان كان ذلك فى معظم الأحيان هو السبب فى سهولة تشقق البوتقة سواء عند ملامستها للهواء او عندما كان يراد صب الخامة المنصهرة او كذلك عند ملامسة النار حين كان يراد القيام بعملية صهر اخرى فى البوتقات التى سبق استخدامها بالأمس .

(*) الكلمة المستعملة هى Plombagine وتعنى المادة التى تصنع منها اقلام الرصاص .

وبرغم كل المحاولات التى بذلناها فى اختبار ومزج الطين فاننــا لم نتوصل للاقتراب من خواص البوتقات الرصاصية او حتى من خواص أنواع معينة من البوتقات الفخارية التى نستخدمها فى فرنسا ، ولعل الأمر كان يتطلب منا أن نحاول البحث عن انواع اخرى من الطين (٤) او ان نجلب هذا الطين من سوريا .

وكانت عملية الصهر تتم فى ثمانى بوتقات وتوضع فى عدد مماثل من الأفران ذات المنافيخ ، متساوية واسطوانية الشكل ، وليست لها مداخن ، اقيمت بطول رصيف او مصطبة تبعد بنحو المتر عن حائط المصنع ، وبنيت من الطوب الأحمر والطين الصلصالى والأسمنت .

اما فى قاع الفرن ، حيث يوجد ثقب دائرى توضع فيه البوتقة ، فوق مصفاة او حلقة او اسطوانة صغيرة من الطين ، فقد اعد بين اللبنات فراغ يكفى لاستيعاب الرماد الذى يتدفق ولكى يسمح بمرور هواء المنفاخ ، اما البوتقات فكانت تحاط وتغطى بالفحم الخشبى ، ومع ذلك ، فحيث كانت طبقة الفحم قليلة السكثافة لحد كبير ، فقد كان هناك عامل عليه أن يقوم بصفة دائمة باعادة ملء الأفران بالفحم .

وقد ثبت عند كل فرن منفاخ له جراب ، وهذا النوع من المنــافيخ غريب الشكل ، ويميل على الفور الى طفولة الفن ، وهو عبارة عن قربة أو جلد ماعز ، ربط بأحد طرفيها خرطــوم من الطين المحروق فمفتوح على شكل فتحة حقيبة مزودة بنوع من السدادة تتكون من اسطوانة مشقوقة من الخشب تبعا لمحورها ، ويستطيع رجل بمفرده ان يحرك منفاخين فى آن واحد ، اذ يمسك بمنفاخ فى كل يد ، ثم يباعد بين جزئى الأسطوانة الخشبية او السدادة ويجرهما اليه (مما يفتح ويبســط الجراب) ويدخل منهما الهواء ، وبعد ذلك يقرب ويضغط جزئى الأســطوانة ، كــلا منهما

---

(٤) الطين فى كل وادى مصر هو من النوع نفسه ، فالأرض هناك عبارة عن تربة رسوبية نتجت عن ترسيبات بطيئــة ومتعاقبة من النيل ، وهى تصلح فى كل مكان لصنع الطوب الأحمر المطلوب للبنــاء ، ومع ذلك فليست لها خاصية مقاومة النيران الشديدة .

بالآخر ، ثم يدفعهما نحو القربة التى يضغط عليها ليخرج الهواء المتراكم فيها عن طريق الخرطوم .

ويظل النافخون جالسين على الأرض بين المصطبة والحائط ، وهم يحتمون من الشرارات (المتطايرة) بواسطة حاجز او متكأ صغير يسيطر من جهتهم على طول المصطبة ، وهؤلاء هم عميان بؤساء تغطيهم مزق من القماش ولا يكسبون طول اليوم اكثر من ٤ الى ٥ مدينى اى ما يعادل ١٤ الى ١٩ سنتيما .

وعندما يصبح الانصهار كاملا ، وهو مايتم التأكد منه بواسطةقضيب من الحديد يستخدم فى الوقت نفسه للتقليب والمزج ، يجذب احد العمال البوتقة ، ممسكا اياها من حافتها ، مستخدما فى ذلك ملقطا مسطحا ، ليحملها الى الصاهر او السباك نفسه ، وهو الذى يتخذ مكانه امامنضدة عمل بنيت من الطوب والصلصال ، ويضع السباك البوتقة فوق الرماد الساخنة ، على حافة اناء فخارى (برنية) ، اصطفت بها قوالب السبك المزودة بيد ، والمتماثلة فى الشكل والحجم ، والتى يراعى ان تدلك قبلذلك بقليل من الشمع او الزيت ، ويأخذ قالب السباكة باليد اليسرى ويمسك باليمنى الملقط او الكماشة ويميل البوتقة ، ثم يملأ على التوالى كل القوالب .

ولا يتجاوز سمك السبائك التى تنتج عن ذلك ٢ سم ولا يتجاوز طولها ٣٥ — ٤٠ سم .

وحين تتم عملية الانصهار ، يحمل رئيس المصنع (الأسطى) سبائكه ليتم وزنها ، ويترك له (كفرق وزن او تالف) مايعادل ١٦/١٠٠٠ مقابل الرواسب او الجذذات ، وهى اكبر حجما بكثير من تلك التى تخلفها عندنا العملات البرونزية ، وان كان علينا ان نلاحظ ان ثلثى الخامة المعطاة الى السباك كانت فى شكل جذاذات بالغة الرهافة ، كما كان سطحها ، بعد ان تأكسد بشده ، قد تراكمت عليه مواد دهنية وكربونية بسبب من كثرة ماتداولتها الأيدى ، وهى كلها ظروفتزيد بشكلمحسوس من حجمالفضلات المتخلفة عن الصهر .

ولم يكن رئيس المصنع ليسلم قط ومن اول مرة الكمية المحددة من السبائك التى عليه أن يسلمها ، وكان الافندى يحمل هذا العجز مع باقى

العهده على حساب العامل . وبعد ذلك ينظف الأسطى مصنعه ، ويغسل الرماد والكناسات ، ويأمر بأن تهرس عن طريق عامل موكل بهـذا الأمر الجزء من البوتقات التى يظنها قد تشربت جزءا من خامة المعدن ، ويسحق العامل رواسب الغسيل الذى تم بواسطة الزئبق ، ثم يفصل الملغم (*) عن الطين والرماد بواسطة عمليات غسيل متتابعة .

بعد ذلك يدخل السباك هذا الملغم فى آنية زجاجيـة صـغيرة ، مخروطية الشـكل ، ذات رقبـة طويلة ، او فى نوع من المطرات (**) matras, يلطخها بالطين بعناية ، ثم يصف هـذه المطرات فى نوع من المواقد أو الأفران وسط الفحم ، ويدخل فى رقبة المطرات قطعة من البوص بدلا من الأنابيب الزجاجية ، لكى يستقبل فى آنيـة زجاجيـة أخرى غير ملطخة بالطين جزءا من الزئبق الذى تصاعد فى عملية التقطير ، وعنـد المساء يشعل العامل الفحم تاركا عملية البخر او التقطير تتم اثناء الليل . وفى الصباح يسحب المطرات مليئة برواسب معـدنية محببـة لها شكل الاسفنج ومظهر النحاس لـكنها تحتوى على فضة ، وعندئذ يحطم الزجاج ويفصل الرواسب كى يوزعها فى اجزاء متساوية على بوتقات ، فاذا كانت عملية الصهر الجديدة هذه ستؤدى الى اتمام الـكمية التى عليه أن يقدم الحساب عنها الى الأفندى ، يعفى العامل من العجز (السابق تسجيله) اما اذا حصل من هذه العملية على مايزيد عن هذا العجز فقد كان يجنب الزيادة لحسابه ليكمل بها نقصا مقبلا، ولـكنه ملزم ، اذا ماحصل على مايقل عن تعويض هذا العجز بأن يشترى فى بداية الاسبوع التالى وأن يجلب كمية الفضة التى نقصت .

وبلا شك ، فان لطريقة الصهر فى بوتقة وحيدة ، داخل فرن واحـد الكثير من المزايا ، مثال ذلك اننـا نستخدم هنـا عددا اقل من السواعد، كما أننا ننفق وقتا ونستهلك وقودا اقل ، ونحصل بسهولة اكبر ، وبشكل اكثر وثوقا على خامة متجانسة ، وتترسب لدينا فضلات اقل عما لو كنـا

(*) الزئبق وقد امتزج بمعدن او بمعادن اخرى (المترجم) .

(**) مطيرة اى اناء زجاجى طويل العنق مما يستعمله الكيمائيون، واصلها العربى مطرة بمعنى قربة . (المترجم) .

قد اجرينا عملية الصهر بشكل منفصل وعلى دفعات صغيرة ، كذلك فاننا لن نكون عرضة لأن يتكسر الكثير من بوتقاتنا او لأن « تندلق » فضتنا فى الرماد فنضطر لاعادة عملية الصهر ، ومع ذلك فان البوتقات كبيرة الحجم تتطلب جهدا كبيرا للغاية — وحتى اذا كانت لدينا كميات كبيرة من الخامة بشكل ملموس ، ينبغى صهرها ، فانه لأمر صعب وباهظ التكاليف، حتى فى فرنسا . أن نصنع بوتقات من الحديد المطروق ، وقلما تستخدم هذه الا فى باريس ، كما أن عادة الصهر فى بوتقات رصاصية (٥) لاتزال تستخدم فى غالبية دور سك النقود فى فرنسا وربما فى اوربا كلها ، وباختصار، فانه يبدو لنا، فى الحالة الاخيرة ، أن من الافضل ان تتم عمليات الصهر فى الأفران ذات المنافيخ، وقد ابدلنا هذه فى عام ١٨١٨، فى دار سك النقود فى لاروشيل la Rochelle ، التى عهد الينا بادارتها بافران كبيرة ذات تيار هوائية ، وحققنا بذلك وفرا كبيرا فى نفقات الانشاء ، واقتصادا طفيفا فى الوقت المطلوب لعملية الصهر بالاضافة الى توفير مايقرب من النصف فى استهلاك الفحم .

رابعا : مشاغل الحدادة أو الطرق

تسلم السبائك بعد ذلك ، بالوزن ، الى شيخ مصانع الطرق او الحدادة .

ولا تتطلب الفضة او البرونز من الصنف العالى درجة حرارة كبيرة كى يتم طرقها ، اذ تكفى حرارة بسيطة تصدر عن الفحم دون منفاخ كور او حدادة حتى تكتسب السبيكة اللون الاحمر الكرزى* ، ويمسكها احد العمال بملقط مسطح ليطرقها ، يعاونه فى ذلك واحد او اثنان آخران من العمال، ويقوم الجميع بطرقها بالتبادل ، بواسطة مطرقة مسطحة ، اما فوق سنديان صغير حوافه متثلمة واما فوق سنديان مسطح ، وهو نفس مانحصل عليه اذا اقتصرنا على طرقها فوق سنديان مسطح بمطارق ذات

---

(٥) لاتتسع البوتقات الرصاصية التى نستخدمها عادة الا لـ ١٨ الى ٢٠ كيلوجراما .

(*) نسبة الى ثمرة الكرز او الكريز .

راسين ، مع الطرق عليها احيانا بالجزء المدبب من المطرقة واحيـانا بالجزء المسطح منها .

وهذا العمل بالغ البساطة ، كما ان العمال جد متمرسين عليه ،فهم يضربون ثلاثتهم (فعددهم ثلاثة) بقدر من السرعة ودقة التصويب ،وبايقاع بالغ التمييز ، حتى ان المرء عنـدما يراهم لأول مرة ، لايستطيع أن يكتم دهشته من مهارتهم وهمتهم .

اما السبيكة التى يطرقونها فى البداية على شكل مربع ، ثم فىشكل سهم دائرى مع الحرص على جعل اطرافها اقل سمكا لكى تمر بعمليـة السحب ، ويصبح شكلها اقرب الى المثلث مع المضى فى انقـاص ثخانة سمكه ،وتكتسبالسبيكة قدرا أكبر من الليونة والمرونة والقابلية للسحب، فاذا لم تطرق لهذا الحد فسوف يكون سحبها مستحيلا فى هذه الحالة ، لانها ستكون عندئذ اكثر قابلية للانكسار . .

خامسا : مشغل السـحب

يضع المداد (٦) لوحة السحب بواسطة صفائح من الصلب المصهور تباع فى الأسواق ، لها شكل غير مستو بعض الشىء ، بل ان سـطحها كذلك يعانى من عدم الاستواء ، ويتنـاقص سمكها بدءا من مركزها حتى الحواف .

وهو يقوم بتحمية هذه اللوحات من الصلب ، او يزيل سقايتها (*) لكى يثقبها على شكل زهرات باستخدام مثقاب من الصلب ، ولا يحرص العامل قط على نسق معين فى احداث ثقوبه وهو يقوم بتنفيـذها بشكل متعاقب ، مع تصغير حجمها اكثر فأكثر ، بواسطة مثاقيب متنوعة ذات اسماك مختلفة ، او بواسطة مثقاب واحد ، يخففه أو يحميه فى كل مرة (يحدث فيها ثقبا) ويواصل العامل احداث ثقوبه هنا وهناك بقدر مايمكن صفيحة الصلب ان تتسع له من ثقوب .

---

(٦) بشدة على الدال الاولى والجمع مدادين ، من الفعل مد بمعنى سحب او مط .

(*) تعبير فنى خاص بالفولاذ والصلب ، ويشـير الى عمليـة تتم بتسخين المعدن ثم تبريده فجأة مما يكسبه صلابة ومرونة . (المترجم) .

وبعد ان يتم اعداد لوحة السحب على هذا النحو يضعها باتجاه لسان مزدوج مزود عند طرفيه بقطعة من الخشب ، تغوص فى الارض .

ويقوم احد العمال مستخدما احدى يديه بتمرير طرف السبيكة التى تحولت الآن الى تضيب معدنى رتق طرفه فى ثقب لوحة السحب، ويمسك به بواسطة ملقط او كماشة ذات فكين محززين .

ولهذا الملقط فروع او روافع بالغة القصر يمسك بها مايشبه حلقة حديدية ملوية من ناحية ومربوطة من الناحية الاخرى بحبل يلتف حول حنزيرة (آلة رفع) .

ويقوم عاملان بلف هذه الخنزيرة بواسطة زوجين من الروافع المتشابكة ، تبعد كل منها عن الاخرى بمسافة تكفى لكى لاتعوق احداهن الاخرى . ويدور طرفا المحور داخل كماشة أعدت فى قمة قطعتين من الخشب المتين ، تغوصان فى الأرض .

ويضغط العمال على ذراعى الكماشة محدثين رجة هائلة ، مما يجعل اسنانها تعض بشدة على التضيب المعدنى (الناتج عن طرق السبيكة) والذى يدفعه العمال ليمرروه قسرا ، بينما هو يستطيل (اى يسحب) من خلال ثقوب لوحة السحب .

وحيث لايتبع تضاؤل حجم هذه الثقوب نسقا منتظما ، وحيث تعانى الخنزيرة ، وهى مبنية بشكل خشن بالغ الرداءة من حركة احتكاك هائلة (مما يعنى وجود مقاومة شديدة للجهد المبذول)، وحيث ان ذراعى الرافعة قصيرتان لحد بالغ ، وحيث لايكون المزاج فى معظم الاحيان بالغ النقاء ، بشكل يظل معه المعدن فى بعض الاحيان صلبا قابلا للكسر ، فلابد منبذل جهود هائلة لسحبه ، وفى العادة يعمل الرجال الموكلون بادارة (بلف) الخنزيرة — وهم يختارون من بين اشد الرجال قوة وامتنهم بنية — وهم

شبه عراة (٧) ليقوموا بعمل بالغ المشقة يستعينون فى انجـازه بأيديهم واقدامهم ، وتتم اعمال هذه المصانع ، كما تتم اعمال غالبية المصانع الأخرى وسط ضجيج نوع من الصياح أو الغناء ، يتردد بطريقة منتظمة ، على نحو قريب مما يفعله رجال بحريتنا فوق سفنهم الحربية عند اجراء مناوراتهم .

وعندما تمرر القضبان المعدنية لعدد محدد من المرات من خلال ثقوب لوحة السحب ، وهى عملية تهدف الى فصل شذرات المعـدن والتخلص منها ، فينبغى الحرص على تحمية هذه القضبان مرة اخرى لـكى يصبح المعدن اكثر مرونة واقل قابلية للـكسر .

ثم تصف القضبان على شكل طبقات تفصل بينها قطع صـغيرة من الفحم توقد عند حلول المساء ، ويقوم صبية المشغل ، وهم مزودون بمـا يشبه مراوح من الريش ، بالتهوية على الفحم ويترك ليتآكل خلال الليل.

ويحرص الصبية كذلك على ترقيق القضبان المعدنية عند اطرافها ، وعلى التقاط وجمع القطع التى تنفصل عنها من ثقوب السحب ، وعلى كنس المشغل. وهؤلاء الصبية هم فى غالبية الاحوال أبناء العمال انفسهم، ويحصلون على جعل متواضع يستخدمه اهلوهم فى اعاشتهم ، وهم تعلمون منذ نعومة اظفارهم ، وبشكل تدريجى ، حرفة آبائهم نفسها ، فقد ظلت حتى اليوم فى طبقة الصناع ، كما هو الحال فى معظم الحرف الأخرى ، تلك العادة القديمة عند المصريين ، عادة تنشئة الأطفال على الدوام على حرفة آبائهم .

ويتجاوز ، بخصوص كل عملية سحب وتحمية تتم فى مشغلين بنسبة فاقد يبلغ ٥ر٪ (اى ٥/١٠٠٠) .

---

(٧) لابد أن عادة الشرقيين فى ان يعيشوا فى عزلة عن النسـاء ، وابقاء هؤلاء النساء محجبات وحبيسات هى السبب فى أن أصبح الرجال فيما بينهم اقل حياء واحتشاما ، وفى انهم ينظرون دونما دهشة الى نفر منهم ، فقراء او دراويش ، يمضون عراة فى الشوارع ، وفى اننـا نرى كثيرا من العمال يعملون عراة فى مصانعهم، وهذا الاختلاف (بيننا وبينهم) فى العادات والتقاليد ، هو الذى يجعلهم ينظرون بكثير من الدهشة الى النسوة الأوربيات وهن يخرجن سافرات ، يختلطن ويتنزهن ويتحادثن مع الرجال ، وأن يشغفن بشكل خاص بزيارة مصانعهم . وكانت الفكرة الأولى التى راودت هؤلاء العمال هى ان ينظروا الى هؤلاء النسوة جميعا باعتبارهن مومسات .

سادسا : مشغل الترقيق

عندما يتم انقاص قطر القضبان المعدنية ، ليبلغ نحو ٢ مم ، يعهد بها الى الرقاق(٨) ويقوم هذا الرقاق بتقطيعها الى قطع طول كل منها من ٢٥ الى ٣٠ سم ، وبعد ذلك يضـــعها فى فرن يحمى بالخشب الجـــاف حتى تلتهب .

وهذا الفرن ذو شكل دائرى ، وله خمس او ست فوهات ، وعلى مقربة من كل فوهة يقام سنديان او كتلة من الصلب ، لها ســطح دائرى ومصقول .

ويأخذ شيخ العمال واحدا من هذه الأسلاك (أو القضبان) بواسطة كماشة او ملقط مسطح ، ثم يقوم بترقيق او تسطيح هذا السلك المعـــدنى بكل طوله بواسطة مطرقة ذات راسين مسطحين ودائريين .

وبعد ذلك يثنيه ليصنع منه فرعين ، ثم يرقق الفرعين من جديد مع طرقهما واحدا فوق الآخر ، ومع امساكهما لهذا الغرض بواسطة ملقط ، مرة من عند نقطة التقائهما ، ومرة اخرى من ناحية طرفيهما .

وعندما تكون كل الأسلاك او القضبان المعدنية قـد رققت بالقـــدر الكافى عن طريق هذه الوسيلة ، وتكون قد أكتسبت عرضـــا يبلغ نحـــو ٢ سم، يقوم صبية المشغل بفتحها وبتشكيلها ستة ستة بطريقة تدخل معها كل الثنيات او المفاصل كل منها فى الأخرى .

وعندئذ يمسك شيخ المشغل هذه الوريقات الست مجتمعة ويرطبها بالزيت فى معظم الأحوال كى لاتتأكسد او تحترق او تلتحم ببعضها البعض، ثم يجففها فى الفرن ، ثم يضعها على السنديان ، ويقوم هو وعامل آخر بطرقها بضربات قوية من مطرقتيهما المسطحتين ، ويحرص فى بعض الأحيان على أن يوقفها ليطرقها ، وهى على هذه الحال ، بطرقات بالغة الخفة . فوق الخافة .

---

(٨) أى الذى يرقق المعدن والجمع رقاقين .

وهذا العمل بالغ المشقة ، وكل من يؤدونه من العمال متينو البنيـة الغاية ، ويظلون على الدوام منهمكين فى اداء اكثر الأعمال صعوبة ،حيث تنهمر جداول من العرق من اجسادهم المفتولة ، ويذكرك مشـهد هـذا المشغل (٩) المعتم ، الشبيه بكهف او بمغارة ، تملؤها سـحب الدخان ، والذى يطن فيه ضجيج المطارق بايقاعها الثقيل وصداها ، مع صـيحات الطارقين الذين يعملون على بصيص ضوء صادر عن نار افرانهم ، يذكر بشكل تام بكهف سيكلوبيس (*) .

اما الرقائق التى تنتج عن عملية الترقيق هذه ، فكثيرة العيوب ، فهى غير مستوية السمك ، وبشكل خاص عند اطرافها ، كما انها مهترئة عنـد الحواف ، وهى فى معظم الأحيان متكسرة ومليئة بالثقوب . وهـذا هو السبب فى انه توجد عند مرحلة القطع أو القص كمية هائلة من الجذاذات او القراضات ، تعود مرة اخرى الى الصهر ، وتخرج « اقراص » النقود (او التى ستصبح قطع نقود) شديدة السواد متأكسدة ، ولابد ان يزال جزء من سطحها ليتم جلوها او تبييضها .

كان الأمر يقتضى منا أن نستخدم فى اعداد هذه الرقائق آلة تصفيح تبنى بقدر كبير من الدقة ، لكن العمال من اهل البلاد ، لم يكونوا مهيئين لانجازها .

ولم تكن نسبة التالف المسموح بها فى مشاغل الترقيق تتجاوز ٢٥/١٠٠٠ (٢٥ر٠٪) اى الربع فى كل الف .

---

(٩) يضم المصنع كورين لـكل منهما ستة سندیانات .

(*) سيكلوبيس جن خرافى ، له عين واحدة فى وسـط جبهته ، كان يطرق فى اتنـا ، وهو بركان يقع الى الشمال الشرقى من صقلية ، صواعق جوبتر بأمر من فولكان Vulcain ، والأخير هو اله النار والمعادن عند الرومان ، وهو ابن جوبيتر وجونون ، زوج فينوس ، وقد ولد قبيحا شائه الخلقه، فالقت به امه من فوق جبال الأولب فسقط فى جزيرة ليمنوس، وكان يعرج لهذا السبب ، وقد اقام تحت اتنا كور حدادة حيث كان يعمل مع سيكلوبيس (المترجم) .

سابعا : مشغل التقطيع او القص

بعد ان توزن الصفائح او الرقائق وتفحص ليتم التاكد من ان لها سمكا مناسبا ، تسلم الى شيخ مصنع القص او التقطيع (١٠) .

وتتكون آلات القص او القطع من لولب ثبت فى الطرف الادنى منه مجوب (*) او مكبس هو عبارة عن جزء من مخروط ، قاعدته المسقية بالصلب رهيفة وقاطعة . ويدخل هذا المكبس فى جزء يسمى منظار او نظارة ، احدث به ثقب دائرى يكاد يكون كامل الاستدارة ، كما ان حوافه هو الاخر رهيفة وقاطعة .

وعند الطرف الآخر من اللولب وضع بشكل ملائم الرقاص ، وهو رافعة بذراع واحدة تستخدم فى تحريك اللولب والمكبس .

ويثبت العامل بيده اليسرى الصفيحة او الورقة المعدنية فوق المنظار ، وبيده اليمنى ينزل المكبس الذى ينتزع الشريحة او القطعة المعدنية التى نسميها نحن فى دور سك النقود عندنا قرص flaonوالتى تسقط من خلال مائدة مثقوبة اعدت على هذا النحو ، لهذا الغرض ، داخل سلة او قفة معدة لاستقبالها — فى الوقت نفسه الذى يدير فيه الرافعة نصف دورة .

وتتم هذه الحركة بسرعة بالغة ، كما ان العمل هنا بالغ السهولة ، ويقوم به شبان يافعون ، ويستطيع عامل بمفرده أن يقص أو يقطع مايزيد على ٢٠ الف مدينى فى اليوم الواحد .

وتتركز عيوب آلات القص هذه فى أن اللولب مخروطى الشكل بدلا من ان يكون له شكل الأسطوانة الكاملة ، مما يؤدى لحدوث شىء من الخلل او مما يجعل الحجم الذى يقتطعه المجوب يتفاوت بين قطع واخرى ، وهناك عيب آخر هو أن المجوب ، بدلا من ان يدور وفق اصول وحسابات محكمة ، وبدلا من الا تكون له اية حركة غير الصعود والهبوط ، يرتبط

---

(١٠) يطلق على من يقوم بالقص او التقطيع اسم دوغرمة ، من الكلمة التركية دوغريق او طوغرامق ، ومعناها يقطع الى اجزاء صغيرة .

(*)المجوب اداة لانتزاع قطع المعادن او الجلد الخ (المترجم) .

باللولب ويدور معه ، وهو أمر يؤدى الى حدوث بعض الخلل او الاضطراب فى حركته ، وهناك عيب أخير هو ان قطر المنظار اكبر مما يلزم بالنسبة لقطر المجوب مما ينتج عنه فى معظم الأحيان ان تنطمس القطعة المعدنية او تحدث بها نتوءات حيث هى بالغة الرقة ، مقعرة من ناحية المجوب ومحدبة من ناحية المنظار .

وتدعك القطع التى تم اقتطاعها فى بعض من النخالة ليتم تخليصها من باحدى حافتيها ومنتهيا بالحافة الأخرى ، وهو يتفادى ان يقطع او يقصمن الاجزاء بالغة الرقة لاكثر ما ينبغى او الأجزاء المزقة ، أما الجذاذات التى تتبقى فتبلغ اكثر من ثلثى الصفيحة ، وتعود هذه الى الصهر (اى تصهر من جديد لتعاود هذه الدورة) .

وتلك القطع التى تم اقتطاعها فى بعض من النخالة ليتم تخليصها من الزيت الذى علق بها من آلة القص ، كذلك تستبعد منها القطع المعيبة او غير التامة بشكل يسترعى الانتباه .

وبعد ان تنظف القطع المعدنية على هذا النحو ، وتنتقى وتوزن ، تسلم الى « الجلائين » .

ثامنا : مشغل التبييض أو الجاوة (١١)

فى البداية تغلى القطع المعدنية او الاقراص المعدنية داخل غلاية من النحاس تحتوى على بعض من الدردى والشبة والملح البحرى ، مع مراعاة تقليبها وتحريكها ، وهذه العملية الأولية تذيب الزيت وتنتزع المواد الدهنية أو الكربونية وكذلك جزءا من الاوكسيد الموجود على السطح ، وعندئذ تأخذ القطعة لونا يميل الى الاحمرار شبيه بلون البرونز .

ولم تكن هذه العملية الأولية بكافية لجلو قطع المدينى ، فكان يلقى بها فيما يشبه الحوض او المزود على هيئة دن متين من الخشب او صنعت من جذع جميز . ثم يضاف اليها الشبة والملح البحرى والدردى وكذلك بعض

---

(١١) يسمى من يقوم بعملية الجلوة أو التبييض بالعربية جلاء (بشدة على اللام) ، والجمع جلايين .

الرمال ، ثم يجلس عاملان متينا البنيان على كل طرف من طرفى الحوض الخشبى ، يقلبون ويمسحون ويدعكون القطع النقدية ، ويستطيعون بذلك ان يعطوها مظهرا معدنيا شبيها بمظهر نقودنا البرونزية ولما تزل بعد جديدة .

وقد سبق ان ذكرنا بأنه ينتج عن عدم كفاية (او تطور) آلات القص ان يكون احد وجهى قطع المدينى متعرا ، وهو الوجه الذى يجلى أكثر من الوجه الآخر ، وذلك لتعرضه لقدر أكبر من الدعك .

وبعد ذلك تغسل القطع المعدنية الصغيرة عدة غسلات ، وتجفف وتمسح بدعكها بالنخالة فوق غربال ، وفى النهاية تفرز أو تنحى القطع المهشمة او تلك التى لم يكن قد تم جلوها بشكل كاف .

ومن السهل لنا ان نستنتج كم ستكون الفضالات او الجذاذات كثيرة بقدر هائل فى مثل هذه العملية ، وبرغم ان الجزء الذى تأكسد والذى نزيله المديبات او المحللات يكاد يكون كله من النحاس ، فلابد أن الدعك وحده مع ذلك يزيل هو ايضا نسبة من الفضة ، وكان يلقى بمياه الغسول، ويستخلص قدر بالغ الضآلة من المعدن والرواسب الأخرى ، اما فاقد الوزن المسموح به فى هذه العملية فيبلغ ٥٥/١٠٠٠ .

وقد كانت لدينا رغبة فى تطوير وتحسين اساليب الجلو ، ولابد ان تأثير الملح والدردى ، بعد الوصول بهما الى درجة الغليان ، يكون كافيا بلا جدال ، ومع ذلك فلم يكن هناك بد فى هذه الحالة من العثور على وسيلة بسيطة وسهلة لتحريك القطع النقدية بصفة دائمة داخل الغلاية ، ومن تعريض كل من وجهى العملة فى الوقت نفسه لفعل المذيب ، فى حين كان المعتاد ، برغم العناية التى تبذل فى تقليب هذه القطع فى الغلاية بواسطة مسوط او ملعقة ، ان تتلاصق وان تتلاحم غالبية القطع ببعضها البعض ، بحيث يظل واحد من الوجهين او جزء من كليهما يحتفظ بمظهر اسود او على الأقل بمظهر نحاسى .

ولسوء الحظ فقد خاب مسعانا فى كل مشروعاتنا للتطوير بسبب استحالة تشغيل العمال الفرنسيين لمدة طويلة ، فقد كان عدد هؤلاء بالغ الضآلة ، كما كانوا يستخدمون فضلا عن ذلك فى حشد من الأعمال التى

كان على عبقرية المسيو كونتيه Conté الخلاقة ان تعيد خلق كل شيء فيهـا بدءا من ابسط اداة حتى اعقد آلة بعد ان كان كل ما كنا قد جلبناه من فرنسا من هـذا النوع قد سلب او تحطم اثناء فتنة القاهرة ، وكانت نمطية وجمود العمال من اهل البلاد عقبة اخرى ، بل لعلهـا كانت اكثر العقبات استعصاء على التذليل .

وبتفحص ما كان يتم فى عملية الجلو او التبييض ، فان لدينا ما يدعونا لتاكيد ان نسبة الحمض الطليقة التى يمكن أن يحويها الدردى والشـبة ، تنزع وتذيب بسبب تاثيرها على سطح القطع المعدنية ، كمية كافية من النحاس المؤكسد ، كى تعطيها هـذا المظهر من البياض الكامد (اى غير اللامع) الذى يكون للفضة بالغة النقاء بعد مرورها بحمض الكبريتيك ، وقد ادى هـذا المظهر الذى يأخذه البرونز ، وان كان ينمحى عن طريق الدعك ، الى ظهور الخطأ الشائع الذى يزعم بان هـذه القطع النقـدية مصنوعة من النحاس المغشى بالفضـة ، فيقول سـافارى Savary فى رسائله عن مصر ان قطعة المدينى هى عملة نقدية صغيرة من النحاس المغشى بالفضة تساوى ستة لياردات ❊ .

تاسعا : مشغل السك

تسلم الأقراص المعدنية الصغيرة او الـ Flaon التى تم اعدادها بالطريقة التى انتهينا من بيانها ، بالوزن ، الى شيخ مشغل السك .

وتتكون ادوات السك او الرقاصات ، شأنها شأن ادوات القص ، ولكن بأحجام اكبر كثيرا ، من لولب متحرك داخل صندوق او حلزونة من النحاس .

وثبتت فى الطرف الأدنى من اللولب ، وبشكل ملائم ، سكة فولاذية تغوص بسهولة داخل تجويف اعد فى قمة اللولب ، وعند الطرف الآخـر

---

(١٢) Lettres sur L'gypte ، رسالة ٥ اكتوبر ١٧٧٧ .

(❊) الليار Liard هو نقد نحاس قديم بالغ الضآلة ، كان يساوى ١/٤ سو ، اما السو Sou فهو قطعة ذات ٥ سنتات (١/٢٠ من الفرنك) اى ان الليار يساوى سنتيما وربع السنتيم (المترجم) .

وضع رقاص مزود براسين من الرصاص ، وتثبت السكة السفلية داخل مربع من الحديد وبواسطة أركان حديدية ، ويكلف واحد من العمال ، وهو شاب فى العادة ، بأن يضع القطع على السكة السفلية ، فياخذ من هذه القطع حفنة بيده اليمنى ، ويسربها من بين سبابته وابهامه فوق السكة ، ويفصلها بواسطة ابهام يده اليسرى ، فى حين يكون هناك عامل آخر ، يحرص الرقاص باحدى يديه ، وهو يرقب القطع التى وضعت فى اسفل .

اما العمال فهم مدربون للغاية على هذا العمل حتى ان الشخص الذى يقوم بوضع القطع لا ينظر قط فى معظم الاحيان الى السكة العلوية، وحتى ان الشخص الذى يحرك الرقاص ينهمك فى حركته الرتيبة والمنتظمة، واثقا من نفسه ، دون أن يثبت عينيه على القطعة التى توضع تحت السكة ، ويكاد لم يحدث قط ان قطعة ما قد ضربت مرتين او ان الشخص الذى يقوم بوضعها قد انحشرت اصابعه بين السكتين .

وتعانى الرقاصات من العيوب نفسها التى لاحظناها فى آلات القص، اى ان اللولب هنا مخروطى الشكل على نحو طفيف بدلا من ان يكون اسطوانيا كاملا ، وان السكة تدور مع اللولب بدلا من ان تصعد وتهبط فى سرعات منتظمة ، وينتج عن ذلك ان السكة العلوية تهتز ولا تتطابق قط بشكل صارم مع السكة الأخرى ، بحيث أنه يندر ان يتوافق النقشان كما يندر ان يكونا ، كما هو الحال فى نقودنا الفرنسية ، فى الوضع نفسه فى كل منهما بالنسبة للآخر ، اما حركة الفتل او اللف اى الحركة الدائرية التى تتأثر بها القطعة فى اللحظة التى تنضغط فيها بين السكتين فتؤدى الى محو او امالة النقوش . ويكون عمق خط الحفر فى كلا السكتين ، وهو كبير لحد يزيد عن المطلوب ، بالاضافة الى قلة سمك الصفيحة او الورقة المعدنية سببا فى ان تتوم الأجزاء الناتئة فى احد الوجهين بدفع المعدن فى الأجزاء المجوفة من الوجه الآخر ، فتبدو نقوشها وكأنها ممحوة او متقطعة او متآكلة بشكل جزئى .

عاشرا : مشغل الصرافين

او مرحلة عد ووزن قطع المدينى

يكون على شيخ مشغل سك النقود الوزن نفسه والذى تسلمه فى شكل اقراص معدنية ، على هيئة قطع مدينى مدموغة (اى مسكوكة) ، حيث يستحيل أن تتبقى لديه اية فضالات (اى ليس له نسبة من وزن تالف) فى اثناء هـذه المعالجة اليدوية .

وتسلم قطع المدينى ، بعد ان توزن على هـذا النحو الى العـداد او الصراف (١٣) .

ويخلط شيخ الصرافين بعناية قطع المدينى التى ضربت ، ثم يأخـذ منهـا ، كيفما اتفق ، كمية معينة ثم يعد منها بضعة الوف ، ويزنها .

فاذا تبين ان كل الالوف تزن وزنا اكبر مما هو محدد لهـا (اى للألف منهـا) ، او اذا جاء وزنها اقل مما كان ينبغى ، بشكل محسوس ، يطلب الرقاق ان يجعل الصفائح اكثر رقة او اكثر سمكا بنحـو طفيف (حسب الأحوال) ، ثم ينتظر انتـاج (الطرحـة) الثانية ليتم خلط نتاجهـا مع الطرحة الأولى .

فاذا اعطى هـذا الخليط نحـو ٧٣ درهمـا بالتقريب (اى نحـو ٢٢٥ جراما) عن كل الف مدينى يبدأ العدادون فى العد .

وقبل ذلك يكون شيخ هؤلاء قد اعد اقماعا ورقية ، يصنع الواحـد منها من نصف فرخ من ورق رصاصى اللون ، حسب بحساب وزنه منـذ البداية ليؤخذ فى الاعتبار عندما توزن كل حفنة من هـذه العملات ، ويعد الصرافون او العدادون قطع المدينى فوق لوحات صغيرة ، مزودة بحواف وتنتهى بمجرى للتفريغ . ويحرص هؤلاء على استبعاد القطـع المعيبة ،

---

(١٣) من المفهوم ان الصراف هو الشخص الذى يغـير ويراجع او يراقب النقود : اما العداد فهو مانقولنحن عنه بلغتنا Compteur
(والترجمة فى هذا الهامش تمت بتصرف اقتضاه النقل الى العربية) .

ثم يسلمون القطع بعد عدها على هذا النحو بواقع ٥٠٠ قطعة (فى الدفعة)، فاذا لم يتجاوز وزنها ٣٦ ١/٢ درهما فانه يجمع كل اثنين من انصاف الالوف هـــذه ليضعها فى قمع واحـــد ، يقفله ، ويدون فوقه اسم العداد .

فاذا كانت بعض انصاف الالوف هـــذه اكبر (وزنا) مما ينبغى بنحو طفيف ، وكانت الأنصاف الأخرى اقل (وزنا) مما ينبغى بنحو طفيف ، يقوم شيخ العدادين بخلط ٥٠٠ قطعة من النوع الاول بخمسمائة قطعة مدينى اخرى من النوع الثانى ، ويتوصل عن طريق هذه الاحتياطات او التوازنات الى تشكيل الوف من المدينى تتساوى فيما بينها فى الوزن مع اختـــلافات طفيفة للغاية .

وعند نهاية اليوم تعد الأقماع ، وتوزن معا ، ويخصم من هـــذا الوزن الاجمالى فرق وزن الورق لتتم معرفة ما ان كان العدادون قد ردوا بشكل دقيق الوزن نفســه الذى كان قد اعطى لهم .

وتطرح الأقمـــاع ذات الالف مدينى ، وهى على هـــذه الحـــال ، للتـــداول .

فاذا كان الشخص الذى يعطى واحدا منها من هـــذه الأقماع سدادا لثمن شىء او وفاء لدين ما معروفا ، وكان اسم الصراف او العداد مدونا فوق القمع فان متلقيه لا يعـــده ولا يزنه ، وان كان فى بعض الأحيـــان يكتفى بوزنه .

وفيما مضى ، كانت تختار من بين قطع المدينى المعيبة ، التى يستبعدها العدادون ، تلك القطع التى تكون اقلها عيوبا ، مهما تكن اقل من الوزن المقرر بشكل ملحوظ ، او مهلهلة ، او مجلوة بشكل ردىء ، او حتى مقعرة، شريطة ان تظهر عليها بعض من النقوش ، كى تستخدم فى سداد اجور العمال ، وقـــد اعترضنا ، من جانبنا على هـــذه السوءة التى تؤدى فى النهـــاية الى ان تطـــرح فى التـــداول كميـــة لا باس بهـــا من نقود معيبة او بالغة الرداءة .

الفصل الثانى

صنع القطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى

اولا : المزاج والصهر

تتم كل الخطوات التى تتصل بعملية مزج وصهر خامات القطع ذوات الاربعين والعشرين مدينى ، بنفس الأسلوب الذى تحدثنا عنــه بخصوص هاتين العمليتين عند صنع قطع المدينى ، والفرق الوحيد هو أن الفضة هنا تصب على هيئة صفائح بدلا من أن تصب فى شكل سبائك .

وعندنا فى فرنسا ، لكى تصب الفضة أو الذهب على هيئة صفائح ، تستخدم قوالب هى عبارة عن ملقط او كلابة قوية ومتينة ، يزيد طولها عن المترين ، وتتكىء الى حمالة أو مسند من الحديد ، يقترب منهــا طــرف الرافعتين (ذراعى الملقط) وينضغط ، لكى يطبق الفكان باحكام كل منهما على الآخر بواسطة قوس معقوف من حديد قاطع مزود برافعة . اما الفكان فهما كتلتان مستطيلتان من الحديد الزهر ، حفر فى السطح الداخلى لواحدة منها اخدود ينبغى أن يستخدم قالبا لصفيحة الفضة التى تصب فيه ، وهذه الآلات التى يصعب تنفيذها (فى مصر) ، والتى تتطلب الكثير من الدقة والمهارة ، يبلغ ثمن الواحدة منها ٥٠٠ فرنك .

ومع ذلك فان الوسيلة المتبعة فى مصر كانت بسيطة للغاية واقتصادية فى الوقت نفسه .

فقد كان لدى السباك صندوق او صناديق كثيرة ، مستطيلة ، تمتلىء برمل خاص يستخدم فى عملية القولبة (اى صب الفضــة المصهورة فى قوالب) .

---

(١) هذه الأداة قريبة الشبه بسيف مستقيم .

ولكى يقوم العامل بتشكيل القوالب المخصصة لكى تصب فيها الصفائح ، يستخدم مسطرة من الحديد ، مزودة بمقبض من الخشب ، يغرسها لهذا الغرض فى الرمل ، ثم يخرجها منه بحذر .

وعندما يميل بوتقته ، فانه يصب المعدن مصهورا فى الفراغات التى اعدها على هذا النحو ، والتى تبعد عن بعضها البعض بمسافات محددة، ويسعى جاهدا للحيلولة دون ان يتشكل فى الجزء العلوى قمما يكون عليه أن يكسرها او يصهرها مرة اخرى .

ويبلغ طول كل صفيحة نحو ٤٥ سم ، بعرض قدره ٤ سم للقطع ذوات الأربعين مدينى ، اما عرضها بخصوص القطع ذوات العشرين مدينى فيبلغ ٣ر٢ سم فقط .

وحيث كانت الصفائح تتأكسد بعض الشىء عند سطحها بفعل ملامستها للرمال وامتصاصها جزءا من الرطوبة التى كانت هذه الرمال مشبعة بها، وحيث كان من المحتمل ان يكون قليل من الرمل قد التحم بسطح المعدن ، وهو امر سوف يؤدى فجاة الى اعطاب أو اتلاف آلات التصفيح ، فقد كان يتم غسل الصفائح فى مياه حمضية ، ثم تجفف بعد ذلك بعناية .

ثانيا : آلات التصفيح

(عملية تحويل القوالب الى صفائح)

كانت اسطوانتا ، او لفافتا هذه الآلات ، وهى مكسوة بالصلب ، مثبتة داخل اطار من النحاس أو البرونز (٢) ، يتحكم فى حركتها . أما الجزء العلوى من المخدات او الوسادات ، وهو ايضا من النحاس ، فكان

---

(٢) كنا قد انجزنا على يد العمال من اهل البلاد ، وهم عارون من اية تجربة ، الآلات المختلفة لصنع القطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى، وقد صهرت — بعد ذلك — اجسام الرقاص الكبير وآلة التصفيح وآلات القص او القطع لصنع قنابل من البرونز ، وسلمناها الى المدفعية .

متحركا ، لكى يصبح بالامكان ان نقرب الأسطوانتين قليلا او كثيرا عن طريق ركائز ومكبس الضغط .

وكان محور الأسطوانة العلوى مزودا بمطحنة تدور بها عجلة كبيرة مسننة ، بشكل افقى .

وتتحرك هــذه العجلة بفعل رافعة تمر فى محورها الراسى ، مثبتة فى مدارها ، ومتجاوزة قطر العجلة بقــدر كاف كى تستطيع الثيران ان تدور خارج الأسطوانتين .

وبتمرير كل الصــفائح (اى القوالب التى ستتحول الى صــفائح او رقائق) بين الأسطوانتين لثلاث مرات او اربع على الأكثر ، مع التقريب بين الأسطوانتين على التتابع عددا مماثلا من المرات ، تتقلص الصــفائح الى السمك المطلوب ، وهو ما يتم التأكد منه بتمريرها فى شق أو مزلق تم احداثه فى قاعدة من الصلب تسمى المعيار او القالب * ، وحيث كانت الصفائح قد سكبت بشكل قريب فى سمكه من ذلك السمك الذى ينبغى ان تكون عليــه القطع النقدية ، فلم يكن هناك ما يدعو لاعادة تحميتها ، كما يحدث فى فرنسا ، بعــد تمريرها بآلة التصــفيح الخاصــة بالتشذيب أو الترقيق .

ثالثا : آلة القص او القطع

لم يكن عرض الصفيحة ليتســع الا لقص أو قطــع قطعــة نقدية واحــدة .

وقد بنيت آلات القطع على نحو تقريبى بنفس الشكل الذى لآلات قص او قطع المدينى فيما عدا ان هذه اقوى ، وفيما عــدا ان الرافعــة او الرقاص كان له راسان مزودان بالرصاص .

---

* الكلمة الفرنسية المستخدمة هى calibre وهى كلمة من أصل عربى وتعنى القالب . (المترجم) .

رابعا : عملية الضبط *

كانت قطع العملات توزن واحدة واحدة ، وحيث كان (المعنيون) حريصين على ابقاء هذه القطع بصفة عامة فى وزن أعلى من المطلوب بنحو طفيف ، فقد كانوا يضبطون وزن القطعة اذا ما تجاوزت اربعة دراهم ، بالنسبة للقطع ذوات الأربعين مدينى ، وذلك عن طريق بردها قليلا على سطحها او حول حافتها ، اذا ما كانت آلة القطع قد تركت هنـاك بعض النتوءات . ولم تكن تعاد عملية تحمية القطع كما يحدث فى فرنسا ، فى بعض من دور سك النقود قبل عملية الضبط هـذه (٣) برغم أن الخـامة كانت ولابد اقل لدانة او قابلية للسحب من تلك التى نستخدمها فى صنع عملاتنا . وهكذا نراهم (فى مصر) يتفادون أو يوفرون عمليـة معاودة التحمية أصلا ، وكذلك عملية التحمية عند برد النتوءات ، مما كان يوفر النفقة والوقت اللازمين لعملية صنع النقود .

خامسا : عملية الجلوة او التبييض

لجلو او تبييض قطع العملات هـذه ، كان المعنيون يقومون بغليها ، كما يحدث بالنسبة لقطع المدينى ، فى محلول من الدردى والشبة والملح البحرى ، وبعد ذلك يقومون بتحميتها فى الفرن ، ثم يقذف عليها بمسحوقى ملح البارود وملح النوشادر ، ثم تغسل وتجفف بدعكها بعناية ، وبذلك

---

* ajnstage ويسمى العامل ajusteur ، ويسمى بلغة أهل الصنعة المعاير، كان المعنى المقصود هنا هو عملية ضبط الوزن وهذا ما رايت استخدامه هنا لكى لا يختلط المعنى بعملية قياس العيار .

(٣) لم تكن تحدث على الدوام عملية تحمية للقطع النقدية قبل ضبطها فى مختلف دور سك النقود فى فرنسا ، وان كانت هذه العملية ظلت تمارس باستمرار (فيما مضى) فى دار سك النقود فى لاروشيل ، وقـد اقنعتنا التجربة ان بالامكان استبعادها دون حدوث أية أضرار .

يأخذ السطح مظهرا فضيا ، كما سبق ان قلنا عنـــد حديثنا عن عمليـــة الجلوة التى تمر بها قطع المدينى .

سادسا : عملية السك او النقش

تسك هـــذه العملات بواسطة رقاص قوى ، بنى على نفس الأسس التى نهضت عليها الرقاصـــات أو الروافع التى تستخدم فى صنع الذهب او قطع المدينى .

الفصل الثالث

صنع العملات الذهبية

أولا : عملية الصهر

كان الذهب الذى يتم توفيره عن طريق اليهود ، يسلم كقاعدة الى دار سك النقود محولا الى سبائك بالعيار المقرر لصنع العملات الذهبية ، اما الأفراد ، فلم يكونوا ليوفروا قط قطعا من الذهب تستخدم فى التبادل ، وكان اليهود يشترون لحسابهم تراب الذهب الذى كانت تجلبه القوافل . وهكذا لم تكن تتم عملية صهر النقود عادة فى الضربخانة ، وكان الشخص الذى يوكل بذلك فى العادة هو معير الذهب (المعيارجى) الذى كان يصهره باستخدام منفاخ ، كور ذى تيارين داخل بوتقات من الرصاص ، ويحتفظ لنفسه (مقابل ذلك) بكمية صغيرة منه (٤) .

وكان تراب الذهب يحتوى فى العادة على بعض الأجسام الغريبة ، ويحتاج لان يصهر بعناية شديدة ، مرتين على الأقل ، وان ينقى من الشوائب لكى تصنع منه سبائك متجانسة المعدن لدنة مرنة قابلة الطرق والسحب . ويتطلب تراب الذهب كى يتم صهره بالاضافة الى كمية من البورق (البوركس او بورات الصودا) ، درجة حرارة عالية للغاية ، أعلى بكثير مما يتطلبه الذهب الذى تمت من قبل تنقيته ، وترتفع نسبة التالف أو الفاقد من المواد المتبخرة او التى تتحد بالبورق لتتحول الى رواسب الى ٢٨/١٠٠ ، ولكن عندما يعاد صهره مع المزاج (بالاضافة الى المعدن الذى يمزج به) فان تالف الوزن لا يتجاوز فى هذه الحالة ٤/١٠٠ .

---

(٤) كانت نسبة الفقد او التلف المسموح بها عند صهر الذهب تصل الى ٢/١٠٠ .

وقد اعطت تجارب تعيير عديدة اجريت فى دار سك النقود بباريس، تمت على يد السيدين شيفيو Chévillot وشوديه Chaudet المعيرين ، وفى حضور السيدين دارسيه Darcé المفتش وبريان Bréant المراجع ، اعطت العيارات الآتية عن قطعة عملة ذهبيـة

واحدة من اصدار القاهرة : ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ وعن قطعة اخرى ٩٣٩ ، ٩٤١ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ولا يمكن ان نرجع هــذه الاختلافات التى لا تقدمها فى معظم الاحيان ، عمليات فحص او تعيير تجرى على قطعة نقد واحدة ، الا الى عملية الصهر غير الدقيقة او المعيبة لتراب الذهب الذى كان قد استخدم فى صنع قطع النقود القديمة التى يتصل الأمر هنا بها .

ثانيا : عملية المزج

كان كل الذهب المشغول او الذى يحول الى نقود يمزج بالفضة ، وتكسبه عملية المزج هــذه لونا شاحبا ، اصفر شفافا ، يضرب الى خضرة خفيفة ، ويقترب من مظهر النحاس الأصفر ، أو النحاس الممزوج بالزنك .

مثل هــذا الأسلوب (فى المزج) ظل متبعا فى فرنســا حتى فترة لا تزيد على قرن ، ولا تزال الجنيهات فى انجلترا تمزج بالفضة .

ومع ذلك ، فقد حبذت اوربا ان تمزج الذهب بالنحاس لانه ارخص ثمنا ، ولأن المزيج الناتج عنهما معا يكون اكثر صلابة ، واكثر قابلية لأن يعطى سطحا اكثر استواء واكثر بريقا ولمعانا ، فاللون الاحمر الذى يعطيه النحاس للذهب اكثر نضارة واكثر جذبا للعين عن هــذا اللون الشاحب ، المـائل للخضرة الذى تضفيه عليه الفضة ، ومع ذلك ، فتلك على الأقل هى قوة العادة التى تجعل اهل البلاد لا يظنون ان لويساتنا هى عمــلات ذهبية ، او انها جيــدة المــزج ، بسبب من لونهــا الأحمــر ، وهو امر كان يكسبها نوعا من عدم الثقة (فى نظرهم) .

وفى كل بلدان الشرق ، حيث تستخدم الفضة فى عملية المزج ،نراهم يجدون فى البحث ، بأســاليب مختلفــة ، لاكساب المعــدن بريقا اكبر ، واصفرارا اشد واقرب الى اللون الأحمر ، هو من خواص الذهب الخالص، وسنتناول هذه الأساليب عند حديثنا عن عملية الصقل او الجلوة .

ثالثا : عملية التعيير (قياس العيـــار)

لكى يتم التأكد مما اذا كانت السبيكة الموردة الى دار سـك النقود من العيار المطلوب ، وهو عيار ٢٤/٢٢ ١٦ (٦٩٨ من الالف) كان يؤخذ من طرفيها ووسطها(٥) درهما ونصف الدرهم (٦١٨/١٠٠٠ ٤ دراهم) من الذهب، اى مايعادل الوزن الذى يسمى : مثقال (٦) .

بعد ذلك يضاف اربعة دراهم (٢١٦/١٠٠٠ ١٢ جراما) من فضة القروش الأسبانية فى شكل كرتين ، يبلغ عيارها من ٩٠٦ الى ٩١٠ (من الف) .

وهذه العملية ، هى تلك التى نشير اليها فى فرنسا باسم inquartation لأن الذهب يشكل هنا الربع من السبيكة : لكنهم فى مصر ، لا يحرصون، كما هو الحال فى فرنسا ، على تمرير هـذا المزيج أولا فى البوتقـة او المصهرة ، وصهره مع الرصاص بالطريقة نفسها التى تتبع عنـد قيـاس عيار الفضة ، وهذه عملية تجهيزية تهدف الى فصل الذهب والفضـة عن المعادن الأخرى التى قد تكون ممتزجة بها .

وبعد ان يزن المعير ، باكبر قدر ممكن من الدقة ، كلا من الذهب ، المطلوب تعييره ، والفضة منفصلين ، ثم يزنهما معا بعد ذلك ، يضعهما فى قاع بوتقة صغيرة من الفخار يدخلها فى فرن كور دائرى الشـكل تؤجج نيرانه بواسطة منفاخ (٧) ؛ ويستخدم المعير مسـحوق البورق أو بورات

---

(٥) كانوا يكتفون قبل مجيئنا بأن ياخذوا كيفما اتفق قليلا من الذهب من احد طرفى السبيكة مما قد يؤدى الى الحصول على نتائج خاطئة ، اذ يحتمل أن يكون بالسبيكة نفسها اختلافات فى العيار اذا لم تكن الخامة قد صهرت بشكل جيد أو سبكت كذلك على نحو جيد .

(٦) انظر دراستنا عن الأوزان العربية (الـكتاب الأول من هـذا المجـلد) .

(٧) المنفاخ المستخدم هنا هو نوع من المنافيخ المسماه المنفـاخ ذو القربة ، ولـكنه بدلا من أن يوضع بشكل افقى ، يوضع رأسيا ؛ ولهولكن بحجم اصغر ، الشكل نفسه الذى لفوانيسنا المصنوعة من ورق متغضن.

الصودا كمدر ، ويعنى بتقليب الذهب والفضة بقضيب صغير من الحديد حتى يأتى المزج بالغ الدقة (٨) .

وعندما يصبح المزيج فى حالة انصهار تام ، يصبه المعير من ارتفاع معين فى كبسولة من النحاس مليئة بالمياه ، مما يؤدى الى تفتت المزيج ، وتحوله الى حبيبات معدنية .

وبعدئذ يصفى الماء وتجفف الكبسولة ، وتجمع كل الحبيبات بدقة ، ثم تسطح او ترقق فوق ركامة من الصلب تلك القطع (من المزيج) التى بقيت فى حجم كبير ، وتقسم بواسطة مقص (من النوع الذى يستخدمه الصاغة) .

وبعد ذلك يوضع الذهب بعد ان يقص على هذا النحو فى مطرية(*) ويصب عليه فيها نحو مائتى جرام من حمض النيتريك .

وهذه المطرية التى يستخدمها المعير مصنوعة من زجاج أبيض ،ولها شكل كرة صغيرة ، ذات رقبة طويلة ، وترد فيها خمور قبرص (٩) .

ويضع المعير مطريته فوق فحم مشتعل فى برمة او برنية صغيرة(**) ويؤجج النار بواسطة مروحة من الريش (١٠) ، ويواصل عملية الغلى حتى

---

(٨) اذ كان من الممكن أن تلتحم بعض شذرات الذهب بالقضيب الحديدى كنا نامر بامساك البوتقة بملقط مسطح ، لتتم عملية المزج هذه بحرص تام .

(*) اناء زجاجى طويل العنق ، والجمع مطرات ، من العربية مطرة بمعنى قربة (المترجم) .

(٩) كى لا تنكسر هذه الزجاجات اثناء عملية النقل ، وهى فى حد ذاتها هشة ، يحيطونها بجدائل من سعف النخيل او الطحلب البحرى .

(**) اناء خزفى يستخدم فى طهو اللحوم .

(١٠) لا يعرف القوم فى مصر قط استخدام المنافيخ اليدوية ، وبدلا من هذه الأداة المكلفة لا يستخدمون لتأجيج النار او لاشعال الفحم الا نوعا من المراوح المصنوعة من الريش أو من سعف النخيل تسمى مقشة (والكلمة الاخيرة واردة فى الأصل بلفظها العربى) ، انظر اللوحة رقم ٩ من الفنون والحرف ـــ الدولة الحديثة .

لاتظل هناك نقاعات حول الذهب وهو الأمر الذى يتـأكد منـه ، بسحبه للمطرية لحظة وتركه السائل قليلا ليهدأ ويبرد .

ويبقى الذهب ، بعد ان يتم انفصاله عن الفضة ، التى تكون قـد ذابت كلية بفعل حمض النيتريك ، مترسبا فى قاع المطرية على شكل ذرات ذات لون ارجوانى قاتم .ويصفى المعير حمض النيتريك بعد أن يهداويصبح رائقا للغاية ، ولكى يستخلص كل مافى المطرية من ذرات (ذهب) ، ولكى يغسل ذرات الذهب (المترسبة) جيدا ، يقلب المطرية فى طبق فنجان من البورسلين ملىء بالمياه الرائقة (١١) .

اما البخار الذى كان بالمطرية ، وهى لا تزال بعد ساخنة ، والذى كان قد حل فيها محل الهواء ، فيتكثف فجاة عند احتكاكه بالهواء البـارد، ليتشكل فراغ فى داخل الاناء ، يصعد فيه الماء قدر تكثف البخار ،ويفصل المعير ، بهزه المطرية ، التى تبقى على الدوام رقبتها مغمورة فى المـاء ، ذرات الذهب ، لتنزل بعد ذلك فى الطبق ، عند رفعه للمطرية .

بعد ذلك يترك المعير الماء ليهدأ ، ثم يصب منه ذلك الجزء الذى صار بالغ النقاء ، اما ذرات الذهب ، التى وصفناها بأنها ذات لون ارجوانى قاتم فهى قليلة التاثر بالأوكسيجين حتى انه بسحقها قليلا بمدقة من العقيق او اليشب فان الجزء الأكبر منها يستعيد بريقه من جديد ويتجمع فى شكل كتلة مستديرة ، تبدو سائلة مثل بثرة من الزئبق ، وان كان لها بريق ولون الذهب ، وهذه الكرية التى قد نظنها ذهبا مذابا ، ليست سـوى ذرات من الذهب ، سوف تتفتت دون ادنى التحام اذا تبخر الماء .

اما الماء الذى يبقى ، والذى يمكن ان تظل عالقـة به بعض ذرات الذهب ، فيصب مع ذرات الذهب فى بوتقة صـغيرة من الحجر الرملى، وينزل المعير من الطبق ، فى هذه البوتقة ، ذرات الذهب عن آخرها .

وبعد ذلك يضع بوتقته فى فرن شبيه بفرن الحداد ، وعندما يتبخر الماء وتجف البوتقـة ، يضـيف (الى البوتقـة) مسحوق البورق (او البوراكس) الذى ينبغى استخدامه كمذر .

---

(١١) كذلك فانهم لا يعرفون فى مصر المياه المقطرة .

ويشكل الذهب المصهور فى هذا المدر الذى تحول الى سائل ، بقعة أو نقطة تبرد على الفور ، بمجرد أن تسحب البوتقة ، وقبل ان يتحول البوراكس عن حالة السيولة التى هو الان عليها .

ويصب المعير كل هذا فى الماء ، ليتحلل البوراكس ، ويحصل على زرار دائرى ، نقى وكامد عند سطحه ، خابيا بعض الشىء ، ولا يضم سوى الذهب الخالص .

ومهما تكن المهارة والعناية التى يمكن ان تتم بها هذه العمليات اليدوية المختلفة ، فانه يكاد يكون مستحيلا الا يزيل حمض النيتريك ، والماء وبورات الصودا بعضا من جزيئات الذهب ، والا يلتحم بعض منها بالمدقة ، وبالآنية المستخدمة ، وكذلك بالبوتقة ، وعلى هذا فان الطريقة التى انتهينا من وضعها لا يمكنها أن تكون على نفس الدرجة من الثقة والدقة اللتين تقدمهما الوسيلة التى نتبعها نحن فى فرنسا .

فبعد أن ننتهى نحن من اجراء عمليتى « التفضيض » (*) inquertation والتصفية نحول المزيج من الذهب أو الفضة ، الى ورقة ضيقة ورقيقة ، عن طريق تمريره بآلة التصفيح ، ثم تطوى هذه الورقة لتلف حول نفسها بشكل لا تكون الطيات معه متلاصقة ، وبحيث تترك مسافة كافية بين هذه الطيات .

وتقوم مياه النار المستخدمة فى هذه العملية ، بدرجة من التركيز اقل مما تكون عليه فى هذه العملية فى مصر ، باذابة الفضة دون أن تهدم تلاحم جزيئات الذهب التى تظل متجمعة فى شكل ورقة مطوية ، تجفف وتسخن بشدة داخل بوتقة . وعندئذ تتقارب جزيئات المعدن وتزول الأكسدة التى علقت بها ، وتحتفظ ورقة الذهب التى نسميها قمعا (أو قرطاسا) بقوام متماسك ويمكنها أن تبسط دون أن تكون بحاجة لكى تصهر قبل ذلك .

ولو اننا كنا نستخدم مياه نار شديدة التركيز ، لكانت قد فصلت جزيئات الذهب (بمعنى أنها افقدت تماسكها) ولحولتها الى ذرات متاكسدة

(*) وهى عملية تتم بأن يضاف الى الذهب والنحاس ثلاثة اضعاف وزن الذهب من الفضة قبل صهر هذا المزيج (المترجم) .

بنحو طفيف ، وفى هذه الحالة لن يتيسر لنا الحصول على قمع ، ونصبح بازاء عملية فاشلة أو يكون علينا ان نمر بمراحل اخــرى كما هو الحــال فى مصر .

ولم تسمح لنا استحالة صنع آلة تصفيح دقيقة للحد الكافى بان نحول المعدن الى شرائح او صفائح بالغة الرقة ان ننقل الذهب من مصر فى شكل اقماع وان كنا قد ادخلنا هناك طريقة ان نضيف كمية بعينهــا من حمض النيتريك ، اشد تركيزا ، بعد ان نكون قد صفينا مياه النــار التى حللت الفضة والنحاس الملتحمين (او المزوجين) بالذهب ، وذلك لتخليص الذهب من آخر ذرات المزاج أو المعدن المضاف .

ويقوم معير (بضمة ثم بكسرة مشدودة على الياء) دار سك النقود بنفسه باعــداد ماء النار الــلازمة له ، وذلك بتقطير الشــبة (سلفات الألمنيوم) والنيترات (نترات البوتاسيوم) .

أما حمض الســلفور المتحد بأوكســيد الالومنيوم — ذلك أن له مع البوتاس الفة أكبر مما له مع حمض النيتريك ، بتحليل نترات البوتاسيوم ، ليشكل ملحا محايدا مع البوتاس ، اما حمض النيتريك فيتصاعد ويتبخر .

وتتم عملية التقطير فى نوع من الجرار المصنوعة من الحجر الرملى او فى آنية من الفخار مخروطية الشكل ، تشبه على وجه التقريب تلك التى نسميها فى فرنسا خمسية quine والتى نثبت عليها قمة زجاجية لها رقبة ومتحة على شكل منقار . وتلتحم هذه القمة برقة جهاز التقطير بواســطة طين صلصالى ، اما الفتحة التى هى على شكل منقار فتؤدى الى رقبــة زجاجية او بالونة من الزجاج الأبيض ، مغمورة فى المــاء .

وكان هذا المعير مسيحيا ارمنيا ، وهو الوحيد فى مصر الذى كان يستحوذ وحده ، منذ سنوات طوال على فن انتقل اليه عن طريق سلسلة متعاقبة من الأجيال فى عائلته ، وكان ، هو ، ينظر الى فنه هذا باعتباره علما عميقا وفنــا عجيبا ، ولقد اعترته دهشة بالغة حين راى الشــبان الفرنسيين الملتحقين بادارة النقود ، والذين لم يرثوا قط عن آبائهم هــذا التراث من الأسرار الملغزة ، والذين لم يتخذوا من ذلك قط حرفــة لهم ، يعرفون ، برغم كل هذا طريقة اعداد ماء النار وطريقة قياس عيار الذهب،

وقد تضاعفت دهشته حين اكدنا له ان مياه النار يمكن ان تعد بطرق اخرى عديدة غير تلك التي يعرفها ، وذلك على سبيل المثـال بأن نقطر حمض الـكبريتيك اما مع سلفات الحديد او مع نترات البوتاسيوم ، وقد أجرينا تجارب على ذلك امام عينيه وان كان ، هو ، لم يصدق قط اننا قد توصلنا الى النتيجه نفسها التي يحصل عليها فى العادة ، ولم يقتنع بذلك الا عندما اجرى بنفسه تجربة مقارنة مع حمض النيتريك هذا ، نجحت بقدر ماتنجح طريقته .

ولقد ادخلنا على وسائله او اساليبه من التحسينات قـدر ما كان ممكنا لنـا ، وذلك باستبعاد الوقود ، وبتلطيخ الأنابيب بدقة ، وبتكثيف حمض النيتريك فجأة ، وقـد كان من قبل يترك جـزءا منه فيتطـاير من تلقاء نفسه .

رابعا : الحـدادة او الطرق

عندما تصبح السبيكة فى عيارها المحدد ، تسلم الى الحداد ، وهو نفسه الشخص الموكل بأشغال الحديد ، فيقوم بتسخين السـبائك حتى تكتسب لونا احمر فى لون ثمار الكريز ، ثم يطرقها ليصنع منها قضـبانا مستديرة ، يبلغ قطر الواحد منها نحو ثمانية ملليمترات ، يرتق عند قمة طرفيه ليصبح بالامكان تمريرها من جهاز السحب .

ويسمح فى هذه العملية بتالف او فاقد قدره ٢٥/١٠٠٠٠٠ اى ربع الواحد فى كل الف .

خامسا : عملية او مشغل السحب

بعد ذلك يتم تمرير الذهب فى جهاز السحب ، وتتم هـذه العملية فى المشغل نفسه الذى يتم فيه مد او سحب الفضة (١٢) عند صنع قطع المدينى، وكان يكفى ان تمرر اسياخ الذهب ثلاث مرات او اربعا بأداة السحب حتى تكتسب على الدوام القطر نفسه (فى كل الأسياخ) ويبلغ نحو خمسـة او ستة ملليمترات .

---

(١٢) يسمى العامل الذى يقوم بسحب او مد الذهب : مداد .

أما نسبة الفاقد والتالف المسموح بها فى هذا المشغل فتبلغ بدورها ربع الواحد فى الألف .

سادسا : عملية او مشغل القطع او القص

تجزا قضبان او اسياخ الذهب التى تخرج من عملية السحب وهى على شكل اسطوانات صغيرة يبلغ طول الواحدة منها نحو خمسة الى ستة ملليمترات ، على نحو التقريب (١٣) .

ويقوم عامل بتمرير القضـــيب الذهبى فى ثقب تم احداثه فى دعامة أو ركيزة من الصلب يدعم طرفهـــا بقطعـــة من الحـــديد تستخدم كمنظم او ضابط .

ويقوم عامل آخر ، يحمل ازميلا ، مقعرة سنه ، بقطع القضيب الذهبى بالطرق بمطرقة فوق راس الازميل ، وتريبـــا بقـــدر الامكان من دعامة الصلب .

وفى هـــذا النوع من العمل ، يسمح بنسبة التالف نفسها التى يسمح بها فى العمليات أو المراحل الأخرى .

سابعا : عملية التسطيح أو الترصيع

تتسطح أو تترصع كل اسطوانة صغيرة من الذهب تحت رقاص قوى، سكته غير مدموغة .

وهناك عامل (١٤) يضع الأسطوانة الذهبية الصغيرة ، وهى واقفة ، فوق السكة الفولاذية الدنيا ، وهناك كذلك عاملان آخران ، يحدثان حركة سريعة فوق السكة العليا بواسطة رقاص قوى مزود براسين من الرصاص، فيتم ترصيع الأسطوانة بضربة واحدة .

---

(١٣) يسمى العامل الذى يقوم بقطع او تجزئة القضبان الذهبية الى اسطوانات بالقطاع (بشدة على الطاء) اى الشخص الذى يقوم بالقطع .

(١٤) يسمى العامل الذى يسطح او يرصع : الرصاع (بشـــدة على الصـــاد) .

وهذه الضغطة القوية والسريعة ، والتى ترفع درجة حرارة القطعة الذهبية التى لا يمكن انسان ان يضمها فى كف يده على الفور دون ان تحترق اصابعه ، تحدث فى بعض الأحيان تمزقا فى حواف القطعـــة ، وان كان لا ينظر الى هـــذا العيب او الخلل باعتباره دافعا لرفض العملات التى تأثرت به ليستوجب الأمر بالتالى اعادة صهرها .

ويسمح فى هـــذه العملية بنسبة فاقد أو تالف قدرها ٧٥/١٠٠٠٠٠ اى ثلاثة ارباع الواحد فى كل الف .

ثامنا : عملية ضبط الوزن *

يزن العامل الموكل بضبط الوزن بعد ذلك كل القطع النقدية واحـــدة فواحدة ، ثم يدورها بواسطة مقراض او مقص ، محاولا جهده أن يعطى لكل واحدة منها ، وبأكبر قدر من استطاعته ، الوزن الذى لابد ان يكون لها ، ثم بعد ذلك يسلمها الى شيخ العمال الموكل بعمل اطار الحافة .

وتقدر نسبة التالف والفاقد المسموح بها فى هذه العملية ٥/١٠٠٠٠ اى نصف الواحد فى الألف .

تاسعا : عمليـــة الترقيق

لا تكون القطع حتى هـــذه المرحلة ، وبعد ان تم ترصيعها وضبط وزنها ، مرققة او مسطحة بالقدر الكافى ، وفضلا عن ذلك فانها لم تصبح بعد ، على الاطلاق ، لا جيدة الاستدارة ولا متناسقة السمك ولا موحـــدة القطر ، فتعطى ، وهى على هـــذه الحال ، الى العمال الذين يطرقونها ويرققونها (١٥) ، وذلك بطرقها فوق قاعدة من الصلب ، وبواسطة مطرقة صغيرة ضئيلة الراس .

---

* كلمة اهل الصنعة المستخدمة هنا هى التعيير ويسمى العامل هنا المعاير لكننى آثرت ترجمتها على هـــذا النحو لأنه أكثر مطابقـــة المعنى المقصود من جهة ولكى لا يختلط المعنى على القارىء بمعنى قياس عيـــار الذهب .   (المترجم) .

(١٥) يسمى العامل الذى يقوم بعملية الترقيق : منكيس .

وعن طريق هــذه العملية ، يتوصل العمال الى اكتساب العملات سمكا متناسقا ، والى جعلها اكثر رقة واستدارة بقدر الامكان .

وتماثل نسبة التالف او الفاقد المسموح بها فى هــذه العملية تلك النسبة المسموح بها فى العملية السابقة .

عاشرا : صنع الاطار فوق الحافة

توضع قطعة العملة (أو بالاحرى قرص العملة لانها لم تضرب بعد) التى يراد وضع أطار حافتها بين لوحتين صغيرتين ومستديرتين من الصلب، لهما قطر أصغر على نحو طفيف (من قطر قرص العملة) بحيث تتجــاوز حافة هــذا القرص المعدنى والذى سيتلقى الدمغ فيما بعد حواف اللوحتين اللتين سينحصر وينضغط القرص بينهما .

وتزود كل واحدة من هاتين اللوحتين عند منتصف سطحها الخارجى، بقمة مدببة على هيئة محور أو قطب ليدخل هذان المحوران ، كلاهما فى واحدة من ذراعى ملقط مزود بزنبرك .

وعندئذ يقوم العامل بدحرجة القطعة الذهبية ، على حافتها ، داخل حز أو اخدود محفور فى الصلب ، وحيث ان احتكاك قطعتى الصلب لا يتم خارجيا الا عند نقطة تلامس القضيبين اللامعين أو المصقولين على نحو جيد والمشحمين بالزيت جيدا مع طرفى (أو ذراعى) الملقط ، فى حين أن الاحتكاك لا يحدث داخليا ، بكل اتساعهما وسطحهما المحزز على شكل مبرد فوق الوجهين الكامدين (غير اللامعين) لقطعة الذهب (قرص القطعة) ، فان هــذه القطعة الذهبية وكذلك لوحتى الصلب تدوران معا كما لو كانت هذه الاشياء تشكل كلا واحدا بين يدى الملقط ذى الزنبرك .

وبهذه الطريقة تصبح حافة القطعة الذهبية مسننة ومنقوشة على نحو خفيف .

---

(١٦) ويسمى العامل الذى يصنع اطر القطع الذهبية بالعربية زنجرلى او زنجيرلى ، وهى كلمة تركيـــة انتقلت الى العربيـــة الدارجـــة ، وفى القسطنطينية يطلق هــذا الاسم على بعض القطع الذهبية .

أما نسبة التالف والفاقد المسموح بها هنا فهى النسبة نفسها المسموح بها فى العملية السابقة .

حادى عشر : عملية الجلوة

لم يعد يتبقى الآن سوى القيام بجلو القطع الذهبية (أو الأقراص الذهبية) قبل الشروع فى سكها .

ولذلك ، فهى تغلى فى محلول الشبة (سلفات الألمنيوم) والدردى (حمض رواسب البوتاس) ، بغية انتزاع طبقة خفيفة من الأوكسيد والشحوم التى تلوث وجهيها .

وبعد هـذا توضع فى مجرفة من الحديد ، ويتم تسخينها فى داخل فرن حتى تحمر .

ثم يلقى فوق هذه القطع الملتهبة خليط من حمض النوشادر (موريات محلول النوشادر) (١٧) ، وملح البارود (نترات البوتاس) والكبريتات الزرقاء (سلفات النحاس) والملح البحرى (موريات الصودا) ، وتتكرر هـذه العملية مرتين ، ويتم تقليب القطع خلالهما وذلك بهزها وارجحتها داخل المجرفة الحديدية .

وعن طـريق تحلل الأمـلاح ، يتكون حمض هو خليط من النترات والموريات ، وربمـا قليل مع حمض الموريات المؤكسد ، ويقوم هذا الخليط بجلو سطح الذهب بشكل تام ، اذ يقوم باذابة الأكسـيد المترسب على السطح .

ويحتمل كذلك أن تؤدى بعض اكسدة خفيفة للذهب الى اكسابه لونا بالغ الحيوية واعطـائه صـفارا اكثر كثافة ، واكثر قربا من لون الذهب الخالص .

---

(١٧) يستخدم فى بعض الاحيان لاعادة البريق الى الذهب ، ملح زئبقى أو مصعد (بشدة على العين) يسمى بالعربية بالسليمانى .

وحين يتم اخضاع الذهب من عيار مرتفع لفعل هــذه الأملاح ، فإنها تكتسب فى معظم الأحيان بصيصا من لون احمر ارجوانى .

وترتفع نسبة الفاقد والتالف المسموح بها فى عملية الجــلوة الى ٢٥/١٠٠٠ اى ٣ ١/٢ فى كل الف ، وهى نسبة كبيرة لحد زائد .

ثانى عشر : الدمغ او السك

بعد ذلك يتم ضرب الاقراص الذهبية بفعل رقاص قوى لا يستخدم الا عند سك القطع الذهبية ، وتتمثل فيه العيوب نفسها التى تتمثل فى الرقاصات المستخدمة فى ضرب قطع المدينى .

ويقوم شيخ العمال ، بوضع القطع تحت السكة ، ويكفى عاملان قويان لادارة او تشغيل الرقاص .

الفصل الرابع

حفـر السـكات

يكاد يكون مجهولا فى الشرق ، فن الحفر على المعادن . اذ ان رسم وتجسيد الأشكال من الامور التى حرمها الدين ، وهناك ، يقتصر هـذا الفن على نقش قطع المجوهرات وحفر أختام من المعدن أو من الأحجار شديدة الصلابة .

وهنا ، فى كل دار لسك النقود ، يوجد عامل موكل بحفر السكات بصفة خاصة، ولعل من العسير ان نعثر فى مكان آخر (فى مصر) على شخص غيره يمكنه أن يقوم مقامه ، ويقرر المقريزى(١) ان عبد الله المأمون، بعد ان جمع كل امبراطورية الخلفاء تحت طاعته ، لم يجد حرفيا واحدا ليقوم بحفر سكة تسك بها الدراهم ، وتم حفرها تبعا لذلك بواسطة العجيلة ، على النحو الذى يتم به حفر الأختام .

اما فى دار سك النقود بالقاهرة ، فكان احد ابناء الأفندى (المشرف على ادارة النقود) هو الموكل بحفر السكات التى تسـتخدم فى صـنع العملات المختلفة .

وتعـد السكة ، أو قطعـة الفولاذ المخصصة لحمل الشكل الذى ستكون عليه قطع النقود ، على يد صـانع الأقفال ، الذى يطلق عليه فى العربية اسم الساعاتى .

ويقوم الحفار بازالة سقاية هذه القطعة الفولاذية ثم يحفر عليهـا بواسطة مخصف أو ازميل الحروف والزخارف التى تقرر استخدامها فى كل نوع من المسكوكات ثم يعيد سقايتها (*) بعد ذلك .

---

(١) ص ٣٣ من مقالته عن النقود الاسلامية، ترجمة المسيو دى ساسى.

* تتم سكاية الحديد او الفولاذ عن طريق تبريدهما فجاة بعـد ان نبلغ بهما درجة حرارة عالية بالقدر الكافى ، ويكتسب المعدن بهـذه العملية قدرا كبيرا من الصلابة والمرونة فى وقت واحد . (المترجم) .

اما فى فرنسا ، فيقوم الحفار الملحق بدار سك النقود بباريس ، وفى بعض الأحيان يقوم بذلك اشهر الحفارين الذين يتم اختيارهم فى مسابقة، بتكوين وحفر النموذج او النمط الذى ينبغى استخدامه ، ليس فقط بالنسبة لدار سك النقود بباريس وحدها ، وانما كذلك لكل دور سك النقود بالملكة، وعندما يتم اختيار واعتماد الشكل الأفضل فيمابعد، تشكل السكات — القوالب التى تستخدم فى استنساخ اعداد لا حصر لها من النمط المختار باكبر قدر من الدقة والامعان .

لكن عكس ذلك هو مايحدث فى الشرق ، ففى كل مرة ستهلك او تتلف فيها سكة ما ، يقوم الحفار بصنع سكة اخرى ، ويتم ذلك عادة فوق القطعة الفولاذية نفسها (٢) وبرغم انه يتبع على وجه التقريب الشكل او النمط المتبنى فان لكل سكة خاصيتها التى تختلف فيها مع الاخريات ويتمثل ذلك شكل الحروف وعمليات التنقيط والزخارف الخ ، مما يجعل مهمة المزيفين بالغة اليسر ، ومما يؤدى الى استحالة تمييز قطع النقد الزائفة .

وكان من المعتاد كذلك الاحتفاظ ببعض من عهود مختلفة للاسترشاد بها فى صنع نماذج على اساسها ، ومع ذلك فحيث لايوجد اى تبصر او نظام او انتظام يحكم المؤسسات العامة عند الشرقيين عادة ، فانهم لم يفكروا هناك ، كما حدث فى فرنسا ، فى تكوين سلسلة غير مقطوعة من كل السكات التي حفرت فى كل عهد ، مع ان مثل هذه السلسلة امر بالغ الاهمية ليس فقط بالنسبة لتاريخ وتطور هذا الفن ، بل كذلك بالنسبة للتاريخ التاريخى للمملكة الفرنسية ، لكننا لم نجد فى دار سك النقود بالقاهرة الا عددا بالغ الضآلة من السكات القديمة ، فقد استخدمت الأخرى (اى التى اختفت) ، عن طريق اعادة طرقها فى صنع سكات جديدة .

---

(٢) هناك موروث دينى يحول دون تحطيم السكة التى تحمل شعارات اسلامية والا اصيب فاعله بحالة من اليأس والقنوط ، ولابد أن ينصرف الذهن هنا الى الدراهم والدنانير ، اما الغاية من هذا الموروث او التقليد او المبدا فهى منع تحريف او صهر نقود الأمير الحاكم ، وقد جرمت القوانين واللوائح فى البلدان المختلفة هذه الفعلة او الجريمة وتررت لها عقوبات تتفاوت فى خطورتها .

وبرغم قلة مهارة الحفارين ، فان من السهل مع ذلك ان نميز كما سبق لنا القول بعض فترات كان تطور الكتابة فيها يدل على يد اكثر مهارة وتمرسا على تشغيل الازميل ، وعلى تقدم فى مجال الفنون ، وعلى عناية اكثر خصوصية فى صنع النقود .

وكانت السلطات شأنها شان النقود مستديرة الشكل ، وقد كان لها هذا الشكل منذ وقت طويل ، ومع ذلك فان كثيرا من العملات القديمة، عند العرب ، كما عند شعوب اخرى فى اوربا ، تحمل ، مع كونها مستديرة سكة مربعة الشكل او بالأحرى تحمل مربعا فى سكتها ، يتشكل عن طريق خطوط أو عن طريق تنسيق وضع الكلمات ، والى هذا الشكل الذى كان للانماط القديمة يعود اسم مربع الذى كان يطلق قديما على السكة ،والذى ظل يستخدم ،حتى فى ايامنا هذه ، فى التعبيرات الخاصة بفن النقود .

وعندما كان الحفار يضع نقطة فى مركز السكة ليرتكز عليها ببرجله، فقد كانت هذه النقطة ، التى لا يكلف نفسه عناء محوها ، تظل باقية فى معظم الأحيان فوق القطعة ، كما يمكننا ان نرى فوق كثير من العملات المحفورة (٣) وفى بعض الأحيان تواتى الحفار نفسه فكرة أن يصنع من هذه النقطة نوعا من زخرف ، اما بجعلها اكثر وضوحا واما بتحويلها الى زخرف وردى أو نجمية صغيرة ، ولم نكن نحن لنشير الى هذه النقطة هنا ، لو لم يكن المقريزى قد اوردها كشىء هام او متميز .

اما فيما يختص بالأنماط فاننا نحيل الى ماسبق لنا ان ذكرناه فى ص ١٠١ وما بعدها .

---

(٣) انظر اللوحات الملحقة بهذه الدراسة ، الأشكال ارقام ٢ ، ٣ ، ٧، ٢٣ .

القسم الثالث

الادارة

اولا : الرقابة والادارة

كانت رقابة وادارة دور سك النقود ، كأمر لابد منه ، محط انظـــار ومثار اهتمام الأمراء والحكام ، حتى ان هذه الادارة كانت تعتبر ، بخلاف اهميتها الطبيعية فرعا هاما على الدوام من فروع الموارد العامة .

وقد مارس الخلفاء الأوائل حتى هارون الرشيد ، بأشخاصهم ، مهمة التفتيش على صنع الدنانير والدراهم ، وان كان الرشيد قـــد ارتأى ان الواجب يقتضى منه ان يعهد بالمسكوكات النقدية الى جعفر البرمكى، وقد كان هذا الأمر واحـــدا من الأســـباب التى اسهمت فى ظهور اسم هذه الشخصية الشهيرة فى سماء الشرق ، اذ لم يسبق لأحد من قبله ، حسب قول المقريزى ، ان تمتع بمثل هذه الميزة .

ومنذ ان دخل المسلمون مصر ، كان اميرها الحـــاكم يراقب النقـــود المضروبة بسكة الخلفاء .

وحين اصبحت مصر مقرا لأحد الخلفاء ، فقد مارس هـــذه الرقابة بنفسه ، او عهد بها الى وزيره او الى واحد من ضباطه .

وقد استولى السلاطين المماليك الأوائل ، منذ استحوذوا على حكم مصر ، على عملية صنع النقود ، وان احتفظوا فى بعض الأحيان ،بسكة الخليفة كبقية من ولاء .

وحدث الشيء نفسه فى عهد سلاطين القسطنطينية ، وحين احتفظ الباشوات بكل السلطة التى خلعها عليهم الباب العالى ، فقد كانت الرقابة على دار سك النقود تتم اما بواسطتهم مباشرة واما بواســـطة واحد من ضباطهم او موظفيهم او بواسطة مندوب خاص يرسله الباب العالى ، ومع ذلك فحين استطاع البكوات المماليك ان ينتزعوا السلطة من البـــاشا، غير تاركين له الا بعض مظاهر شرفية لا فاعلية لها ، فقد كان على هـــذا الباشا ان يتخلى عادة الى البك شيخ البلد عن ادارة دار ســـك النقود

مقابل اتاوات ثابتة . وعندما افلت المماليك كلية من قبضة الباب العالى فقد استولوا بشكل تام على ادارة دار سك النقــود وعلى الأرباح التى كانت تدرها .

وعندما دخل الفرنسيون القاهرة وكلت الينا اللجنـــة الادارية التى شكلها القائد العام بصفة انتقالية ، والتى كانت تتكون من السادة مونج Monge وبرتولليه Berthtollet عضوى المجمع الفــرنسى وماجاللون Magalon القنصل العام مهمة التفتيش على ادارة سك النقود ، وتركت لنا سلطة تعيين معاون .

وقــد اقتضى مرسومها الصـــادر فى ١٧ من ترميدور من العـــام السادس (١) أن نصدر الأوامر الضرورية لكى تدار على الفور كل اعمـــال دار سك النقود على النحو الذى كانت تدار به من قبل .

وبعد ذلك تم تعيين أمين صندوى موكل فى الوقت نفسه بتبـــديل وصرف العملات طبقا للتعريفة الصادرة بشأنها (٢) .

وفيما بعد ، عين مراقب لدار سك النقود بالقاهرة ، حيث كان يوجد مراقب لـــكل واحدة من الادارات الفرنسية .

وكانت وظائفنا ، بصفة مطلقة ، هى الوظائف نفسـها التى يقوم بها مفوضو الحكومة فى دور سك النقود الفرنسية ، أما الحسابات التىكانت تحرر بالعربية بمعرفة الأفندى الموكل بعملية الصنع تنظم وتفحص وتراجع ثم تسلم عن طريقنا باللغة الفرنسية الى الادارة المالية ، والى لجنة خاصة عينت لمراجعتها ومطابقتها وضبطها بشكل نهائى .

---

(١) ٢٥ يوليه ١٧٩٨ .

(٢) انظر هذه التعريفة فى صفحة ١٧١ و١٧٢ .

ثانيا : الموظفون ، شيخ المصنع ، العمال

يورد المقريزى فى وصفه التاريخى والطبوغرافى لمصر (*) ، ان ادارة صنع النقود كانت فى الماضى (بالنسبة لعصره) من اختصاص قاضى القضاة والموظفين الذين يأتمنهم ، ولكن هذا العمل فى عصره — اى فى عصر المقريزى — لم يعد يعهد به الى مسلمين مزعومين ليسوا فى الحقيقة سوى فجار آثمين من اليهود — والكلام كله للمقريزى — كانوا تحت قناع من اعتناق ظاهرى للاسلام يحتفظون بكل ضلالهم وتضليلهم .

ولابد ان يحدث ، كأمر متكرر ، فى بلد تسيطر عليه الديانة الاسلامية ، وحيث يحوز اتباع محمد كل السلطة والامتيازات ، وحيث يضطهد ويحتقر كل اتباع الملل الاخرى (كذا !) ، فقد كان الأمر ينتهى بهذا الفريق من المتهورين ، الذين يلح عليهم طموح اكبر من مجرد ارتباطهم بملتهم ان يعتنقوا ديانة المنتصرين والحكام ، وتوجد فى مصر ، عائلات كثيرة من اهل البلاد ومن الأجانب ، من المسيحيين أو اليهود ، قد جعلوا من انفسهم مسلمين (**) .

(*) اى فى خططه .

(**) لعل فى دراسات السادة جيرار ولانكريه واستيف فى وصف مصر عن النظام المالى والادارى لمصر وعن احوال الزراعة والتجارة والصناعة (انظر المجلدين الرابع والخامس من الترجمة العربية لوصف مصر) مايدحض هذا الافتراء من اساسه ، اذ تبرهن هذه الدراسات ان هذه الوظائف الحساسة كان يعين فيها على الدوام غير المسلمين ، بل ان الفلاح كان يرتجف رعبا من سطوة المباشر والصراف ، وكان لهما حق جلده لارغامه على دفع الضرائب (انظر رحلة الى اعماق الدلتا ، تأليف دى بوا — أيميه ، المجلد الثالث من الترجمة العربية) — لقد كان عصرا عانى فيه كل المصريين ، والعبرة ليست بأمور شكلية او مظهرية لكنها تستمد من الوقائع السائدة ، واذا كان صحيحا ان نتخذ الدين او الملة اساسا لتفسير ما كان يحدث لبعض المصريين ، فكيف يمكننا ، وعلى أى اساس ، ان نفسر القهر والظلم اللذين عانى منهما الفلاحون والحرفيون ، حيث كان المصرى من هؤلاء يعيش عيشة يحسد معها العبد الرقيق الذى يباع ويشترى كما نلمس ذلك مما ذكره بهذا الخصوص شابرول ، وهو لايقل فى هذا الصدد تجليلا عن مؤلفنا هنا ، فى دراسته عن عادات وتقاليد المصريين ، انظر المجلد الأول من وصف مصر ، الترجمة العربية ، الطبعة الأولى والثانية .

(المترجم).

وعند دخول الفرنسيين مصر ، كان الافندى الموكل بصنع النقود ، والذى ظل يدير هذا العمل لوقت طويل ، تارة تحت ادارة الباشوات، وتارة اخرى تحت ادارة المماليك ، يهوديا قديما جعل من نفسه مسلما .

وكان ابنه الأكبر ، الذى نشأ على الديانة الاسلامية ، هو مساعده، ويمسك حساباته .

وكانا معا ، وهما يجلسان فوق منصة عالية ، تشرف على غالبية اجزاء المشغل (أو فروع العمل) ، والى جوارهما وزانان للنقود ، يمضيان كل يومهما ، جالسين فوق اريكة ، متكئين الى مخدة ، ومبسم الأرجيلة فى فمهما ، يصدران الأوامر اللازمة بنامة من اصبع أو طرفة من عين، ويدونان ويحسبان كل ماله صلة بصنع النقود ، أما فى فترات الراحة التى تتخلل العمل فكانا يؤديان الصلاة ، او يتناولان القهوة ، ثم يولمان عند منتصف النهار وليمة بالغة التقشف ، لا تتكون عادة الا من قطعة خبز صغيرة ، انضجت تحت الرماد ، مع بضع بلحات أو بضع حبات من زيتون .

وكانت نسبة التالف والفاقد المسموح بها فى كل مشغل او مرحلة ، وما ينبغى أن تعود به الف قرش اسبانى تتحول الى قطع من المدينى ،او الى قطع من ذوات الاربعين والعشرين مدينى ، أو ماترده مائة درهم من ذهب تتحول الى قطع من عملات الزرمحبوب ، وكذلك مصروفات الصنع واجور العمال ورواتب الموظفين ، وحتى استهلاك الخامات .. كان كل ذلك ينظم بدقة وصرامة او بشكل تقريبى او تخمينى يتم حسابه مقدما بتقديرات جزافية أو عن طريق سلع تهرب الى الافندى ، لكننا عن طريق رقابة يومية على كُل تفصيلة قد توصلنا الى اجراء وفورات كبيرة بعض الشىء فى نسب التالف والفاقد ، وفى أستخدام الخامات ، وفى الأجور والرواتب برغم ارتفاع أسعار المواد الغذائية بسبب الحرب وبرغم زيادة الاستهلاك التى تسبب فى حدوثها وجود الجيش الفرنسى وبسبب التوقف التام للتجارة الخارجية .

ولعل اهم التحسينات التى كنا نرغب بشدة فى تحقيقها كانت تخفيض نسب التالف والفاقد التى وجدناها هائلة لأكبر مما ينبغى ، ولقد حدثت عدة مرات، سواء تم ذلك بأيدينا انفسنا ، او تم على يد لجنة خاصة كان

المسيو كونتيه Conté عضوا فيها سلسلة من التجارب على الفواقد والتوالف التى تتم فى كل مرحلة أو مشغل ، لكن النسبة التى حصلنا عليها كانت تماثل على الدوام النسبة السابقة من حيث حجمها ، بل لقد وجدناها فى بعض الأحيان أكبر بنحو طفيف مما كانت مثبتة عليه من قبل .

لقد كان الأمر يقتضى منا كما سبق القول أن نغير كل أساليب ونظام الصنع وكل الآلات وان نشكل عمالا آخرين ، لكنه كان امرا غير قابل للتنفيذ فى الظروف التى وجد الفرنسيون انفسهم فيها عندما كانوا حديثى العهد بمصر .

اما الأتراك ، فقد كان من مبدئهم وعاداتهم — وهم فى هذا الصدد يسلكون عكس ما يفعله الأوربيون — أن يسعوا لأن يستعيضوا عن الماكينات والأدوات بأيدى البشر ، فى الوقت الذى يسعى الأوربيون فيه لاحلال الآلات والأدوات محل الجهد الانسانى .

لقد كانوا أبعد من أن يهدفوا الى تقليل عدد المستخدمين والعمال، فلقد كانوا يعتنقون مبدءا دينيا وأخلاقيا يؤدى بهم لأن يلحقوا بالعمل الواحد أكبر عدد من الرجال يقدرون عليه كى يتيحوا لهم فرصة لكسب العيش، ولذلك فقد كان عدد هؤلاء الملحقين بدار سك النقود يبلغ أكثر من مائتين وثمانين عاملا ، بمن فيهم ، وهذا صحيح ، ابناء العمال ، وان كان هؤلاء الأطفال يساعدون جميعا ، وعلى نحو ما ، فى العمل ، ويحصلون فى الوقت نفسه على أجور زهيدة .

وهؤلاء هم بعض الموظفين وأصحاب الأجور على اختلاف انواعهم، والذين يعملون بدار سك النقود :

وزانان أحدهما مسيحى والآخر تركى ، يعملان بصفة دائمة فى وزن المواد والخامات التى تسلم الى كل شيخ أو رئيس مصنع ، ويزنان كذلك المواد التى يقوم هؤلاء باعادة تسليمها ،

أمين مخزن قبطى موكل بشراء وحفظ وتوزيع وحسابات المواد الأساسية المختلفة ،

معير (بضمة ثم كسرة مشددة على العين) لخامات الذهب ،

حددادون يعملون بصفة يومية فى صنع واصلاح الأدوات والماكينات الضخام ، ويعملون فى بعض الأحيان فى طرق سبائك الذهب كما سبق ان ذكرنا ،

عامل ميكانيكى يسمونه الساعاتى (وهى كلمة تطلق بالفرنسية على صانع الساعات) ، موكل بتحسين وصيانة الماكينات والقطع الدقيقة مثل السكات او المربعات والمناظير ومكبس آلات القطع او القص ،

حفار كان عمله الوحيد ادخال تعديلات (او رتوش) أو اعادة حفر السكات او الأنماط النقدية ،

بواب وحراس ليليون ،

سقاءون ، يذهبون كل يوم الى المدينة لاحضار المياه اللازمة للعمال ولمراحل العمل المختلفة فى قرب ، اذ كانت ميـــاه آبار القلعة تميل بعض الشيء الى الملوحة ،

كاتب قبطى يدفع كل مساء أجور العمال ويمسك سـجلا بالمبـالغ المستحقة والمدفوعة لــكل واحد من هؤلاء ،

واخيرا امام أو واعظ اسلامى ملحق بزاوية صغيرة توجد فى دار سك النقود ، وكان الموظفون الاترك يذهبون اليها للوضوء والصلاة .

ويترك العمال عند دخولهم الى مصانعهم ملابسهم التى يطوونهـا ويعلقونها بالخارج قريبا من الباب ، ويظل بعض منهم عراة فى حين لايرتدى بعض آخر سوى السراويل ، ويضيف فريق ثالث منهم الى ذلك قميصهم ، وهو بصفة خاصة من نسيج أزرق اللون .

وعند خروجهم يفتشهم شيخ المصنع جميعـا ، ويضطرون لاظهـار افواههم من الداخل ، ولان يمدوا سيقانهم واذرعهم ويهزون ايديهم واقدامهم مباعدين مابين أصابعهم ، وبرغم ان عمالنا فى فرنسا لم يكونوا فى العادة خاضعين لمثل هذه الاحتياطات المهنية فقد كانت خيانة الأمانة بينهم بالغة

الندرة ، وهذا ابلغ دليل على ان التقدم الحضارى ، اكثر تحبيذا للاخلاق اكثر منه مضادا لها ، ذلك انه يوجد اقل القليل من الاخلاقيات فى كل مكان لايستطيع المرء فيه ان يستوثق من نزاهة البشر الا عن طريق تفتيشهم ، او من فضيلة النساء الا بامساكهن خلف ابواب احكم رتاجها .

اما العقوبات التى كانت تلحق بالعمال فتشتمل على طردهم اذا ما اتوا اعمالا خطيرة ، وعلى ضربهم بعصى من الجـريد فوق الظهر او بطن القدمين ، وكان الأفندى نفسه هو الذى يقوم بانزال هـذا العقاب ، اما عند الأوربيين ،وهم أكثر رقيا واكثر دماثة فى تقاليدهم فقد كان ينظر الى أمر قيام رئيس بضرب مرءوسيه باعتباره عمـلا منفرا ومهينـا ، اما فى الشرق ، فالناس هناك غيورون على ألاتيان بكل مايتصل بممارسة السلطة والسيطرة ، معتبرين ذلك مجدا وفخارا لهم .

وكان مايقرب من نصف عدد العمال من المسيحيين الاقباط ، وهناك نوع من التسامح يجعل المسلمين يعيشون فى سلام معهم ، ومع ذلك فلن نعدم وجود امثلة على الجشع والحقد أو عدم التسامح تدفع الاتراك فى بعض الاحيان ، باعتبارهم المتمصرين والحكام والمتشيعين للديانة السائدة، ينظرون لأنفسهم باعتبارهم جنسا له امتيازه ، وتدفعهم كذلك الى الوشاية والنميمة للاستيلاء على مكان يشغله قبطى ، مثال ذلك ماقصه علينا احد المسيحيين العاملين فى دارسك النقود ، كان من قبل رئيسا لمشغل الجلوة، من ان مساعده ، وكان مسلما ، قد شغل مكانه بعد ان وشى به وامسك به ، مستخدما شهود زور قرروا انه قد جدف فى حق الله ورسوله .

ولا ينفق العمال قط ، كما يحدث عندنا ، الساعات الطوال فى تناول وجباتهم ، فهم متقشفون للغاية ، ويأكلون فى مصانعهم ، بل وفى اثنـاء ادائهم لأعمالهم .

لقد كانت قوتهم وهمتهم ، فى ظروف طقس وبلد سكانه فى العادة خاملون لا مبالون لهذا الحد ، مبعث دهشة لنـا فى اول الامر ، وهم فى الواقع رجال مختلفون للغاية عن اولئك الذين يمضـون يومهم جالسـين القرفصاء ، يدخنون أرجيلتهم ، مستبقين انفسهم بفعل تنـاول القهـوة والتبغ والنباتات المخدرة فى حالة دائمة من السرحان شبيهة بحالة السكر .

وينبغى ان ننسب هذا الميل العام الى الاسترخاء والى القعود ، فى قليله ، الى تأثير الطقس ، وأن ننسبه ، فى كثيره ، الى فعل الاستبداد وسطوة الاعتقاد فى القضاء والقدر ، تلك التى تقنع غالبية المسلمين بأن لاجدوى من أن يتعب الانسان ذاته فى ان يسعى اليوم الى رفاهية لن يكون هو على ثقة من ان يستمتع بها فى الغد ، او ان يسعى للخروج من حالة يفترض أن العناية الالهية قد شاءت له ان يكون عليها ، فالصدفة (او المشيئة) هى التى اوجدتك فيها (او خلقتك عليها) (*) . وليس ثمة من شك فى ان حكومة اخرى وانظمة او مؤسسات فكرية اخرى سوف يكون بمقدورها أن تجعل من الرجال اقوياء ، اشداء ، متحمسين للعمل ونشطاء شأنهم فى ذلك شأن الناس فى كل مكان آخر من العالم ، مادام أنه يكفى، أن نغير بعض الشىء من طبائعهم وعاداتهم وبعض الظروف الخاصة التى تحيط بهم ، لتكون شبيهة بتلك التى يعمل فيها امثال هؤلاء العمال الذين نتناولهم ، فهؤلاء ينشأون منذ نعومة اظفارهم داخل هذه المهنة المثابرة ، ويتعلقون بها عن طريق التنشئة والقدوة والعادة والثقة فى أنهم سيتمتعون دون منغصات بأجورهم الزهيدة . وفى واقع الأمر ، فانهم يحصلون بانتظام ، وبصفة يومية ، على اجورهم من دار سك النقود ، ولا يتعرضون قط للاقلاق ، ولا يرغمون كذلك على اداء اعمال اضافية او اعمال سخرة، وفى الوقت نفسه ، يحصل ابناؤهم الذين يربونهم من حولهم ، على اجور متواضعة بل ان هؤلاء العمال يحصلون على اعانات عندما تجعلهم اعمالهم او عاهات قد يصابون بها ، غير صالحين للعمل .

وينبغى أن نلاحظ فى النهاية ان العمال ، الاكبر حماسة ، والاكثر توقدا ، والأشد استعصاء على التعب هم اولئك الذين يمارسون اعمالهم وهم واقفون ، وهذه عادة نادرة بعض الشىء ، حتى بين الحرفيين الذين لاتعمل الغالبية منهم الا وهممحنيون ، على نحو قريبمما هم عليه الخياطون عندنا ، لذلك ، فسوف تكون اهم اكبر نقطة انطلاق ، كى نجعل الشرقيين اكثر قوة واكبر نشاطا ، هى ان نعودهم على القيام بأعمالهم وهى واقفون كما يفعل الأوربيون .

(*) واضح كل الوضوح كيف يتعارض كل مايقال هنا عما دعا اليه الاسلام من السعى والجد واعتبر ذلك فى مرتبة الجهاد المقدس .

ومع ذلك فان واحدا من الأسباب التى تعمل اكثر من غيرها الى ايثار لحب الراحة والدعة والقعود هو هذا النوع من الخجل او الازدراء الذى تذوى او تتضاءل معه قيمة العمل عند شعب توجد به بصفة تكاد تكون دائمة طبقتان شديدتى التميز : طبقة المنتصرين او السادة الذين يقومون بالقيادة والحكم ، وطبقة المهزومين والعبيد الذين يرغمهم الاولون على ان يعملوا من اجلهم هم ، السنا نرى ، لا نزال ، آثارا بالغة الوضوح لفكرة مسبقة شبيهة ، حتى عند الأمم الاوربية بالغة التحضر ، حيث كانت طبقة النبلاء الاقطاعيين ، تلك التى تستمد مكانتها من حقوق الغزو ومن قوة السلاح ، تعتقد على الدوام أنها ستحط من قدرها ومكانتها اذا هى عملت ؟

ولقد اجابواحد من هؤلاء الاتراك ، المتعجرفين على نفس قدرجهالتهم ، على صانع فرنسى كان يستحثه على الاعجاب بتفوق الاوربيين على العرب فى مجال الصناعات والفنون : اننى ارى ذلك جيدا ، اما أنتم ايها الكفار فقد قضى عليكم بالعمل ، فى حين اننا نحن ، اتباع محمد ، قد خلقنا للراحة وللتأمل فى عظمة القرآن (*) .

(*) ليس هناك ماهو ايسر من دحض هذه الترهات ، أيا كان شخص القائل لها ، فهى تتنافى بوضوح بالغ مع كل ما دعا اليه الاسلام من حب للعمل والسعى على المعاش ، وهذا مايستطيع ان يدلل عليل اى تلميذ صغير ، لكنه التحامل او الفكرة المسبقة او النظرة القصيرة او المغرضة .
(المترجم) .

لوحات النقود

التى ورد ذكرها فى ثنايا الدراسة

ملاحظة من المترجم

كانت هذه اللوحات الاربع فى الأصل لوحة واحــدة (فى الطبعــة الاولى من وصف مصر) لــكن مقتضيات الطبعــة العربيــة أملت علينا ضرورة تقسيمها الى لوحات أربع بيانها كما يلى :

اللوحة اولى : وتضم ستة اشكال برقم مسلسل من ١ الى ٦ وهو الرقم الذى عولنا عليه فى سياق النص العربى ، وان كنا قد أجرينا الترتيب على اساس الطبعة الفرنسية ، اى من الشمال الى اليمين ، ويمثل كل شكل قطعة نقدية واحدة بوجهيها أ ، ب ويشار اليها فى اللوحة بـ A B (من الشمال الى اليمين) .

وتقابل الأشكال : ١،٢،٣،٤،٥،٦ الواردة هنا الأشكال ١،٢،٦،٧، ١١ ، ١٢ فى الأصل الفرنسى .

اللوحة الثانية : وتضم تسعة اشكال بارقام مسلسلة من ٧ الى ١٥، وتقابل اشكال : ٧،٨،٩،١٠،١١،١٢،١٣،١٤،١٥ الاشكال : ٣،٤،٥،٨، ٩،١٠،١٣،١٤،١٥ فى الأصل .

اللوحة الثالثة : وتضم ستةاشكال من ١٦ الى٢١ ، وتقابل الاشكال، ١٦،١٧،١٨،١٩،٢٠،٢١ الواردة بها الاشكال : ١٦،١٧،٢٠،٢١،٢٢،٢٣ فى الأصل .

اللوحة الرابعة : وتضم خمسة اشكال : من ٢٢ الى ٢٦ ، وتقــابل الاشكال : ٢٢،٢٣،٢٤،٢٥،٢٦ الواردة بها الاشكال : ١٨،١٩،٢٤،٢٥، ٢٦ الواردة بالأصل الفرنسى .

اللوحة الأولى

من الشمال الى اليمين :

الشكل ١ : ويمثل قطعة ذهبية ذات اثنين فندقلى (أو فندقى) .

الشكل ٢ : « « « « فندقلى (أو فندقى) واحد .

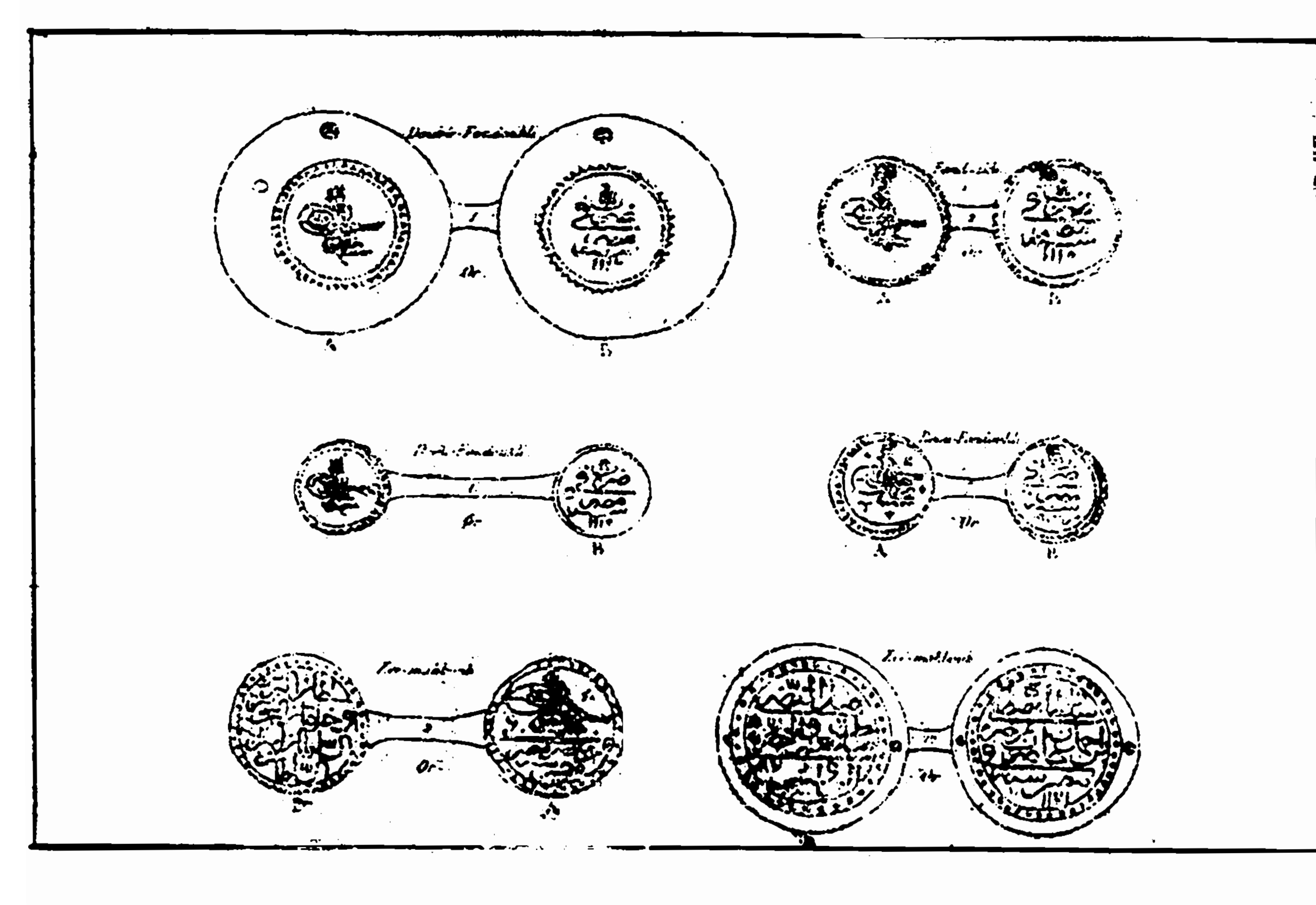
الشكل ٣ : « « « « نصف فندقى .

الشكل ٤ : « « « « نصف فندقى أيضا .

الشكل ٥ : « العملة الذهبية زرمحبوب .

الشكل ٦ : « « « زرمحبوب .

اللوحة الأولى



اللوحة الثانية

من الشمال الى اليمين :

الشكل ٧ : ويمثل قطعة ذهبية ذات فندقى واحد .

الشكل ٨ : » » » » » »

الشكل ٩ : » » » » » »

الشكل ١٠ : » قطعة من العملات الذهبية زرمحبوب .

الشكل ١١ : » » » » » »

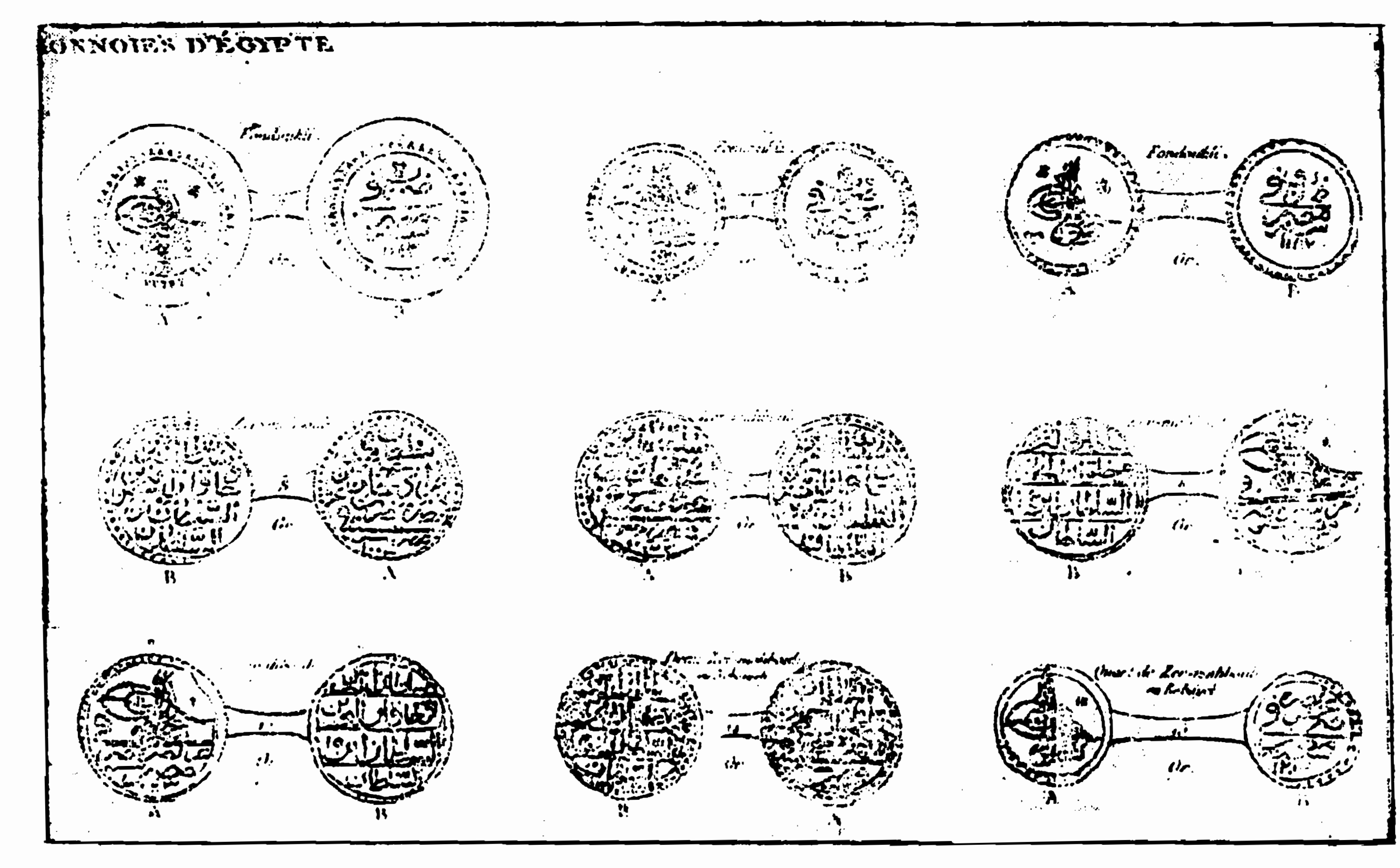
الشكل ١٢ : » » » » » »

الشكل ١٣ : » » » » » »

الشكل ١٤ : » » » » » ذات ١/٢ زرمحبوب أو نصفية .

الشكل ١٥ : ويمثل قطعة من العملات الذهبية ذات ١/٢ زرمحبوب أو : نصفية .

اللوحة الثانية



اللوحة الثالثة

من الشمال الى اليمين :

الشكل ١٦ : ويمثل قطعة من النقــود الفضــية او البرونزية ذات الأربعين مدينى وتسمى غرش والجمع غروش .

الشكل ١٧ : ويمثل قطعــة من النقود الفضــية او البرونزية ذات الأربعين مدينى وتسمى غرش والجمع غروش .

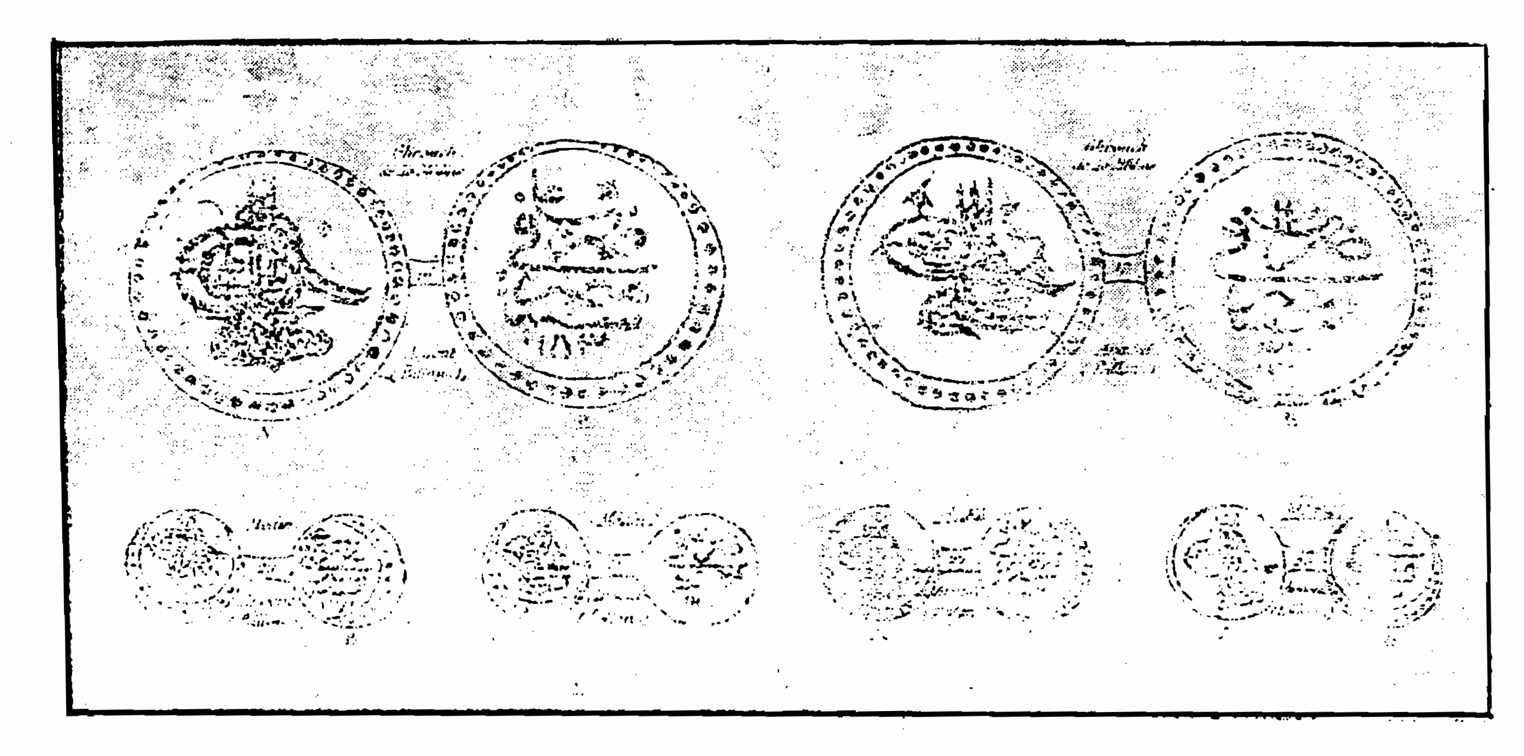
الشكل ١٨ : ويمثل قطعــة من النقــود الفضــية او البرونزية ذات المــدينى الواحد .

الشكل ١٩ : ويمثل قطعــة من النقــود الفضــية او البرونزية ذات المــدينى الواحد .

الشكل ٢٠ : ويمثل قطعــة من النقــود الفضــية او البرونزية ذات المــدينى الواحد .

الشكل ٢١ : ويمثل قطعــة من النقــود الفضــية او البرونزية ذات المــدينى الواحد .

اللوحة الثالثة



اللوحة الرابعة

من الشمال الى اليمين :

الشكل ٢٢ : ويمثل قطعـــة من العملات الفضـــية أو البرونزية ذات العشرين مدينى وتسمى غرش والجمع غروش .

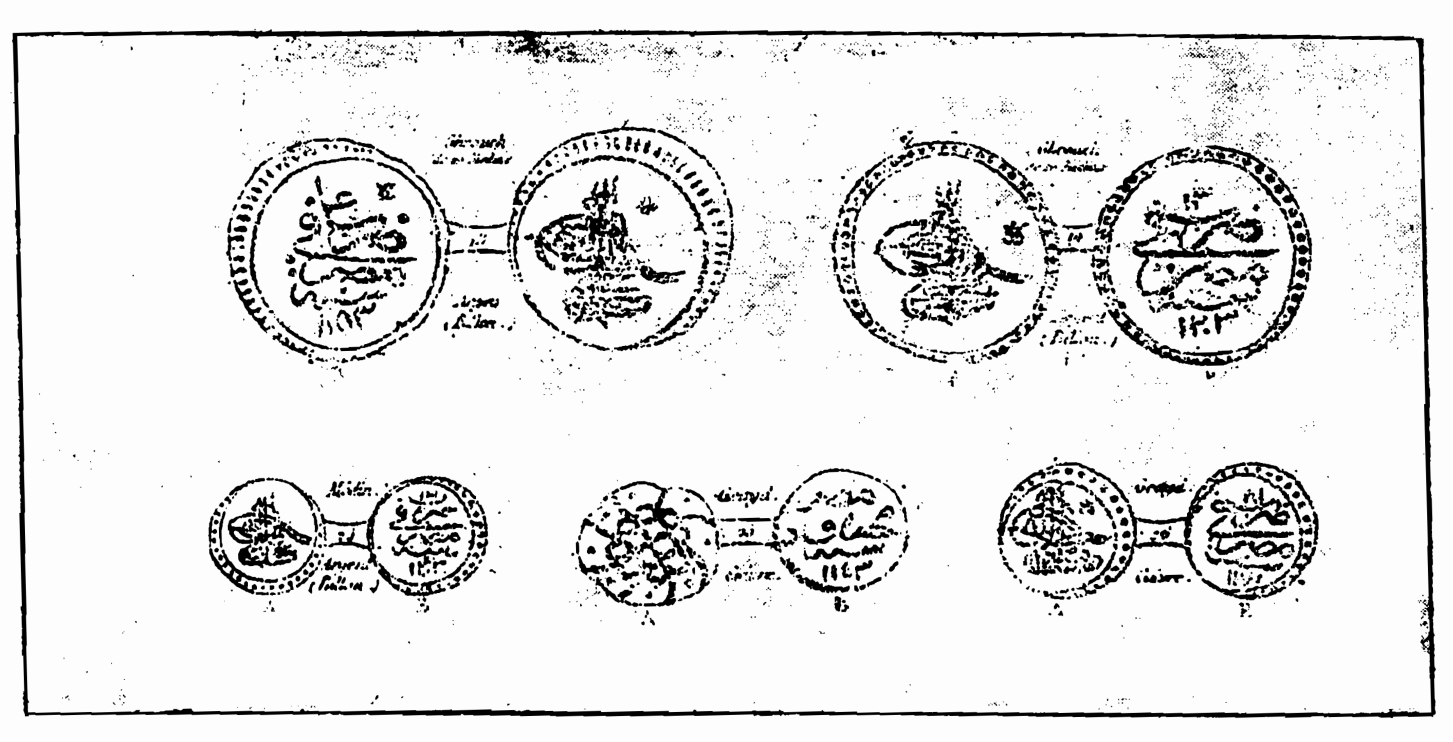
الشكل ٢٣ : ويمثل قطعـــة من العمـــلات الفضية أو البرونزية ذات العشرين مدينى وتسمى غرش والجمع غروش .

الشكل ٢٤ : ويمثل قطعة من العمـــلات الفضـــية أو البرونزية ذات المـــدينى الواحد .

الشكل ٢٥ : ويمثل قطعـــة من العمـــلات النحاســـية وتسمى جديد (والجمع اجداد) .

الشكل ٢٦ : ويمثل قطعـــة من العمـــلات النحاسية وتسمى جـــديد (والجمع اجداد) .

اللوحة الرابعة



الفهرس

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

كتب أخرى للمترجم

أولاً : فى مجال الأدب :

١ ـ المطاردون (مجموعة قصص قصيرة).

٢ ـ حكايات من عالم الحيوان.

٣ ـ المصيدة (مجموعة قصص قصيرة).

٤ ـ موتى بلا قبور (مسرحية تأليف جان بول سارتر).

٥ ـ السماء تمطر مأء جافا.

(رواية تسجيلية تتناول وقائع الوحدة المصرية السورية وانفصالها).

ثانيًا : فى مجال التاريخ :

١ ـ تطور مصر من ١٩٤٢ إلى ١٩٥٠، تأليف مارسيل كولمب.

٢ ـ فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية. تأليف أندريه ريمون.

ثالثًا : الترجمة العربية الكاملة لموسوعة وصف مصر :

تأليف علماء الحملة الفرنسية .

١ ـ المصريون المحدثون.

٢ ـ العرب فى ريف مصر وصحراواتها .

٣ ـ دراسات عن المدن والأقاليم المصرية.

٤ ـ الزراعة، الصناعات والحروف، التجارة.

٥ ـ النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانية.

٦ ـ الموازين والنقود.

٧ ـ الموسيقى والغناء عند قدماء المصريين.

٨ ـ الموسيقى والغناء عند المصريين المحدثين.

٩ ـ الآلات الموسيقية المستخدمة عند المصريين المحدثين.

١٠ ـ مدينة القاهرة ـ الخطوط العربية على عمائر القاهرة.

رابعًا : لوحات موسوعة وصف مصر :

١ ـ المجلد الأول والثانى للوحات الدولة الحديثة.

٢ ـ المجلد الأول من لوحات الدولة القديمة.

خامسًا : من موسوعة وصف مصر :

(دراسات مختارة من الموسوعة فى كتيبات)

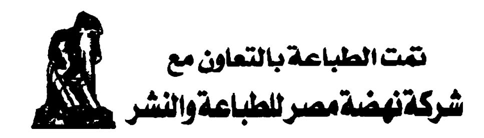
١ ـ كيف خرج اليهود من مصر القديمة.

٢ ـ مدينة الإسكندرية.

٣ ـ مدينة رشيد.

رقم الإيداع: ١٤٩٠٦ /٢٠٠٢

الترقيم الدولى : I.S.B.N 977 - 01 - 8079- 3


تمت الطباعة بالتعاون مع
شركة نهضة مصر للطباعة والنشر